

شرح
شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن السرازمي النخعي ٦٨٦ هـ

جميع شرح شافية

تمت الطبعة الأولى في دار الكتب
بمصر في سنة ١٣٩٠ هـ
مشتق من نسخة في دار الكتب
بمصر

دار الكتب
مصر

دار الكتب
بمصر

Bibliotheca Alexandrina
0098350

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضی الدین محمد بن الحسن الاسترأبازی النخوی ١٨٦٦ هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجلیل عبد القادر البغدادی صاحب خزائن الأدب
المتوفی فی عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غریبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن محمد الزرقاف محمد محی الدین عبد الحمید

المدرس فی تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس فی كلية
اللغة العربية

المدرس فی تخصص
كلية اللغة العربية

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية	
رقم	١١٢٠٢٧
تاريخ	١٤٦٧

القسم الاول
الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
مطبعة لبنان

[جميع حق الطبع محفوظ للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

مجموعت - لبيت

فهرس الموضوعات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤	الامالة	٤٤	تخفيف الهمزة الساكنة
—	تعريف الامالة وسببها . بين	—	تخفيف الهمزة المتحركة الساكن
٥	أسباب الامالة ليست بموجبة لها	٥٠	التزام حذف همزة خذوكل في
٨	عدم تأثير الكسرة في الألف	٥١	التخفيف دون مر
٩	المنقلبة عن واو	٥٢	تخفيف ماأوله همزة إذا دخلت
١٠	مواضع تأثير الياء في امالة الألف	٥٣	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
١١	امالة الألف الصائرة ياء	٥٤	كلمة إذا تحركت الأولى فقط
١٣	الامالة للأمالة	٥٥	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
١٤	امالة ألف التنوين	٥٦	كلمة إذا سكنت الأولى وتحركت
—	حروف الاستعلاء تمنع الامالة	٥٧	الثانية
٢٠	وشروط ذلك	٥٨	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
٢٤	أثر الراء في الامالة	٥٩	كلمة إذا تحركتا
٢٦	امالة الفتحة قبل هاء التأنيث	٦٠	رأى العلماء في تخفيف المجموع
—	حظ الحروف والأسماء المبهمة من	٦١	التي آخرها ياء قبلها همزة نحو مطايا
٢٧	الامالة	٦٢	طريق التخفيف فيما توالى فيه
—	امالة عسى	٦٣	أكثر من همزتين
—	امالة أسماء حروف النهجى	٦٤	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في
٣٠	امالة الفتحة منفردة	٦٥	كلمتين
٣٢	تخفيف الهمزة . أنواعه وشرطه	٦٦	الاعلال
—	كان أهل الحجاز ولا سيما قریش	—	تعريف الاعلال وأنواعه
—	لاهمزون	—	وحروفه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧١	مواقع الواو والياء في الكلمات	١٥٧	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا
٧٦	قلب الواو همزة إذا كانت فاء	١٦٠	قلب الواو ياء إذا وقعت لاما
٨٠	قلب كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء	١٧٣	قلب كل من الواو والياء همزة إذا وقع طرفا
٨٣	قلب الواو ياء والياء واوا	١٧٧	قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص
٨٧	حذف كل من الواو والياء إذا وقع فاء	١٧٩	قلب الياء ألفا والهمزة ياء في فعال وشبهه
٩٣	قولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة فيه نظر	١٨٢	مواضع إسكان الواو والياء
٩٥	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا عينين	١٨٥	حذف الواو والياء إذا كانتا لامين
١١٢	تصحیح العين عند اعتلال اللام	١٨٦	حذف اللام سماعا
١١٩	اللغات في استحي وتخریج العلماء لها	--	حكم الياءين المجتمعتين من حيث الأعلال وعدمه
١٢٣	صيغ ظاهرها يقتضي الاعلال ولكن لم تعل ، وسبب ذلك	١٨٧	حكم الياءات الثلاثة إذا اجتمعت
١٢٧	قلب كل من الياء والواو همزة إذا وقع عينا	١٩١	حكم الياءات الأربعة إذا اجتمعت
١٣٤	حكم الياء إذا كانت عينا لفعل	١٩٣	حكم الواوين إذا اجتمعتا
١٣٧	حكم الواو المكسور ما قبلها إذا وقعت عينا	١٩٥	حكم الواوات الثلاثة إذا اجتمعت في الآخر
١٣٩	قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع ياء	١٩٦	حكمها إذا اجتمعت في الوسط
١٤٣	الاعلال بالنقل	--	حكم الواوات الأربعة إذا اجتمعت
١٥٥	لغات الأجوف المبني للمفعول	١٩٧	الابدال
١٥٦	شروط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي	--	تعريف الابدال وأماراته
		١٩٩	حروف الابدال
		٢٠٣	مواطن إبدال همزة
		٢٠٨	إبدال الألف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٩	ليس في الأسماء التي توازن الأفعال	٢٠٩	مواطن إبدال الياء
	مزيد في أوله أو وسطه مثلان	٢١٣	» إبدال الواو
	متحرك كان	٢١٥	» إبدال الميم
٢٣٩	حكم اجتماع المثليين في أول الكلمة	٢١٨	» إبدال النون
	ووسطها	٢١٩	» إبدال التاء
٢٤٠	حكم اجتماع المثليين في آخر الكلمة	٢٢٢	» إبدال الهاء
٢٤٧	حكم اجتماع المثليين في كلمتين	٢٢٦	» إبدال اللام
٢٥٠	مخارج الحروف الأصلية	--	» إبدال الطاء
٢٥٤	مخارج الحروف الفرعية	٢٢٧	» إبدال الدال
٢٥٧	صفات الحروف	٢٢٩	» إبدال الجيم
٢٦٤	طريق إدغام المتقاربين	٢٣٠	» إبدال الصاد
٢٦٦	امتناع إدغام المتقاربين للبس	٢٣١	» إبدال الزاي
	أو ثقل	٢٣٢	انحاء الصاد نحو الزاي وإشمام
٢٦٩	امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة		السين صوت الزاي
	على صفة الحرف	٢٣٣	قلب السين زايًا عند كلب
٢٧٠	المسوخ لإدغام كل من الواو	--	إشراب الجيم والسين صوت الزاي
	والياء في صاحبه	٢٣٤	الإدغام
٢٧١	المسوخ لإدغام النون في اللام	--	تعريف الإدغام
٢٧٢	دواعي اخفاء النون في غير	٢٣٥	إدغام المثليين والمتقاربين
	حروف الحلق	٢٣٦	حكم الهمزتين المتجاورتين من
٢٧٦	إدغام حروف الحلق		حيث الإدغام وعدمه
٢٧٩	إدغام اللام المعرفة	٢٣٧	حكم الواو والياء الساكنين إذا
٢٨٠	إدغام النون جوازا		وليهما متحرك كذلك
--	إدغام التاء والدال والذال والطاء	٢٣٨	لم يضع العرب اسما أو فعلا رباعيا
	والظاء والتاء		أو خماسيا فيه حرفان أصليان
			متماثلان متصلان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٥	الأصل في الكتابة أن تكون بالنظر للإبتداء والوقف	٢٨٣	ادغام تاء الافتعال والادغام فيها
٣١٩	كتابة الهمزة أولا ووسطا وآخرا	٢٩٠	ادغام تاء المضارعة في تتفعل وتتفاعل وتخفيفها
٣٢٥	الفصل والوصل	٢٩١	إدغام تاء تتفعل وتفاعلا ماضيين
٣٢٧	الزيادة	٢٩٢	الحذف
٣٢٨	النقص	٢٩٤	مسائل التمرين
٣٣٢	البذل	٣١٢	الخط
		—	الأصل في الكتابة تصوير اللفظ بجروف هجائه

فهرس الاعلام

ابن

ابن قتيبة : ١٨٤	ابن أبي إسحق : ٢٣٦
ابن القطاع : ٣٠٢	ابن الأثير : ١٧٠، ١٩
ابن كثير : ٨١	ابن الأعرابي : ٢٠٠، ١٠٦
ابن مُقْبِل : ٨١	ابن بَرِّي : ١٥٢
ابن هِشام : ٤٨	ابن جني : ١٧٤، ١٥٢، ١٤٨، ٧٤
ابن يعيش : ١١٧، ٥٠	، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٢، ٢٠٠
أبو	، ٢٨٩، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٢١، ٢١٧
أبو إسحق (الختار بن عبيد) : ٤٢، ٤١	٣٠٢، ٢٩٥
أبو الأسود الدؤلي : ٣٧	ابن الحاجب : ١٥١، ١٤١، ٦٩
أبو تمام : ٢٢٣	٢٣٦، ٢٣٤، ١٥٨
أبو جندب بن مرة الهذلي : ١٣٦	ابن خالويه : ٣٠٢، ٣٠١
أبو حُرابة التميمي : ١١٦	ابن رشيقي : ١٨٤
أبو الحسن الأخفش : ٤٦، ٤٢، ٢٩	ابن السري (الزجاج) : ٢١٧، ١٦
، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٦١، ٥٩، ٥٦، ٥١	٢٩٤، ٢٩٣
، ١٣٦، ١٣٤، ١٣١، ١٢٧، ١٠٧	ابن سيده : ٢٣١، ١٤٢، ٨١، ٢٢
، ١٦٢، ١٥٢، ١٥١، ١٤٧، ١٤٣	ابن الشجري : ١٥٢
، ٢٢٤، ٢١٥، ١٩٦، ١٨٢، ١٦٣	ابن عباس : ٣١٤
، ٢٩٨، ٢٩٥، ٢٥١، ٢٢٦، ٢٢٥	ابن عمر : ٢٢٢
٣٣١، ٣١٠، ٣٠٤، ٣٠٣	ابن عامر : ٦٥

الحلى بآل	أبو الحسن الأشموني : ١١٤
الأخطل : ٢٦٨	أبو خراش الهذلي : ٤١
الأزهرى : ١٥٤، ٨١	أبو دهبيل (الجمعي) : ١٢٧
الأصمعي : ٢٣، ٢٠٠، ٢٠٧	أبو ذؤيب : ٢٠٢
الأعشى : ١٤٢، ٤٥	أبو زيد : ٤٠، ٦٦، ٩٧، ١١١،
الأندلسي (علم الدين اللورقي) : ٢٩٩	١٦٢، ٢٠٢، ٢٢٥
البرقي : ٢٩١	أبو الطيب المتنبي : ١٠٦
البغدادى : ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٤	أبو عبيدة : ١٢١، ١٦٣، ٢٠٨
البيضاوى : ٢٦	أبو على (الفارسي) : ٧٤، ٧٥، ٨١
الجرمي : ٨٩، ١٩٤، ٢٩٥	٩٢، ٩٤، ١٤٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢،
الجزولي : ٨٤	٢٠٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١،
الجوهري : ١٧٠، ٣٠٢	أبو على القالى : ٨٩
الجاحظ : ٤١	أبو العلاء : ١٤١
الحكم بن أبي العاص : ٤٩	أبو عمرو بن العلاء : ٦٠، ٨١، ١٨٤
الحادرة : ٢١٣	١٨٨، ٢٤٧، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨،
الخليل : ٥٣، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٧٦، ٧٧،	٢٨٧، ٢٩٤
١٠٤، ١٠٦، ١١٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠،	أبو عمرو الشيباني : ٢١٧
١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠،	أبو الفرج الأصفهاني : ١٨٤
١٨١، ١٨٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥١،	أبو كبير الهذلي : ٤٨
٢٥٤، ٢٦٩، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٤	أبو كاهل اليشكري : ٢١٢
الرضي : ١٥٠، ١٥١	أبو النجم (العجلي) : ١٣٨، ٢٤٤

الاجنياني : ٧٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،	الزبير : ٢٣
المبرد : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ،	الزجاجي : ٤١ ، ٤٢
١٩٤ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٣٢ ،	الزخشري : ٨ ، ١١٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،
المفضل بن سلمة (الضبي) : ٢٢٤	٢٥٣ ، ٣١٤
المنتشر بن وهب : ١٠٠	الشليح بن الشكة السعدي : ١٤٨
الملازني : ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،	السيرافي : ٩ ، ٤٢ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ٩٤ ،
١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٩٢ ،	١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٣٦ ،
٢٠٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٣٢ ،	٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ،
النايفة الجمدي : ٢١٣	الصغاني (الصاغاني) : ٣٣٦
النايفة الذبياني : ٦٧ ، ١٧٠	العباس بن مرداس : ١٤٩
أ	المجتاج : ١٢٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ،
أباق اللبيري : ١٤١	٢٣٠
أبان بن الوليد البجلي : ٢٠١	الغوري : ٥٤
إسماعيل بن يسار : ٣٨	الفرعاء : ٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،
أعشى باهلة : ١٠٠	٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ،
امرؤ القيس : ٨٧ ، ٢١٩	الفرزدق : ٩٢
ب	الفارسي : ٧٧
بنو السعلاة : ٢٢١	الكسائي : ٢٥ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ١٤٩ ، ٢٠٨ ،
ت	٢٢٤ ، ٢٧٤
تأبط شرا : ١٤٣ ، ١٤٣٤	الكميت بن زيد الأسدي : ٢٧ ، ٢٩ ،
	١٣٠

ر

رؤبة بن العجاج : ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠
٢١٦ ، ٢٠١

ز

زهير بن أبي سلمى : ٢٨٩
زيد بن عمرو بن نفيل : ٤٨

س

سُرَاقَةُ البَارِقِي : ٤١
سعيد بن عبد العزيز بن الحكم
ابن العاص : ٤٨

سعيد بن عمرو بن الوليد : ٤٧
سُوَيْدُ بن كُرَاعِ العُكْلِيّ : ٢٢٨
سيبويه : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨٠ ،
١٩ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ،
٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ،
٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،
٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٧ ،
١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ،
١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ،

ث

ثعلب بن عمرو بن الفوث : ٢١٩

ج

جرير بن عطية بن الخطمي : ٣٩ ، ١٢٧
١٨٢ ، ٢٠٦
جميل (بديعة) : ٢٢٤ ، ٢٣١
جندب بن مرة الهذلي : ٧٩
جندل بن المثنى الطموي : ١٣١
جامع بن عمرو بن مَرْخِيَةَ السَّكَلَابِي : ٦٤

ح

حُبَيْرُ الكِنْدِي : ١١٥
حسان بن ثابت : ٤٨ ، ١٠٤
حُكَيْمُ بن مُعِيَّةَ الرَّبْعِيّ : ٢٣٢
حَمْزَةُ : ٢٨٨ ، ٢٩٢
حميد بن ثور : ١٤٩
حاتم الطائي : ٢٣٢

خ

خداش بن زهير : ١٤٢
خلف الأحمر (أبو محرز خلف بن محرز) :
٢١٢ ، ٢١٧

ذ

ذوالرمة (غيلان بن عقبة) : ١٤٣ ، ٦٤
٢٠٣

عبد المطلب بن هاشم : ٢١٦
عبد الملك بن بشر بن مروان : ٤٧
عبد الملك بن مروان : ٢٦٨
عبد يغوث بن وقاص الحارثي : ١٧٣
عبيد بن الأبرص : ١١٤
عدي بن زيد العبادي : ١٦
علياء بن أرقم الليشكري : ٢٢١
علقمة (الفحل) : ١٤٩
علي بن أبي طالب : ٢٧ ، ١٧٠
عمر (بن الخطاب) : ١٧٠
عمر بن أبي ربيعة : ٢٢٤
عمرو بن أحمز الباهلي : ٩٩ ، ١٣٣
عمر بن سعيد : ٢٣٣
عمرو بن براق : ١٤٣
عمرو بن كلثوم : ١٦١
عمرو بن يربوع : ٢٢١
عمارة بن زيد العبسي : ١٦٦ ، ٣٠١
عنبرة بن شداد العبسي : ١٢٩ ، ١٦٦
٣٠١
عامر بن الطقيّل العامري الجمدي : ١٨٣
ق
قطرُب : ٢٧ ، ٢٢٣

١٧٣ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٨ ،
٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،
٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ،
٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ،
٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
٣٢١ ، ٣٣٢

ش

شُعَيْب : ٢٦

شَمَر : ٨١

شُمس بن مالك : ١٤٢

ط

طَرَفَة (بن العبد) : ١٨٧

طريف بن تميم العنبري : ١٢٨

طُفَيْل الغنوي : ٢٢٣

ع

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت : ٤٩

عبد الله بن الحارث : ٧٤

عبد الله بن الزبير بن العوام : ٢٠٢

قَمَنْبُ بن أم صاحب : ٢٤١

قُنْبُل (محمد بن عبد الرحمن) : ٦٥

قالون : ٧٧

قيس بن زهير العبَّسي : ١٨٤

ك

كُثَيْر (عزة) : ١٤٢

كَلِيب بن عيينة السُّلَمي : ١٤٩

كَهْمَس (بن طَلْق الصَّرِيي) : ١١٦

ل

لبيد (بن ربيعة العامري الصبحاني) : ٢١٦

لَيْلِي الأَخِيلِيَّة : ٢١٣

م

مُضَرَّس بن رَبْعَى الفَقْعَسِي : ٢٢٨

مُلاَّ على قاري : ١٤

مَوْدُود العنبري : ١١٦

مالك بن قهم : ١٤٣

ه

هَرَم بن سنان المرِّي : ٢٨٩

هشام بن عبد الملك : ٢٠٦

هند بنت أبي سفيان : ٧٤

ي

يزيد بن الحكم : ١٦٢

يعقوب (بن السكيت) : ٢٠١، ٢٠٠

٢١٨

يونس : ٢٣٦

ياقوت (الحموي) : ١٤٢، ١٧٤، ٢٣٦

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثالث من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها من الزوائد ولا أصولها اللغوية
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الألف

أَب ٢٠٧	إَجْرَد ٢٩٩،٩٣١،٥٦ *	أَخِيَت ١١١،٩٧ *
أَبْلَم ٢٣٨،٥٦	أَجْلَوَذ ٢١١	أَدَّ كَر ١٣٩
أَبْلَه ٣٨	أَجْلَوَاز ٨٥	أُدْحِيَّة ١٧١
أَبُو ١٧١ *	أَجَمَ ٧٩	أُدْعِيَّة ١٧١
أَبَاءة ٣٠٢ *	أَجَهَر ٤٥	إِدْغَام ٢٣٥ *
أَبَاعِر ١٣٢	أَجَوَدَ ٩٦	أَدْلُوَاهَا ٢١٦
أَتَعَد ١٣٩	أَجَارَى ٢٠١	إِدَاوَة ٦٢
أَتَسَكَّاه ٢١٩	أَخْتَرَش ٢٠٠	أَذِيَه ٢٠٥
أَتَأَزَّز ٢٨٦	أَخَطَّ ٢٢٧	أَرَأَيْت ٣٨
أَتَرَدَ ٢٨٦	أَخِيَّة ١١٥	أَرْيَّة ١٩٣
أَجَارَ ٤٢	أَخْتَضَّر ٢٨٦	أَرْتَطَمَ ٢٨٦
أَجَل ٢٢٩	أَخْتَنَ ٩٩	أَرْتَاد ٩٩
أَجْدَرَأ ٢٢٨	أَخَذَ ٧٩	أَرْ ٥٦
أَجْدَرَحَ ٢٢٨	أَخْرَوَط ٢١١	أَرْطَى ١٢
أَجْدَزَ ٢٢٨	أَخُو ١٧١ *	أَرْزَانِ ٢١٢

أَوْدَ ٢٤٧	اعتَظَلَ ٢٨٦	استَحْذُ ٩٦
إِوزَة ٢٤٧	اعتُورُوا ٩٩	استُروحَ ٩٧ *
أَوَّلَ ٧٤	أَعْشَى ٤٥	استَطَارَ ٣٠١ *
أَوَادِمَ ٥٧	أَعْوَلَ ٩٦	اسنُوقَ ١١٢
أَوَمَّ ٩٤	اغْدَوْدَنَ ١٩٦	أُسْحُمَانُ ٣٠٨، ١٦٥
أَوَى ٧٧	أَغْيَمَ ٩٧	أَسَلَةَ اللِّسَانِ ٢٥٤ *
أَوَى ٧٦	أَفْيَاءَ ٢٠٨	أَسْمَاءَ ٧٩ *
آءَ ٣٠٢ *	أَفْيَسَ ٣٤ *	أَسْنَتَ ٢٢٠
آذَ ١١٨	إِفَادَةَ ٧٨	أُسْوَارَ ١٩١
آيَةَ ١١٨	أَكْهَرَ ٢٥	أَشِيبَ ١٣٢
إِيثَاءَ ٩٣	أَكْيَاتَ ٢٢١	أَشْدَقَ ٢٣٢
أَيْكَمَ ١٢٨، ٢٥	إِلْدَةَ ٧٨	أَشَاءَ ١٢٨
أَيْلَ ٢٤٧	أَلَنِي ٢٠٧	أَشَارِيرَ ٢١٢
أَيْمَ ٩٤	أَلَوَى ٨٧	أَصِيدَ ٩٨
إِي ٩٣	أَلِيَّةَ ١٧١	أَصْنَمَ ٢٤٦
إِيَاءَ ٩٣	أَمْسَجَ ٢٢٩	أَطْرَحَمَ ٢٩٩ *
حرف الباء	إِمْلَالَ ٢٤٤	أَطْلَحَمَ ٢٩٩ *
بِرَّ ٥٦	أَمَوَاؤَهَا ٢٠٨	أَطْوَلَ ٩٧
بَبَّرَ ٢٣٩، ٧٤	أَنْبَجَانَ ١٨٨	أَطْوَادَ ١٣٢
بَبَّةَ ٧٤	أَنْكَدَ ١٤٩	أَطْيَبَ ٩٧
بَجَّ ٢٧٥	أَنْامِي ٢١١ *	أَظْلَلَ ٢٤٤
بَجَّ ٧٢	أَنَاءَ ٧٩	اعْتَثَرَ ٢٨٥

شَهْمَة ٢٢٠
تَهْوُع ٢٩
تَهْوِيم ١٤٣
تَهْوَم ٢٢٠
تَوْرَة ٢٢٠، ٨١
تَوَلَّج ٢٢٠، ٨١، ٨٠
تَيْعَّان ١٥٣
تَيْقُور ٢١٩

حرف الثاء

ثُرُوغ ٢٠٠
ثُعل ٢١٩
ثُعالي ٢١٢
ثُنَيَان ١٧٤، ٦٠
ثَوَى ٣٠٧
ثامِر ٢٨١
ثاية ١٧٧، ١١٨

حرف الجيم

جُوْثَة ٢١٥
جَبْرُوت ١٠٧
جَبَّه ٢٧٦
جَعْمَرِش ١٩٠
جَدَث ٢١٠

حرف التاء

تَارِيق ١٤٣
تَتْرَس ٢٣٩
تَتْرَى ٢٢٠، ٨١
تَتَّارِك ٢٣٩
تَتْمَرَه ٢١٢
تُجَاه ٢١٩
تُخْفِر ٢٢٨
تُخْمَة ٢٢٠
تُخْمِيل ١٤٣
تَرَسَّمَت ٢٠٣
تُرَاث ١٩٧، ٨٠
تَزْمَل ٢٦٧
تَشْحَذ ٢٥٩ *
تَقَضَى ٢١٠
تَقْلُواها ٢١٥
تَقْوَى ٢٢٠
تُكَاة ٨١
تُكَلَة ٢١٩
تُلَج ٨١
تُمْتَام ٢١٧
تُنْمِي ١٨٥

بُرْثُن ١٩٥

بِرْطِيل ١٨٩

بُرْفَات ٢٣

بِرْقَان ٢١

بَشَر ٢٥٥

بَع ٧٢

بَقْوَى ١٧٨ *

بَنَاتِ الْبَيْه ١٣٠

بَنَاتِ بَخْر ٢١٧ *

بَنَاتِ بَخْر ٢١٧ *

بَنَام ٢١٧

بُلول ١٥٤

بُو ١٧١ *

بُوْطِر ٨٥

بُو ٧٢

بِوَان ٢٤٣

بَاخِل ١٦

بِيضَان ٢١٤

بَيْقُور ٣٠٦، ١٩٣

بَيْنَ بَيْنَ ٣٠

بِيُوض ٨٧

جراميز ٣١١	حَبْلَاب ٥	خَبَطُ رِيَّاح ٢٩
جَفَلَى ١٨٧	حَلَكُوك ١٨٩	خَبَل ٤٦
جُلَاجِل ٦٤	حَصِيصَة ١٨٩	خَزَايَة ١٧٦
جَم ٢١٢	حَائِل ١٨١	خُص ١٤
جَنَدِل ١٩٠	حَتَّى ١٣٢	خَطَايَا ٥٩ *
جَنَاب ٣٨	حَوَاءَة ٣٤	خُفَاف ١٧
جَهَة ٩٠	حَوَاكَة ٢٤٢، ١٠٦	خَنَدَوَة ١٦٤
جَهْوَر ١٠٤	حَوَل ١٠٣ *	خَنَقَقِيق ١٩٠
جُون ٥٦	حَوَلَاء ١٧٠	خَوَل ١٠٣
جَاث ١٧١	حُوَل ١٧٣	خَوَانِي ٢١٢
جَارم ٢١	حُوَّة ١٢٠	خِرَان ١٣٩
جَيَّال ٣٤	حَوَى ١٢١	خَائِل ١١٢
حرف الحاء	حَوَازِق ٢١٢	خَامِد ١٥
حَبَلَق ٢٦٨	حَادِرَة ٢١٢	خَيْتَمُور ١٩٠
حَرْبَاء ١٧٧	حَايِدَى ٢٤٣، ١٠٥	حرف الدال
حُرُوق ٦٤	حَايَكَى ٢١٤، ٨٦	دَاث ٢٣٦
حُرُوقَى ١٧٩ *	حَايَكَان ١٣٥ *	دَح ٢٦٦
حَصِطُ ٢٢٧	حَايُوا ١١٦	دِيْمَاس ٢١٠
حَضَار ٢٢	حَايَا ١١٦	دِرْحَايَة ١٧٧
حَظَار ١٣٢	حَايَل ١٧٣	دَرِيثَة ٥٨
حُمَت ١٣٢	حَاي ٩٣	دَع ٢٦٥
حَفِطُ ٢٢٧	حرف الخاء	دَعْكَايَة ١٧٧
	خَبَاء ٤١	دَمَغ ٢٧٧

حرف السين

سَبَطَر ٥٥
سُجَّاح ١٨٣
سَرَر ٢٤٢
سُرُر ٢٤٢، ٢٨
سَرَق ٢٩
سَلَسَبِيل ١٩١
سَفَرَة ٣١٣
سُلَامَان ١٧٤
سَمَر ١٣٢
سُمُول ٢٢١
سِنَج ٢٠١
سُو ٣٣
سَوَة ٣٤
سَائِف ٢٠٤، ١١٢
سَاجِم ٢٠٥
سَي ٣٣
سَيْدُودَة ١٥٤
سَيَاء ١٠١
سَيَال ١٠٨، ٩٠، *
سَيِّد ١٥٣
سُيْل ٨٧

(٢ - فهرس - ٣)

رَبَا ١٠٠

رَتَم ٢١٨

رَتَمَة ٢١٧ *

رَخِيم ٢٥٥

رَسَم ٣٨

رَفَأ ٤٠

رَقَة ٩٠

رَكِيَّة ١٨١

رَوَح ١٠٣

رَوَع ١٠٣ *

الرَّوْم ٢٤٨ *

رَاد ١١٨

رَاى ١٧٧

رَيْب ٤٥

رَيْب ٢٨

رِيَا ١٧٨

رِيَا ٢٣٤

حرف الزاى

زَح ٢٧٥، ٢٦٦

زَمَة ١٦٨

زَهْرَة ٢٦٢

زَهْوَق ٢٠٧

دَنَامَة ٢١١

دَنِيَة ١٦٧

دَهْدَقَة ٢٦٢

دَهْمَاء ٣٩

دَهْناوِيَة ٦٤

دَوَلَج ٢٢٨

دَوَائِر ١٣٢

دَاج ٢٢٨، ٤٩

دَارِم ٢٨١

دِيْبَاج ٢١١

دِيْدَبَان ٩

دِيْمَة ٨٤

حرف الذال

ذُوَابَة ٥٨

ذَعَالَت ٢٢١

ذِفْرَى ١٢

ذَلَق ٢٥٤ *

ذِمَار ٣٧

ذَا ٧٣

ذَاكَ ٢٠٠

ذَان ١١٨

حرف الراء

رَأَد ٢٠٨

ضَغْط ١٤	صَرَائِم ٦٤	حرف الشين
ضَغِيغ ٢٧٥	صَغ ٢٧٥	شِشْمَة ٢٠٥
ضَغِيغَة * ٢٧٥	صَغَقَة ٢٢١	شَجَر القم ٢٥٤ *
ضَغِف ٢٤١	صَلْبَة ١٣٢	شَحَط ١٥٢
ضَفَادِي ٢١٢	صَلَاة ١٧٦ ، ١٨١ *	شَع ٢٧٥
ضَنَنُوا ٢٤١	صَلَايَة ١٧٦ ، ١٨١ *	شَعْوَاء ٢١٢
ضَوَى ٢٧٠	صَمَاء ١٣٢	شَفَلَح ٢٩٨
ضَال ١٢٨	صَمَلَق ٢٣١	شُكَاغَى ١٣٣
ضَيَزَى ٨٥	صَمَالِق ٢٣١	شُش ١٤٢
ضَيَاوَن ١٣٠	صُمَات ١٧	شُمْلِيل ٦
حرف الطاء	صُنُون ٢٦٧	شِمْلَال ٦
طَب ٢٤١	صِنَارَة ٢١١	شَنَب ٢١٦
طَبِج * ٢٦٣	صَوْرَى ١٠٥	شُهْبَة ١٢١
طَبَاب ١٦	صَوَّة ١٢٣	شُول ٢٢٩
طَرَب ٥٨	صَوَّى ١٩٤	شَوَاء ١٣٣
طَرَقْتَنَا ١٤٣	صَوَان ١٣٩	شَوَاع ١٢٩
طَغ ٢٧٥	صَاخَة ٢٥	شَاِحَط ١٨
طَل ٢١٢	صَاف ١٠ ، ١٠٣	شَاك ١٢٨
طُومَار ٧٦ ، ٢٠٤	صَيَد ٢٤٢	حرف الصاد
طَوَاوِيس ١٠١	صَيِر ٢٦٨	صَبُوَّة ٢٨
طَائِف ١٦	حرف الضاد	صَبَابَة ٢٠٣ ، ٢٤١
طَاح ١١٤	ضَبَاب ١٦	صَح ٢٧٥
طِينَة ٢١٧	ضَحَى ١٢٨	صَرَب ١٤٨

عَيْبَة ١٦٥، ٨٧	عَسَطُوس ٢٦٢	طَيَّان ١١٣
عَيْضَمُوز ١٥٢	عَشْر ٢٣	حرف الظاء
عُين ١٦٥	عَشَا * ٨	ظَارِيَان ٢١٢
عَيَاثِيل ١٣٢	عَطَاة ١٧٤	ظَمِينَة ١٥٢
عِيَان ٢٤٣، ٨٧	عَفْر ٢١	ظَاء ١٦
عَيَّ ٧٢	عَفْرِيَة ١٦٤	ظَمِيَاء ٢١٢
عَيْل ١٠١	عُكَاط ١٢٨	حرف العين
عِيل ٢٢٢	عِلْبَاء ١٧٧	عَالَم ٢٠٥
حرف الغين	عِلْق ٢١	عِبَاءَة ١٧٦
رَغَب ١٤٩	عَلَّكَد ٢٩٨	عُبَاب ٢٠٧
رَدَو ٢١٦	عِلَاب ٣٨	عُبْرِي ١٢٨
رَمَر ٢٠١	عُلَيْب ١٢٧	عَبَس ٢٢٩
رَمَرَات ٤٩	عَم ٢٤٣	عَتُود ٢٦٥
رَابَة ١٠٦	عَنْصُورَة ٣٠٨، ١٨٧، ١٠١	عَتُول ٣١٠
رَارِب ٢٣	عَنْفُوان ١٨٧	عَمَّير ١٠١
رَارَة ١٠٦	عُوس ١٨٣	عَدَان ٢٦٨
رَغِيب ٢٤٢، ١٠٣	عُوط ١٣٦	عَادَة ٨٩
حرف الفاء	عَوَهَج ٦٤	عَرَس ١٧٢، ٤٨
فُتُو ١٧٣	عَوَارِي ٣١١	عُرْفَة ٦٤
فُتُوَة ٢١٤	عَوَاوِر ١٣٢	عَرْقُورَة ١٧٦
فَصَّت ٢٧٥	عَوِيل ٧٩	عَرِيف ١٢٨
فَصَصَتْ ٢٢٦	عَاب ١١٨	عَرْهَاءَة ١٣٤
فَسَال ٢١٣	عَانُور ٢٨٥	عَسَجَد ٢٦٢

قِيمَ ١٣٧	قَطْ ١٤	فَنَّة ٢٧٥
حرف الكاف	قَفَاف ١٦	فَلِزْ ١٩٥، ٥٥
كَبَا * ٨	قَلَنْسُوة ١٧٦	فَهْر ٤٩
كَتَبُ ٢١٨ *	قَمَحْدُوة ١٧٦، ١٠١	فَوَّ ١٧٥
كَتَمَ ٢١٨ *	قُمْدَ ١٨٩، ٥٥	حرف القاف
كَحَّج ٢٠١	قَمَطَر ١٩٥	قَبْمُشْرَى ١٢
كَعَّ ٢٦٥	قُنْبُل ٦٥	قَبَاب ١١٥
كَلْدَة ٢٧٨	قَنْب ٦	مُقْتَر ٢١٩
كَهْمَس ١١٦	قَنْوَاء ٢٦٧	قَدَاد ٢٤٣
كَنْهَبُل ١٨٨	قَنْوَان ٢٦٧	قُدْعَمِل ١٩٢
كَهَّ ٢٦٥، ٧٣	قَنْيَة ١٦٧	قَرْدَد ٢٤
كَوَالِل ٣٠٩	قَنْيَة ٢٦٧	قَرَسَب ١٩٥
كَيْدُبَان ٩	قَنَاء ١٣٢	قَرَطْعَب ١٩٢، ٦٣
كَيْصَى ١٣٦، ٨٥ *	قَهَّ ٢٦٥، ٧٣	قَرِق ١٨٤
كَيْنُونَة ١٥٤، ١٥٢ *	قَوَد ٢٤٢	قَرَاقِير ٣١٠
حرف اللام	قَوَى ١٢٨	قَرَن ٢٤٥
لَوَّلَى ٧٧	قَوَّ ٧٢	قَرَنُوة ٣٠٨
لَبُون ١٨٥	قَوَام ١٢٨	قَرِينَة ١٥٢
لَحَج ٧٢	قَارَة ١٠٦	قَرَى ٣٨
لِدَة ٩٠	قَاع ١٨٤	قَرْح ١٧
لَهَب ٢٠٠	قَالِصَة ٢٠٨	قَسَر ٢٨٥
لِهَنَك ٢٢٣	قَيْدُودَة ١٥٥	قَضِيو ١٩١
لَاث ١٢٨	قِيل ٨٣	قَطَن ٢٧٨

حرف الميم

مُؤَبِّل ١١٥

مُؤَقَّد ٢٠٦

مُزَبَّر ١٠٠

مَبَالِغ ١٩

مَبَايِع ١٠

مَبْيُوع ١٥١

مُتَبِّل ٤٦

مُتَلَبِّج ٢١٩

مَحَّ ٢٦٦

مُخْبِي ١٧٢

مَدَامَة ١١٥

مُدَيِّق ٢٤٦

مَدِين ١٠٥

مَذْرُوان ١٦٦

مُرْد ٢٢٢

مِرْدَى ١٠٠

مَرِيَم ١٠٥

مَسْجُوم ٢٠٣

مَشْرُوبَة ١٦٦

مُسْطَار ٣٠١ *

مَسْنُوءَة ١٧٢

مُسْمَخِر ١٣٢

مَشُو ٢١٤ *

مَشِي ٢١٤ *

مَشْلِب ١٤٨

مَصْمِت ٢٦٢ *

مَصُون ١٤٩

مَضُوفَة ١٣٦ *

مَطِيَة ١٨١

مَعْدِيَا عَلَيْهِ ١٧٢

مُعَرَّض ١٤٨

مَعَارِيض ١٩

مَعَالِيْق ١٨

مَعْيُون ١٤٩

مَقْتُوى ١٦١

مَقُول ١٠٤

مَقَامَة ١٠١

مَكُون ٨ *

مَكُونَة ١٤٢

مَكَا ٨ *

مَلِيق ٢٠

مَلِيم ١٤٨

مُنْقَر ٢٨ *

مَنَاشِيْط ١٨

مَنَافِيْخ ١٩

مَنُون ٤٦

مَنِيْل ١٤٨

مَيُوب ١٤٩ *

مَوْحَد ١٤٢

مَوْطَب ١٤١

مَوِل ١٠٣

مَوَلَى ١٨٣

مَوَّعَب ١٤١

مَال ١٠

مَيَل ٢٤٢

مَيَّل ٨٧

حرف النون

نُور ٧٨

نَبَأ ١٨٥

نَبَر ٣٢

نَبْرَة ٢٩ ، ٢٧١ *

نَثْرَة ٢٠١

نُجُو ١٧١ *

نُحُو ١٧١ *

نَدُس ٢٤٢

نَدْوَة ٢١٤

نَزَوَان ٣٠٧

نَطْع ٢٥١

نَقْل ٢٧٨

نَقَم ١١٥

وِداج ٤٩	هَذَا ٦٥	نَعْرِية ١٦٤
ورق ١٨٤	هَذَا الَّذِي * ٢٢٤	نَقَرَى ١٨٧
وَطُو ٩٠	هَرَحْتُ * ٢٢٢	نَقَاوة ١٧٤
وُطد ٢٦٧	هَرَدْتُ ٢٢٣	نَقَانق ٢١٢
وَنَمَ ٩٢	هَرَاء ٢٥٥	نُمَر ١٣٢
وَنَاة ٧٩	هَرَاق ١٩٩	نَهْد ٢٢٢
وَارغل ١٦	هَمَرِّش ٣١٦، ٢٧٠	نَهْو ١٤٢
وَيْب ٧٢	هَمَرْتُ * ٢٢٢	نَوَل ١٠٣
وَيْج ٧٢	هَنَّاكَ ٤٨	نَابِل ٢٦١
وَيْس ٧٢	هَنَاهُ * ٢٥٥	نَاشِب ٢٦١
وِيل ٧٢	هَوَى ٤٩	نَارِيق ١٨
وَى ١٤١	هَال ٢١٧	نَال ١٠
حرف الياء	هَيَام ١٨٦	نَالَ * ١٤٨
يَتَفَرِّس ١٢٨	هَيَام ٨٧	نَاوٍ * ١٣٨
يَجْدُ ٩١	هَيَّيَان ١٥٣	نِير ٢٢٢
يَدَعُ ٩١	هَيَّاكَ * ٢٢٣	نِيَّاف ١٣٢
يَدَيْت * ٧٤	حرف الواو	حرف الهاء
يَسَر ٩١	وَتَد ٢٦٧	هَبْرِية ١٦٥
يَسْتَن ٢٠٨	وَتَد * ٢٦٧	هَبَى * ٣٠٩
يُسَجِّج ٤٩	وَجَى ٢٤٤	هَت * ٢٦٤
يَعْمَلَة ١٠٦	وَجُوم ٧٩	هَتَر ٤٨
يَقْطِين ٩٠	وَحَد ٩٢	هَجَف ١٨٩
يَنْفُجَن ٢٠٠	وَحَز ٢١٢	هَدَبْد ١٩٠
	وَدُع ٨٩	

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثالث

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحر الشاهد

١٨٣ الكامل ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْمَعْنَ فِي الصَّخَرَاءِ

حرف الباء

٢٧ المنسرح أَنِّي وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرْبُ [مِنْ حَيْثُ لَاصَبُوتٌ وَلَا رَيْبُ]

٣٨ الخفيف صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ رِاعَ رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَاقَرَى فِي الْعِلَابِ

٤٨ البسيط سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ

١٨٣ الطويل فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ ابْنِ اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبِ

٢٠٧ الطويل [صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمِ] أَخُ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيذْهَبًا

حرف التاء

٤١ الوافر أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَاهُ كَلَانًا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ

٢٢١ الرجز } يَأْقَاتَلُ اللَّهُ بَنِي السَّعْلَةِ عَمَرُو بَنِي يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ

* غَيْرِ أَعْقَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ *

حرف الجيم

٢٣٠ الرجز حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا

حرف الحاء

١٨٢ البسيط [قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالْذُّنْيَا وَبِهَجَّتِهَا] مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَّاحُ

٢٠٠ الرجز يَنْفُجْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنفُوحًا لَمَّا يُرَى لَا ذَا كِيَا مَقْدُوحًا

» غَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمُ السَّمْحِ أَبْلَجُ لَمْ يُؤْلَدْ بِنَجْمِ الشَّعْ

ص بحر المأمَد

٢٢٨ الوافر قُتِلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْمِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْخَا

حرف الدال

- ٦٤ الطويل حُزِقْتُ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوْا فَكَاهَةً
١٨٤ الوافر أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
٢٠٦ الوافر لَحَبُّ الْمُؤَفِّدِينَ إِلَى مُوسَى
٢٢٢ الكامل فَتَرَ كُنْ نَهْدًا عَيْلًا أَبْنَاؤَهَا
٤٨ الخفيف سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي
٩٩ الوافر [وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَنِي]
١١٦ الطويل وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسِ
١٣١ الرجز
١٣٢ »
١٤٦ السريع [عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَدَّوْا]
٢٢٣ الطويل فَهَيْكَلٌ وَالْأَمْرُ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ
٢٥٥ الطويل لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
٢٦٨ البسيط وَاذْ كُرْ غَدَانَةَ عِدَانَا مُرْتَمَّةً
٣٠١ الوافر مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُمُ
- تَفَكَّرَ آيِبَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرِذَا
بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
[وَجَعَدُهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ]
وَبَنِي كِنَانَةَ كَاللَّصُوتِ الْمُرْدِ
قُلْ مَالِي ؛ قَدْ جِئْتُمَنِي بِفِكْرِ
أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
حَيُّوْا بَعْدَ مَا تَوَا مِنْ الدَّهْرِ أَعْصُرَا
وَكَلَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ
فِيهَا عِيَاثِيلُ أَسُودٌ وَنُورٌ
بِأَلَا كُفْتُ اللَّامِعَاتِ سُورُ
مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ
رَخِيمُ الْخَوَاشِي لَا هُرَا وَلَا نَزْرُ
مِنْ الْخَبْلَقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ
رَوَانِفُ أَلْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

حرف الشين

١٩٩ الرجز تَضَحَّكَ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي اخْتَرِشْ وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتُ عَنْ حَرِشْ

حرف العين

- ٤٧ الكامل رَاحَتْ بِمَسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً
١٨٤ البسيط هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
فَارَعَى فَرَاةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْعُ
مِنْ هَجَوِ زَبَانَ ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ

حص بحر الشاهد

٢٢٦ الرجز لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالْطَّيْعُ

حرف القاف

١٨٤ مشطور الزجز **كَأَنَّ** أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرْقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِمْنَ الْوَرَقُ

١٨٥ » » وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ

٢٠٤ الرجز صَبْرًا فَتَدَّهِيَجَتْ شَوْقَ الْمُسْتَقِ

٢٠٧ » أَبَابُ بَحْرٍ ضَاكِكٍ هَزُوقٍ

٢١٢ مَطْطُورُ الرِّجْلِ وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَإِضْفَادِيٌّ جَمْعُهُ نَقَاقٌ

حرف الكاف

يا بْنَ الزَّيْرِ طَلَمَّا عَصَيْكَ وَطَلَمَّا عَنَيْتُنَا إِلَيْكَ
لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفِيكَ

۲۰۲ مشغور الرجز

حرف اللام

٣٧ المتقارب أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي ، فَقَالَ : اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

٤٥ البسيط أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبِيلٌ خَبِيلٌ

٢٢١ الرجز صَفْقَةً ذِي ذَعَالَتٍ سُمُولٍ بَيْعٍ أَمْرِي لَيْسَ بِمُسْتَقِيلٍ

٢٢٩ الرجز كَأَنَّ فِي أَذْنَائِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونِ الْإِجْلِ

٢٤٤ الرجز تَشْكُرُوا الْوَجْهَ مِنْ أظْلَلٍ وَأُظْلَلٍ

حرف الميم

٣٧ الكامل مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا يَخْفَى الذَّمَّارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

٦٤ الطويل أَيَا ظَمِيمَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النِّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ

١١١ المنسرح نَسْتَوْقِدُ النُّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَادُ نَقُوسًا بُنْتُ عَلَى السَّكْرِمِ

١٢٨ الكامل فَتَمَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سَلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ

ص بحر الشاهد

٢٠٣ } البسيط	أَعَنَ تَرَسَمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزِلَةٍ	مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٍ
٢٠٨ } الرجز	يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى هُمَّ اسْلَمَى	فَخِنْدَفُ هَامَةٍ هَذَا الْعَالَمِ
٢١٥ } الطويل	هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَعْوَيْهِمَا	[عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ]
٢١٦ } الرجز	يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمَتَامِ	وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ
٢١٨ } الرجز	هَلْ يَنْفَعُنَكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ	كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرِّثَمِ
٢٨٩ } البسيط	هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ	عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

حرف النون

١٢٩ } الكامل	قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا	وَإِخَالُ أُنْكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ
١٠٤ } مشطور الرجز	مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

حرف الهاء

٣٩ } الطويل	إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسُلُونَ مَلِيكَهُمْ	عَطَاءَ فَدَهُمَا الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ
١١٤ } مجزوء الكامل	عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا	عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ
١٥٢ } الرجز	جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ	نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ مُسَامَةِ
٢١٩ } المديد	يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَمْنَا سَفِينَةَ	حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَةَ
٢٢٤ } الرجز	رَبِّ رَامٍ مِنْ بَنِي نُعْلٍ	مُتَلَبِّجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةِ
	قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ	مِنْ هَهْنًا وَمِنْ هَهْنَةٍ

حرف الواو

٢١٥ } الرجز	لَا تَقَاوَاهَا وَادُلُّوَاهَا دَلُّوا	إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا
٢٤١ } البسيط	مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِنُوا

حرف الالف اللينة

١٤٣ } الطويل	أَلَا طَرَقْتُنَا مَيَّةَ ابْنَةِ مُنْذِرٍ	فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
--------------	--	---

ص بحر الشاهد

- ٢٠٨ الرجز وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضَّحَا أَفْيَاؤُهَا
٢١٢ البسيط لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزُ مِنْ أَرَانِيهَا
٢١٧ الطويل [لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَحْيِ أَنْ تَضُمَّهُ] أَلَا تِلْكَ نَفْسُ طَيْنٍ مِنْهَا حَيَاؤُهَا
٢٢٤ الكامل وَأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

حرف الياء

- ٤٩ الوافر وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتْدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْمُهْرِ وَاجِي
١٢٨ الرجز لَأْتُ بِهِ الْأَشَاءَ وَالْعُبْرِيَّ
١٧٢ الطويل [وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَبِيَّ مُلَيْكَةٍ أَنْبَى] أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا
١٨٣ الطويل فَلَوْ أَنَّ وَاشَّ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا
٢١٣ الوافر إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَسَالَ فَرَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي
٢١٣ الرجز } يَفْدِيكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي
وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبْأَلِي

فهرس الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

ص

- ٤٩ ت هو أَذَلَّ مِنْ وَتْدٍ بِقَاعٍ
٧٢ » حَرَّكَ لَهَا حُورَاهَا تَحْنُ
١٠٦ » قَدْ أَنْصَفَ الْقَارَةَ مِنْ رَامَاهَا

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى (ج ٣)

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٨	لم يُجَزَّ فيه	لم يُجَزَّ فيه
»	١٢	وخبِرها	وَحَبَّرَهَا
»	١٦	عال	مال
١١	٢٠	ماقبلها ،	ماقبلها قياساً ،
١٢	٧	لأنها تصير	لأنها لاتصير
٢٢	١٦	، وإن كانت	إن كانت
٢٩	١٠	كقوله	كقول
٣٧	١٣	وقال أبو الأسود	قال أبو الأسود
٤١	٦	يَرَى . . . يَرَى	يَرَى . . . يَرَى
٥٤	٢١	فيثبت آجر	فيثبت أجر
٦١	١٣	ألف بعد الياء	ألف بعده الياء
٨٠	٦	» وتقلب تاء . . .	قال : « وتقلب تاء . . .
١١٢	١٠	اخوَاء	اخوَاء
١١٦	١٠	حَيَّ	حَيَّ
١١٩	٢	في استَحَيَّ	في استَحَيَّا
١٢٧	١٠	وَأَعْلَ عِيَانِيلُ	وَأَعْلَ عِيَانِيلُ
١٥٠	١٤	إِنَّمَا أَعْلَ قُلُ	إِنَّمَا أَعْلَ قُلُ
١٥٦	١٧	فعلى وزنى يفعل	فعلى وزن يفعل
١٧١	١٠	وقد جاء أَدْعُوَّة	وقد جاء أَدْعُوَّة
٢٠٣	١٠	مقاربة للطاء	مقاربة للتاء
٢٠٣	١٥	وَشِمَّة	وَشِمَّة

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٠٨	١٢	هَلْ فَعَلْتَ	هَلْ فَعَلْتَ
٢٣٦	٩	فِي كَلْتَيْنِ	فِي كَلْتَيْنِ
٢٤٠	٦	أَنَا قُلْتُ	أَنَا قُلْتُ
٢٥٢	٤	إِلَى اللِّسَانِ	إِلَى أَصْلِ اللِّسَانِ
٢٥٨	٤	مَا يُنْطَبِقُ	مَا يُنْطَبِقُ
٢٧٤	١٨	سَا كَنَانٍ عَلَى	سَا كَنَانٍ لَاعِلَى
٢٨٠	٢١	فِي مَنْ يَقُولُ	فِي مَنْ يَقُولُ
٢٨٨	١٩	الْأَوَّلِ	الشَّدُوذِ الْأَوَّلِ
٣٠٨	١٦، ١٢	فَيَعْلَمَانِ	فَيَعْلَمَانِ
٣١٢	٧	نَخَوُ	نَخَوُ
٣٣٢	٥	وَالنَّصْرُونَ	وَالنَّاصِرُونَ

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات (ج ٣)

١٤	٣	... الدنيا	اقنع من الدنيا
٢٥	٧	أفضل تفضيل	أفعل تفضيل
٣٨	٦	أشهدهم أنها	أشهدهم أنه
٤٨	١٣	لحسان ثابت بن	لحسان بن ثابت
٤٩	٨	وِدَاجٍ	وِدَاجِي
٧٠	٥	لأول	الدال
٩٢	٤	المِدَادُ	المِدَادِ
٩٦	١	عيالها	عيالها
١٠٦	١٥	يَعْمَلِ	يَعْمَلِ

ص	س	خطأ	صواب
١١٦	٤	يَلَهُ عَيْنًا	فَلِلَّهِ عَيْنًا
١٢١	٢	خوف الالتباس	لخوف الالتباس
١٤٨	١٨	انظر (ح ٢ ص ٣٦٣)	انظر سيبويه (ج ٢ ص ٣٦٣)
١٧٨	٧	نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَاةِ	نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَاةِ
٢٠١	١٤	الدرع السلسلة	الدرع السلسلة
٢٠٥	٨	مَكْرَم	مُكْرَم
٢٠٥	٩	مِنْ أَنْبِيَاءَ	مِنْ أَنْبِيَاءَ
٢٠٦	٣	بن عطية الخطفي	بن عطية بن الخطفي
»	١٥	حِينَ تَقْتُلُ	حِينَ تَقْتُلُ
٢٠٧	١٦	زَهُوقِ	هَزُوقِ
٢١٠	١	هذا المثال ... الخ	تخذف هذه التعليقة لأنها وضعت في غير موضعها
٢٢٨	٨	وإن تدعاني أحم	وإن تدعاني أحم
٢٤١	١	: مصدر يراد به	: اسم مصدر يراد به
٢٤٣	٢	لُونُ فِي جَمْع	بُونُ فِي جَمْع
٢٨١	٣	يا بحر ايتني	يا بحر اثنتي
٣٠٩	٥	رميا	رَمِييَا

استدراك

قد فأتنا تصحيح بعض أخطاء في الجزء الأول عند إخراجها ، والآن أمكننا أن نستدرك ما كان قد فات ، فذيلنا هذا الجزء (الثالث) به ، وعسى أن نكون وفيها بما يجب

صواب ما وقع من هذه الأخطاء في شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٣	فَعْلَانُ	فَعْلَانُ
٢٧	١٥	بَأْسُهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ	بَأْسُهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ
٤٧	٩	وَلَمْ يَجِيْءْ	وَلَمْ يَجِيْءْ
٥٩	٦	كَأَبْلُمْ	كَأَبْلُمْ
٦٠	٣	وَحَفِيْدٌ	وَحَفِيْدٌ
١١٦	١	يَجِدُ ضَعِيْفٌ	يَجِدُ ضَعِيْفٌ
٧٨	٥	الشَّرَارَةُ	الشَّرَارَةُ
١٥٧	١٠	وقال المبرد : وزنه	وقال المبرد : وزنه
١٦٣	١٣	المنشعبة	المنشعبة
١٦٤	٥	تَفْعَلَةٌ لَا غَيْرَ	تَفْعَلَةٌ لَا غَيْرَ
١٨٠	١١	وَسَيِّئُ الْمِيْتَةِ	وَسَيِّئُ الْمِيْتَةِ
١٨١	١٦	المِرْفَقُ	المِرْفَقُ
١٨٦	٧	يعنى بهما المَقْبُرَةُ	يعنى فى المَقْبُرَةُ
»	١٤	وَمِفْعَلَةٌ	وَمِفْعَلَةٌ
١٨٨	٤	المِحْرَضَةُ	المِحْرَضَةُ
١٩٦	١	غُوِيْعِيٌّ	غُوِيْعِيٌّ
»	٧	فَإِذَا أَرَادَتْ	فَإِذَا أَرَادَتْ

ص	س	الخطأ	العرواب
٢١٤	١١	وَالنَّوْرُ	وَالنَّوْرُ
٢١٦	١١،٧	وَنَوْرُ	وَنَوْرُ
٢٢٢	٨	فُلَيْنِ	فُلَيْنِ
٢٢٤	٥	يُرَى... تُرَى... الخ	يُرَى... تُرَى... الخ
٢٦٠	٥	تَمْلِيْقُ	تَمْلِيْقُ

(صواب ما وقع من هذه الأخطاء في التعليقات)

٣١	١	أصل أشايا... الخ	يلزم حذف هذه التعليقة
٣٦	٣	كما ينفر	كما ينفر من
٣٧	١٤	شُبًّا إلى دُبِّ	شُبًّا إلى دُبِّ
٤٣	١٣	بن عبيد الله بن عبيد الله ابن	بن عبيد الله بن عبد الله بن
٨٦	١٤	مَكْدَمِ	مَكْدَمِ
٨٩	١٤	ومرتها ،	ومرتها ،
١١٢	٣	هو الكلاء	هو الكلاء
١٢٧	٥	من الواو	من الواو
١٣٥	١٢	وروى المنخ	ورى المنخ
١٧١	١٠	(.. ما ذكر المصنف ..)	(.. ما ذكر المؤلف ..)
١٧٤	١١	ورثى	ورثى
١٩٣	٦	وتعي	وتعيا
١٩٥	١٠	اوختلف	واختلف
٢٢٣	١٠	وفلتان ويافلاة	ويافلتان ويافلات
٢٣٤	٣	والحجي	والحجي
٢٤١	٤	يذهب إلى... قال... الخ	يذهب في المحكم إلى... ولكن قال... الخ

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النخوي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن محمد الزواف محمد يحيى الدين عبد الحميد

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس في كلية
اللغة العربية

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول
الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الفرح المحجلين ،
سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإمالة

قال : « الإمالة : أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء ، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، أو صائبة ياء مفتوحة ، وللفواصل أو لإمالة قبلها على وجه .

تعريف
الإمالة
وسببها

فالكسرة قبل الألف في نحو عماد وشمال ، ونحو درهمان سوغه خفاء الهاء مع شدوذه ، وبعدها في نحو عالم ، ونحو من الكلام قليل ؛ لعروضها ، بخلاف نحو من دار ؛ للراء ، وليس مقدرها الألف كملفوظها على الأفصح كجاذ وجواد ، بخلاف سكون الوقف .

أقول : « ينحى بالفتحة » أى : تمال الفتحة نحو الكسرة : أى جانب الكسرة ، ونحو الشيء : ناحيته وجهته ، و « ينحى » مسند إلى « نحو » ومعناه يقصد ، والباء فى « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ، وهو المقدم على الأول ههنا ، وإنما لم يقل « ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء » لأن الإمالة على ثلاثة أنواع : إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة ؛ فيميل الألف نحو الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ، كما فى رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها ، نحو الكبر ؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأصناف الثلاثة ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها .

وليست الإمالة لثة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة ، ومالم تبلغ فيه يسمى « بين اللفظين » و « ترقيقاً » . والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف فقط .

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صَوْت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد ؛ أو بعدها كعالم ، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال^(١) وشيْبان ، أو قصدُ مناسبة فاصلة لفاصلة مُمالة ، أو قصدُ مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة ، أو قصدُ مناسبة صوت نطقك بالآلف بصوت نطقك بأصل تلك الآلف ، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف ، أو لصوت ما ينصير إليه الآلف في بعض المواضع كما في حُبلى ومِعزَى ؛ لقولك حبلان ومِعزَيان ، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع : إنها للتنبيه على أصل الآلف ، وما كان عليه قبل ، وفي نحو حبلى ومِعزَى : إنها للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الآلف بعدُ في بعض الأحوال .

قوله « أو لكون الآلف منقلبة عن مكسور » عبارة ركيكة ؛ لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الآلف منقلبة عن مكسور ؛ إذ هو عطف على قوله « للكسرة » فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والآلف المائلين لكون الآلف عن ياء أو لكون الآلف صائرة ياء .

قوله « أو لإمالة قبلها على وجه » يحىء في موضعه .
اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لفته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتحة ؛ فأحد الأسباب الكسرة ، وهى إما قبل الآلف أو بعدها ، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذى يليه الآلف ؛ لأنها لا تلى إلا الفتحة ، والحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الآلف حرف أو حرفان ، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها ، وإذا تتابع كسرتان كحلبلاب^(٢) ، أو كسرة وياء نحو

(١) السيال : اسم جنس جمعى ، واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ؛ إذا نزع خرج منه اللبن ، أو ما طال من السمر
(٢) الحلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - : نبت ينسبط على الأرض وتدوم خضرته في القبط ، وله ورق أعرض من الكف ، انظر (١ ص ٦٣)

كِيزَان ؛ كان المقتضى أقوى ، والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها وبين حرف الألف سا كنًا نحو شِمَالٌ^(١) ؛ فإن كان متحركًا نحو عِنبًا ؛ أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجوز الإمالة وإن كان أحد الأحرف سا كنًا ، نحو ابتنا زيد وفَتَلْتُ قِنَبًا^(٢) ؛ بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو يريد أن يُسَفِّهَنَا ، وينزعها ؛ فإن ناسًا من العرب كثيرًا يميلها ؛ لخلقاء الهاء ، فسكانها معدومة ، فكانه يُسَفِّهْنَا وَيَنْزِعَا ، وإذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضمومًا لم يُجَرِّ فيه الإمالة أحدٌ ، نحو هو يضر بها ؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم ، إذ ما قبل الألف لا يكون مضمومًا ، ولخفة الهاء أجازوا فى نحو مَهَارَى مِهَارَى ، بإمالة الهاء والميم ؛ لأنك كأنتك قلت : مَارَى ، وكذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشدوذ ، نحو : درهَمًا زيد ، ودرهَان ، وخبرها . فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر : فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كليهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين ؛ فالإمالة فى بناؤسى وبنًا ومنَّا أحسن منها فى لزيد مال ، وبعبد الله .

واعلم أن الإمالة فى بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد عال ؛ لكثرة لفظ الله فى كلامهم .

وإذا كان سبب الإمالة ضعيفًا - لكون الكسرة بعيدة كما فى نحو أن ينزعها ، أو فى كلمة أخرى نحو منَّا وإنا ومنها - وكانت الألف موقوفًا عليها كان إمالتها

(١) تقول : ناقة شمال - كقراطس - وشميل - كقنديل - إذا كانت سريعة

(٢) القنب - بكسر أوله أو ضمه مع تشديد ثانيه مفتوحا - : ضرب من

السكران ، انظر (١ - ح ص ٦٢)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها ؛ لما ذكرنا في باب الوقف في قلبهم ألف
أفنى في الوقف ياء دون الوصل ، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها ،
بخلاف الوقف ، فنقلب إلى حرف أظهر منها ، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن
يضر بها ومنّا و بنا ومنها إذا وصلوها لم يميلوها ، نحو أن يضر بها زيد ، ومنّا ذلك ،
وأما الكسرة التي بعد الألف فإنما تكون سبباً للإمالة إذا وليت الألف وكانت
لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل ، قيل : والمنفصل في هذا كالم متصل نحو
ثلثا درهم ، وغلاما بشر ، والظاهر أنها أضعف لعدم لزومها للألف ، فهي كالكسرة
العارضة للإعراب في كلمة الألف ، نحو على بابي ، ومن ماله ، فإنه يجوز الإمالة
لأجلها ، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم ، ويجوز في نحو بباب أن
تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للمتأخرة أو لكليهما ، وأما إن كانت
الكسرة الإعرابية على الراء فهي كالكسرة اللازمة في كلمة الألف ، نحو عالم ،
وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض لكن تكرار الراء جبرّ وهنّها فكان
الكسرة عليها كسرتان ، وذلك نحو : من الدار ، وفي الدار ، وإن كان بين
الألف والكسرة المتأخرة عنها حرف ، نحو : على آخر ، وعلى قاتل ؛ فإن
الكسرة لا تتأثر ، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الصعود
بعد الهوى أشق من العكس ، فإن زالت الكسرة التي بعد الألف لأجل
الإدغام نحو جادّ وجوّادّ فالأفصح أن لا يعتد بها ، فلا تميل الألف لأنها
ساقطة في اللفظ لزوماً ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل ، كما أميل نحو
« خاف » نظراً إلى كسرتها الأصلية ، كما يجيء ، فأمالوا نحو جادّ وجوّادّ ،
رفعا ونصباً وجراً ، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط لصيرورة
الحرفين بالإدغام كحرف واحد . فيكون « من جادّ » مثل « من مأل » وإن
ذهبت الكسرة لأجل الوقف — نحو راع ، وماش — اختلف أيضاً في الإمالة

وتركها ، والأكثر ميلويه ، والفرق بينه وبين الأول أن سكون الوقف عارض يزول في الوصل ، بخلاف سكون الحرف المدغم ، وإن كانت الكسرة المقدرة في الوقف في الراء — نحو من النار ، ومن دار — فجواز الإمالة فيه أقوى لقوة الكسرة على الراء كما ذكرنا ، فصارت لفرط القوة تؤثر مقدرة تأثيرها ظاهرة .

قال : « وَلَا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ ، وَنَحْوُ مِنْ تَبَاهٍ وَمَالٍ وَأَلْكِبَا شَاذٌ ، كَمَا شَذَّ الْعَشَاءُ وَالْمَكَا وَبَابُ وَمَالٍ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاسُ لِقَبْرِ سَبَبٍ . وَأَمَّا إِمَالَةُ الرَّبَا وَمِنْ دَارٍ فَلِأَجْلِ الرَّاءِ »

عدم تأثير
الكسرة
في الألف
المنقلبة
عن واو

أقول أظن قوله : « وَلَا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ » وهما نشأ له من قول صاحب المفصل « إن إمالة الكسرة شاذ » قال : أى الزخشرى : « أما إمالة الربا فلاجل الراء » هذا قوله ، وقال سيديويه : « ومما يميلون ألفه قولهم : مررت ببابه وأخذت من ماله في موضع الجر ، شبهوه بكاتب وصاجد ، قال : والإمالة في هذا أضعف ؛ لأن الكسرة لا تلزم ؛ فضعفها سيديويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو ، ولولم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة ، بل قال : ممتنعة ؛ لكون الألف عن واو ؛ قال — أعنى سيديويه — : إنما يمال مال إذا كسرت اللام بعدها ، فتبين أنه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها ، ولم أر أحدا فرق بينهما إلا الزخشرى والمصنف .

والعشاء : مصدر الأعشى والعشواء ، والكسبة : الكناسة ، وهو واوى لتثنيته على كبتوان ، والمكا — بوزن العصا — : جحر الضب ، ^(١) ويعناه المكو .

(١) قال في اللسان : « والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - : جحر الثعلب والأراب ونحوهما ، وقيل : بجهمها » اهـ . وقال سيديويه (ص ٢٦٠) : « وقد قالوا الكسبة ، والعشا ، والمكا ، وهو جحر الضب » اهـ

وأما باب ومال فإنما تشذ إماتهما في غير حال جر لاميها ، قال سيديويه : قال
ناس يُوثقُ بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، ورد المبرد ذلك ، قال السيرافي :
حكاية سيديويه عن العرب لا ترد ، ويمال الحجاج علما ، على الشذوذ ، وأما إن كان
صفة فلا ، وإمالة الحجاج علما والناس أكثر من إمالة نحو « هذا باب ، ومال »
وأما إمالة نحو « بالناس » فليست بشاذة لأجل الكسرة .

قال : « وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُؤثِّرُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ سَيَالٍ وَشَيْبَانَ »
أقول : الياء : إما أن تكون قبل الألف ، أو بعدها :

مواضع
تأثير الياء
في إمالة
الألف

فالتى قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسَيَالٍ ، وهو شجر ذو شوك ؛ لأن
الحركة بعد الحرف ؛ فالفتحة بعد الياء ، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل
الفتحة في نحو عِمَاد ، وتؤثر أيضا إذا اتصلت بحرف الألف : إما ساكنة [نحو
شَيْبَانَ]^(١) أو متحركة كالحَيَوَانِ وَالْحَيْدَانِ ، وإذا كانت الياء التي هي قبل حرف
الألف مدغما فيها كالكَيْتَالِ ، أو كانت قبل الياء التي هي حرف ألف كسرة
كالعِيَانِ كانت الإمالة أقوى ، ودونها الياء المخففة التي هي حرف الألف الكائنة
بعد فتحة كشوك السَيَالِ ، أو بعد ضمة كالأهْيَامِ ، ودونها الياء الساكنة المتصلة
بحرف الألف كشَيْبَانَ ، ودونها المتصلة بها المتحركة كالحَيْدَانِ ، وإنما كان نحو
الْحَيْدَانِ في الإمالة دون شَيْبَانَ — وإن كانت الفتحة متعقبة للياء — لأن
الحركة بعد الحرف ، كما تكرر ذكره ، ففتحة ياء حَيْدَانِ فاصلة بين الياء وفتحة
الدال المراد إمالتها ، بخلاف شَيْبَانَ ؛ فإنه لا حركة فاصلة في الأول بين الياء
وفتحة الياء ، وإنما أثرت الكسرة في نحو شَمَلَالٍ مع أن بينها وبين حرف الألف
حرفا ، ولم تؤثر الياء كذلك في نحو دَيْدَبَانَ^(٢) وَكَيْدُبَانَ^(٣) ؛ لأن ذلك الحرف

(١) الزيادة عن الخطية

(٢) الديدبان : حمار الوحش ، والرقيب ، والطليلة ، قال في القاموس إنه معرب

(٣) الكيدبان - يفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة

أو مفتوحة - : الكذاب

الفصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مر ؛ فلم يَفْصِلْ إذن بين الكسرة والفتحة المالة ما يصاد الياء من الفتحة والضمة ، وأما في نحو دَيْدَبَان وَكَيْدَبَان فالفتحة والضمة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها ، وإذا أضعفتِ الفتحة^(١) حركة الياء في نحو الحَيْدَان تأثير الياء مع أنها على نفس الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل ؟ وأمال بعضهم « يَدَهَا » لخفاء الهاء كما ذكرنا في درهان .

وإن تأخرت الياء عن الألف ؛ فإن كانت مكسورة كبايع^(٢) فالمقتضى للإمالة في مثله أقوى من المقتضى في نحو عابد ، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالمُبَايَعِ والتَّبَايُعِ فلا تؤثر ؛ لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تفت في عَضْدِهَا ، وتُسْرِبُهَا شَيْئًا من جوهر نفسها ، وتميلها إلى مخرجها شيئًا . قال : « وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ خَافَ ، وَعَنْ يَاءٍ نَحْوُ نَابٍ وَالرَّحَى وَسَالَ وَزَمَى »

إمالة
الألف
المنقلبة
عن
مكسور

أقول : قوله « عن مكسور » أى : عن واو مكسور ؛ ليس ذلك على الإطلاق ، بل ينبغى أن يقال : عن مسكور في الفعل ؛ لأن نحو رجل مَالٌ وَنَالَ^(٣) وكَبَشَ^(٤) صَافٌ أصلها مَوْلٌ وَنَوْلٌ وَصَوْفٌ ، ومع هذا لا يمال

(١) يريد أن الفتحة التي هي حركة الياء في نحو الحيدان تضعف تأثير الياء في الإمالة مع أنها حركة الياء نفسها ؛ فهي أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل ؛ فقوله « حركة الياء » حال من الفتحة مثلا

(٢) مبايع اسم فاعل من المبايعه ، ووقع في بعض النسخ « كبايع » وهو فعل أمر من المبايعه أيضا

(٣) يقال : رجل مال ؛ إذا كان كثير المال ، ويقال : رجل نال ؛ إذا كان كثير النوال : أى العطاء ،

(٤) يقال : كبش صاف ؛ إذا كان كثير الصوف

قياساً ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لاتعود أصلاً : أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خِفْتُ وخِفْنَا أجزير إمالة ما قبل الألف ، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلا عينا ، أما المنقلبة عن الياء فتقال ، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل : عينا أو لاما ، كَنَابَ وَغَابَ وَطَابَ وَبَاعَ وَهَابَ وَرَحَى وَرَمَى ، وهى إذا كانت عين فعل - في الأفعال - أولى بالإمالة منها عين فعل في الأسماء ؛ لأنه ينضم إلى أُنْقِلَابِهَا عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصارييف كَهَيْتُ وَبَعْتُ ، وإذا كانت لاما كانت أولى بالإمالة منها عينا ؛ لأن التغير في الأواخر أولى ، قال سيبويه : وكره بعض العرب إمالة نحو رَمَى لسكراهة أن يصيروا إلى ما فروا منه : يعنى أنهم قلبوا الياء ألفاً أولاً فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء ، قلت : وينبغى على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعابٍ وباع وهابٍ ؛ لحصول العلة المذكورة .

قال : « وَالصَّائِرَةُ يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ ، نَحْوُ دَعَا وَحُبِّلَى وَالْعُلَى ، بِخِلَافِ جَالَ وَحَالَ »

امالة
الألف
الصائر
ياء

أقول : اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر ؛ فإما أن تكون في آخر الفعل ، أو آخر الاسم

فالأولى جاز إمالتها مطلقاً ؛ لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها ، نحو رميت ويرميان ، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها ، وذلك فيما لم يسم فاعله ، نحو دُعِيَ في دَعَا ؛ فهو كالألف الممالة مع كون الألف في الآخر ، والآخر محل انتغير ، ولذلك لم يمل في قَالَ وحَالَ مع قولهم : قِيلَ وَحِيلَ

والثانية : أى التى فى آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إِمَاتِهَا ؛ لكونها عن ياء وصيرورتها ياء فى التثنية ، وإن كانت عن واو : فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إِمَاتِهَا ؛ لصيرورتها فى المثنى ياء كالأعليان والمصطفيان ، وكذا الألف الزائدة ، كالحُبلى ، والذَفْرِى ^(١) ، والأَرطَى ^(٢) ، والسَكَمَثَرَى ، والقَبَعَثَرَى ^(٣) ؛ لأنها تنقب ياء فى المثنى ، على ما مضى فى باب المثنى ، وكذا ألف سُكَارَى وحَبَالَى وَصَحَارَى ؛ لأنك لو سميت بها ^(٤) وفتيتها قلبت أَلِفَاتِهَا ياء ، وإن كانت ثالثة لم تمل قياساً ، بل شاذاً ، كالمَسْكَ والعَشَا ؛ لأنها تصير ياء كما فى الفعل ، بل تصير فى التصغير ياء قياساً كمُصَيَّة [ولا تؤثر] ؛ لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة ، بخلاف نحو دُعَى وأَعْلِيَان ، وأما نحو القَوَى والعَلَى والضَحَى - فى القرآن - فإنما جاز إِمَاتِهَا لكونها رءوس الآى ؛ فتناسب سائر السكلم التى هى رءوس الآى ، وفيها سبب الإمالة

وقال بعضهم : كل ما كان على فُعْلٍ - بضم الفاء - جاز إمالة ألفه ؛ إذ لو منعت لكان الثلاثى المطلوب فى وضعه الخفة أوله وآخره ثقيلين ؛ إذ يكون أوله ضمةً وآخره ألفاً غير ممالة ، وترك إِمَاتِهَا صريح فى أنها عن واو ؛ فيكون كأن فى أوله ضمةً وآخره واوٌ ، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثى مقصور مضموم

(١) الذَفْرِى - بكسر فسكون مقصوراً - : الموضع الذى يعرق من الأبل خلف الأذن ، انظر (١٠ ص ١٩٥ ، ٧٠)
 (٢) الأَرطَى - بفتح فسكون - : شجر ينبت فى الرمل ، واحده أرطاة ، انظر (١٠ ص ٥٧)

(٣) القَبَعَثَرَى : الجبل الضخم الشديد الوبور ، انظر (١٠ ص ٩ ، ٥٢)
 (٤) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يثنى أن يكون مفرداً فقيده تثنية هذه الألفاظ بالتسمية بها ، وإلا فإن تثنية الجمع على إرادة الجماعتين غير عزيزة فى كلام العرب

الأول بالياء ، ويشئيه بعض العرب بالياء ، كما مر في باب المثني ؛ فتقول : العُلَيَّان ؛ فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه الكلم برءوس الآى ، ولا يحتاج فى إمالة العُلَى إلى أن يعمل بكون واحده العليا ؛ بل يجوز إمالة العُلَى الذى هو مصدر أيضا ، وقال بعضهم : طلبنا وطلبنا زيد ؛ تشبيهاً لألفها بألف نحو حُبلى حيث كانت أخيراً ، وجوزوا على هذا رأيت عبداً وأكلت عنباً

« قوله والصائرة ياء مفتوحة » احتراز عن نحو قيل وحيل ، قال المصنف : لأن هذا صار ياء ساكنة والساكنة ضعيفة ؛ فهى كالمدوم ، ولقائل أن يقول : لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا ؛ لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الإدغام فيها نحو العصى فى الجمع والعُصَى فى التصغير .

قوله « دَعَا وَحُبلى والعُلَى » لقولك : دُعِى وَحُبليَان والعُلَيَّان

قال : « وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ وَالضُّعَى ، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادَا »
أقول : اعلم أن الإمالة فى الفواصل هى فى الحقيقة إمالة للإمالة أيضا ، وذلك لأنه يمال الضُّعَى لإمالة قَلَمَى ؛ لتناسب رءوس الآى ؛ فالإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما أن تمال فتحة فى كلمة لإمالة فتحة فى تلك الكلمة أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة ، فالأول على ضربين : إما أن يمال الثانى لإمالة الأول ، نحو عمادا ، أميلت فتحة الدال وقفا ؛ لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين ؛ لأن الأواخر محل التغير ، ولبيان الألف وقفا كما فى أفعى على ما مر فى بابهِ ، أو يمال الأول لإمالة الثانى ، وذلك إذا كان الثانى فتحة على الهزمة نحو رأى ونأى ، أمال بعضهم فتحته الراء والنون لإمالة فتحة الهزمة ، وذلك لأن الهزمة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت فى مجموع الكلمة . وأما مهارى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة . والثانى : أى إمالة فتحة فى كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك : مِرْزانا ،

أملت فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاي ، وجاز ذلك وإن كانت « نا » كلمة برأسها لكونها ضميرا متصلا ، ولكون الألف في الآخر وهو محل التغير ، ولم يمل ألف مال في ذا مال ؛ لكونه وسطا ، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف « فا » في معزانا .

وثانيهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل ، كقوله تعالى (والضحى) ، أميل ليزواج (قللى) ، وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف كما ذكرنا في نحو أفعى قال : « وَقَدْ تَمَّالُ أَلِفُ التَّنْوِينِ فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدَا »

أقول : قال سيبويه : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال : رأيت شيبان ، لكن الإمالة في نحو رأيت زيدا أضعف ؛ لأن الألف ليست بلامزة لزوم ألف شيبان ، وسهل ذلك كون الألف موقوفا عليها ، فيقصد ببيانها بأن تمال إلى جانب الياء كما في حبلى ، ولا يقال : رأيت عبدا إلا عند بعضهم — كما مر — تشبيها بنحو حبلى ؛ إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة

قال : « وَالْأَسْتِعْلَاءُ فِي غَيْرِ بَابِ خَافَ وَغَابَ وَصَفَا مَا نَعُ قَبْلَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : يعنى أن حروف الاستعلاء ، وهى ما يرتفع بها اللسان ، ويجمعها قَظْ خُصْ ضَغْظُ ^(١) تمنع الإمالة على الشرائط التى تجبىء ، وذلك لمناقضتها

(١) قال ملا على قارى فى شرح الجزرية : « قَظْ : أمر من قَظَ بالمكان ، إذا أقام به فى الصيف ، والخُصْ - بضم الخاء المعجمة - : البيت من القصب ، والضَغْظُ : الضيق ، والمعنى أقم فى الوقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط : أى الدنيا بمثل ذلك وما قاربه » اهـ

للإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ؛ فلا جرم
 لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ، لأن أسباب الإمالة تقتضى
 خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضى بقاءها على أصلها ؛ فترجح
 الأصل ، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسباب الإمالة فى باب خاف و غاب
 وصفاً ، يعنى فى الألفات التى ينكسر ما قبلها فى بعض التصرفات ، وهى ألفات
 الفعل إذا كانت عينا فى الماضى الثلاثى ، وهى منقلبة عن واو مكسورة كخاف
 أو ياء : سواء كانت فى الأصل مكسورة كهاب ، أو لا كهفاب ، وكذا إذا كانت لاما
 فى ماضى الفعل الثلاثى : سواء كانت واوا كغزا ، أو ياء كبنى ، وذلك لأنك تقول :
 خِفْتُ وَغَبْتُ وَغَزَيْتُ وَبُنَيْتُ ، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب :
 أى انكسار ما قبل الألف فى بعض التصرفات ، مع كون ذلك فى الفعل الذى
 هو أحمل للتصرفات من أخويه ، وكذا الألفات التى تنقلب فى بعض التصرفات
 ياء ، وهى الألفات الأخيرة : الرابعة فما فوقها : فى الفعل كانت كأعطى ويُعطى ،
 أو فى الاسم كالمُعْطَى والمُسْطَى ؛ لقولك : أعطياً ويُعطيان والمُسْطَيَّانِ
 والمُسْطَيَّانِ ؛ فتتقلب الألف فى البنية التى فيها الألف من غير تغيير تلك البنية ،
 وأما الياء فى نحو العَصِيَّة والعَصِي فلا تعتبر ؛ لأنها عرضت فى بناء آخر ؛ فجميع
 الألفات المذكورة تمال ، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء ؛ لأن انقلاب الألف
 ياء لغير الإمالة مطرداً والبيئة باقية سبب قوى للإمالة ، فتجربى عليها مع حروف
 الاستعلاء أيضاً

قوله « قبلها يليها فى كلمتها » كقاعد وخامد^(١) وصاعد وغائب

(١) يقال : خمدت النار تخمد - من باب قعد - خموداً ؛ إذا سكن لهبها ،
 ويقال : قوم خامدون لا تسمع لهم حساً ، مأخوذ من خمود النار . وفى التنزيل

وطائف^(١) وضامر وظالم، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كناقيد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل^(٢) وواغل^(٣)، وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف^(٤) والغلاب والطباب^(٥) والضباب^(٦) والصحاب والخذاع والظماء^(٧)؛ فلا أثر لحرف الاستعلاء، [بل تمال الفتحه والألف؛ لأن الكسرة المقتضية لإمالة الفتحه والألف بعد حرف الاستعلاء] على

العزير (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) قال الزجاج : فاذا هم ساكتون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد

(١) يقال : طاف به الخيال يطوف طوفا وطوفانا ؛ إذا ألم به في النوم ، قال تعالى (فَطَافَ عَلَيْهِمُ طَائِفٌ مِّنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ) ويقال : طاف حول الشئ يطوف طوفاً وطوفانا ؛ إذا دار حوله ، ورجل طائف وطاف ، أصله طوف على صيغة المبالغة

(٢) الباخل : البخيل ، وفي اللسان « ذو البخل » يريد أنه للنسب ، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث ، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب ، (٣) الواغل : الذي يدخل على القوم في طعامهم وشراهم من غير أن يدعوهم لذلك ، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة ، قال عدى بن زيد العبادي :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو هُ وَتَعَطِفُ عَلَيْهِ كَفُّ السَّاقِي

وقد وقع في الأصول « واغد » بالدال ، وهو تصحيف

(٤) القفاف : جمع قف - كخف - وهم الأوباش والأخلاط من الناس ؛ وحجارة غاص بعضها ببعض

(٥) الطباب : جمع طبة - بكسر أوله وتشديد ثانيه - وهي المستطيل من الأرض والثوب والسحاب

(٦) الضباب - كرجال - : جمع مضب ، وهو حيوان برى يشبه الورل إلا أنه دونه ، والورل حيوان يشبه التماسح ويعيش في البر

(٧) الظماء : جمع ظمئان ، كمطاش وعطشان وزنا ومعنى

ما سبق من كون الحركة بعد الحرف ، ولم يذ كرسيبويه في مثله ترك الإمالة ، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة ؛ لأجل حروف الاستعلاء ، وإن كانت مكسورة ، قالوا : وهو قليل ، والإمالة أكثر ، وكذا الإمالة في نحو « قِرْحًا » ^(١) كثيرة ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة كَقَوَالِبِ وَصُمَاتٍ ^(٢) وَخُفَافٍ ^(٣) فإنها تمنع الإمالة ؛ لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها وبين الفتح ، كما كان في قِفَافٍ ، وفي تلك الحال طالب الإمالة - أعنى الكسر - معدوم متوقع ، ومناسبة الصوت لصوت داخل في الوجود أولى من مناسبته للمتوقع وجوده ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة ، نحو : مُصْبَاحٍ وَمِقْلَاعٍ وَمِخْدَامٍ وَمِطْمَآنٍ ، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالمليت المعدوم فيميل ، وبعضهم يعتد به ؛ لكونه أقرب إلى الألف من

(١) القرح - بكسر القاف وسكون الزاي - : بزر البصل ، والتابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة ، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبدلة من التنوين وقفا في حالة النصب ؛ لأن الكسرة بعد حرف الاستعلاء ، فلا أثر لحرف الاستعلاء ، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين ؛ لأن أحدهما ساكن ؛ فهو نظير شمالال ، وفي النسخ الخطية « قرحاء » بالقاف والراء والخاء بمدودا ، وهو تصحيف ؛ لأن أوله مفتوح ، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ح ٢ ص ٢٦١) « وقالوا رأيت قرحا ، وهو أضرار القدر ، ورأيت علما ، فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء » اهـ

(٢) الصمات - كغراب - : الصمت ، وفي الحديث « وإذنهما صماتها » أى أن لذن البكر سكوتها

(٣) الخفاف - كغراب - : الخفيف ، وفعال يشارك فعلا في باب الصفة المشبهة كثيرا ؛ إلا أن في فعال من المبالغة أكثر مما في فعيل ، ومن ذلك طول وطوال ، وشجيع وشجاع ، وعجيب وعجاب

الكسرة الطالبة للإمالة ، قال سيبويه : كلاهما عربى له مذهب ، وهذا معنى قول المصنف « وبحرفين على رأى » ، جعل فى نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين : أحدهما حرف الاستعلاء ، والآخر الباء ، والأظهر أن لا يقال : هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين ، إلا إذا كان بينهما حرفان ، كما قال سيبويه فى نحو مناشيط^(١) ومعاليق^(٢) : إن حرف الاستعلاء ، بعد الألف بحرفين ، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف وبينهما حرف كنافخ ونابغ ونافق^(٣) وشاحط^(٤) وناهض وغانط منع من الإمالة ، ولم تؤثر الكسرة ؛ لأن الحرف أقوى من

(١) قال سيبويه : « وأعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بلغته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزوماً النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ؛ إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك إن كان شيء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ، ومنافيخ ، ومعاليق ، ومقاريض ، ومواعيط ، ومباليغ ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد فى صويق ونحوه ، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالإمالة) حين تراخت ، وهى قليلة » اهـ وقد بحثنا طويلاً فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعث على ما يكون مفرداً قياسياً للمناشيط إلا منشطاً - ككرم - وهو بمعنى النشيط ، أو هو الذى ينشط لبله ، وإن صح أن يكون هذا مفرداً كانت الباء فى مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة ، مثل دوانيق وخواتيم فى جميع دائق وخاتم ، أو منشطاً - كقعد - وهو مصدر ميمى بمعنى النشاط ، والياء على هذا الوجه فى الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق (٢) المعاليق : جمع معلاق - بكسر فسكون - أو معلوق - بضم فسكون - وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشيء وفى الشيء المعلق نفسه

(٣) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر ينصر - نفاقاً ؛ إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقاً - كقعد يقعد قعوداً - بمعنى مات

(٤) الشاحط : اسم فاعل من شحط يشحط - كنع يننع ، وكفرح يفرح - شحطاً - كنع ، وشحطاً - كفرح ؛ إذا بعد

الحركة ؛ فتصير قوية قائمة مقام قُرْب الكسرة من الألف ، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد ، وذلك صعب ، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استفال ، وهذا أسهل ، ألا ترى أنهم قالوا : صَبَقْتُ ، وَصُقْتُ ، وَصَوِّقْ ، بقلب السين صاداً للثلاث بعدوا بعد استفال ، ولم يقولوا : قَصَوْتُ ، وقَصْتُ ؛ في قسوت وقست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعارض^(١) ومعاليق ومنافخ^(٢) ومبالغ^(٣) منع أيضاً عن الإمالة ، وقال سيديويه : قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة .

قوله : « وبحرفين على الأكثر » إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله « وبحرفين على رأى » في نحو مصباح ، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط ؛ لأنه لاخلاف في منعه إذن للإمالة .
قوله : « قبلها يليها في كلمتها » إنما قال « في كلمتها » لأن المستعلي إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل ؛ لأن المستعلي لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الإصعاد سهل .
قوله : « وبعدها يليها في كلمتها » اعلم أنه إذا كان المستعلي في كلمة بعد أخرى نحو عماد قاسم وتال قاسم فبعضهم لا يجعلون للمستعلي المنفصل أثراً وبعضهم

(١) في الحديث « إن في المعارض لمدوحة عن الكذب » قال ابن الأثير في النهاية : « المعارض جمع معارض من التعريض ، وهو خلاف التصريح من القول يقال : عرفت ذلك في معارض كلامه ومعارض كلامه بخذف الألف » اهـ والمعارض أيضاً : سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده

(٢) المنافخ : جمع منفاخ ، وهو كير الحداد

(٣) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة ، ولعله جمع مبلغ مصدر ميمياً من بلغ ، ومعناه البلوغ ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة

يجعل له تأثيراً ؛ فلا يميل نحو أن يضر بها قاسم ؛ لجعله مثل فائد ، وكذا لا يميل نحو بمال قاسم ؛ لجعله مثل فائق ، وكذا لا يميل نحو أن يضر بها ملق^(١) ؛ لكونه مثل مناشيط ، وأبعد من هذا إمالة نحو بمال ملق ، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل ، لما ذكرنا من أن الإصعاد بعد الاستفال أصعب من العكس ، وإذا كانت سبب الإمالة قويا ، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يعزله المستعلى المنفصل عزله للسبب الضعيف ، أعنى الكسرة العارضة ، فيعزل في « على مال قاسم » أكثر من عزله في « عماد قاسم » ؛ لأن كسرة لام « على مال » وهى السبب - ضعيفة لعروضها ، فالمانع الضعيف : أى المستعلى المنفصل ، يستولى عليها لضعفها ، وأما في نحو « عماد قاسم » و « عالم قاسم » فالسبب - وهو كسرة العين في الأول واللام في الثانى - قوى للزومه ؛ فلا يستولى عليه المانع الضعيف .

هذا ، وبعضهم يقول : رأيت عرقاً ؛ فيميل مع القاف تشبيهاً له بفعل ؛ فهو كالوسطى ، وهذا كما أميل نحو عنباً وعبدًا ، تشبيهاً بألف التانيث ، وذلك في حيز الشذوذ ؛ لأن ألف التنوين إمالتها قليلة ، فكيف مع المستعلى في عرقاً ؟ قال : « والرأى غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت منع المستعلية ، وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة ؛ فيمال طارداً وغارماً ومن قرارك ، فإذا تباعدت فكالمعتمد في المنع والغلب عند الأكثر ؛ فيمال : هذا كافر ، ويفتح مررت بقادر ، وبعضهم يعكس ، وقيل : هو الأكثر » أقول : اعلم أن الراء حرف مكرر ؛ فضمها كضمتين ، وفتحها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ؛ فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأن

(١) يقال : رجل ملق ؛ إذا كان يعطى بلسانه ما ليس في قابه

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة ، فتقول : هذا راشد ، وهذا فِرَاش ، وهذا حمار ، ورأيت حمارا ؛ فيقلب غير المكسورة سبب الإمالة : أى الكسرة المتقدمة والمتأخرة ، وكسرة الراء فى اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها ؛ لأنها ككسرتين ؛ فتمنع المستعلى المتقدم فى نحو طَارِدٍ وغارم ، ولا تمنعه كسرة نحو طَالِبٍ وَغَالِبٍ ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما فى « من قَرَارِكَ » لكوهها أضعف من المستعلى ، كما يحىء ، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلى المتأخر عنها فى نحو فَارِقٍ ؛ لما ذكرنا من صعوبة الإصعاد بعد الاستفال الظاهر ، فقول المصنف إذن « وتقلب المكسورة بعدها المستعلية » ليس على إطلاقه ؛ والراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية ، فلماذا كان الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا راشد » أقوى من الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا قاسم » وكان إمالة « عفر^(١) » تشبها بجبلى أولى من إمالة « علقا^(٢) » ومن ثم أجاز بعضهم إمالة « عمران » دون « برقان^(٣) »

واعلم أن إمالة « فى الدار » أقوى من إمالة « فى دار قاسم » وإمالة « جَارِم^(٤) » أولى من إمالة « جَارِم قاسم » لوجود المستعلى فى الموضعين ،

(١) يقال : رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثاً منكراً ، وأسد عفر ، إذا كان شديداً

(٢) العلق - بالكسر - : النفيس من كل شيء ، فهو صفة مشبهة ، ويكون مصدر علقه وبه كفرح علوقاً وعلقاً إذا أحبه

(٣) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه - : قرية بخوارزم ، وقرية بجزجان ، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى ، ويكون البرقان - بالكسر أيضاً - الفزع ، والدهش ، والحيرة

(٤) الجارم : اسم فاعل من جرم النخل والتمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه ، وتقول : فلان جارم إذا كان قد جنى جنابة ، قال الشاعر

* كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ *

وإن كان منفصلا ، وإمالة « في دار قاسم » أقوى من إمالة « في مال قاسم » ؛ لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها ، وإمالة « جارم قاسم » أقوى من إمالة « في دار قاسم » للزوم كسرة الراء في الأول مع تباعد المستعلى كما كان إمالة « عابد قاسم » أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلى من إمالة « في مال قاسم » وكسرة راء نحو « حَصَّارٍ ^(١) » ككسرة راء نحو « في الدار » وإن كانت الأولى بنائية ؛ لأنها تزول بجمله علما للذكر ، وكسرة راء نحو « بفارٍ قبل ^(٢) » ككسرة راء نحو « في الدار قبل » لأن الحرف المشدد كحرف واحد ، ومن أمال نحو جاد وجواد اعتبارا بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو « هذا جار » و « جوار » لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحها فتمنعان الكسرة المقدرة لضعفها .

قوله : « قبلها » كراشذ وفراش ، ولا تكون إلا مفتوحة .

قوله : « أو بعدها » قد تكون مفتوحة ومضمومة ، نحو : هذا حمار ، ورأيت حمارا .

قوله « فإذا تباعدت » قد مضى حكم الراء التي تلي الألف قبلها أو بعدها ، وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف ؛ فنقول : إن كانت الراء بعد الألف وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع ، وإن كانت غير مكسورة ، نحو : هذا كافر ، ورأيت كافرا : أي لا تمنع منع المستعلى في نحو نافق ودافق ؛ لأنها ملحقه بالمستعلى ، كما ذكرنا ، فلا يكون لها قوة المستعلى ، ومن ثم كان إمالة « لن

(١) حصار - كقطاع - : نجم ، قال ابن سيده : « هو نجم يطلع قبل سهيل ، فتظن الناس به أنه سهيل » اهـ . ويكون « حصار » اسم فعل أمر بمعنى احضر

(٢) في بعض الأصول نحو « مغار » بالميم والغين المعجمة والصواب « بفار قبل » كما في سيويه

يضر بها راشد « أقوى من إمالة » لن يضر بها قاسم « وبعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة في نحو « هذا كافر » كما منع المستعلى البعيد في نحو نافق ، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها ؛ فالأولى أنها كالأدم في الغلبة على المستعلى ؛ فلا تغلب الراء المكسورة القاف في « بقادر » بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة ، وذلك لأن الراء المكسورة بعدت عن الألف ، بخلاف نحو « الغارب »^(١) فإن الراء غلبت المستعلى لقربها من الألف ، وبعضهم عكس ههنا أيضاً ، وجعلها غالبية للمستعلى : أى مجوزة للإمالة ، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعمل واحد ، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة ، نحو رَوَاقِد وبرِّقَات^(٢) ، فيجوز أن تجعل للمستعلى ؛ فلا تمال كافي « قوافل » ، ويجوز أن لا تجعل مثله ، لكونها أضعف منه ، فيمال نحو « رواقِد » ، وأما إن كانت مكسورة فإنها لا تغلب المستعلى قبل الألف كان المستعلى كِرْقَاب أو بعدها كِرَوَاق ؛ أما في الأول فلأن المستعلى أقرب إلى الألف ، وأما في الثاني فلما ذكرنا من أن المستعلى بعد الألف في غاية القوة ، حتى غلب على الراء المكسورة التي هي أقرب إلى الألف منه في نحو فارض ، فكيف بالمكسورة التي هي أبعد منه ؟ فإمالة نحو عِمْرًا وَعِشْرًا^(٣) أولى من إمالة نحو عمران ؛ لأن الآخر محل التغيير .

(١) الغارب : الكاهل ، أو ما بين السنام والعنق ، والجمع غوارب ، ومنه ما في حديث الزبير : « ما زال يفتل في الذروة والغارب حتى أجاثته عائشه إلى الخروج » ، الغارب : مقدم السنام .

(٢) البرقات : - بضمين - : جمع برقة - بضم فسكون - وهى أرض ذات حجارة بيض وحمر وسود ، وفي بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب ر ق) ، والبرقة أيضاً : قلة الدسم في الطعام

(٣) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - : ورد الابل اليوم العاشر ، قال في اللسان : « قال الأصمعي : إذا وردت الابل كل يوم قيل : قد وردت رفها (بكسر

قال : « وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّانِيثِ فِي الْوَقْفِ ، وَتَحْسُنُ فِي
إمالة
الفتحة
قبل الهاء. نَحْوُ رَحْمَةٍ ، وَتَقْبُحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ ، وَتَتَوَسَّطُ فِي الاسْتِعْلَاءِ
نَحْوُ حَقَّةٍ »

أقول : لما كان هاء التانِيث يشابه الألف في الخروج والخفاء ومن حيث
المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتانِيث أميل ما قبل هاء التانِيث ، كما يمال
ما قبل الألف ؛ لأن ما قبل ألف التانِيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء :
لا المستعلى كما في الوُسْطَى ، ولا الراء المفتوحة كالدَّكْرَى ، والألف في الوقف
أقبل للإمالة لقصد البيان ، كما قلنا في باب الوقف على نحو أُنْفَى ؛ فأميل ما قبل
هاء التانِيث ؛ إذ لا يكون إلا في الوقف ، تشبيهاً للهاء بالألف الموقوف عليها ،
وأيضاً الهاء خفية ، فكان الفتحة في الآخر ، والآخر محل التغيير ؛ فباجتماع هذه
الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التانِيث ، قال سيبويه : إمالة ما قبل هاء التانِيث
لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما

قوله « وتحسن في نحو رحمة » أي : إذا لم يكن ما قبل الهاء لاء ولا حرف
استعلاء ، وتقبح في الراء لأن إمالة فتححتها كإمالة فتحنتين ، لتكرار الراء ، فالعمل
في إمالتها أكثر

قوله « وتتوسط في الاستعلاء » لأنه لما أجرى الهاء مجرى الألف لم يكن
كالمشبه به مطلقاً ، فلم يمنع المستعلى الإمالة ههنا بالسكينة كما منعها هناك ، بل

فسكون (فإذا وردت يوماً ويوماً لا قيل : وردت غداً ، فإذا ارتفعت عن الغب
فالظلم الربع ، وليس في الورد ثلث ، ثم الخمس إلى العشر ، فإذا زادت فليس لها
تسمية ورد ، ولكن يقال : هي ترد عشراً وغداً ، وعشراً وربعا ، إلى العشرين ؛
فيقال حينئذ : ظمؤها عشراً ، فإذا تجاوزت العشرين فهي جوازي . اهـ ، وأسماء
الأظماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا في « رفه »

توسّطت الإمالة معه في الحسن والقبح ، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء ؛ لأن سبب قبحها — كما قلنا — كون إمالة فتححتها كإمالة فتحنتين ، وليست إمالة فتحة المستعلى كذلك ، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلى لكون الراء أقوى في الاستعلاء من المستعلى ؛ لأننا قد ذكرنا أن المستعلى أقوى منها ، وهى ملحقة بالمستعلى ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته ، والمرور عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقا ، سواء كان من حروف الاستعلاء أولا ، إلا إذا كان ألفا كالصلاة ، واختار له أهل الأداء طريقا آخر ، وهو إمالة ما قبل الهاء ، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة ، وهى قولك « حق ضغطا عص خطأ » كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة والصلاة وبسطة والقارة وخصاصة والصاخة ^(١) والموعظة ، وذلك لأن « قط خص ضغط » من هذه العشرة حروف الاستعلاء ، والحاء والعين شبهتا بالحاء والغين ؛ لكونهما حقيقيين مثلهما ، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها ، فكان يظن أن الإمالة للألف لا للهاء ، أو كان أحد حروف أ كهر ^(٢) ؛ فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إمالة ساكنة أو كسرة كالأبيكة ^(٣) والخابئة والآلهة والحافرة ؛ أميلت فتحتها ، وكذا إن كان

-
- (١) الصاخة : في الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - إذا ضرب بشيء صاب على مصمت ، ثم قيل للصيحة : صاخة ؛ لكونها تصم الأذان بشدتها ، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك ، ويقال للداهية أيضا : صاخة
- (٢) أ كهر : قد جمع في هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة ، ومع هذا فلهذه الكلمة معنى لغوى ؛ فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كهره - كمنع - إذا قهره أو انتهره ، وقرئ قوله تعالى (وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) بالسكاف بدل القاف ، وقد تكون أفضل تفضيل من هذا
- (٣) الأبيكة : واحدة الأبيك ، وهو الشجر الكثير الملتف ، والأبيكة أيضا الغيضة تنبت السدر والأراك ، وقوله تعالى (كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ)

بين الكسرة وحروف أ كهر حرف ساكن كهيرة ووجهة ، أما إذا كان قبل حروف أ كهر ضمة أو فتحة كالتهلُّكة والميسرة لم تمل^(١) ، وكذا إن جاء قبلها ألف كالسغثة ، وإنما ألحقوا حروف أ كهر بحروف الاستعلاء لمشابهة الهززة والهاء للغين والحاء المستعلين في كونها حلقية وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذي هو مستعمل ، وكذا الراء ؛ لأن فتحتها كفتحتين كما ذكرنا ، وإنما ألحقوها بالمستعملة إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لأن ذلك ينقص من مشابقتها للمستعملة ، وأما الألف قبل أ كهر فإنما منعت لكونها ضد الإمالة

قال « وَالْحُرُوفُ لَا تَمَالُ ؛ فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا فَسَكَاتًا لِسَمَاءٍ ، وَأُمِيلَ بَلَى وَيَا وَلَا فِي إِمَّا لَا لِتَضْمِنَهَا الْجُمْلَةَ ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْخُرْفِ ، وَذَا وَأَيَّ وَمَتَّى كَبَلَى ، وَأُمِيلَ عَسَى لِمَجِيءِ عَسَيْتُ »

مالا
عمال

أقول : يُعْنَى لَا تَمَالُ الْحُرُوفُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهَا ، وَالْإِمَالَةُ تَصَرُّفٌ ، فَنَحْوُ إِمَّا وَإِلَّا وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَسْرَةٌ لَا يَمَالُ ، كَمَا لَا يَمَالُ حَتَّى وَأَلَّا وَهَلَّا ؛ فَإِنْ سَمِيتَ بِمَثَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَانَتْ كَالْأَسْمَاءِ : إِنْ كَانَ فِيهَا سَبَبُ الْإِمَالَةِ أُمِيلَتْ ، كَأَلْفِ حَتَّى وَأَلَّا وَهَلَّا ، لِأَنَّهُا طَرَفُ رَابِعَةِ كَأَلْفِ حُبْلَى ، فَتَثْنِيَّتُهَا عَلَى حَتِّيَّانٍ وَأَلْيَّانٍ وَهَلِّيَّانٍ ، وَكَذَا إِنْ سَمِيتَ بِإِلَى ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ سَبَبُ الْإِمَالَةِ ، مَعَ أَنَّ الْأَلْفَ طَرَفٌ ، وَيُثْنَى بِالْوَاوِ نَحْوُ الْوَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الثَّنَى ، وَعَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ - وَهُوَ أَنَّ الْكَسْرَةَ لَا تَأْتِيهَا مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي عَنِ الْوَاوِ - يَنْبَغِي أَنْ لَا تَمَالُ ، وَلَوْ سَمِيتَ بَعَلَى وَعَدَا وَخَلَا الْحَرْفِيَّتَيْنِ وَبَأَمَّا وَأَلَّا لَمْ تُمَلْ ؛ إِذْ لَا سَبَبَ لِلْإِمَالَةِ ، وَإِنَّمَا أُمِيلَ بَلَى لِجَوَازِ السَّكُوتِ

قال القاضي البيضاوي : « الأليكة غيضة تنبت ناعم الشجر ، يريد غيضة بقرب .

مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعبيا وكان أجنيا منهم » اه

(١) كذا في الأصول كلها ، والواجب أن يقول « فأنها لا تمل » لأنه يجب

اقتران الفاء بما بعد تالي أما

عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال أما قام زيد « بلى » أى : بلى قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى فى الاستعلاء ، فأميل لمشابهة الفعل ، وكذا أميل بالتضمنها معنى الفعل ، وهو دعوت وناديت ، فصارت كالفعل مع أنه يحذف المنادى ويقدر فى نحو (يَا كَيْتَ) و (أَلَا يَأْسُجُدُوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله ، وكذا « لا » أى فى « إِمَالًا » إذ يحذف الشرط بعدها ، تقول لشخص : افعل كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعل هذا إمالا : أى إمالا تفعل ذلك ، وإذا انفردت لاعتن إمالم تمل وإن كانت كبرى فى الإغناء عن الجملة ، لكونها على حرفين ، وأماليا فلأن معها الياء وهو سبب الإمالة ، وحكى قطرب إمالة لامن دون إمالا نحو لا أفعل ؛ لإفادتها معنى الجملة فى بعض الأحوال كبرى .

قوله : « وغير المتمكن كالحرف » لأن غير المتمكن لعدم تصرفها تكون كالحرف ، فإن سميت بها كانت كالحروف المسمى بها : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كإذا ، للكسرة ، وإنما أميل « ذا » فى الإشارة لتصرفها ؛ إذ توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف ما الاستفهامية فإنها لاتصغر ، وأما أنى ومتى فإنما تمالان — وإن لم يسم بهما أيضاً — لاغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول : متى ؟ لمن قال سار القوم ، وكذا قوله :

١٢٦ — * أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ ^(١) *

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبُ *

وهو مطلع قصيدة طويلة للكميت بن زيد الأسدى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : مدح بها على بن أبى طالب فورى عنه بذكر النبي صلى الله عليه وسلم خوفاً من بنى أمية . والاستشهاد بالبيت على أن « أنى » قد يستغنى بها عن الجملة ، فيكون التقدير فى البيت أنى آبك الطرب ؛ لحذف الفعل

فلا تمالان إذن ، إلا في الاستفهام ، لأنه إنما يحذف الفعل بعدها فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

قوله : « وأَمِيلَ عَسَى » إنما ذكر ذلك وإن كان فعلاً لثلا يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الإمالة ، فقال : الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف ؛ لأنه ينقلب ألفه ياء أو واوا إذا كان يائياً أو واوياً عند لحوق الضمائر بها ، وإنما أميل أسماء حروف التهجى - نحو با ، تا ، ثا - لأنها وإن كانت أسماء مبنية كذا وما لكن وضعها على أن تكون موقوفا عليها ، بخلاف إذا وما ، فأميلت لبيان ألفتها ، كما قلبت ألف نحو أفعى في الوقف ياء ، كما مر في باب الوقف ، والدليل عليه أنها لا تمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء ، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفا عليها ، ولقوة الداعى إلى إمالتها أمليات مع حرف الاستعلاء ، نحو طا ، ظا ، بخلاف طالب وظالم .

قال : « وَقَدْ تُمَالُ الْفَتْحَةُ مُنْفَرِدَةً نَحْوُ مِنَ الضَّرَرِ وَمِنَ الْكِبَرِ وَمِنَ الْمَحَاذِرِ »

امالة
الفتحة
منفردة

أقول : الراء المكسورة قد تمال لها الفتحة التي قبلها بلا فصل ، سواء كانت على الراء كالضَّرَرِ أو على حرف الاستعلاء كالمَطَرِ أو على غيرهما كالْكِبَرِ والمَحَاذِرِ ، وتمال أيضا الضمة التي قبلها نحو من السَّمَرِ ومن المنقر ، وهو الركية الكثيرة الماء ، ومن السرر^(١) ، وإذا أملت فتحة الذال في المحاذر لم تُمال الألف التي قبلها ؛ لأن الراء لا قوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

من الأول لدلالة الثاني عليه . والطرب : خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة ، وهى الشبهة ، ومعنى البيت : كيف طربت مع كبر سنك ومع عدم وجود داعى الطرب

(١) السرر - بضمسين - : ما تقطعه القابلة من سرّة الصبي

التي قبل تلك الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها : متصلة بها كما ذكرنا ، أو منفصلة عنها بحرف ساكن ، كما تميل فتحة من عَمْرٍ وضمة من عُمَرٍ وكذا إذا كان الساكن واوا نحو ابن أم مَذْعُور وابن نور ، قال سيبويه : « تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة ؛ فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما تبتع الألف ما قبلها في الإمالة ؛ فإن هذا الإشمام هو الإمالة » وقال الأخفش : « الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها ، وليس الواو كذا ؛ فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فعلى قوله تحيىء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة ، وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق ، وأما قوله « قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فنقول : أما الفتح فسلم أنه يحىء الواو الصريح بعده ، كقوله ، وأما الكسر والضم المشم كسراً فلا يحىء بعدهما الواو الساكنة إلا مشمة ياء ، وعليك بالاختبار ، وإن كانت قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بَغَيْرٍ وَبَحَيْرٍ فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر ؛ لأن إشمام الفتح الكسر لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان بعده واو ، نحو من نور ، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمته — وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى — نحو إن خَبَطَ رِيَّاحٌ ^(١) وهذا خَبَطَ رِيَّاحٍ ، كالمطر والمُنْقَرُ ، فهو كإمالة الألف والفتحة في قَفَّارِيَّاحٍ ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد ؛ لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء ، ونحو خَبَطَ فَرِيدٌ أبعد ؛ لكون حرف متحرك بينهما .

واعلم أن المستعلى بعد الراء المكسورة يَمْنَعُ إمالة ما قبل الراء ، فلا يمال سين السَّرِق ^(٢) للقف كما مَنَعَ في نحو فارض وفارط ، على ما تقدم ، وأما قبل

(١) الخبط - بفتحيتين - : ورق العضاء من الطلع ونحوه يضرب بالعصافيتناثر

ثم يعلف الابل

(٢) السرق - بفتح فكسر - : مصدر سرق الشيء يسرقه سرقة ؛ إذا

أخذه خفية

الراء المكسورة فلا يمنع ، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومن المنقر ؟ وذلك لما تكرر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهل من العكس ، وأما غلبة المستعلى قبل الألف الراء المكسورة بعدها ، نحو طارد وقارب وغارب ، فلأن أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولاً ، ثم إن كان بعدها ألف أو واو ، كما في عالم ومن نور ، يتبعها في الإمالة ، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلى أقرب منها إلى الراء المكسورة ، فلا جرم استولى عليها المستعلى ولم يتحكم تأثيرها الراء ، وأما نحو بالمطر وطرب ، ومن المنقر ، فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها ؛ لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلى لقوتها ؛ لأن كسرتها ككسرتين .

واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث كما مر ، أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة ، لقوتها من بينها بتكررها ، كما مر غير مرة .

قال : « تَخْفِيفُ الهمزة ؛ يَجْمَعُهُ الإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَيَيْنَ يَيْنَ : أَي يَيْنَهَا وَيَيْنَ حَرْفٍ حَرْفًا ، وَقِيلَ : أَوْ حَرْفٍ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا ، وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ ؛ فَالْساكِنَةُ تُبَدِّلُ بِحَرْفٍ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا : كَرَّاسٍ ، وَيَيْرٍ ، وَسُوتٍ ، وَإِلَى الْهَدَاتِنَا ، وَالَّذِي تَيْنَ ، وَيَقُولُوا ذَنْ لِي »

أقول : قوله « يجمعه الإبدال والحذف ويَيْنَ يَيْنَ » أي : لا يخرج من هذه الثلاثة ؛ لأن المجموع لا يخرج عن جامعه ، ولو قال يجمع الإبدال والحذف ويَيْنَ يَيْنَ لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة ؛ لأن الشيء ربما يجمع الشيء ويجمع غيره ، كما أن الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع أيضا المبني

قوله « بينها وبين حرف حركتها » أي : بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ،

وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة
قوله «أَوْحَرْفِ حَرَكَهَ مَا قَبْلَهَا» يعنى قال بعضهم : بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى ضَرِيَيْنِ :
أحدهما ما ذكر ، والثانى أن يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها ، وهذا الثانى
على قول هذا القائل أيضا لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى
سُئِلَ وَمُسْتَهْزَأُونَ ، على ما يجىء

قوله « وشرطه أن لا تكون مُبْتَدَأً بها » أى : شرط تخفيف الهمزة ، ولا
يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون فى ابتداء الكلمة ؛ لأنها تخفف أيضا فى ابتداء
الكلمة بال حذف فى نحو (قَدْ أَفْلَحَ) والقلب فى (الْهُدَى إِنِّنا) ونحوه ، بل المراد
أن تكون فى ابتداء الكلام ، وإنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدوير حركة
ما قبلها كما يجىء ، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وكذا الجمولة
بين بين البعيد تدبر بحركة ما قبلها ، وإذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن
قبلها شىء ، وأما بَيْنَ بَيْنَ المشهور فيقر بها من الساكن ، كما يجىء ، والمبتدأ به
لا يكون ساكناً ولا قريباً منه ، ولم تُخَفَّفْ فى الابتداء نوعاً آخر من التخفيف
غير الثلاثة الأنواع المذكورة ؛ لأن المبتدأ به خفيف ؛ إذ الثقل يكون فى
الأواخر ، على أنه قد قلبت الهمزة فى بعض المواضع فى الابتداء هاء ، كَهَرَجْتُ
وَهَرَجْتُ وَهَيْكٌ ، ولكن ذلك قلب شاذ

ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق ولها نبرة ^(١) كرية
تجرى مجرى التهوع ^(٢) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فغفها قوم ، وهم أكثر

(١) النبرة : ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل نبرة ، إذا تكلم بكلمة فيها علو ،

قال الشاعر

إِنِّى لَأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا فَأَكَادُ أَنْ يُغَشَى عَلَى سُرُورًا

(٢) التهوع : تكلف القىء ، وفى الحديث : كان إذا تسوك قال : أعْ أعْ ،

كأنه يتهوع

أهل الحجاز ، ولاسيا قريش ، روى عن أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه :
نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نبر^(١) ، ولولا أن جبرائيل عليه
السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا ، وحققها غيرهم ،
والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان .

فنعقول : إذا خففت فيما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وهذه قسمة
تخفيف
الهمزة
الساکنة
حاصرة ، فالساكنة تبدل بحرف جر كـ ماقبلها ، إذ حرف العلة أخف منها ،
وخاصة حرف علة ماقبل الهمزة من جنسه ، وحركة ماقبلها إما أن تكون فى كلمة
الهمزة أولاً ، وفى الأول إما أن تكون الهمزة فى الوسط كرأس وبئر ومؤمن ،
أو فى الآخر كلم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرىء ، وفى الثانى فى نحو (الهدى اثنتان)
(الذى أو ثمن) و (يقول ائذن) وإنما لم تجعل بين بين إذ لا حركة لها
حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء
حركتها على ماقبلها لتكون دليلاً عليها ، والحركة إنما تلتقى على الساكن ، لا على
المتحرك .

قال : « وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهَوَـ وَآوُ أَوْ يَاءُ
زَائِدَتَانِ لِعَلِّ الْإِلْحَاقِ قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، كَخَطِيئَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ
وَأُفْسِسَ ، وَقَوْلُهُمُ التُّزِمَ فِي نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَسَكِنَّهُ
كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا
أَوْ مُعْتَلًّا غَيْرَ ذَلِكَ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ وَحُذِفَتْ ، نَحْوُ مَسَلَةٍ ،
وَحَبٍّ ، وَشَيْءٍ ، وَسَوْ ، وَجَيْلٍ ، وَخَوْبَةٍ ، وَأَبُو ثَوْبٍ ، وَدُوْمَرْهُمْ ،
وَاتَّبَعِي مَرَّةً ، وَقَاضُوْبِيكَ ، وَقَدْ جَاءَ بَابُ شَيْءٍ وَسَوْءٍ مُدْغَمًا أَيْضًا ،

(١) النبر : الهمز ، ومصدر نبر الحرف ينبره نبراً إذا همزه ، وفى الحديث :
قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : يانى الله ، فقال : لا تنبر باسمى : أى لا تهمز ، وفى
رواية فقال : أنا معشر قريش لا نبر

والتزيم ذلك في باب يرى ، وأرى يرى ؛ لكثرة ، بخلاف ينأى ، وأنأى ينأى . وكثر في سل ، لانهزتين ، وإذا وقفت على المتطرفة وقفت بمقتضى الوقف بعد التخصيف ، فيجىء في هذا الخب وببرى ومقروء الشكون والروم والإشمام ، وكذلك شئ وسو ، نقلت أو أذعمت إلا أن يكون ماقبلها ألفاً إذا وقفت بالشكون وجب قبلها ألفاً ؛ إذ لا نقل ، وتعذر التسهيل ؛ فيعوز القصر والتطويل وإن وقفت بالروم فالتسهيل كالأوصل «

أقول : قد مضى حكم الهمزة الساكنة ، وهى قسم واحد ؛ إذ لا يكون ماقبلها إلا متحركاً ؛ لأنه لا يلتقى ساكنان ؛ بل إن سكنت للوقف وقبلها ساكن — وذلك مما يجوز كما مضى في باب التقاء الساكنين — فقد يجىء حكمها ، وأما المتحركة فعلى قسمين ، وذلك لأن ماقبلها : إما ساكن ، أو متحرك ، فإن سكن ماقبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون مما يجوز تحريكه ، أو لا يجوز ؛ فما لا يجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان في بنية الكلمة إذا كانتا مدتين : أى يكون ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وكذا ياء التصغير ، نحو سائل ومقروء وخطيئة وأفيس ، وإنما قلنا « الزائدتان في بنية الكلمة » لأنهما إن كانتا أصليتين كالشؤ^(١) والسئ^(٢) قبلتا الحركة ؛ لأن فاء الكلمة وعينها ولاهما مما لا يمتنع من قبول الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة ، نحو اتبعوا أمرهم ، واتبعى أمرهم ؛ إذ الواو والياء كلمتان مستقلتان تحتلان الحركة نحو خشون^(٣) وأخشين^(٤) ، وأجرى مجراهما واونحو^(٥) : مسلمو أهلك وياه مسلمى أهلك ؛ لأنهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية الكلمة ؛ لكونهما لمعنى كالتنوين ،

(١) السوء - بالضم - : البرص ، وكل آفة

(٢) السئ - بالكسر - : اللبن يكون في أطراف الأخلاف

فيحتملان الحر كة نحو مُصْطَفَوُ القوم ، ومُصْطَفَى القوم ، وكذا إذا لم يكونا مديتين مع
كونهما في بنية الكلمة ، نحو حَوَّأَبَةٌ ^(١) وَجَيَّالٌ ^(٢) ؛ فإنهما للإلحاق في مقابلة
حرف أصلى ، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على
السكون ، ولهذا جاز نحو أَصَيِّمٌ كما مضى في باب التقاء الساكنين ، والذي يجوز
تحريكه ماعدا ما ذكرناه : صحيحا كان كَمَسَّالَةً ، أو حرف علة كالواو والياء
للإلحاق نحو حَوَّأَبَةٌ ، وَجَيَّالٌ ، أو الواو والياء للضمير نحو اتَّبِعُوا أَمْرَهُ ، واتبعوا
أمره ، وكذا إن كانتا علامتي المثني والجمع ، كقاتلو أبيك ، وكقاتلي أبيك ،
أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ما قبلهما من جنسهما كالسوء والسى*
وذو إبل ، وبذى إبل ، وَضَرَبَ هُوَ أُمَّهُ ، وَتَضَرَّبَ هِيَ أَبَاهُ ، وفى أبيه ، وفى
أمه ، أو لم تكن كَسَوَّأَةٍ ^(٣) وَجَيَّثَةٍ ، فالواو والياء اللتان لا تقبلان الحركة إذا
وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذى قبلها وأدغم فيها ، نحو
مَقْرُوءٌ وَنَبِيٌّ وَأَفَيْسٌ وهو تصغير أفؤس جمع فأس

وقول المصنف « زائدتان لغير الإلحاق » يعنى زائدتين فى بنية الكلمة حتى
يخرج قاضو أبيك ، واتبعوا أمره ، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة
لا يقبل الحركة ؛ لأن قياس حذفها — كما مر — أن تنقل أولا حركتها إلى
ما قبلها لتدل عليها ، وكذا لم تجعل تَيْنَ تَيْنَ ، لئلا يلزم شبه ساكنين ، فلما

(١) الحوَّأَبَةُ : الضخم من الدلاء والعلام

(٢) الجَيَّالُ : الضع ، والضخم من كل شيء ؛ قال فى اللسان : « قال أبو على
النحوى : وربما قالوا جيل - بالتخفيف - ويتركون الياء مصححة ؛ لأن الهمزة
وإن كانت ملقاة من اللفظ فهى مبقاة فى النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة ، ألا ترى
أنهم لم يقابروا الياء ألفا كما قلبوها فى ناب ونحوه ؛ لأن الياء فى نية السكون ؟ قال :
والجَمَالُ الضخم من كل شيء . » اهـ

(٣) السومة : الفرج ، والفاحشة ، والخلة القبيحة

امتنعاً قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء ،
 لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر ؛
 لاستكراهم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر ، ولهذا قلبوا الثانية
 للإدغام إلى الأولى ، مع أن القياس في إدغام التماثلين — كما يجيء في باب —
 قلب الأولى إلى الثانية ؛ لأن حاملهم على الإدغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف
 الهمزة المستكرهة والفرار منها ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما
 فروا منه .

قوله « في نبي وبرية » قال سيبويه : « أزمها أهل التحقيق البدل ، قال :
 وقد بلغنا أن قوماً من أهل التحقيق يقولون : نبيء ، وبريئة ؛ وذلك قليل
 رديء » يعني قليل في كلام العرب رديء فيه ، لأنه رديء في القياس ، وهي
 ثابتة في القراءات السبع ، ومذهب سيبويه أن النبيء مهموز اللام ، وهو الحق ، خلافاً
 لمن قال : إنه من النبوة ؛ أي الرفعة ، وذلك لأن جمعه نُبَيَّاء ، وإنما جمع على أنبياء
 — وإن كان أَفْعَلَاءُ جَمْعُ فَعِيلِ المَعْتَلِ اللام كصفي وأصفياء وفُعَلَاءُ جَمْعُ
 الصحيح اللام ككرماء وظرفاء — لأنهم لما أزموا واحده التخفيف صار كالمعتل
 اللام ، نحو سخي ، وكذا أزم التخفيف في مصدره كالنبوءة ، وجاء في السبع
 النبوءة — بالهمز ، ولما رأى المصنف ثبوت النبيء والبريئة مهموزين في السبع
 حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم ، وكذا ورد في السبع النبوءة بالهمز ، ومذهب
 سيبويه — كما ذكرناه — أن ذلك رديء مع أنه قرئ به ، ولعل القراءات السبع
 عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم ،
 تعالى عنها

وأما القسم الثاني : أي الواو والياء القابلتان للحركة ؛ فالقياس فيه نقل حركة
 الهمزة إليهما وحذفها ، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قَاتِلُوْهُ

أَمَّكَ ، وَجَازَرُوا إِبْلَكَ ، وَبَقَاتِلِي أُمَّكَ ، وَأَخْلَيْتَنِي إِبْلَكَ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَتَيْنِ لَيْسَتَا فِي الْأَصْلِ لِحَرْفِي الْعَلَّةِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ قَاضِيٍّ وَقَاضِيٍّ ؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِ الْأَعْرَابِ وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً عَلَى الْحَرْفِ لَكُنْهَا حَرَكَاتِهَا ، وَلَيْسَتْ بِمَنْقُولَةٍ إِلَيْهَا فَهِيَ الْأَزْمُ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْمَنْقُولَةِ ، قَالَ سِيبَوِيهٌ : بَعْضُ الْعَرَبِ يَدْغُمُ آخِرَ الْكَلِمَةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمُبْدَلَتَيْنِ عَنِ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْكَائِنَةِ فِي صَدْرِ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا ، نَحْوُ أَوْنَتٍ وَأَبُو يُوبَ وَأَرْمَى بَاكَ ، فِي : أَوْنَتَ ، وَأَبُو يُوبَ ، وَأَرْمَى أَبَاكَ ، وَكَذَا جَمِيعُ الْمَنْفَصَلَةِ بِشَرَطِ كَوْنِهَا مَفْتُوحَةً ، قَالَ : وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ حَذَفُوا ، نَحْوُ سَوَّةٍ وَحَوَّابٍ ، قَالَ : وَقَدْ قَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ فِي الْمَتَصِلَةِ أَيْضًا سَوَّةٌ وَضَوٌّ وَجَيْلٌ وَمَسْوَةٌ ، وَمُسَى ؛ جَعَلُوا الْوَاوَاتِ وَالْيَاءَاتِ كَحُرُوفِ الْمَدِّ الزَّائِدَةِ فِي مَقْرُوءٍ وَنَجِيٍّ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِدْغَامُ فِي مَشِيئَةٍ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ وَالْمَضْمُومَةُ ضَمَّةً وَكَسْرَةً لَازِمَتَيْنِ أَوْ كَلَّازِمَتَيْنِ فَلَا يَدْغُمُ فِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِثِقَلِهِ ؛ فَلَا يُقَالُ فِي أَبُو أَمَّكَ وَأَبَى أَمَّكَ : أَبُوئُكَ وَأَبَى أَمَّكَ ، وَلَا فِي ذُو إِبْلٍ وَذَى إِبْلٍ : ذُوْإِبْلٍ وَذَى إِبْلٍ وَلَا فِي سُوْءَا ، وَأُسَيْيٍ : سُوْءَا ، وَأُسَيْيٍ ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ كَاللَّازِمَتَيْنِ ، وَأَمَّا مَسْوَةٌ وَمُسَى فَإِنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ لِلْأَعْرَابِ ، وَهُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ ، قَالَ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَنْقُلُ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ أَخِيرًا عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ قَبْلَهَا وَيَحْذِفُ ، كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ ، نَحْوُ لَنْ يَجِيَّكَ ، وَلَنْ يَسُوكَ ، وَإِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً حَذَفَتْ الْهَمْزَةُ لِاسْتِقْطَالِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ ؛ فَيَقُولُ : هُوَ يَجِيَّكَ وَيَسُوكَ ، وَقَدْ يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ الْمَفْتُوحَةَ نَحْوُ لَنْ يَجِيَّكَ وَلَنْ يَسُوكَ ، قَالَ : وَكَذَا يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ مَطْلَقًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا أَلْفٌ ؛ لِامْتِنَاعِ ثِقَلِ الْحَرَكَةِ إِلَيْهَا ، فَيَقُولُ : هُوَ يَشَا ؛ فَعَلَى هَذَا يَقُولُ فِي الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ : لَمْ يَجِرْ ، وَلَمْ يَسْ ، وَلَمْ يَسْ ، وَجِهَ وَسُهِ وَشَهْ ؛ فَيَقَعُ الْجَزْمُ وَالْوَقْفُ عَلَى الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذَا يَقُولُ فِي الْمَنْفَصَلَةِ : يَرْمِ أَخْوَانَهُ ، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ مَعَ كَسْرَتِهَا ؛ لِاسْتِقْطَالِ الْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ يَحْذِفُ يَاءَ بَرْمَى لِلْسَّاكِنِينَ ، قَالَ السِّيرَافِيُّ : وَمَا جَاءَ

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية ، نحو قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل ، فلا يقول : يقول أُسْحَقُ ، وَلَنْ يَقُولَ أُسَامَةُ ؛ احتراما لحركة الاعراب ، قال : وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل الحركة إلى آخر الكلمة ؛ فيقول : قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، والأول أجود ، وقال بعضهم : تحذف الهمزة المنفصلة : أى التى فى أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف فى آخر الكلمة ، فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكنين ، نحو مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَمْرُكَ ، وإن كان بعدها متحرك بقى الألف نحو مَا شَدَّ : أى ما أشد ، قال :

١٢٧ — مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا

يَحْمِي الدَّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ (١)

وربما حذف بلا علة ولا ضابط ، نحو ناسٍ ، فى « أناس » ، ومع ألف الاستفهام فى رأيت ، فيقال فى أَرَأَيْتَ : أريت ، وهو قراءة الكسائى فى جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون ، وقال أبو الأسود :

١٢٨ — أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبَاهُ أَتَانِي فَقَالَ أَخَذَنِي خَلِيلًا (٢)

(١) هذا بيت من الكامل لم نقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سابقه أو لاحقه ، وقوله « ما شد أنفسهم » تعجب ، والذمار - ككتاب - : ما وراه الرجل مما يجب عليه أن يحميه ويدفع عنه ، وسمى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له ، ويقال : فلان حامى الذمار ، وفلان أمتع ذماراً من فلان ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ما شد أنفسهم » على أن أصله ما شد أنفسهم ، وحذف الهمزة ، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر

(٢) هذا بيت من المتقارب ، وقائله أبو الأسود الدؤلى ، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها ، وكانت جميلة ، فقالت له يوماً : يا أبا الأسود ، هل لك فى أن أتزوجك ؛ فأنى صناع الكيف ، حسنة التدبير ،

وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال ، ألا ترى إلى وجوب الحذف في يَرَى ، وأرى يُرى — كما يجيء — وعدم وجوبه في أخواته من يسأل وينأى ؟ فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال ، فتحذف الهمزة جوازا ، وربما حذفت مع هل أيضاً تشبيها لها بهمزة الاستفهام ، قال :

١٢٩ — صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ
رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ ^(١)

قائعة بالميسور ؟ قال : نعم ، فلما تزوجها أسرعت في ماله وأفشت سره ، فجمع أهلها فقال لهم :

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ البيت
فَخَالَتُهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُهُ فَلَمْ أُسْتَفِدْ مِنْ لَدَيْهِ فَنَيْلًا
وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقًا بَخِيلًا
ثم أشهدهم أنها طلقها

وأرأيت : بمعنى أخبرني ، وهو معنى مجازي من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب ، وقوله « لم أبله » معناه : لم أجربه ولم أختبره ، وفعله من باب نصر ، و « الخليل » في الأصل الصديق الخالص المودة ، وأراد به امرأته ، والقتيل : الشيء الحقيق . والاستشهاد بالبيت في قوله « أرأيت » على أن أصله أرأيت ، فحذفت الهمزة التي هي عين الفعل ، وقرأ الكسائي « أَرَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْدِّينِ » (١) هذا البيت لأسماعيل بن يسار مولى بني تميم بن مرة تميم قريش من كلمة له أولها :

مَا عَلَى رَسْمٍ مَمْنُولٍ بِالْجَنَابِ لَوْ أَبَانَ الْغَدَاةَ رَجَعَ الْجَوَابِ

والرسم : ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، والجناب : موضع بعينه ، وقرى : جمع ، والعلاب : جمع غلبة - بضم العين وسكون اللام — وهي وعاء من

وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف ؛ استكراها
للحذف ؛ فيقال في يَسْأَلُونَ : يَأْسَلُونَ ؛ لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف ،
قال :

١٣٠ — إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسَلُونَ مَلِيكَهُمْ عَطَاءً فَذَهَبَهُمُ الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ (١)
ومثله في يَبْأَسُ يَأْسُ .

رَجَعْنَا إِلَى مَا أَصْلُنَا ؛ فنقول : وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت
التخفيف لم يحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا ، نحو يَشَاءُ في يشاء ؛ لأن

جلده ، وقيل : من خشب ، ويجمع على علب أيضاً ، وعليه قول جرير :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُوْهُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُوْهُ فِي الْعُلْبِ

والاستشهاد بالبيت في قوله « هل ربت » على أن أصله هل رأيت ؛ فحذف
الهمزة التي هي عين الفعل تشبيهاً لـ الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما في المعنى ،
ورواه في اللسان « * صَاحِ يَا صَاحِرَ هَلْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ورواه صاحب
الأغاني « * صَاحِ أَبْصَرْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ولا شاهد في البيت على
الروايتين لما نحن بصده ، ولكن في رواية الأغاني حذف همزة الاستفهام ،
وأصله « صَاحِرَ أَبْصَرْتَ » كما حذفها الكمي بن زيد الأسدي في قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
أراد « أو ذو الشيب يلعب » فحذف الهمزة ؛ بدليل أنه يروى « أذو الشيب
يلعب » .

(٤) هذا بيت من الطويل ، ولم نقف له على خبر ، ولا على نسبة ، ولا على
سابق أو لاحق ، ودهماء : علم ، يجوز أن يسكون لأنسان ، أو لفرس ، وهو خبر
مقدم ، والاسم المرصود بعده مبتدأ مؤخر ، وجملة « أنا سائله » لا محل لها صلة ،
والاستشهاد بالبيت في قوله « يَأْسَلُونَ » على أن أصله يَسْأَلُونَ فقدم الهمزة التي
هي عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف

الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال ، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة ؛ للساكنين [ولا متحركة] ^(١) والإدغام ؛ لأن الألف لا يدغم كما يجيء في بابه ، فلم يبق إلا جعله بين بين المشهور ؛ لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك ، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف ؛ لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف ، ولم يكن بين بين البعيد ؛ إذ لا حركة لما قبلها .

قوله « وإن كان صحيحاً أو معتلاً غير ذلك » أى : غير حروف العلة التي تقدم أنها لا تحتل الحركة ؛ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، وإنما لم تجعل بين بين لئلا يلزم شبه الساكنين ، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز ، إلا مع الألف وحدها ، نحو قائل وكساء كما ذكرنا ؛ للضرورة ، ولم يبدلوا حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه : لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء ، وجوز السكوفيون وبعض البصريين — كأبي زيد — قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط ، فقالوا في رَفء مصدر ^(٢) رَفَأَتْ : رفؤ ،

(١) في الأصول التي بين أيدينا « ركذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة للساكنين والإدغام - الخ » والصواب ما أثبتناه وذلك لأن الاستدلال على امتناع جميع الفروض التي تحتلها الهمزة ، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة ، وبقى الكلام في تخفيفها بالقلب واوا أو ياء ، وهذا يحتمل وجهين : أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة ، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها ، وعدم جواز الأول لما يلزم عليه من التقاء الساكنين غير المغتفر ، وعدم جواز الثاني لما ذكره من أن الألف لا يدغم فيها (٢) يقال : رفأ السفينة يرفؤها رفئا - من باب منع ؛ إذا أدناها من الشاطئ ، ورفأ الثوب يرفؤه رفئا ، إذا لام خرقة وضم بعضه إلى بعض ، وأصلح ماوهي

وفي خَبَّءٍ^(١) : خَبَوُ ، وهذا كما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَّاتٌ
وَنَشَّاتٌ : رَفَوْتُ وَنَشَوْتُ ، وفي حَبَّاتٌ وَقَرَّاتٌ : حَبَّيْتُ وَقَرَّيْتُ ، وهذا عند
سيبويه ردى كله ، وأجاز السكوفيون قياساً قلب الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد
نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المراءاة والكماة ، وحكى سيبويه ذلك ، وقال :
هو قليل ، ولا يجوز نقل الحركة في باب انْأَطَرَ^(٢) لِإِلْزَامِهِمْ نون انْفَعَلَ السكون
قوله « والتزم ذلك في باب يَرَى وَأَرَى يُرَى » كل ما كان من تركيب
رأى سواء كان من الرؤية أو من الرأى أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء
صيغة وسكن رأؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مَرَأَى ، ومِرْآة ،
وذلك لكثرة الاستعمال ، وقد جاء إثباتها في الشعر نحو قوله :

١٣١ — أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ كَلَّا نَا عَلِمْتُ بِالنَّهَاتِ^(٣)

منه ، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال : رفوت الثوب والسفينة رفوا ، ومنه
قول أبي خراش الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تُرْعَ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ : هُمُ هُمُ
(١) الحُب : مصدر خبأ الشيء يخبؤه - كمنعه يمنعه - إذا ستره ، والحُب
أيضا : اسم ما خبأته ، من باب تسمية المفعول بالمصدر ، ومنه قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي
يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

(٢) انْأَطَرَ : مطاوع أطره يأطره أطرا - من بابى ضرب ونصر - إذا عطفه
فانعطف : أى ثناه فأنثنى

(٣) هذا بيت نسبة الزجاجي إلى سراقه البارقي من أبيات يقولها البختر بن
عييد ، ونسبه الجاحظ في المحاسن والأضداد لرجل من خزاعة ، ولم يعينه ،
والأبيات التي نسبت لسراقه هي :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا إِسْحَقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهْمًا مُصْمَتَاتِ
أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأِيَاهُ البيت

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام في نحو أرأيت كما ذكرنا .

قوله : « وكثر في سَلْ للهمزتين » استعمال اسأل أكثر من استعمال اجأز^(١) ونحوه ، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها ، كثيراً ، بخلاف نحو اجأز ، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجأز مثله ، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف : يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة ؛ لأن مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين ، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين ؛ فحذفت همزة الوصل وجوبا ، وقال السيرافي : حكى بعض النحاة — يعنى الأخفش — إسأل نحو الحَمرِ ، قال : ويفسد

كَفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَى قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ
وأبو إسحاق : كنية المختار ، ويروى في مكانه « * ألا من مبلغ المختار عنى * »
والباق : جمع أباق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض ، والدم : جمع أدهم ، وهو من الخيل مثل الأباق ، والترهات - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة أو مضمومة - : جمع ترهه - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهى الباطل ، وما لا حقيقة له ، وكان سرقة قد وقع أسيراً فى يدى أعوان المختار فزعم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاثلون فى صفوف المختار ، وأنهم الذين أسروه ؛ فهذا معنى قوله « أرى عبنى ما لم ترأياه » . والاستشهاد بالببيت فى قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الكلمة لضرورة الشعر ، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف ، وقد رواه أبو الحسن الأخفش والزجاجى « * ما لم ترياه * » على الاستعمال المطرد ، وفيه حذف نون مفاعلتين

(١) اجأز : فعل أمر من جأز يجأز جأراً - من باب منع - وجؤارا أيضاً ، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة ، وفى الحديث : كأنى أنظر إلى موسى له جؤار إلى ربه بالتلبية ،

ماحكاك أنه ليس أحد يقول : أَقُلْ وَلَا أَرُدُّ ، وَفُرِقَ بَيْنَ الْخَمَرِ وَإِسْلَ بَأَن أَصْل
السين الحركة ، كما فى سَأَلَ ، ولام التعريف أصلها السكون ، -وقال سيديويه :
الفرق بينهما أن همزة لام التعريف : تشبه همزة القطع فى انحراف بانفتاحها مبتدأة
وثباتها فى الاستفهام نحو آله ، وفى يا الله أيضا

قوله « وإذا وَقَفَ على المتطرفة » اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة
فإما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف ، فالأول
مضى حكمه مستوفى فى باب الوقف ، وأما على مذهب أهل التخفيف فإنه تخفف
الهمزة أولا ؛ لأن حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف ، ونقل الهمزة حاصل حالة
الوصل ، فتخفف على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف ، فى نحو الخبء ،
والقلب والإدغام فى نحو برىء ومقروء ، فيبقى الحب بتجريك الباء كالم ، ثم يوقف
عليه بالسكون المحض ، أو الروم ، أو الإشمام ، أو التضعيف ، ويبقى برىء ومقروء
مشددتين فيوقف عليهما بالإسكان والروم والإشمام ، ويخفف نحو شىء وسوء
فى حال الوصل بالنقل والحذف ، وهو الأصل ، والقلب والإدغام على قول
بعضهم ، كما ذكرنا ، ويجوز السكون والروم والإشمام والتضعيف فى الأول ،
ويجوز السكون والروم والإشمام ولا يجوز التضعيف فى الثانى

هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة فيه الألف ، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف ،
وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها يجعلها بين بين المشهور ، فإذا خففتها كذلك ثم أَرَدْتَ
الوقف عليها فإن راعيت فى الوقف التخفيف الذى كان فى الوصل وأبقيته وهو
بين بين لم يجز لك إلا الوقف بالروم ؛ لأن تضعيف الهمزة لا يجوز ، ومع
الإسكان المحض والإشمام — وهو الإسكان أيضا — لا يجوز بين بين ؛ لأن
بين بين لا يكون إلا بشىء من الحركة ، وإن لم تراعى فى الوقف تخفيف الوصل
وأردت الوجه المشهور من وجوه الوقف وهو الإسكان أسكنت الهمزة الجمولة
بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ؛ لأنه فى الوقف ؛ فبطل تخفيف بين بين

بإسكانها ؛ فقصدت تخفيفاً آخر ، ولم يأت الحذف ؛ إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة ، ولا تنقل الحركة إلى الألف ؛ فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفاً ؛ لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ؛ فصار نحو لم يقرأ ، ولا يكون مع الإسكان روم ولا إشمام ؛ لأن الحركة كانت على الحرف الذي هذه الألف بدل منه ، لا على الألف حتي ترام أو تشم ، كما قلنا في الوقف على هاء التأنيث ، وأيضاً فالروم بإبقاء بعض الحركة ، والألف الصريحة لا تحتمل ذلك ، وهذا الوجه - أعنى الوقف بالإسكان وقلب الهمزة ألفاً - أكثر في هذا الباب من الوقف بالروم ، والهمزة بين يين ، فإذا قلبتها ألفاً وقبلها ألف نجاز لك إبقاء الألفين ؛ لأن الوقف يحتمل فيه الساكنان ؛ فيمد مدة طويلة في تقدير ألفين ، ويجوز حذف أحدهما ؛ لاجتماع المثلين ؛ فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة ؛ فلا يجيء فيها هذه الفروع ؛ بل يقلب التثوين ألفاً نحو دعاء ، وعشاء

قال : « وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتَسْعُ : مَقْتُوحَةٌ وَقَبْلَهَا الثَّلَاثُ ، وَمَسْكُورَةٌ كَذَلِكَ ، وَمَضْمُومَةٌ كَذَلِكَ ، نَحْوُ سَأَلَ وَمِائَةٌ وَمُؤَجَّلٌ وَسَمٍ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَرَوَّفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ ؛ فَذَخُّوْ مُؤَجَّلٍ وَآوٍ ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَأْ ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَقِيلَ : التَّبْعِيدُ ، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورِ ، وَجَاءَ مِنْسَاءً وَسَأَلَ ، وَنَحْوُ الْوَاجِبِ وَصَلًا ، وَأَمَّا :

* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْمَهْرِ وَاجِبٍ * فَعَلَى الْقِيَاسِ ، خِلَافًا لِسَبْيَوِيهِ »
أقول : اعلم أن الحكم المذكور في المتبصل جار في المنفصل سواء ، وأمثله قال هذا [غلام] أحمد ، وبغلام أبيك ، وإن غلام أبيك ، وقال إبراهيم ، وبغلام إبراهيم ، وهذا مال إبراهيم ، وإن غلام أختك ،

وبغلام أختك ، وهذا مال أختك ؛ إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياء مخضة ؛ لتعذر حذفها ؛ إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولاتنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضاً ؛ إذ تصير بين الهمزة والألف ؛ فلما استبحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يجوزوا مجيء شبه الألف أيضاً بعدها ، وكذا تقاب المفتوحة المضموم ما قبلها وأوا مخضة كموجل ؛ لمثل ما ذكرنا في مائة ، فبقى بعد المثالين سبعة أمثلة ، وتسهّل كلها بين المشهور عند سيبويه ، وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها ، ولم تخفف بالقلب كما في المثالين ؛ لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بتسهيلها بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره ، وأما في المثالين فالقلب كاضطر إليه كما ذكرنا ، ومعنى التسهيل أن تأتي به بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها ، فلماذا لم تسهّل الساكن ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين ، بل يجوز ذلك إذا اضطر إليه ، وذلك إذا كان قبلها ألف ، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا ، ولكون المد في الألف أكثر منه في سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالمتحرك ، كما مر في باب التقاء الساكنين ، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة ، واحتجّ على تحريكها سيبويه بحجة لامدفع لها ، وهي أنها تسهّل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى :

١٣٢ — أُنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضْرَبَهُ

رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلِّ خَبِلُ (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التي أولها :

وَدَعْ هُرَيْرَةً إِنَّ الرَّاكِبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَبْهَى الرَّجُلُ
والأعشى : الذي لا يبصر بالليل ، ويقال للذي لا يبصر بالنهار : أجهر ، والريب

وعند الأخفش تُسهل السبعة بين بين المشهور ، إلا اثنتين منها : المضمومة المكسورة ما قبلها كالمستهزئون ، والمكسورة المضمومة ما قبلها كسُئِلَ ، قال : تقلب الأولى ياء محضة والثانية واوا محضة ؛ إذ لو سُئِلَتَا لكانت الأولى كاواو الساكنة ، ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجيء بعد الضمة ، كما لا تجيء الألف بعد الضمة والكسرة ، وهذا الذي ذهب إليه قياساً على مُؤَجَّل ومائة وإن كان قريباً لكن اسيدويه أن يفرق ويقول : المُسهَّلة المفتوحة لم يستعمل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدها مُنِعَ مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستحيل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة ؛ فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة .

وذهب بعضهم في نحو مستهزئون وسُئِلَ إلى بين بين البعيد ، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش ، وإنما ارتكب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبه وإن كان بعيداً نادراً فراراً مما لزم سيبويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، كما مر ، ومما لزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سُول ، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في مستهزئون ، وذلك

أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين ، والمنون : المنية ، سميت المنية بذلك لأن الله قد منّاها : أى قدرها ، ومتبل : مهلك ومبيد ، وخبل : ملئوا على أهله ، والاستشهاد بالبیت في قوله « أن » على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين ، وأن همزة بين بين في حكم المتحركة ؛ إذ لو لم تكن في حكم المتحركة لانكسر البیت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة ؛ فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في غير القافية ، وذلك مما لا يجوز ؛ وأيضاً لما يلزم عليه من تسكين ثانى الوائد المجموع — وهو عين فعولان — في غير عروض ولا ضرب ، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض

مرفوض في كلامهم ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع ؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم ، فهو مثل رُويا^(١) ، بلا إدغام .

ولا خلاف في الخمسة الباقية أن فيها بين بين المشهور .

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، مثل سال ، وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرووس ، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزين ، قال سيبويه : وليس ذا بقياس مُتَلَبِّبٍ ، بل هو سماعي ، كما قالوا : أَتَلَجْتُ ، في أوَّلَجْتُ ، فلا تقول : أَتَلَفْتُ^(٢) ، في أولفت ، قال : وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياساً ، قال :

١٣٣ — رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَرَازَةَ لَاهِنَاكَ الْمَرْتَعُ^(٣)

(١) في بعض النسخ « ريبا » وهو مخفف « ريبا » من نحو قوله تعالى (هُم أَحْسَنُ أُنثَاءً وَرِيئًا) . والذي أثبتناه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف « رُويا » وقد ذكروا أنه يجوز الوجهان في هاتين الكلمتين : الإدغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة ، وعدم الإدغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف

(٢) في بعض النسخ « أَتَلَفْتُ في أوَّلْتُ » وكلا النسختين صحيح

(٣) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق وولى عمر بن هبيرة الفزارى ، وبعده قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فَرَازَةُ أُمِّرَتْ أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِي الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ
عُزَلَ ابْنُ بَشْرٍ وَابْنُ عَمْرِو قَبْلَهُ وَأَخُو هَرَاةٍ لِمِثْلِهِا يَتَوَقَّعُ
وقوله « راحت بمسلمة » أنشد في الأغاني مكانه « ولت بمسلمة » . وقوله « أن سوف تطمع » أن مخففة من الثقيلة ، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان ، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة ، وأخو هراة هو سعيد بن

وقال :

١٣٤ — سَأَلَتَنِى الطَّلَاقَ إِذْ رَأَيْتَنِى قَلَّ مَالِى ، قَدْ جِئْتُمَا نِى بِبُكَرٍ^(١)

وقال :

١٣٥ — سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَأَحْشَهُ

ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبِ^(٢)

عبد العزيز بن الحكم بن أبى العاص ، ويقال : ابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحرث ابن الحكم ، وأخوه هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم . والاستشهاد بالبيت فى قوله « لا هناك » يريد لا هناك ؛ تقول : هناه الطعام يهتوه إذا ساغ ولذله بلا مشقة ، تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة

(١) هذا البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشى العدوى ، وهو أحد الذين برؤوا من عبادة الأوثان فى الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا . وقوله :

تِلْكَ عِرْسَاىَ تَنْطِقَانِ عَلَى عَمْدٍ إِلَى الْيَوْمِ قَوْلَ زُورٍ وَهَتَرِ

عرسلى : مثنى عرس مضاف إلى ياء المتكلم ، وعرس الرجل - بكسر فسكون - : زوجه ، والهتر - بفتح الهاء وسكون التاء - : مصدر هترة يهتره ؛ إذا مزق عرضه ، وبكسر الهاء وسكون التاء : اسم بمعنى الكذب ، والامر العجيب ، والساقط من الكلام . والاستشهاد بالبيت فى قوله « سالتانى » على أن أصله سالتانى ؛ تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا فى البيت الذى قبله

(٢) هذا بيت من البسيط لحسان ثابت بن الأنصارى رضى الله عنه سن كلمة يهجو فيها هذيلًا ؛ لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهدلى ؛ فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم : أحل لى الزنا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أحب أن يؤتى إليك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال : فارض للناس ما ترضى لنفسك ، قال فادع الله أن يذهب ذلك عنى . وقد روى كلمة حسانت هذه ابن هشام فى السيرة (٣ ص ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية) وبعده :

سَأَلُوا رَسُولَهُمْ مَا لَيْسَ مُعْطِيَهُمْ حَتَّى الْعَمَاتِ وَكَانُوا سُبَّةَ الْعَرَبِ

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعاً قول الشاعر :

١٣٥ — وَكُنْتُ أَذْلَ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي^(١)

قال المصنف - وهو الحق - : إن هذا القياس ليس من ذلك ؛ لأن « واج »

وَلَنْ تَرَى لِهَذِيلٍ دَاعِيًا أَبَدًا يَدْعُو لِمَكْرُمَةٍ عَنْ مَنَزِلِ الْحَرْبِ
لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ وَيُحْمَمُ وَأَنْ يُحَلُّوا حَرَامًا كَانَ فِي السُّكُتِ
والاستشهاد بالبيت في قوله « سالت » وأصله سألت تخفف الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها بقلبها ألفاً ، ومثله قوله : « سالوا رسولهم » في البيت الذي
أنشدناه بعده

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة
يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص وقوله :

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءَ مِنَّا فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ وَدَاجٍ
وَلَوْ لَا هُمْ لَكُنْتَ كَحُوتٍ بِحُورٍ هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغُمَرَاتِ دَاجِي

وقوله « وداجي » هو مصدر قولك : وادج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر
بمعنى سفر ، وتقول : ودجت الدابة ودجا كوعده وعداً ، إذا قطعت ودجها ،
وقطع الودج للدابة كالقصد للإنسان ، وهوى : سقط ، والغمرات : جمع غمرة ،
وهي في الأصل القطعة من الماء ، وداج : أسود مظلم ، والقاع : المستوى من
الأرض ، ويشجع : يدل على المبالغة في الشجع ، والفهر - بكسر فسكون - : الحجر
إذا كان ملاماً اليد ، والواجي : اسم فاعل من وجأت عنقه أجوها ، إذا ضربتها ،
ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد ، فيقال : هو أذل من وتد بقاع ، وفي هذا
المعنى يقول الشاعر :

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَمِيمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرْتِي لَهُ أَحَدٌ

والاستشهاد بالبيت في قوله « واجي » وأصله الواجيء - بالهمز - فلما وقع
في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة تخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها

آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في « لم يُقَرِّئ » وقياسه التخفيف بجعلها ياء في الشعر وفي غيره ، بلى إذا كان نحو الواجى في الوصل كما تقول : مررت بالواجى يا فتى ، بجعل الهمزة ياء ساكنة ، فهو من هذا الباب

وقد أطلق سيديويه وقال : تقلب الهمزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها ، والحق أن يُقَيَّد — كما قال ابن يعيش — فيقال : الهمزة المفتوحة المفتوحة ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسورة ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضمومة ما قبلها تقلب واوا ، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ، والأولى أن يقال : ياء ساكنة ، وواوا ساكنة ؛ كما قدمنا ، فعلى هذا لا يقلب نحو لَوْثٌ وَسَسِيمٌ ، ألفا ، لاني الضرورة ولا في غيرها ، وكذا لا يقلب نحو مستهزئون ومائة ياء ساكنة ، ونحو سُيْلٌ ومُؤَجِّلٌ وَاوًّا ساكنة

قال : « وَالتَّزَمُوا خُذْ وَكُلْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْكَثَرَةِ ، وَقَالُوا مُرٌ ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ أَوْمُرٍ ، وَأَمَّا وَأَمْرٌ فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرٌ »

أقول : هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله « والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها » ؛ لأن أصل خذ وكل ومر أوْخذ وأوْكل وأوْمُرٌ ، وكان القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها ، تخففت بغير القلب ؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واوا ، والتزموا هذا الحذف في خذ وكل ، دون مُرٍ ؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلازم ، هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من خذ وكل ، وأما إذا وقع في الدرج نحو « وأمر » و « فأمر » و « قلت لك أوْمُر » فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان

في الدرج ، وجاز نحو « ومر » و « فر » أيضا ، على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها ، فكأنه حذفت الهمزة [في الابتداء] أولا ، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج ، فبقيت على حالها

قال : « وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ الْأَحْمَرِ فَبَقِيَ هَمْزَةُ اللَّامِ أَكْثَرُ ، فَيُقَالُ : أَحْمَرَ وَأَحْمَر ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ : مِنْ أَحْمَرٍ ، يَفْتَحُ الثَّوْنِ وَفِي أَحْمَرٍ ، يَحْذِفُ الْيَاءَ ، وَعَلَى الْأَقْلِّ جَاءَ (عَادِلَوِي) وَلَمْ يَقُولُوا : إِسَلْ وَلَا أَقْلُ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ »

أقول : يعنى إذا نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها ، فتلك اللام في تقدير السكون ؛ لوجوه : أحدها : أن أصل اللام السكون ، بخلاف نحو قاف قل ، والثاني : كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة ، فهي على شرف الزوال ، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة ، وبقيت اللام ساكنة ، بخلاف قاف قل ؛ فإنها من كلمة الواو ؛ والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم ، فكأنها لم تنقل ، بخلاف نقل حركة واو قل إلى ما قبلها ، وأما سل فحركة السين فيه ليست بلازمة لزوم حركة قاف قل ، ولا بزائلة زوال حركة لام الأحمر ؛ لأنه مثل قل في جميع الوجوه ، إلا الثالث ؛ فإن نقل الحركة فيه ليس لازماً لزوم نقل حركة واو أقول ، لكنه — وإن لم يلزم لزومه — أكثر من نقل حركة همزة الأحمر ؛ ففي الأحمر بقاء الهمزة أكثر ، وفي قل حذف الهمزة واجب ، وفي سل وقع الخلاف : أوجه المصنف كما ترى ، وهو مذهب سيبيويه ، وأجاز الأخفش إسَلْ ، كما تقدم ، وهذا كله في قل مبنى على أن أصله أقول المأخوذ من تقول قبل نقل حركة الواو إلى القاف ، فأما إن قلنا :

إن قل مأخوذ من تقول المضموم القاف؛ فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها

قوله « وعلى الأكثر قيل من لَحَمَرِ » يعنى على جعل اللام فى حكم الساكن حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وحذف ياء « فى » لأجله أيضاً ، ولو اعتد بهركة اللام سكن النون ، كما فى « من زيد » ولم تحذف ياء فى كما فى « فى دارك » وحكى الكسائى والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما فى مثل هذا ، فيقول فى الأحمر والأرض : اللَّحْمَرُ ، واللَّرضُ ، ولا ينقل الحركة ، محافظة على سكن اللام المعرفة :

قوله « وعلى الأقل » أى : على جعل حركة اللام كاللازم أدغموا تنوين « عاداً » الساكن فى لام « الأولى » كما تقول : مَنْ لَكَ ، ولو جعلت اللام فى تقدير السكون لحركت النون فقلت : عَادَنْ لُوَى ، ولم يحز الإدغام ؛ إذ لا يدغم الساكن فى الساكن ، وإنما اعتد بحركة اللام - وإن كان على الوجه الأقل - لغرض التخفيف بالإدغام ، بخلاف قوله (سِيرَ تَهَا الأولى) فان التخفيف يحصل ههنا بعدم الاعتداد بحركة اللام ، وهو بحذف ألف (سِيرَ تَهَا) للساكنين . قوله « لاتحاد الكلمة » كما ذكرنا فى الوجه الثانى .

قال : « وَالْهَمْزَانِ فِي كَلِمَةٍ إِنْ سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَلْبُهَا كَادَمَ وَآيَتْ وَأَوْثُمِنْ ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، لَا أَفْعَلٌ ، لِثُبُوتِ يُوَ آجِرٍ ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ :

تخفيف
الهمزتين
المجتمعتين

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنْ يُوجِرَ رَ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرَ
فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْأَفْعَالُ عَزَّ وَصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ

وإن تحركت وسكن ما قبلها كَسَّالٍ تَثَبْتُ ، وإن تحركت وتحرك ما قبلها قالوا : وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءُ إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أَوْ انْكَسَرَتْ ،

وَأَوَّاءٌ فِي غَيْرِهِ هَمْزٌ نَحْوُ جَاءَ وَأَيْمَّةٌ وَأَوَيْدِمٌ وَأَوَادِمٌ ، وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّعْدِيرِ الْأَصْلِيِّ ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ ، وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ أَيْمَةٍ ؛ وَالتَّزِمَ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ ، وَقَدْ التَزَمُوا قَلْبَهَا مُفْرَدَةً يَاءَ مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا ، وَمِنْهُ خَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا ، وَتَخْفِيفُهُمَا ، وَتَخْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِبَاسِهَا ، وَجَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَجَاءَ فِي الْمُتَفَقِّتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّائِلَةِ كُنَّةً »

أقول : اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا ، فيما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين . فإن كان في كلمة فيما أن تتحرك الأولى فقط ، أو تتحرك الثانية فقط ، أو تتحركا معاً ، وسكونيهما معاً لا يجوز .

فإن تحركت الأولى فقط دُبِّرَتِ الثَّانِيَةُ بِحَرَكَةِ الْأُولَى : أَيْ قَلَبَتِ وَأَوَّاءٌ إِنْ أُنْضِمَتِ الْأُولَى كَأَوْتُمِينَ ، وَيَاءٌ إِنْ انْكَسَرَتْ كَايِتٍ ، وَأَلْغَا إِنْ انْفَتَحَتْ كَأَمِنْ ، وَإِنَّمَا قَلَبَتِ الثَّانِيَةَ لِأَنَّ الثَّقْلَ مِنْهَا حَصَلَ ، وَإِنَّمَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةٍ مَاقِبِلِهَا لِتُنَاسِبَ الْحَرَكَةُ الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَهَا ، فَتَخَفَّ الْكَلِمَةُ ، وَإِذَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةٍ مَاقِبِلِهَا وَلَيْسَ لِلْمُتَحَرِّكِ هَمْزَةٌ كَمَا فِي رَاسٍ وَيَبِيرُ وَسَوْتُ فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ هَمْزَةٌ أُولَى .

قوله « وَايِسَ آجَرُ مِنْهُ » أَيْ : مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَتَانِ وَالثَّانِيَةُ سَائِلَةٌ ، قَالَ : لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَاعَلٍ ، لَا أَفْعَلَ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَن مَضَارِعَهُ يُؤَاجِرُ ، لَا يُؤْجِرُ وَالَّذِي أَنْشَدَهُ مِنْ قَبْلِهِ — مَعَ رَكَاكَةِ لَفْظِهِ — لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَدْعَاهُ ، أَعْنَى أَنَّ يُؤْجِرُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَضَارِعِ آجَرٍ ؛ قَالَ « فِعَالَةٌ جَاءَ » يَعْنِي أَنَّ مَصْدَرَ آجَرَ فِعَالَةٌ ، وَفِعَالَةٌ مَصْدَرٌ فَاعَلٌ كَكَاتَبَ كِتَابًا وَقَاتَلَ قِتَالًا ، وَالتَّاءُ فِي إِجَارَةٍ لِلْوَحْدَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لَوْجِبِينَ : أَحَدُهُمَا أَنَا بَيْنَا فِي بَابِ الْمَصَادِرِ أَنَّ الْمَرَّةَ إِنَّمَا تَبْنِي فِي ذَوَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَشْهُورِ الْمَطْرُودِ ، فَيَقَالُ : قَاتَلَتْ مَقَاتِلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يَقَالُ : قَاتَلَتْ قِتَالَةً

لأن فِعَالاً ليس بِمُطَرِّدٍ فِي فَاعِلٍ ، وثانئهما أن إجارة لو كان مصدر فاعلَ للمرة لجاز آجَرَ إجاراً لغير المرة ، ولم يستعمل إجاراً أصلاً ، وأيضاً لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسبيحة وتقديسة إلا لها .

قوله : « وَالْأَفْعَالُ عَز » يعنى لا يستعمل إيجاراً ، وذلك ممنوع ؛ لأن في كتاب العين « آجَرْتُ تَمْلُوكِي أَوْجَرَهُ إِيْجَارًا فَهُوَ مُؤَجَّرٌ » وفي أساس اللغة « آجَرْنِي دَارَهُ إِيْجَارًا فَهُوَ مُؤَجَّرٌ ، وَلَا تَقُلْ : مُؤَاجِرٌ ؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ قَبِيحٌ » . قال : « وليس آجر هذا فاعلٌ ، بل هو أَفْعَلٌ ، وإنما الذى هو فاعلُ آجر الأجير مؤاجرة ، كقولك : شاهره وعاموه » وفي باب أفعل من جامع الغورى « آجره الله تعالى : لغة في أَجَرَهُ مقصوراً » وفي باب فاعل منه « آجره الدار » وهكذا في ديوان الأدب ، قلت : فأجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغورى ، والحق ما فى أساس اللغة ؛ لأن فاعلَ لا يمدى إلى مفعولين إلا الذى كان يمدى فى الثلاثى إلى مفعول ، كَنَزَعْتُ الحديث ونازعته الحديث ، فأجر المتعدى إلى مفعولين إذن من باب الإفعال ؛ فأجرتك الدار إيجاراً ، مثل أكريتك الدار ، وآجرت الأجير مؤاجرة : أى عقدت معه عقد الإجارة ، يتعدى إلى مفعول واحد ، وكأن الإجارة مصدر آجَرَ يَأْجُرُ إجارةً نحو كتب يكتب كتابة : أى كان أجيها ، قال تعالى : (بَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ) ، فالإجارة كالزراعة والكتابة ، كأنها صنعة ؛ إلا أنها تستعمل فى الأغلب فى مصدر آجر أَفْعَلٌ ، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو (تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِلًا) والأجير من آجر يَأْجُرُ

قوله : « وصحة آجر تمنع آجر » أى : صحة آجر فاعل تمنع آجر أَفْعَلٌ ، قال فى الشرح : « أى أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق ، وفاعل ذو الزيادة لا بد أن يكون مبنيًا من أَجَرَ الثلاثى لا آجر الذى هو أَفْعَلٌ ، فيثبت آجر الثلاثى ، ولا يثبت آجر أَفْعَلٌ » هذا كلامه ، يا سبحة الله !! كيف يلزم من عدم بناء فاعل

من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً ؟ وهل يجوز أن يقال : أكرم غير ثابت ؛ لأن كرم غير مبنى منه بل من كرم ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان ، وكل واحد منهما بمعنى آخر ؛ فأفعل بمعنى أكرى ، وفاعل بمعنى عقد الإجارة

هذا ، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ، فإن كان ذلك في صيغة موضوعة على التضعيف ، كَسَسَّالَ وسُوَّالَ ، وجب الإدغام محافظة على وضع الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء ، وذلك أن الهمزة ثقيلة ، ولا سيما ما ضُعِفَ منها ، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت ، وأما في غير ذلك فلا يجوز ، فلا يبنى من قرأ نحو قُمْدٍ^(١) ولا فِلَزٍ^(٢) ، ويجوز اجتماعهما مع سكون الأولى وتحرك الثانية في صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند ذلك تقلب الثانية ياء ، ولا تدغم ، نحو قرأى ، على وزن سَبَطَرٍ^(٣) من قرأ ، ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مسألة ؛ لأن تلك في حكم الثانية

فإن تحركتا قلبت الثانية وجوباً ، ثم إن كانت الثانية لاماً قلبت ياء مطلقاً ، بأي حركة تحركتا ؛ لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ، وأيضاً فخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو ؛ فتقول في مثل جعفر من قرأ : قرأى ، قرأيان ، قرأون. وقرآة ، وقرآتان ، وقرآيات . وإن لم تكن الثانية لاماً

(١) القمد - كعتل - : القوى الشديد ، أو الغليظ . أنظر (١ ص ٥٣)

(٢) الفلز - بكسر الفاء واللام بعدهما زاي مشددة - : نحاس أبيض يجعل منه القدور المفرغة ، أو هو خبث الحديد ، أو هو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ، أو ما ينفيه الكبير مما يذاب منها ، ويقال فيه : فلز - كهجف ، وفلز - كعتل - .

(٣) السبطر - كهزبر - : الشهم الماضي ، وهو الطويل أيضاً ، وهو أيضاً الأسد يمتد عند الوثبة

فإن كانت مكسورة قلبت ياءً أيضاً ، بأى حركة تحركت الأولى : بالفتحة نحو أَيْمَة
أَيْنُ ، أو بالكسرة كما إذا بنيت من الأين مثل إجْرِد^(١) قلت : إَيْنُ ، وكذا لو بنيت
مثل أُكْرِمَ منه قلت : أَيْنَ ، مراعاة لحركتها ، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة
والياء فى مثل هذه المواضع ، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة . كما فى سَمِمْ وَسُمِّلْ
وَمُسْتَهْزِئِينَ ، وتقول عند الأخفش فى أَيْنَ : أُونُ ، كما ذكرنا من الخلاف فى نحو سُمِّلْ ،
وإن كانت مضمومة جعلتها واوا صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل ، فنقول فى حكاية
النفس من يُوْبُّ : أُوْبُّ ، ومن يُوْمُ : أُوْمُ ، واو خالصة ، وفى مثل أُبْلِمُ^(٢) من
أُمَّ : أُوْمُ ، ولا يوجد مضمومة مكسور ما قبلها فى كلامهم ، ولو جاء إِفْعَلُ - بكسر
الهمزة وضم العين - لقلت من أُم : إُوْمُ عند سيديويه بالواو ، وإيْم بالياء عند الأخفش
كما ذكرنا فى مستهزئون ، وإن كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما فى نحو
بِرَّ^(٣) ، فنقول فى نحو إَصْبَحَ من أُم : إِيْم ، وإن كانت بعد ضمة جعلتها واوا ،
كما فى جُونُ^(٤) ، فنقول فى تصغير آدم : أُوَيْدِمُ ، وإن كانت بعد فتحة قلبتها
واوا أيضاً عند غير المازنى ، فنقول فى أَفْعَلْ مِنْكَ مِنَ الأَمِّ : أُوَمَ ، وكذا أَوْرُ ،
من^(٥) الأَر ، وعند المازنى : أَيْمَ وأَيْرُ ، ولعله نظر إلى أن القياس على

(١) الأجرد - بكسرتين بينهما ساكن كَأَثْمَد - : نبت يخرج عند الكمأة ؛
فيستدل به عليها . انظر (١ ص ٥٩)

(٢) أْبَلَم - بضمّتين بينهما ساكنون - : الخوص ، واحده أبلمة (انظر ١ ص ٥٦)

(٣) بَرَّ - بكسر ففتح - : جمع برة ، وهى ما خبى وادخر

(٤) جُون - بضم ففتح - : جمع جونة ، وأصله جُون وجَوْنَة ، خففت
الهمزة فيهما بقلبها واوا ، والجَوْنَة : سلة مستديرة مغشاة أدماء يجعل فيها
الطيب والثياب

(٥) الأَر : مصدر أَر يَؤُر - كشد يشد - ومعناه : السوق ، والطرْد ، والجماع ،
ورمى السِّلح ، وإيقاد النار

تسهيلها محال ههنا ؛ إذ الهمزة في مثله تُسهَّل بين الهمزة والألف ، وقلب المتحركة ألفاً متحركة محال ، فوجب قلبها لاجتماع همزتين : إما إلى الياء ، أو إلى الواو ؛ والياء أخف فقلبت إليه ، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفاً ، ثم لما كان الألف إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت في قائل ورداء قلبت واوا كما في خَوَاتِم وخَوَاتِمَ قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واوا ، فقال : أَوَمَّ ؛ وأما نحو أَوَادِمَ في جميع آدَمَ فلا يخالفهم فيه ^(١) المازني ؛ لأن الهمزة الثانية وجب قلبها في المفرد ألفاً وهو آدَمَ ، فصار كألف عالم وخاتم وحائط ، والهمزة المقلوبة واواً أو ياء وجوباً حكمهما حكم الواو والياء ، كما ذكرنا في أول الكتاب ، ويقول المازني في تصغير أئمة : أُيْمَةٌ ، وفي جمعه أَيْامٌ ، بالياء فيهما ، وكذا يقول هو في تصغير أَيْمٍ أفعال التفضيل عنده من أم : أَيْمٌ ، بالياء ، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد في أيامٍ ، ويوافقهم في تصغير آدَمَ على أَوَيْدَمَ ، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علّة القلب في الفرع ، فيقول : أَوَيْمَةٌ وأَوَامٌ ، في تصغير أئمة وتكسيه ، وإن

(١) اعلم أن الجمهور والمازني جميعاً متفقون على أنه يقال في جمع آدم : أَوَادِمَ وفي تصغيره : أَوَيْدَمَ ، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو مقلوبة عن الهمزة ؛ فأصل أَوَادِمَ عندهم آدَمَ ، وأصل أَوَيْدَمَ أَيْدَمَ ، والمازني يجعل الواو في الجمع والتصغير منقلبة عن الألف التي في المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة ، ومذهب الجمهور في هذا أرجح ؛ لوجهين : الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها مالم يمنع من ذلك مانع ، والأمر الثاني أن قلب الهمزة ألفاً في آدم قد زال مقتضيه في أَوَادِمَ وأَوَيْدَمَ ، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الألف . ثم إن الجمهور قاسوا على أَوَادِمَ قولهم : محمد أون من على : أى أكثر أنينا ، بجامع أن في كل منهما همزتين متحركتين في أول الكلمة وثانيتين مفتوحة وليست الأولى مكسورة ، ويرى المازني قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان ، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كما في مائة ، فتقول : إِبْنٌ عَلَى مِثَالِ إَصْبَحَ
من الأنين

وجاء في الهمزتين المتحركتين في كلمة وجهاً آخران : أحدهما ما ذكره
أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً ، قال : سمعت من يقول :
اللهم اغفر لي خطائى ، كخطاياى بمعنى ، وكذا دريئة ^(١) ودرائى ، وقرأ
جماعة من القراء — وهم أهل الكوفة وابن عامر — (أئمة) بهمزتين ؛
وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة للمتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن
همزة سواء ، فيقول في « أئمة » : أئمة ، يجعلها بين الهمزة والياء كما في سئم ،
وكذا في نحو أوئك ، وغير ذلك

وفي هذين الوجهين — أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية — زاد بعضهم ألفاً
بين الأولى والثانية ، إذا كانت الأولى مبتدأ بها ؛ لسكراهة اجتماع الهمزتين
أو شبه الهمزتين في أول الكلمة ، واجتماع المثليين في أول الكلمة مكروه ،
ألا ترى إلى قولهم : أوأصل وأوئصل ؟ وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما
ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفصل ، ألا ترى إلى مذهب من أراد
الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل ، فيقول أئمة ، حتى
لا يكون اجتماع همزتين ، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلاً ؟

وأما قلب همزة ذوائب واواً على سبيل الوجوب فلكونه أقصى
الجموع ، ولكون واحدة — أى ذؤابة ^(٢) — مقلوباً همزته في الأغلب واواً

(١) الدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى ، وهى أيضاً كل ما استتر به
الصياد ليختل الصيد ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

(٢) الذؤابة : الناصية أو منبتها . انظر (١ ص ٢١٣)

كما هو قياس التخفيف في مثله ، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس ، وراه الأخفش قياساً ، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واواً وجوباً ، لاجتماع الهمزتين ، والفصل ضعيف ، وليس بوجه ؛ لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى

قوله « جاء وأيمة » قد مضى شرحهما في أول الكتاب

قوله « أويدم وأوادم » أى : في تصغير آدم وجمعه ، إذا سميت به ، فإن لم تسم به فجمعه أدم

قوله « وقد صح التسهيل والتحقيق في أئمة » أى : في القراءة ، ولم يجيء في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة ، كما هو الأشهر من مذهب النحاة ؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية ، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة ، بل يجريان في كل متحركتين ، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة

قوله « ومنه خطأ في التقدير الأصلي » أى : من اجتماع الهمزتين في كلمة ، وذلك أنه جمع خَطِيئَة ، وياء فَمِيلَة تقلب في الجمع الأقصى همزةً ، كما يجيء في باب الإعلال ، نحو كبيرة وكبائر ، فصار خطائيء عند سيبويه ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما ذكرنا أن قياس همزتين في كلمة قلب الثانية ياء إذا تطرقت ، فصار خطائيء ، وليس غرضه هنا إلا اجتماع همزتين في خطايا في الأصل عند سيبويه ، فقلبت ثانيتهما ياء ، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجىء عن قريب ، وأما الخليل فإنه يقول أيضاً : أصله خطاييء بياء بعدها الهمزة ، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء ، كما مر في أول الكتاب في نحو جاء

قوله « والتزم في باب أكرم حذف الثانية » القياس فيه قلب الثانية واواً

كما في أوَيْدَم ، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية ؛ لكثرة الاستعمال ، كما خففت في خُذْ وَكُلْ بالحذف ، والقياس قلبها واوآ ، ثم حُجِل أخواته من تَوْ كرم وَيُؤ كرم عليه ، وإن لم يجتمع الهمزتان

قوله « وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مَطَايَا » اعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفردة ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شَأَوْتُ ، أو منقلبة كشائية من شِئْتُ أو واو كشاوية من شَوَيْتْ ، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِذَاوَة وهِرَاوَة ، أو ياء كدَوَايَة وَسِقَايَة ، أو لم يكن مفردة على شيء من هذه الأوجه : سواء كان لامة همزة كخطيئة ، أو لم يكن كبليَّة

فالأصل في جميع جُمُوع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوباً ، أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك لكون الوزن وزن أقصى الجموع ، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف ، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفاً ، والكسرة قبلها فتحة ، وتقلب الهمزة ياء ، وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في نحو مَدَارَى ، مع أن ما قبل الياء ليس همزة ؛ فالوجه وجوب القلب ههنا ؛ لثقل الهمزة ، وإنما قلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجاً إلى مخرج الهمزة منها ، وإنما قلبت في نحو « حَمَرَاوَانِ » واوا في الأغلب ، لا ياء ، طلباً للاعتدال ؛ لأن الياء قريبة من الألف ، فسكان إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات ، فاستريح من توالى الأمثال إلى الواو مع ثقلها ؛ لخفة البناء ، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني ؛ إذ ألف التثنية غير لازمة ، فلا يلزم الواو العارضة بسببها ، ولما لزمت ألف التثنية في ثِنَايَاَن ^(١) بقيت الياء بحالها ؛ وأما في الجمع الأقصى فلا

(١) الثنَيَان مما جاء مثني ولا واحد له ، ومعناه مفرد أيضاً ؛ فهو يطلق على

تقلب واوا ؛ لتقل البناء ، ولزوم اكتناف الألفين ؛ فيلزم الواو لو قلبت إليها ؛ وقد جاء في جمع هَدِيَّة هَدَاوَى كما في حَمَرَاوَان ، وهذا بشاذ ، إلا عند الأخفش ؛ فانه رآه قياسا كما في حَمَرَاوَان

وخولف الأصل المذكور في موضعين : أحدها إذا كان في مفردة ألف بعده همزة نحو شائية من شَأَوْتُ أو من شِئْتُ ، فتركت الهمزة والياء بحالهما ، فقليل : هؤلاء الشَّوَّائِي ، مراعاة في الجمع المفرد ، كما روعى في نحو حَبَالِي وَخَنَائِي ، كما مر في باب الجمع ؛ وثانيهما إذا كان في مفردة ألف ثالثة بعدها واو ، نحو أَدَاوَى وَعِلَاوَى فقلبت الهمزة ، لكن إلى الواو لا إلى الياء ؛ مراعاة المفرد أيضا ، وكان على هذا حق ما في مفردة ألف ثانية بعدها واو ، كشَوَايَا جمع شَاوِيَة ، أن يراعى مفردة فيقال : شَوَاوَى ، لكن لما كان أصله شَوَاوَى ؛ فقلبت الواو التي بعد الألف همزة كما في أوّل ؛ لا كتناف حرفي الغلة لألف الجمع ؛ لم يقلب الهمزة بعده واوا ؛ لئلا يكون عَوْدًا إلى ما فر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجرى على الأصل من قلب الهمزة ياء ، فقليل : شَوَايَا ، في جمع شَاوِيَة ، وكذا في الجمع الذي في مفردة ألف بعد الياء كاللَّوَايَة وَالسَّقَايَة لو جمعتا هذا الجمع قليل : دَوَايَا وَسَقَايَا ، والياء في هذا أولى لوجهين : مراعاة المفرد ، وللجری على الأصل ، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفردة ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفا ، كخَطَايَا وَبَلَايَا وَبَرَايَا في جمع خطيئة وَبَلِيَّة وَبَرِيَّة ، وقد جاء فيه هدية وَهَدَاوَى ، كما ذكرنا

فإذا تقرر هذا فاعلم أن الألف في هذه الجوع كلها مجتلبة للجمع ، ولم تكن في المفرد ، والهمزة بعد الألف في شَوَاء جمع شائية من شَأَوْتُ هي الأصلية التي

حبل واحد تشد بأحد طرفيه لأحدى يدي البعير وبالأخر الأخرى ؛ قال في اللسان : « وعلمت البعير بثنايين غير مهموز ؛ لأنه لا واحد له ، وذلك إذا علمت يديه جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء ؛ فتركت الياء على الأصل » اهـ

كانت في المفرد ، وفي شَوَاء من شِئْتُ عارضة في الجمع عروضها في المفرد ، والألف التي كانت في مفرديهما قلبت في الجمع واوا ، وكذا ألف شاوية قلبت في الجمع واوا ، أعني شَوَايَا ، وقلبَت واو المفرد التي كانت بعد الألف همزة كما في أوائل ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا ، والألف التي كانت في إداوة قلبت في الجمع همزة كما في رسائل وقلبَت واو ياء لأنكسار ما قبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء ^(١) مفتوحة والياء ألفا ، كما في سِقَايَةَ لَوْ قِيلَ : سَقَايَا ، والياء في خطيئة تقلب همزة عند سيبويه ؛ كما في صحائف ، فيجتمع همزتان ؛ فتقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى ياء مفتوحة ، كما في بَلَايَا ونحوها ، وتقلب الياء التي بعدها ألفا ؛ لأن الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية ، والهمزة الثانية ههنا واجبة القلب إلى الياء ؛ لكونها متطرفة ، كما سبق تحقيقه في هذا الباب ، فَخَطَايَا كَهَدَايَا ، قلبت ياءهما - أي الحرف الأخير - ألفا ، وقال الخليل : أصله خطاياء بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد ، فجعلت الياء في موضع الهمزة والهمزة في موضع الياء ، ثم قلبت الهمزة التي كانت لام السكامة ياء مفتوحة ، فوزنه ^(٢) فَوَالِج ، فقول المصنف « ومنه خطايا على القولين » أي : من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأول.

-
- (١) قوله « قلبت الهمزة ياء مفتوحة . : إلخ » ليس بصحيح ؛ فإن الهمزة في جمع إداوة قلبت واوا حملا على المفرد ، لا ياء ، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الأصل الذي أصله المؤلف من قبل ، والعجب منه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الأصل ثم غفل عنه
- (٢) قوله « فوزنه فوالج » ليس صحيحاً ؛ بل وزن خطايا فعاثل عند سيبويه وفعالي - كعذارى - : عند الخليل والكوفيين ، على اختلاف بينهما في التقدير ، ولعله من تحريف النساخ

نخففت الهمزة الثانية ، ولم تبدىء في التخفيف من الآخر ، كما فعلت ذلك في حروف العلة في نحو طَوَى وَتَوَى ؛ وذلك لفرط استتقالتهم لتكرار الهمزة ، فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة فان بنيت من قرأ مثل سفرجل قلت : قرأياً ، حققت الأولى ، وقلبت الثانية التي منها نشأ الثقل ، وإنما قلبتها ياء ، لا واوا ؛ لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة وإن بنيت مثل سَفَرَجَل من الهمزات قلت : أوأياً ، على قول النحاة ، وأياًئياً ، على قول المازنى ، كما ذكرنا في قولك : هو أَيْمٌ منك ؛ فتحقيق الأولى هو القياس ؛ إذ الهمزة الأولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلأنك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التي قبلها ؛ نخففت بقلبها ياء ، كما ذكرنا في قرأياً ، ثم صارت الخامسة كالأولى

ولو بنيت منها مثل قِرْطَعَب^(١) قلت : إيئاء ؛ قلبت الثانية ياء كما في آيتِ ، والرابعة ألفا كما في آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما في راء وشاء ولو بنيت منها مثل جَحْمَرِشٍ قلت : أأأيء ، قلبت الثانية كما في آمن ، والرابعة كما في أئمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة : ولو بنيت مثل قُدْعَمِلٍ قلت : أوأأيء ؛ قلبت الثانية كما في أويدم ، والرابعة كما في قرأى ، وتبقى الخامسة بحالها

فإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثانية لا محالة متحركة ؛ إذ هي أول الكلمة ، فإن كانت الأولى مبتدأ بها ، كهمزة الاستفهام ، فحكمها حكم الهمزتين

(١) القرطعب - بكسر فسكون ففتح فسكون - : السحابة ، وقيل : دابة ، انظر

في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأية وايتمن ، فلا تخفف الأولى إجماعا ، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء ، إلا أن تحقيق الثانية ههنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة ، لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها ، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها ، فمن فصل هناك بالالف بين الهمزتين المتحركتين : المحقتين ، أو المسهلة ثانيتهما نحو أيمة ؛ فصل ههنا أيضا ، ومن لم يفصل هناك لم يفصل ههنا أيضا . قال :

١٣٦ — أَيَاظْبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلَا جِلٍّ وَيَبْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٍ^(١)

وقال :

١٣٧ — حُرْقُ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آإِيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدَا^(٢)

وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل ؛ فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت ، نحو أصْطَفَى وَأَصْطَفَى ، وإلا قلبت الثانية ألفا ، أو سهلت كما

(١) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقبلة قوله :
أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالْصَّرَّائِمِ
والدهناوية : المنسوبة إلى الدهناء ، وهو موضع في بلاد تميم ، وأراد ظلية ،
والعوهج - كجهر - : الطويلة العنق ، وجرت : أراد به سنجت ، وعرفة - بضم
العين وسكون الراء المهملتين - : القطعة المرتفعة من الرمل ، والصرائم : جمع صريمة ،
وهي القطعة من الرمل أيضا ، وبيت الشاهد كله مقول القول ، والوعساء : الأرض
اللينة ذات الرمل ، وجلال - بجيمين ، أو بمهملتين - : اسم مكان بعينه ، والنقا :
التل من الرمل ، وأم سالم : كنية محبوبته مية . والاستشهاد بالبيت في قوله «آأنت» حيث
فصل بين الهمزتين بآلف زائدة

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من كلمة للجامع بن عمرو بن مرخية
الكلابي ، والحرق - كعتل - : القصير العظيم البطن الذي إذا مشى أدار أليته ، وأبدوا :
أظهروا ، والاستشهاد بالبيت في قوله «آإياه» حيث زاد بين همزة الاستفهام
والهمزة التي في أول الكلمة ألفا ، على نحو ما في الشاهد السابق

تقدم ، وإن لم تكن الأولى ابتداء — وذلك في غير همزة الاستفهام ، ولانكون الثانية إلا متحركة كما قلنا — فالأولى : إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وفي كلا الوجهين قال سيبويه : إن أهل التحقيق — يعنى غير أهل الحجاز — يخففون إحداها ويستثقلون التحقيق فيهما ، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، قال : ليس من كلام العرب أن تلتقى الميزتان فتحققا ؛ فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية ؛ لكونها آخر الكلمة والأواخر محل التغير ، وهو قول أبي عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستثقال منها جاء ، كما فعلوا في الميزتين في كلمة ، وهو قول الخليل ، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معا ، كما فعلوا ذلك بالميزتين في كلمة ، وهو هنا أولى ، لافتراق الميزتين تقديرا ، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معا كما فعلوا ذلك في همزة الواحدة ، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل ، كما مر في همزة المفردة فليرجع إليه ، ومن خفف الثانية وحدها كانت كاهمزة المتحركة بعد متحرك ، فيجىء الأوجه التسعة المذكورة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهي هى بعينها ؛ فيجىء في « يشاء إلى » المذهب الثلاثة في الثانية : بين المشهور ، والبعيد ، وقلبهواوا ، وفي نحو هذا أمك^(١) : التسهيل المشهور ، والبعيد ، وقلبهواوا . ونقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفتحتين ، نحو أولياء أولئك ، و (جاء أشراطها) ، ومن السماء إن . ونقل عن ورش وقنبل^(٢) في ثانية

(١) وقع في جميع الأصول « هذا لملك » وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف ، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين ، و « ذاء » همزة مكسورة بعد الألف لغة في « ذا » اسم الإشارة ، قال الراجز :

هَذَا لَهُ الدَّفْتُ خَيْرٌ دَفْتُ

(٢) قبل - كقنفذ - : أضله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح ، وقد لقب به محمد بن عبد الرحمن أحد القراء

المتفتحتين قلبها حرف مدصريحا : أى ألفاً إن انفتحت الأولى ، وواوا إن انضمت
وياء إن انكسرت ، وهذا معنى قوله « وجاء فى المتفتحتين حذف إحداها ، وقلب
الثانية كالساكنة » ومن خففهما معاً — وهم أهل الحجاز — جمع بين وجهى
التخفيف المذكورين الآن .

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحو اقرأ آية ، وأقريء أبك السلام ، ولم يردوْ
أبوك ؛ ففيه أيضاً أربعة مذاهب : أهلُ الحجاز يخففونهما معاً ، وغيرهم يحققون : إمّا
الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها ، وجماعة يحققونهما معاً كما ذكرنا فى المتحركتين —
وهم الكوفيون ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً ، وهو إدغام الأولى
فى الثانية كما فى سائر الحروف ، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألفاً إن انفتح ما
قبلها ، وواوا إن انضم ، وياء إن انكسر ، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى
الأولى الساكنة وحذفها ، وأهل الحجاز الخففون لهما معاً قلبوا الأولى ألفاً أو ياء أو
واوا ، وسهلوا الثانية بينَ بينَ إذا وليت الألف ؛ لامتناع النقل إلى الألف ،
وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ؛ لإمكان ذلك ؛
فيقولون : اقرأ آية ؛ بالألف فى الأولى والتسهيل فى الثانية ، وأقريء أبك ؛ بالياء
المفتوحة بفتحة الهمة المحذوفة ، ولم يردوْ أبوك ، بالواو المفتوحة ، وعليه قس
نحو لم تَرُدُوْ أبك ، ولم تَرُدُوْ أبلك ، وغير ذلك ، وكذا إذا كانت الثانية
وحدها ساكنة ، نحو من شاء أُنْتَمِنَ ، فلا بد من تحريك أولهما فيصير من
هذا القسم الأخير .

قال : « الإِعْلَالُ : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ ،
وَالْحَذْفُ ، وَالْإِسْكَانُ . وَحُرُوفُهُ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ . وَلَا تَكُونُ الْأَلْفُ
أَصْلًا فِي الْمُتَمَكِّنِ وَلَا فِي فِعْلٍ ، وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ »

أقول : أعلم أن لفظ الإعلال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة : أى

تعريف
الإعلال
أنواعه
وحروفه

الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف ، أو الإسكان . ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة : إعلال ، نحو راسٍ ومَسَلَةٍ والمِرَاقَةِ ؛ بل يقال : إنه تخفيف للهمزة ، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة ، نحو هَيَّاكَ وَعَلِجْ^(١) في إِيَّاكَ وَعَلِيٍّ ، ولا لحذفها نحو حِرٍّ في حِرْحِرٍ ، ولا لإسكانها نحو إِبْلٍ في إِبِلٍ ، ولفظ القلب مختص في إصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً قوله : « للتخفيف » احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك ، وفي المثني وجمع السلامة المذكور نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمُونَ وَمُسْلِمِينَ ؛ فإن ذلك الاعراب لا للتخفيف ، وقد اشتهر في إصطلاحهم الحذف الاعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد ، كحذف أنف عَصاً وياء قاضٍ ، والحذف الترخيميُّ والحذفُ لا لعلة للحذف غير المطرد ، كحذف لام يَدِيدَمَ وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف

قوله « ويجمعه القلبُ » ، والحذفُ ، والإسكانُ » تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله « يجمعه الإبدال ، والحذف ، وبين وبين »

قوله : « وحروفه الألف ، والواو ، والياء » أى : حروف الاعلال ، تسمى :

(١) هذا التمثيل غير صحيح ، وذلك لأن هَيَّاكَ أصله إِيَّاكَ ، فهو من إبدال الهمزة ، وعَلِجْ أصله عَلِيٍّ ، فهو من إبدال الياء ، وهو أحد حروف العلة ، وبعيد أن يكون غرضه المبدل لا المبدل منه ، وخير من هذا أن يمثل بأصيلال ، وأصله أصيلان ، فأبدل النون لاما ، ومنه قول النابغة الذبياني

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
والتمثيل بالطبع ، وأصله اضطجع ، فأبدلت الضاد لاما ، ومنه قول الرجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى أُرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَجَعُ

الثلاثة حروف العلة ؛ لأنها تتغير ولا تبقى على حال ، كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال ، وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها فخلوها من أبعاضها — أعنى الحركات — محال ، وكلُّ كثير مستثقل وإن خف

قوله « ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن » : أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك في التصغير ؛ فلم يمكن وضعها ألفاً ، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي ، والثالث اتحرك في التصغير ، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مر في الثلاثي والرباعي ، والخامس لأنه مورد الإعراب ، والرابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير ، وأما في الفعل الثلاثي فلتتحرك ثلاثها في الماضي ، وأما في الرباعي فلا يتبعه الثلاثي وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو حاحيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذي الزيادة^(١)

(١) لم يذكر المؤلف النسبة بين الإبدال والقلب والاعلال وتخفيف الحمزة والتعويض ، وهذه الأشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق ؛ فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق ، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الأنواع ثم نبين وجوه الانحداد والاختلاف فنقول :

(١) الإبدال في اللغة مصدر قولك : أبدلت الشيء من الشيء ، إذا أقمته مقامه ويقال في هذا المعنى : أبدلته ، وبدل ، وتبدلته ، واستبدلته ، وتبدلت به ، واستبدلت به ، قال سيبويه : « ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجل بدله : أي رجل يغني غناؤه ويكون في مكانه » اهـ

والإبدال في اصطلاح علماء العربية : جعل حرف في مكان حرف آخر ، وهو

عندهم لا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة ، سواء أكان للدغام أم لم يكن ،
وسواء أكان لازماً أم غير لازم ، ولا بد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان
الحرف المبدل منه

وإذا تأملت هذا علمت أنه لا فرق بين الإبدال في اللغة والاببدال في اصطلاح
أهل هذه الصناعة إلا من جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف ، وقد كان في اللغة عاماً
في الحروف وفي غيرها

(ب) وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق : الأولى - وهي التي ذكرها الرضى
هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، وهو على هذا التفسير
يشمل تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم وراس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء
تاء في نحو اتعد واتسر . والطريق الثانية - وهي التي سلكها ابن الحاجب - أنه جعل
حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف
علة ، وأن يكون القلب للتخفيف ، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف
العلة ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم وراس وخطايا ، ويدخل
فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد واتسر ، وهمزة نحو أوصل وأجوه وأقتت
والأول . والطريق الثالثة - وهي التي سلكها غير هذين من متأخري الصنفين
كالنحشى وابن مالك - أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج عنه
تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة ،
ويدخل هذان النوعان عند هؤلاء في الإبدال

(ج) الاعلال في اصطلاح علماء العربية : تغيير حرف العلة بالقلب أو التسكرين
أو الحذف قصداً إلى التخفيف

(د) تخفيف الهمزة : تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من حروف العلة ، أو
جعلها بين الهمزة وخروف العلة

(هـ) التعويض في اللغة : جعل الشيء خلفاً عن غيره ، وفي الاصطلاح : جعل
الحرف خلفاً عن الحرف . وللعلماء فيه مذهبان : أحدهما أنه يشترط كون الحرف
المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه ، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين ،

.....

والثاني أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير ، نحو صفقة وعدة ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، ويجوز أن يكون المعوض في مكان المعوض منه ، كالتاء في أخت و بنت بناء على رأى ، وكالآلف في اسم بناء على أنه من الوسم ، وكالياء في فرازيق وفريزيق ، فاهما في مكان لأول من فرزدق .

فاذا علمت هذا تبين لك ما يأتى :

أولاً : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص المطلق ؛ إذ يجتمعان في إبدال حروف العلة والهمزة ، وينفرد الابدال في ادكر أو الطجمع ونحوهما مما ليس في حروف العلة والهمزة

ثانياً : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثانية - العموم والخصوص المطلق أيضاً ؛ إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل وآسر ، وينفرد الابدال في تظنى وتقضى وفي أصيلا ونحوها

ثالثاً : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثالثة - العموم والخصوص المطلق أيضاً ؛ إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وسيد وميت ، وينفرد الابدال في نحو دينار وقيراط وعلج وتميمج

رابعاً : أن بين الابدال والاعلال عموماً وخصوصاً وجهياً ، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى ، وينفرد الابدال في نحو ادكر وازدحم واصطبر واضطجع ، وينفرد الاعلال في نحو يقول ويبيع ويذكو ويسمو ويرمى ويقضى ، ويعد ويصف ، وبعد وصف : أمرين من وعد ووصف

خامساً : أن بين الابدال وتخفيف الهمزة عموماً وخصوصاً وجهياً ، إذ يجتمعان في نحو راس وبير ولوم ، وينفرد الابدال في هراق في أراق ، وهياك في إياك ، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسألة في مسألة وجيل في جيأل ، وضو في ضوء ، وشى في شيء .
سادساً : أن بين الابدال والتعويض على المشهور التباين ؛ إذ يشترط في الابدال كون المبدل في مكان المبدل منه ، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير مكان المعوض منه . وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ؛ فكل

قَالَ: «وَقَدْ اتَّفَقْنَا فَأَنْبَنَ كَوَعْدٍ وَيُسْرٍ ، وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَلَا مَيْنٍ كَغَزْوٍ
وَرَمَى ، وَعَيْنًا وَلَا مَاءً كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ ، وَتَقَدَّمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى : فَأَنَّ وَعَيْنًا
كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ ، وَاخْتَلَفْنَا فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَتْ عَيْنًا عَلَى الْيَاءِ لَأَمَّا ، بِخِلَافِ
الْعَكْسِ ، وَوَاوُ حَيَّوَانٍ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَأَنَّ وَعَيْنًا فِي يَيْنٍ ،

لِإِبْدَالِ تَعْوِضٍ وَلَا عَكْسٍ ، إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ فَرَاذِيقٍ ، وَيَنْفَرِدُ التَّعْوِضُ فِي نَحْوِ
عِدَّةٍ وَزَنَةِ وَابْنِ

سَابِقًا : أَنَّ بَيْنَ الْأَعْلَالِ وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ التَّبَايُنُ ، إِذْ الْأَعْلَالُ خَاصٌ بِحُرُوفِ
الْعَلَّةِ ، وَتَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ خَاصٌ بِالْهَمْزَةِ بِدَاهَةِ ، وَمَنْ أَدْخَلَ الْهَمْزَةَ فِي حُرُوفِ الْعَلَّةِ
أَوْ نَصَّ عَلَيْهَا فِي تَعْرِيفِ الْأَعْلَالِ ، فَقَالَ : «إِنَّهُ تَغْيِيرُ حُرُوفِ الْعَلَّةِ أَوْ الْهَمْزَةِ بِالْقَلْبِ
أَوِ الْحَذْفِ أَوِ الْإِسْكَانِ » كَانَ بَيْنَ الْأَعْلَالِ وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ عِنْدَهُ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ
الْوَجْهِيُّ ، إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ سَالٍ وَمَقْرُو ، وَفِي عَلَى أَنَّهُ مِنَ النَّبَأِ ، وَيَنْفَرِدُ
الْأَعْلَالُ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ وَيَقُولُ وَيَبِيعُ وَقُلْ وَبِعَ ، وَيَنْفَرِدُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فِي
لَجْعَلِهَا بَيْنَ بَيْنِ

ثَامِنًا : أَنَّ بَيْنَ الْأَعْلَالِ وَالْقَلْبِ - عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ - الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْوَجْهِيُّ ،
إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ قَالَ ، وَيَنْفَرِدُ الْأَعْلَالُ فِي نَحْوِ يَقُولُ وَقُلْ ، وَيَنْفَرِدُ الْقَلْبُ فِي نَحْوِ
بِيرٍ وَرَاسٍ ، وَهَذَا عَلَى الرَّأْيِ الْمَشْهُورِ . أَمَّا عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُ الْهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ
الْعَلَّةِ فَيَكُونُ بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْأَعْلَالِ - عَلَى الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ - الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ ،
إِذْ يَنْفَرِدُ الْأَعْلَالُ عَنِ الْقَلْبِ فِي الْحَذْفِ وَالتَّسْكِينِ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا - عَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِيهِ
وَالثَّلَاثَةِ - الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ ، إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ قَالَ وَرَمَى وَأَوَّاصِلٍ
وَاتَّعَدَ وَآتَسَرَ ، وَيَنْفَرِدُ الْأَعْلَالُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِسْكَانِ

تَاسِعًا : أَنَّ بَيْنَ الْأَعْلَالِ وَالتَّعْوِضِ التَّبَايُنُ

عَاشِرًا : أَنَّ بَيْنَ الْقَلْبِ - عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ - وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ
الْوَجْهِيُّ ، إِذْ يَجْتَمِعَانِ فِي نَحْوِ بِيرٍ ، وَيَنْفَرِدُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ مُسَلَّةٍ ، وَيَنْفَرِدُ
الْقَلْبُ فِي نَحْوِ قَالَ . أَمَّا عَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِيهِ وَالثَّلَاثَةِ فَبَيْنَهُمَا التَّبَايُنُ ، إِذْ شَرَطَ الْقَلْبُ أَنَّ
يَكُونُ الْمَقْلُوبُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْعَلَّةِ ، وَتَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ خَاصٌ بِهَا
حَادِي عَشَرَ : أَنَّ بَيْنَ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَالتَّعْوِضِ التَّبَايُنُ ، وَهُوَ وَاضِحٌ

وَفَاءٌ وَلَا مَاءٌ فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ ، إِلَّا فِي أَوَّلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِلَّا فِي
الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءٌ وَعَيْنًا وَلَا مَاءٌ فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ
إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِهِ »

أقول : اعلم أن كون الفاء ياء والعين واوا لم يسمع إلا في يَوْمٍ وَيُوحِ^(١) ، ولم
يسمع العكس إلا في نحو وَيْلٌ^(٢) وَيُوحِ^(٣) وَيُوسِ^(٤) وَيُوبِ^(٥) ، واتفقتا
أبضاً في كونهما عيناً ولأما كَقَوٍ^(٦) وَبَوٍ^(٧) وَحَيٍّ^(٨) وَعَيْ^(٩) ، وكلاهما قليلان
قلة كون العين واللام حلقين كلصح^(٩) وَبَعٍ^(١٠) وَبِخٍ^(١١) ، وأهمل كونهما

(١) يوح ، ويوحى - كطوبى - : من أسماء الشمس ، انظر (١ ص ٣٥)

(٢) الويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب . انظر (١ ص ٣٥)

(٣) ويح : كلمة رحمة . انظر (١ ص ٣٥)

(٤) ويس : كلمة تستعمل في الرحمة ، وفي استملاح الصبي . انظر (١ ص ٣٥)

(٣٥) ، والويس أيضاً : الفقر ، وما يريده الانسان ، فهو من أسماء الأضداد

(٥) ويب : كلمة بمعنى الويل . انظر (١ ص ٣٥) . وتستعمل أيضاً

بمعنى العجب ، يقال : وبيا لهذا : أى عجباً له

(٦) القو : موضع بين فيد والنباج ، وهما في طريق مكة من الكوفة ، وقيل :

هو واد بين اليمامة وهجر ، وقيل : منزل ينزله الذاهب من البصرة إلى المدينة بعد أن
يرحل من النباج ، قال الشاعر :

سَمَّا لَكَ شَوْقٌ بَعْدَ مَا كَانَ أَقْصَرَا - وَحَلْتُ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرَّعَرَا

(٧) البو - بفتح الباء وتشديد الواو - : الحوار ، وهو ولد الناقة ، وقيل : البو :

جلد الحوار يحشى تبناً أو ثماماً أو حشيشاً ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأمه فتدر
عليه ، وقيل في المثل : « حَرَّكَ لَهَا حُورَاهَا تَحِينَ »

(٨) العى - كسر العين المهملة وتشديد الياء - : مصدر عى - كرضى - وهو الحصر

(٩) اللح : بوزن فرح ، يقال : لححت عينه ، إذا لصقت ، بالرمص والقذى

(١٠) يقال : بع السحاب ، إذا كثر نزول مطره

(١١) يقال : بخ الرجل ، إذا سكنت ثورة غضبه ، ويقال : بخ في نومه ،

إذا غط

همزتين ، وندر كونهما هاءين ، نحو قَهَّ^(١) وَكَهَّ^(٢) في وجهي ، وكون الواو عينا والياء لاما نحو طَوَّيْتُ أَكْثَرُ من كون العين واللام واوين كَقَوَّة ، فالحمل على الأول عند خفاء الأصل أولى ؛ فيقال : إن ذا في اسم الإشارة أصله ذَوَى لا ذَوُو^(٣)

قوله « الواو تقدمت عينا على الياء لاما » هو كثير : [نحو] طَوَّيْتُ وَنَوَّيْتُ وَغَوَّيْتُ ، بخلاف العكس : أى لم يأت العين ياء واللام واوا ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ؛ لتناقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معتقَب الإعراب

قوله « واو حيوان بدل من ياء » عند سيبويه وأصحابه ، أبدلت مها لتوالى الياءين ، وأبدلت الثانية ؛ لأن استكره التتالى إنما حصل لأجلها ، وأيضا لو أبدلت العين واوا للحمل على باب طَوَّيْتُ الكثير ، وظن أنها أصل في موضعها ؛ لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة في موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وقال المازني : واو حَيَوَان أصل ، وليس في حَيِيَّتْ دليل على كون الثانية ياء ، لجواز أن يكون كَشَقِيَّتْ ورضيت ؛ قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، لكن سيبويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلا .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا في يَيْنَ » هو وادٍ ولا أعلم له نظيرا

(١) يقال : قَه الرجل ، إذا رجع في ضحكك ، أو اشتد ضحكك . أو قال في ضحكك : قَه

(٢) يقال : استنكمت السكران فكه في وجهي ، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه ، وهو مثل جلس يجلس جلوسا

(٣) انظر (ج ٢ ص ٣٦) ثم (ج ١ ص ٢٨٥) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك

قوله « إلا في أوّل على الأصح » يعنى أن فاءه وعينه واوان أيضا على الأصح ؛ كما مر^(١) ، فالحق أن الواو والياء منفقتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعينا ، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط^(٢) ، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضا نحو بير^(٣) لالتقاء مثاليين مع تعذر إدغام أولهما في الثانى ، وتقل الكراهة شيئا بوقوع فصل نحو كوكب ، وبمحصل موجب الإدغام كما في أوّل .

قوله « وفاء ولاما في يديت » أى : أصبت يده ، وأنعمت

قوله « إلا في الواو على وجه » ذهب أبو على إلى أن أصل واو وَيَو لسكراهة بناء الكلمة عن الواوات ؛ ولم يجز ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظة بيه^(٤) ، وذلك لكونها صوتا ، وذهب الأخفش إلى أن أصله وَوَو ، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لا ما ؛ فتقول على مذهب أبي على : وَيَيْتُ واوًا ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أغليت ، وتقول في مذهب الأخفش : أَوَيْتُ ، وقال ثعلب : وَوَيْتُ ، ورده ابن جنى ، وهو الحق ، وذلك لأن الاستئقال في وَوَيْتُ أكثر منه في وَوَصل ؛ لاجتماع ثلاث واوات

واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثى قليل ، وإن كانا صحيحين أيضا كَقَلَقَ وَسَلَسَ . قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في يديت » مذهب أبي على أن

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٠ و ٣٤١) . (٢) هذه الجملة حال من الواو والياء

(٣) البير : ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج ٢ ص ٣٦٧)

(٤) بيه : حكاية صوت صى ، ولقب لعبد الله بن الحارث وقالت أمه هند

بنت أبي سفيان وهى ترقصه :

لَأَنْكِحَنَّ	بَيْهَ	جَارِيَةَ	خِدَنَهْ
مُكْرَمَةً	مُحِبَّةَ	تَجِبُ أَهْلَ	الْكَعْبَةِ

أصل الياء يَوَى ، فنقول : يَوَيْتُ ياء حسنة : أى كتبت ياء ، وعند غيره أصله يَيَّيْ ، وكذا الخلاف بينهم فى جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف ، نحو باتا را ، فهم يقولون : بَيَّيْتُ وَتَيَّيْتُ وَثَيَّيْتُ ، إلى آخرها ، وقال أبو على : بَوَيْتُ إلى آخرها ، وعند أبى على جمعها : أَبَوَاءُ وَأَتَوَاءُ ، وعند غيره : أَبْيَاءُ وَأَتْيَاءُ ، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة فى جميعها ، وليس بشئ ، لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهى غير متمكنة فألفاتها فى ذلك الوقت أصل ، كألف ماولا ، وإنما يحكم على ألفتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة ، قياسا على نحو رداء وكساء ، وذلك عند وقوعها مركبة معربة ، فألحقوا إِذْنَ ألفتها بألفات سائر المعربات فى كونها منقلبة ، وهى لا تمال ألفتها إِذْنَ ، كما مر فى باب الإمالة ^(١) ، فلا دلالة إِذْنَ فى إمالتها قبل التركيب على كون ألفتها بعد التركيب فى الأصل ياء ، وإنما حكم أبو على بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثره باب طَوَيْتُ ولويت ، وكونه أغلب من باب قُوَّةٌ وَحَيِّيتُ ، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح ، كما مر ، وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتركيبها لا أصل لألفتها ؛ لكونها غير متمكنة فى الأصل ، كما مر ، وأما بعد إعرابها فجعلها فى الأصل واوا أولى من جعلها ياء ، لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب ، فنقول : ضَوَّدْتُ ضادا ؛ وَكَوَّفْتُ كافا ، وَدَوَّلْتُ دالا ، والجمع أضواد وأكواف وأدوال ، وأما جيم وشين وعَيْنُ فعيْنها ياء نحو بَيَّتُ ودَيْكُ ؛ إذ الياء موجودة ، ولا دليل على كونها عن الواو ، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعْلًا - بضم الفاء ، وفِعْلًا - بكسرهما - خلافا للأخفش ^(٢)

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء .

(٢) اعلم أن سيبويه والأخفش قد اختلفا فى الياء الساكنة المضموم ما قبلها فإذا لم تكن عينا الفعل ولا عينا الجمع : هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ؟ أو تقاب

قال : « الفاء : تُقَابُ الْوَاوِ هَمْزَةٌ لَزُومًا فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأَوَيْصِلِ ،
وَالْأَوَّلِ ، إِذَا تَعَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ ، بِخِلَافِ وُورِي ، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ أَجُورِهِ
وَأُورِي ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : وَفِي نَحْوِ إِشَاحِ ، وَالنَّزَمُوهُ فِي الْأَوَّلِ حَمَلًا عَلَى
الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا أَنَا فَأُحَدِّثُ وَأُسَمِّعُ فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ » .

أقول : اعلم أنهم استنقلوا اجتماع المائتين في أول الكلمة ، فلذلك قل نحو
بَبَر ودَدَنٍ ، فالواو ان إذا وقعتا في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما
همزة وجوبا ، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، نحو وُورِي في
وَأَرَى ؛ فإنه لا يجب قلب الأولى همزة ؛ لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ،
ومن جهة انقلابها عن الألف ، وليكون المد مخففا لبعض الثقل ، وإن لم تكن
الثانية مدة : سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأَ واصل وأَوَيْصل ، أو غير منقلبة
عنه كأَ وْعَد على جَوْرَبٍ من وعد ، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة
عن شيء كما تقول من وعد على وزن طَوْمَارٍ ^(١) : أو غاد ، وجب قلبُ الأولى همزة ،
وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلي ، كما قال الخليل في فُعْل من وَاَيْتُ
مخففا : أَوَى ^(٢) ومن ذلك مذهب السكوفية في أولى ، فإن أصله عندهم وُؤلى ، ثم وولى .

الياء واوا لتسلم الضمة ؟ ذهب سيبويه إلى الأول والآخر إلى الثاني ، وسيأتي هذا الخلاف مبسوطاً ومعللاً في كلام المؤلف في هذا الباب ، فقول المؤلف « ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء - وفعلا - بكسرهما - خلافاً للأخفش » معناه أنه يتعين على قول الأخفش أن تكون على فعل - بالكسر - إذ لو كانت فعلا - بالضم - لوجب عنده قلب الياء واوا ، فكان يقال : جوم ، وأما على مذهب سيبويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية ، فهو فعل - بالكسر - ويجوز أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل - بالضم -

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (١ ح ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٣) أصل أوى ووى - كةفل - ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما تخفف سؤلا : فصار وويا ؛ فاجتمع واوان في أول الكلمة فوجب قلب أولاهما همزة .

ثم أولى ، وعليه قراءة قالون (عَاكَ لُوْلَى) ^(١) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف ، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة ؛ إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب ، فقال : يجوز أوى وووى ؛ لضمه الواو ، لا لاجتماع الواوين ، كما في وجوه وأجوه

وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شئ ، وجب قلب الأولى همزة : سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى ، أو غير مدة كالأول عندهم .

وقول المصنف « إذا تحركت الثانية » هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل : أوى ، في ووى ، وقال الفارسي أيضا إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل ، ثم قال : ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول ، ثم قال : وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وورى ، وقال سيديويه : إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت : أوعد ، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف ، وبني المصنف على مذهبه أن قلب الأولى في أوى ^(٢)

(١) أنظر (٢ - ص ٣٤١)

(٢) أصل أوى - كفتى - : ووى - ككوكب - من وأى يئى ، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة ؛ فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة ، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها ؛ فيجوز عنده على هذا أن تقول : ووى ، وأن تقول : أوى ، وذلك لأن حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة ، وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعاً لمن ذكرهم من فحول النحاة ؛ وأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين همزة : سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، كما في وورى ؛ فيقول في مثل كوكب من وأيت مخففاً : أوى ، لا غير

- كما يجيء في مسائل التمرين - غَيْرُ واجب ، وأن واو أولى قلبت همزةً وجوبا ،
حملا للواحد على الجمع

هذا ، وإنما قلبت الواو المستثناة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء ،
والهمزة أبعد شيئا ؛ فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق .
قوله « وجوازا في نحو أجوه وأورى » كل واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة
ضمة لازمة : سواء كانت في أول الكلمة كـ « أجوه » ، ووعد ، ووورى ، أو في حشوها
كـ « أدور » ، وأنور والنور^(١) فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر ، وذلك لأن
الضمة بعض الواو ، فكأنه اجتمع واوان ، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول
نحو طوىي جواز قلب الأولى همزة ، لكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهى
عارضة كالأدم - كما تقرر في باب النسبة - صار الاجتماع كلا اجتماع .

هذا ، وإن كان الضم على الواو الاعراب نحو هذه ذلوك أو لسا كنين نحو أخشوا
القوم ؛ لم تقلب همزة ؛ لعروض الضمة ، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقول
لم تقلب أيضا همزة ؛ لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالخرف الصحيح

قوله « وقال المازنى وفي نحو إشاح » يعنى أن المازنى يرى قلب الواو
المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا ، والأولى كونه سماعيا ، نحو إشاح^(٢)
وإعاء وإلدة^(٣) وإفادة^(٤) في ولدّة ووفادة ، وإنما جاء القلب في المكسورة

(١) النور - كصبور - : دخان الشحم ، والمرأة النفور من الريبة . أنظر
(ح ١ ص ٢٠٧)

(٢) الاشاح : الوشاح ، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر
تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها

(٣) الالدة - بالكسر - : هى الولدة ، وهى جمع ولد ، وظاهر عبارة القاموس
أن الالدة لا إبدال فيها ؛ لأنه ذكرها في (أ ل د) ولمن كان قد أعادها في (ولد)
(٤) الافادة : الوفادة ، وهى مصدر قولهم : وفد عليه يفد وفودا ووفادة ،

أيضا لأن الكسرة فيها ثقل أيضا ، وإن كان أقل من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها ، نحو طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ ^(١) ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع

وأما الواو المفتوحة المصدرة فليس قلبها همزة قياسا بالاتفاق ، بل جاء ذلك في أحرف ، نحو أناة ^(٢) في وَنَاةٍ ، وَأَجَمَ في وَجَمَ ^(٣) ، وأحِدٍ في وَحَدَ ، وأَسْمَاءُ في اسم امرأة فَمَلَاءَ من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ، وقال بعض النحاة : أصل أَخَذَ وَخَذَ ، بدلالة اتَّخَذَ كَاتِّصَلُ ^(٤)

قال سيبويه (ج ٢ ص ٣٥٥) : « ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا المكسرة فيها ، كما استثقل في ييجل وسيد وأشباه ذلك ؛ فمن ذلك قولهم : إِسَادَةٌ ، وإِعَاءٌ ، وسمعتهم ينشدون البيت لابن مقبل :

إِلَّا إِلَّا فَادَةٌ فَاسْتَوَتْ رَكَابُنَا عِنْدَ الْجَبَابِرِ بِالْبِأْسَاءِ وَالنِّعَمِ » اهـ

(١) العويل : رفع الصوت بالبكاء ، وانظر (ج ٢ ص ١٧٦)
(٢) قال في اللسان : « امرأة وناة وأناة وأنية : حليلة بطيئة القيام ، الهمزة فيه بدل من الواو . وقال اللحياني : هي التي فيها فتور عند القيام والقعود والمشي . وفي التهذيب : فيها فتور لنعمتها » اهـ بتصرف

(٣) الوجوم : السكوت على غيظ ، وقد وجم يجم وجما ووجوما ، وقالوا : أجم ، على البذل

(٤) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول : اتَّخَذَ بمعنى أَخَذَ ، والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء ، ولذلك خطأوا المحدثين في روايتهم « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ أَتَزَرَ » تحال من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ ، فاتخذ ليس من المقلوب عن الهمزة ، ولكنه عن الواو ، وهو رأى غير سديد ، لأن اتَّخَذَ يجوز أن يكون ثلاثية المجرد تخذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلي :

تَخَذْتُ غُرَارَ إِثْرِهِمْ دَلِيلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَارِ لِيُحْجِزُونِي

ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كجاء ما أوله واو مضمومة إلا يسار لغة في يسار لليد اليسرى ، ويقاظ جمع يَقْظَان .

وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولها تاء كما في تَوَزَاة وتَوَلَّج^(١) ، وهو قليل ، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو تُرَاث^(٢) وتَقْوَى *

« وَتُقْلَبَانِ تَاءً فِي نَمَوٍ أَعَدَّ وَأَسَرَّ ، بِخِلَافِ إِيْتَزَرَ »

قلب الواو
والياء تاء
إذا كانتا
فأين

أقول : أعلم أن التاء قريبة من الواو في الخرج ، لكون التاء من أصول الثنايا ، والواو من الشفتين ، ويجمعهما^(٣) الهمس ، فتقع التاء بدلا منها كثيرا ،

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لاشذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره ، وقد قرئ قوله تعالى : (لَوْ شِئْتُ لَتَخِذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا)
(١) التولج : كناس الوحش ، والمكان الذي تلج فيه ، وأصله وولج - بزنة
كوثر - من الولوج

(٢) التراث : المال الموروث ، وانظر (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١٦)

(٣) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة ، وليس كذلك ؛ لأن حروف الهمس هي المجموعة في قولهم : حثه شخص فسكت ، وليست الواو منها ؛ بل هي من الحروف المجهورة ، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل ؛ قال ابن يعيش (ح ١٠ ص ٣٧) : « ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها (يريد الواو) بتغيير أحوال ما قبلها ؛ قلبوها إلى التاء ؛ لأنها حرف جلد قوى لا يتغير بتغيير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس مناسب لين الواو » اهـ . وقال أبو الحسن الأشموني في شرحه للألفية عند قول ابن مالك

ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلَا وَشَدَّ فِي ذِي الِهِمَزِ نَحْوِ اثْتَكَلَا

: « أى إذا كانت فاء الافتعال حرف لين : يعنى واوا أو ياء ، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروع من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق

لكنه مع ذلك غير مطرد ، إلا في باب افتعل ؛ لما يجيء ، نحو تراث وتجاه
وتولج وتقرى^(١) من الموازنة ، والتلجج^(٢) والتشكاة^(٣) وتقوى من وقيت ،
وتوراة^(٤) هند البصريين فوعلة من ورى الزند ، كتولج ؛ فان كتاب الله نور

بحرف اللين الساكن مع التاء لما ينفخا من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف ؛ لأن
حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس « اهـ : هذا على المصطلح عليه في معنى
الهمس ، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى الاصطلاحي كالذى ذكره
صاحب اللسان عن شمر حيث قال : « قال شمر : الهمس من الصوت والكلام :
مالا غرله في الصدر ، وهو ما همس في الفم »

(١) قال في اللسان : « وجاءوا تترى ، وتترى (الاول غير منون والثاني
منون) : أى متواترين ، التاء مبدلة من الواو ؛ قال ابن سيده : وليس هذا البدل
قياسا ، إنما هو في أشياء معلومة ، ألا ترى أنك لا تقول في وزير : تزيّر ، إنما تقيس
على إبدال التاء من الواو في افتعل وما تصرف منها إذا كانت فاؤه واوا ؛ فان فاءه
تقلب تاء وتدغم في تاء افتعل التي بعدها ، وذلك نحو اتزنت ، وقوله تعالى :
(يُثَمِّمُ أَرسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرَى) من تنابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل
رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للالحاق بمنزلة أرى ومعزى ،
ومنهم من لا يصرف ، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سكرى وغضبي ؛ قال الأزهري :
قرأ أبو عمرو وابن كثير تترى منونة ، ووفقا بالالف ، وقرأ سائر القراء تترى
غير منونة « اهـ

(٢) التلج : فرخ العقاب ، وهو مأخوذ من الولوج ، فأصله ولج كهرد

(٣) التشكاة - كتخمة - : العصا ، وما يتكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء ،

وأصله وكأة ، بدليل توكلات

(٤) اختلف النحويون في التوراة ؛ فقال البصريون تأوها بدل من الواو ،
وأصلها ووراة على وزن فوعلة ، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من ورى الزند ؛ إذا
أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ، والنار مصدر النور الذي
يهتدى به ؛ ونصر هذا المذهب أبو علي الفارسي ؛ لأن فوعلة في الكلام أكثر من ففعلة
مثل الحوصلة والجوهرة والدرخلة والحوقة ، وهو مصدر قياسي السكل فعل على

وعند الكوفيين هما تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ ، والأول أولى ؛ لكون فَوَعَلَ أكثر من تَفَعَّلَ

والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو ، فلذلك قل إبدالها منها ، وذلك في ثنَّان وركَّنا على قول ^(١)

وإبدال التاء من الواو [في الأول] أ كثر منه في غيره ، نحو أخت وبنت ، ولولا أداؤها لشيء من معنى التانيث لم تبدل من الواو في الآخر ، فلما كثر إبدال التاء من الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعد واو تصل داعٍ إلى قلبها مطلقاً ، صار قلبها تاء لازماً مطرداً ، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصاريفه بالواو والياء لو لم يقلب ، إذ كنت تقول : ايتَّصَلَ ، وفيما لم يسم فاعله أو تُصِلْ ، وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يَوْتَصِلْ مُوتَصِلْ مُوتَصِلْ ، وفي الأمر ايتَّصِلْ ، فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جلد لا يتغير في الأحوال - وللواو

مثال فوعَلَ ، والحمل على الكثير أولى ، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد إلى أن توراة تفعلة - بكسر العين - وأصلها توراة مصدر وري - بالتضعيف - ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفاً على لغة طيء الذين يقولون : باداة وناصة وجارة وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية ؛ فصار توراة والاشتقاق عندهم كالاشتقاق عند الفريق الأول ، إلا أن فعل هذا مضعف الغين ، وضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في الأسماء قليل ؛ وأنت لو تدبرت ما ذكرناه لعلمت أن أبا العباس لم يحمله على القليل ؛ إذ القليل إنما هو تفعلة من الأسماء ، فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر ، وهذا الوزن قياس مطرد في مصدر فعل المضعف العين المعتل اللام كالتزكية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة والتهنئة ، ويأتى قليلاً في صحيح اللام نحو التقدمة ، ومن القليل في الأسماء التدورة وهو المكان المستدير تحيط به الجبال والتوبة وهي اسم بمعنى التوبة ، ولولا ما فيه من قلب الياء ألفاً اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا

(١) انظر في الكلام على هاتين الكلمتين (ج ١ ص ٢٢١)

بانتقالاتها تاء عهدٌ قديم - كان انتقالاتها تاء ههنا أولى ، ولاسيا [و] بعدها تاء الافتعال ،
وبانتقالاتها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها ، والياء وإن كانت أبعد عن التاء
[من الواو] وإبدالها منها أقل ، كما ذكرنا ، لكن شاركت الواو ههنا في لزوم
التخالف لو لم تقلب ، إذ كنت تقول ايتسر ، وفي المبني المفعول أوتسر ، وفي
المضارع ييتسر ، وفيما لم يسم فاعله يُوتسر ، وفي الفاعل والمفعول مُوتسر ومُوتسر ،
فأتبعت الياء الواو في وجوب القلب والإدغام فقليل : اتسر ،

وأما افتعل من المهموز الفاء - نحو ائترز وائتمن - فلا تقلب ياؤه تاء ؛ لأنه
وإن وجب قلب همزته مع همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حروف العلة المنقلبة
عن الهمزة انتقالاتها واجباً حكم حروف العلة ، لاحكم الهمزة ، كما تبين في موضعه ،
لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ؛ إذ كنت تقول نحو « قال ائترز » فترجع
الهمزة إلى أصلها ، روعى أصل الهمزة ، وبعض البغاددة جَوَزَ قلب يائها تاء فقال :
اتزَرَ واتسر ، وقرئ شاذاً (الَّذِي أَتَمَّنَ أَمَانَتَهُ)

وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواو ، فيقول : ايتعد
وايتسر ، ويقول في المضارع : ياتعد وياتسر ، ولا يقول يوتعد وبيتسر ، استئقلاً
للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة ، كما في ياجل وياءس ، واسم الفاعل موتعد
وموتسر ، والأمر ايتعد وايتسر ، هذا عندهم قياس مطرد .

قال : « وَتُقَلَّبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ وََاوًا إِذَا
انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، وَمَوْقِظٍ وَمُوسِرٍ »

قلب الواو
ياء والياء
واو

أقول : أعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة ، فلا بد
من قلبها ياء ، سواء كانت فاء كمِيقَاتٍ ، أو عيناً نحو قِيلَ (١) ؛ وأما إذا كانت

(١) لا خلاف بين العلماء في أن أصل قبل قول - بضم القاف وكسر الواو ،
وقد اختلفوا في الطريق التي وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك ، واستمع للؤلؤف

لأما فتقلب ياء وإن تحركت كالداعي ؛ لأن اللام محل التغيير ، وإن كانت فاء متحركة مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء ، نحو إَوْزَّة ، وأصله إَوْزَّة ، وكذا العين نحو عَوْض ، إلا أن تكون عين مصدرٍ معلٍّ فعله ، نحو قام قياماً ، أو عين جمعٍ معلٍّ واحدُه كدريم^(١) ، كما يجيء بعد ، وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لآما ياء الكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة ، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى

في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٥١) حيث يقول : « في ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فجا بنى للفعول منه ثلاث لغات : قيل وبيع وباشباع كسرة الفاء - وهى أفصحها ، وأصلهما قول وبيع ، استثقلت الكسرة على حرف العلة حذفت عند المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها ، قال : لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ، فبقى قول وبيع - بياء ساكنة بعد الضمة - فبعضهم يقلب الياء واواً لضمة ما قبلها ، فيقول : قول وبيع ، وهى أقل اللغات ، والأولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى وبيع ، لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ، وأيضاً لأنه أخف من بيع ، ثم حمل « قول » عليه لأنه معتل عين مثله ، فكسرت فاؤه ، فانقلبت الواو الساكنة ياء . وعند الجزولى استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما ، لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، فبقى قول وبيع ، فنقلت الواو الساكنة ياء كما في ميزان ، قال : وبعضهم يسكن العين . ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها ، غيبقى الواو على حالها ، ويقلب الياء واواً ، لضمة ما قبلها ، وهذه أقامها ، لثقل الضمة والواو ، والأولى أولى ؛ لخفة الكسرة والياء ، وقول الجزولى أقرب ، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على غيرها ، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على ما بينا » اهـ

(١) الديم : جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهى المطر الدائم فى سكون ليس فيه رعد ولا برق . انظر (٢ ص ١٠٤)

ناحيتهما ، مع كونها في غير موضع التغير ، وكذا إذا كانت مدغمة ، نحو
اجلواذ^(١) ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح ، وقد تقلب المدغمة ياء ،
نحو اجلواذ ، وديوان ، كما تقلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء ، نحو دينار
قوله « والياء واوا إذا انضم ما قبلها » إذا انضم ما قبل الياء فان كانت
ساكنة متوسطة فلا يخلو : إما أن تكون قريبة من الطرف ، أو
بعيدة منه .

فان كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا ، سواء
كانت زائدة كما في بوطر^(٢) أو أصلية كما في كؤل ، على وزن سود من
الكمل ، وكذا فعلل يفعل منه ، نحو كؤلل يسكيل ، وسواء كانت الياء فاء
كموقن وأوقن ، أو عيناً نحو كؤل ، إلا في فعللى صفة نحو كيصى^(٣) وضيزى^(٤)
وفي فعلان جمعا نحو بيضان ، كما يجيء حكمهما ، ولا تقلب الضمة لأجل الياء
كسرة ، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف ؛ فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها ،
بل تقلب واوا إبقاءً على الضمة ؛ إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن ، ويبدال

(١) الاجلواذ : مصدر اجلوذ الليل ؛ إذا ذهب ، واخلوذ بهم السير ؛ إذا
دام مع السرعة فيه . انظر (١ ص ٥٥ و ١١٨) .

(٢) بوطر : مبنى للجهول ، ومعلومه يطر الدابة ، والياء فيه زائدة للأحق
بدرج ، والبيطرة : معالجة الدواب ، وانظر (١ ص ٣) .

(٣) يقال : رجل كيصى ؛ إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده ، وأصله كيصى .
- بالضم - قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، وإنما قلنا : أصله الضم ؛ لأن فعللى
- بالكسر - لا يكون وصفاً ، وفعللى - بالضم - كثير في الصفات

(٤) يقال : ضاز في الحكم ؛ إذا جار ، وضازه حقه يضيزه ضيزا ؛ إذا نقصه
ونحسه ، وقسمه ضيزى : أى جائرة ، وأصلها ضيزى - بالضم - أبدلت الضمة كسرة
لما قلنا في كيصى

الحرف لا يتغير، والإبقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لبقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذي هو محل التخفيف، كما في بيض، وإذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى، نحو يَازِيدُ أو أُسْ، قال سيديويه: يقول بعض العرب: يَازِيدُ أَيَّاسٌ، بالياء، تشبيهاً بقيل مُسَمًّا، واستضعفه سيديويه، وقال: يلزم أن يقال: يَاعْلَامُ أوْجَلْ، بالواو، مع كسرة ما قبلها، ولهم أن يفرقوا باستئصال الواو في أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو قيل:

وإن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف؛ فإن كان جمع أُفْعَلْ كبيض وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً، لاستئصال الجمع مع قرب الواو من الطرف الذي هو محل التخفيف، وحُمِلَ فُعْلَانُ عليه؛ لكونه بمعناه، مع أن فُعْلَانُ أكثر كبيض وبيضان، وجعل ياء فُعْلَى صفة كحيكى^(١) وضيضى كالقريبة من الطرف؛ لخفة الألف مع قصد الفرق بين فُعْلَى اسماً وبينها صفة، والصفة أثقل والتخفيف بها أولى، فقل طوبى في الاسم وضيضى في الصفة، وأما بيع فأصله بُيعَ، حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة، وبعضهم يقول بوع بتغيير الحرف دون الحركة حملا على قول، وإن لم تكن القريبة من الطرف شيئاً من هذه الأشياء كفعل من البيع وتُفَعِّلُ منه فقد يحىء الخلاف فيها، وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لاماً فإنه يكسر الضم نحو الترامي، وإن كانت متحركة أيضاً، ولا تقلب واوا؛ لأن آخر الكلمة ينبغي أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واوا قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتغاري

(١) يقال: امرأة حيكى؛ إذا كان في مشيتها تبختر واختيال، قال سيديويه: «أصلها حيكى فكرهت الياء بعد الضمة، وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعل أن فعل (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة» اهـ

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها خفيفة متحركة ؛ فإن كانت فاء أو عينا سلمت ؛ سواء كانت مفتوحة كميسر وهيام ^(١) وعيبة ^(٢) أو مضمومة نحو تيسر وعين في جمع عيان ^(٣) ويؤض في جمع يئوض ^(٤) كما ذكرنا في باب الجمع ، وإن كانت لاماً كسرت الضمة كما ذكرنا ؛ لأن الآخر محل التخفيف

وإن كانت الياء المضموم ما قبلها مشددة سلمت نحو سئيل ^(٥) ومئيل ^(٦) وإن كانت أخيراً ؛ فإن كانت الكلمة على فعل كئبي في جمع ألوى ^(٧) جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة ، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة ؛ لتثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو سئلي

قال : « وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ [نحو] يَعِدُ وَيَكِدُ ؛ لَوْ قُوِيَ بِهَا يَنْ يَاءٌ وَكَسْرَةٌ أَصْلِيَّةٌ ، وَمِنْ نَمَّ لَمْ يُبَيِّنْ مِثْلُ وَدَدْتُ - بِالْفَتْحِ - لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي بَدْ ، وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ تَعَدٍ وَنَعَدٍ وَأَعَدٍ وَصَيْغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسْعُ وَيَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ ، وَيَوْجَلُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَشَبَّهَتْهَا

حذف
الواو والياء
فأين

(١) الهيام - كغراب - : أن بصير العاشق هائماً متحيراً كالمنجنون

(٢) يقال : رجل عيبة - كهمة - إذا كان كثير العيب للناس

(٣) العيان - ككتاب - : حديدة تكون في متاع الفدان وجمعها عين

- ككتب - وقد تسكن العين تخفيفاً ، كما قالوا في رسل : رسل ، انظر (٢ ص

١٢٧)

(٤) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، إذا كانت كثيرة البيض ، ودجاجات بيض

- بضمعين - انظر (٢ ص ١٢٨)

(٥) سيل : جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل

(٦) ميل : جمع مائل اسم فاعل من مال ، ميل إذا عدل عن الشيء وانحرف

(٧) يقال : قرن ألوى ؛ إذا كان ملتويًا معوجاً ، والألوى أيضاً : الشديد من

الرجال وغيرهم ؛ قال امرؤ القيس :

أَلَا رَبَّ خَصَمٍ فَيْكَ أَلْوَى رَدَدْتَهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرِ مُؤَنَلٍ

بِالتَّجَارِي وَالتَّجَارِبِ ، بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَنْسِرُ وَيَنْشُسُ ، وَقَدْ جَاءَ يَنْشُسُ ،
وَجَاءَ يَأْسُ كَمَا جَاءَ يَأْتِدُ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مُتَعِدٌ وَمُتَسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ ،
وَشَدَّ فِي مُضَارِعِ وَجَلَّ يَجْلُ وَيَجَلُّ وَيَجْلُ ، وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ
نَحْوِ الْعِدَّةِ وَالْمِقَّةِ ، وَنَحْوُ وَجْهَةٍ قَلِيلٌ »

أقول : اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى ؛ لأنه يحصل
بسبب تغيير حركات حروف المصدر ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالركب من الصورة
والمادة ، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر ،
وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف ؛ لأنها لا تحتاجها إلى
الأصول فيها ثقل معنوي ؛ خففوا ألفاظها تنبيهاً عليه ، وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو
أن ثلاثيه - وهو أكثره - لا يجيء ساكن العين ، وأنه يجر عيالا كالفاعل ضرورة ،
والمفعول والحال والتمييز كثيرا ، وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل
معه كالسكبة الواحدة - أعني الضمائر المتصلة المرفوعة - والمضارع فرع الماضي
زيادة حرف المضارعة عليه ؛ فلذا يتبع الماضي في الإعرال كما سنبين ، والأمر فرع
المضارع ؛ لأنه أخذ منه على ما تقدم ؛ فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الإعرال ؛
لكونه فرعاً واثقلاً ، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة
والاستقامة والقيام ، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع
كقائم ومقيم ومقام على ما سيتبين بعد ، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع
الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة : ظاهرة كما في يعد ، أو مقدرة كما في يضع ويسع ؛
فحذف الواو لحاجتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداها في الأخرى كما
أمكن في طي ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعض الياء ،
ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يؤعد مضارع أوعد ،
وإنما حذف الواو دون الياء لكونها أثقلهما ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن

الثقل حصل من الواو؛ لكونها الثانية ، ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد ؛ طرداً للباب ، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد ؛ ولو أخذناه أيضاً من تَوَعَدَ الذي هو الأصل لحذفناها أيضاً ؛ لكونه فرعاً .

وأما المصدر فلما كان أصل الفعل في الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل ، إلا إذا كان جزء مُقْتَضَى الإِعْلَالِ فيه ثابتاً كالسكر في قيام ، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة ، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتها نحو عِدَّة وَوَعْدٌ ؛ إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً ؛ بل تموض منه هاء التانيث في الآخر كما في عدة واستقامة ، وذلك لأن الإِعْلَالِ فيه ليس على الأصل ؛ إذ هو إتياع الأصل للفرع ، وإنما كسر العين في عدة وأصله وَعَدٌ لأن الساكن إذا حرك فالأصل السكسر ، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذي أجرى هو مجراه ^(١) ؛ فلهذا لم يحتل به همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح في المصدر أيضاً ، نحو سَعَّ سَعَةً ، وجاز في بعضها أن لا يفتح نحو يهب هبة ، وقولهم في الصَّلَّةِ صَلَّةٌ بالضم شاذ ، وقد يجري مصدر فُعِلَ يفعل - بضم عينهما - إذا كان اللام حلقياً مجرى مصدر يسع ، نحو ودُع ^(٢)

(١) هذا الذي ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين ، فانهم ذكروا أن أصل عدة وعد - بكسر الواو - تحذفت الواو ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوضت منها التاء ، يدل على هذا أنهم قالوا : وتره وتر ووتره - بكسر الواو - حكاه أبو علي في أماليه . قال الجرمي : ومن العرب من يخرج به على الأصل فيقول : وعدة ووثة أى بالسكسر

(٢) يقال : ودع الرجل ، إذا سكن واستقر ولان خلقه ، هو وادع ووديع

يودع دعة ، ووطو^(١) يوطو طئة وطأة ، وذلك للتنبيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة ؛ لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة ، ولأنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى ؛ إذ معنى فعل للطبائع اللازمة المستمرة على حال ، وكذا كان حق عين مضارعه أن تكون مفتوحة ؛ لكون اللام حلقية ، وقولهم لدة أصله المصدر^(٢) ، جعل اسماً للمولود : كقولهم ضرب الأمير : أى مضروبه ، وأما الجهة^(٣) والركة^(٤) فشاذان ؛ لأنهما ليسا بمصدرين ؛ فليس تأوفاً بدلاً من الواو ، وإنما لم يحذف الواو في نحو يوعيد على مثال^(٥) يقطين من الوعد لضعف

(١) ووطو — بالضم — سهل ولان ، فهو وطيء

(٢) يقال : فلان لدة فلان ، إذا كان مثله في السن ، قال الشاعر :

لَمْ تَلْتَمِثِ لِلدَّيَاثِمَا وَمَضَتْ عَلَى غُلَوَائِمَا

ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال في لدة فحكم بأن حذف الواو منها شاذ ؛ لأنها ليست مصدراً

(٣) اعلم أنهم قد قالوا : جهة — بالحذف — وقالوا أيضاً : وجهة — بالاثبات — وعلى الثاني جاء قوله تعالى (وَإِكُلُّ وَجْهٍ لَّهُوَ مُوَلِّيًا) ومن العلماء من ذهب إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم للمكان الذي يتوجه إليه ، وعلى هذا فلا شذوذ في واحد منهما ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً مصدران ، وعليه فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعاً اسمان للمكان الذي تتجه إليه ، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذاً والثابت الواو قياساً ، ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذي تتجه إليه والوجه مصدر ، فهما شاذان ، والذي هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ المسموع توجه — كتنقدس ، وأنجه — كاتصل ، ولم يسمع وجه يحه — كواعد يعد — فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها في المصدر

(٤) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للنقد : ذهباً كان أو فضة ، وجمعه رقون

(٥) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ

والحنظل ، ويخصه بعضهم بالقرع في قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ)

هالة الحذف ، وحذفها في الفعل نحو يعد إنما كان لكونه الأصل في باب الإعلال كما مر ، وحذف في يَذَر حلا على يَدَع ؛ لكونه معناه ، ويدع مثل يسع لكنه أميت ^(١) ماضيه ، ويَجْدُ بالضم عند بني عامر ^(٢) شاذ ، وحذف الواو منه : إما لأن أصله يجد — بالكسر — أو لاستئصال الواو بين الياء المفتوحة والضمة في غير باب فَعْل يفعل — بضم العين فيهما — وإنما حذف من يَضَع مضارع وضع — بفتح العين — لكونه مكسور العين في الأصل ؛ إذ جميع باب فَعْل يفعل بفتح العين فيهما : إما فَعْل يفعل — بضم عين المضارع — أو فَعْل يفعل — بكسر عينه — كما ذكرنا في أول الكتاب ، ومضارع فَعْل من المثال الواوى لا يجىء مضموم العين كما مر هناك ؛ فتبين أنه كان يفعل بالكسر ، وأما وَسَمَ يَسْمُ وَوَطَى يَطُأ فقد تبين لنا بحذف الواو أن عينهما كان مكسوراً ففتح ؛ لحرف الحلق كما مر ، ولأن ثالث لهما لفظين ؛ ففتح نحو يَوْجَل أصل ، بدليل بقاء الواو ، وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالوار ؛ لأن اجتماع الياءين ليس في الثقل كاجتماع الواو والياء ، وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين يَسَر البعير يَسِرُهُ ^(٣) — من اليَسَر — وَيَتَسَر يَتَس ، وهما شاذان ، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً ؛ لأن فيه ثقلاً ، لكن ليس بحيث يحذف الواو له ، فيقول

(١) قد أثبتنا ورود الماضي تبعاً للؤلؤف فارجع إلى ذلك (١ ص ١٣٠)

(٢) قد بينا القول في ذلك بيانا شافيا ، وذكرنا خلاف العلماء في هذا الكلام فهو خاص بيجد أم أن بني عامر بضمون العين في كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل في (١ ص ١٣٣)

(٣) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء في المضارع متعديا فلم نعثر على نص يفيد ذلك ، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم : يسر الرجل يسر — كوعد يعد — فهو ياسر ؛ إذا لعب الميسر

في يوجل : ياجل ، وبعضهم يقلبها ياء ؛ لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لالعادة ظاهرة ؛ فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر في نَعْلَمُ ونَعْلَمُ ، لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء ؛ فلا يقول : نَعْلَمُ

وظاهر كلام السيرافي وأبي على يدل على أن قلب واو نحو يوجل ألفا أو ياء قياس ، وإن قل ؛ قال السيرافي : يقلبون الواو ألفا في نحو يوجل ويوحل وما أشبه ذلك ، فيقولون : ياجل وياحل ، وقال أبو على : أما فَعِلَ يَفْعَلُ نحو وَجَلَ يُوْجَلُ وَوَجَلَ يُوْجَلُ ففيه أربع لغات ، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف — أعنى قوله « وشذ في مضارع وجَلَ كذا وكذا » — فإنه مفيد خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ .

وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا نحو يابس ويأس ، حملا للياء على الواو ، كما حملت في اتَّسَرَ من البُسْرِ ، على مامر ، ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين ، كما أن نحو ياحل وياجل كان فيه ، قال سيبويه : وليس ذلك بمطرد ، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت في ييجل ؛ لأن ذلك في الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء ، كما مر

قوله « وكسرة أصليّة » ليشمل نحو يعلد ويقع ؛ فان أصله يوقع ، قال الكوفيون : إنما حذف الواو في يعد فرقا بين المتعدي واللازم ، وذلك لأنك تقول في اللازم : يوجل ويوحل ، من غير حذف ، وليس ما قالوا بشيء ؛ إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحد يحد^(١) ووحد : أي حزن — يحد ، ووم^(٢) الذباب ينم ، ووكد البيت يكف .

(١) تقول : وحدت الشيء وحدا ، وأوحده ؛ لذا أفردته ، وتقول : وحد الشيء يحد حدة ، لذا بان من غيره ، فهو متعد ولازم
(٢) تقول : ونم الذباب ينم ونما ، لذا آخرى ، فونم الذباب خروء . قال الفرزدق :
لَقَدْ وَنَمَ الذَّبَابُ عَلَيْنَا حَتَّى كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقْطُ الْمِدَادِ

قوله « ومن ثم لم يبين مثل ودَدْتُ » يعنى ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبين فَعَلَ — بفتح العين — من المضاعف المعتل فاؤه بالواو ؛ إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين كما ذكرنا في أول الكتاب ، من أن مضارع فَعَلَ مفتوح العين إذا كان مثالا واويا يفعل بالكسرة لا غير ؛ فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام ؛ فكان يجتمع إعلالان في كلمة واحدة .

وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من أَوَيْتُ مثل إجرد^(١) : إِي^(٢) ، وذلك ثلاث إعلالات ، كما يتبين في مسائل التمرين ، وكذا في قولهم إِيَاة^(٣) — مثل إُوَزَّة — من أويت ، وفي قولهم : إِيَاة^(٤) — مثل إُوَزَّة — من وأيت جمع بين إعلالين ، وكذا قولهم : حَيَّ على^(٥) فَيَعْمَل من حويت ، وغير ذلك مما يكثر

(١) الاجرد نبت يدل على السكأة ، انظر (١ ص ٥٩)

(٢) أصل « إِي » إِيُوِي ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما في إيمان ، فصار « إِيُوِي » فهذا إعلال ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء فصار « إِيِي » وهذا إعلال ثان ، فلما اجتمع ثلاث ياءات فاما أن تحذف الثالثة نسيا كما قالوا في تصغير على ونحوه ، وإما أن تعلها إعلال قاض ، وهذا إعلال ثالث ؛ فان جعلت الإدغام إعلالا مستقلا كان في الكلمة أربع إعلالات

(٣) أصل « إِيَاة » إِيُوِيَة ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، فصار « إِيُوَاة » ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار إِيَاة

(٤) أصل « إِيَاة » إِيُوَاِيَة ، قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار « إِيَاة »

(٥) أصل « حِي » حِيُوِي — كدحرج — قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح

تعداده ، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل ؛ لأنه خلفته لا يحتمل إعلالا كثيراً ، على أنهم أعلوا نحوماء^(١) وشاء باعلالين ، لكنه قليل ، واضطرب في هذا المقام كلامهم ، فقال السيرافي : الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وقال أبو علي : المبكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي ، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أين الله : من الله ، بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك من الله كثيراً : من الله ، فليس ذلك بمكروه .

ومثل ما منع المصنف من الاعلالين في يد لا يتجنبون منه ، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الأم : هو أوم أو أيم ، على المذهبين^(٢) تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان ، وكذا في أمة قلبوا وأدغموا ، وأما نحو قه وشبهه فليس فيهما إلا إعلال واحد ؛ لأنه مأخوذ من تقى وتشى ؛ فحذفت اللام للوقف قوله « ولذلك حل » يعني لأن الواو تحذف بين الياء والكسرة

قوله « بخلاف الياء نحو ييسر » أي : بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية أو الفتحة

قوله « وقد جاء يئس » أي : بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة

ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار « حي »

(١) انظر (١ ص ٢١٣) و (٢ ص ٥٦ وما بعدها)

(٢) أصل « أوم » أو « أيم » أمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثليين إلى السام كن قبلهما ، ثم أدغم المثليان فصار أمم ، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة ؛ فديبويه والجمهور يقلبون الثانية واوا اعتباراً بنحو أودم ، والمأزني يقلب الثانية ياء نظراً إلى أن الياء أخف من الواو ، وليس له مستند من مستعمل كلام العرب ، وهذان هما المذهبان اللذان يعنیهما المؤلف

قال : « الْعَيْنُ ، تُقْلَبَانِ أَلْفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي حُكْمِهِ ، فِي اسْمٍ ثَلَاثِيٍّ ، أَوْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ ، أَوْ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامٍ وَبَاعٍ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ ، وَاسْتَبَانَ ، وَاسْتَكَانَ مِنْهُ ، خِلَافًا لِلْأَكْثَرِ ؛ لِيُعَدَّ الزِّيَادَةُ وَلِقَوْلِهِمْ اسْتِكَانَةٌ ، وَنَحْوُ الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَمَقَامٍ وَمَقَامٍ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ وَيَبِيعُ ، وَطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٌ ، وَبِخِلَافِ قَائِلٍ وَبَايَعَ وَقَوْمَ وَبَيْعَ وَقَوْمَ وَتَبَّعَ وَتَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ ، وَنَحْوُ الْقَوْدِ وَالصَّيْدِ وَأَخِيَلَتْ وَأَغْيَلَتْ وَأَغْيَمَتْ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستثقال ، على مايجيء ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ فقلبا ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء ؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قول وَيَبِيعُ ، وعدم نحو قِيلَ وَيُبِيعُ ، بضم الفاء ، وقَوْلٍ وَبِوَعٍ بكسرهما ، لكنهما قلبتا ألفاً - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أى الألف ، ولا سيما مع ثاقلها بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفها بقلبها ألفاً ، وذلك بانفتاح ما قبلها ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، وَلَوْ هُنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَمْ تَقْلَبَا أَلْفًا إِلَّا إِذَا كَانَا فِي الْطَرَفِ : أى لامين ، أو قريبين منه : أى عيينين ، ولم يقلبا فاءين نحو أَوْدٌ وَأَيْلٌ ، وإن كانت الحركة لازمة بعد العروض ؛ لأن التخفيف بالآخر أولى ، ولو هُنَّما تنق عن التأثير لأدنى عارض ، كما يكون هنالك حرف آخر هو أولى بالقلب ، لكن لم يقلب لاختلال بعض شروط إعلاله ، فلا يقلب إذن الحرف الذي ثبت علة قلبه لعدم قلب ما هو أولى منه بالقلب لولا اختلال شرطه ، وذلك نحو طَوِيٍّ

قلب الواو والياء ألفاً وهما عيان

وَحَيٍّ ، كَابِ اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما في رَوَى وَنَوَى ، فلما انكسر ما قبلها لم تعل ، فلم تقلب العين ألفاً أيضاً ، وإن اجتمع شرائط قلبها .

فاذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا : الأصل في تأثير هذه العلة أن يكون في الفعل ؛ لما ذكرنا من ثقله ، فتليق به الخفة أكثر ، أو يكون في آخر الكلمة : إما لفظاً كَرَبًا ، أو تقديرًا كغَزَاة ، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم : اسما كانت الكلمة ، أولا ، لأن الكلمة تتناقل إذا انتهت إلى الأخير ، فتليق به الخفة ، وإن كانت علتها ضعيفة .

فنقول : الفعل في هذا الإعلال على ضربين : أصل ، ومحمول عليه ؛ والأصل ما يتحرك واوه أو ياءه وينفتح ما قبلها ، نحو قَوْلَ وَيَبَعَ وَغَزَوَ وَرَمَى والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا في الماضي الثلاثي ، وذلك : إما في المضارع المبني للفاعل كِيَخَفُ وَيَهَابُ ، أو المبني للمفعول كِيَخَفَ وَيُهَابَ وَيُقَالُ وَيُبَاعَ ، أو الماضي مما بني من ذى الزيادة : أَفْعَلَ محو أَقَامَ وَأَبَانَ ، واستفعل نحو استقام واستبان ، أو ما بني للمفعول من مضارعهما ، نحو يُقَامُ وَيُسْتَبَانُ ، وشذَّ أَعُولُ^(١) وأَغْيَلَتِ المرأةُ واستَحْوَذَ^(٢) وأَجْوَدَ^(٣)

(١) يقال : أعول الرجل والمرأة وأعيلا ؛ إذا كثرت عيالها ، ويقال : أعول أيضا ؛ إذا رفع صوته بالبكاء .

(٢) استحوذ : غلب واستولى ؛ قال تعالى : (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ) . ويقال : استحاذا أيضا على ما يقتضيه القياس . كما ورد في اللسان وقد ذكر عن ابن جنى مثل ما ذكره المؤلف عن سيديويه ، وهو من الحوذ ، وهو السوق في الأصل .

(٣) يقال : أجود الفرس في العدو ، بمعنى أجاد فيه ، ويقال : أجود الشيء ؛ وأجاده إذا جمعه جيدا ، ويقال : أجاد الرجل وأجود ؛ إذا صار ذا جواد .

وَأَطُولَ^(١) وَاسْتَرْوَحَ : أَي شَمَّ الرِّيحَ ، وَأَطْيَبَ^(٢) وَأَخِيلَتِ السَّمَاءُ
وَأَغْيَمَتِ^(٣) ؛ وَأَبُو زَيْدٍ جَوَّزَ تَصْحِيحَ بَابِ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ مطلقاً قِياساً ،
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ ثَلَاثِي ، قَالَ سِيَبَوِيهِ : سَمِعْنَا جَمِيعَ الشَّوَاذِ الْمَذْكُورَةِ مُعَلَّةً
أَيْضاً عَلَى الْقِيَاسِ ، إِلَّا اسْتَحْوِذَ وَاسْتَرْوَحَ الرِّيحَ وَأَغْيَلَتِ ، قَالَ : وَلَا مَنَعَ مِنْ
مَنْ إِعْلَاهَا ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ، لِأَنَّ الْإِعْلَالَ هُوَ الْكَثِيرُ الْمَطْرَدُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَعَلْ هَذِهِ
الْأَفْعَالُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ فِي مِثْلِهَا غَيْرُ أَصْلٍ ، بَلْ هُوَ لِلْحَمْلِ عَلَى مَا أَعْلَ ،
وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَلَى الثَّلَاثِي ، نَحْوُ مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَبْيَعَهُ ؛
لِكَوْنِهِ بِعَدَمِ التَّصَرُّفِ لَاحِقاً بِأَفْعَلِ الْأِسْمِ كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، أَوْ لَجْرِيهِ
تَجَرَّسَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ مَعْنَى ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ قَاوَلَ وَتَقَاوَلَ
وَبَابِ بَاعَ وَتَبَايَعَ وَقَوْمَ وَتَقَوَّمَ وَبَيْنَ وَتَبَيَّنَ عَلَى الثَّلَاثِي كَمَا حَلَّ أَقْوَمَ وَأَبْيَنَ
وَاسْتَقَوَّمَ وَاسْتَبَيَّنَ عَلَيْهِ لِأَنَّا شَرَطْنَا كَوْنَ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
الْمُتَحَرِّكَيْنِ مُنْفَتِحاً فِي الْمَاضِي الثَّلَاثِي

فَإِنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ قَدْ أَعْلَتِ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي قَائِلٍ وَبَائِعٍ بَقَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
أَلْفًا ، مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفٌ ، وَمَعَ أَنَّهُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي إِعْلَالُهُ عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَالْأَوَّلُ فِي الْفِعْلِ

(١) تَقُولُ : أَطُولُ وَأَطَالُ بِمَعْنَى ، قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَقَلَّامًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

(٢) يُقَالُ : أَطْيَبَ الشَّيْءُ ؛ إِذَا وَجَدَهُ طَيِّبًا . وَيُقَالُ : أَطَابَ أَيْضاً بِمَعْنَاهُ ،
وَكَذَا اسْتَطْيَبَهُ وَاسْتَطَابَهُ وَطْيَبَهُ .

(٣) يُقَالُ : أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ ، إِذَا صَارَتْ ذَاتَ غَيْمٍ ، وَأَغَامَتِ كَذَلِكَ ، وَغَامَتِ
وَتَغَيِمَتِ وَغَيِمَتِ بِمَعْنَاهُ ، وَيُقَالُ : أَغْيَمَ الْقَوْمُ ؛ إِذَا أَصَابَهُمْ غَيْمٌ ، وَأَخِيلَتِ السَّمَاءُ :
تَهَيَّأَتْ لِلْمَطَرِ ، وَذَلِكَ إِذَا أَرْعَدَتْ وَأَبْرَقَتْ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ فِيمَا سَيَأْتِي
« إِذَا صَارَتْ خَلِيقَةٌ بِالْمَطَرِ »

قلت : هو كذلك ، إلا أن قائلا وبائعاً بمعنى الثلاثي ، ويعمل عمله ، وهو من بابيه ، بخلاف قَاوَلَ وَبَايَعَ .

فإن قلت : فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثي

قلت : بلى ، إلا أن ما قبل حرف العلة هو الذى كان مفتوحاً فى الثلاثي ؛ فالمقصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج فى الإعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح فى الأصل قبلها ، وإن كان الفرع من باب الأصل أُعْلِيَ ، وإن لم يكن الساكن ذاك المفتوح ، بشرط أن يكون الساكن ألماً لفرط خفته

وأما إعلال قَوْمَ وَبَيْنَ وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّنَ فأبعد من إعلال تَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ وَقَاوَلَ وَبَايَعَ ؛ لأن إدغام العين فى البابين واجب

وإنما لم يعمل نحو عَوَرَ وَحَوَلَ لأن الأصل فى الألوان والعيوب الظاهرة باب أفْعَلَ وأفْعَالٌ ، كما ذكرنا فى صدر الكتاب ؛ فالثلاثي — وإن كان أصلاً لذوات الزيادة فى اللفظ — لكن لما كان هذان البابان أصليين فى المعنى عكس الأمر ؛ فأجرى الثلاثي مجرى ذى الزيادة فى التصحيح تنبيهاً على أصالته فى المعنى المذكور .

ولم يعمل ^(١) فى أَسْوَدَ وَأَعْوَرَ وَأَصِيدَ ^(٢) لأن إعلال نحو أَقْوَمَ وَأَسْتَقْوَمَ

(١) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور ؛ فانه جعل علة تصحيح الثلاثي نحو عور كونه فرعاً فى المعنى عن المزيد فيه محو عور ؛ فاداً جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير معل فقد جعل كل واحد منهما معللاً بالآخر ، اللهم إلا أن يقال : إن المزيد فيه فى هذا المعنى هو الموضوع أولاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثي ألبة ، فضلاً عن أن يكون له ثلاثي معل ، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثي معل له ، فلما أريد وضع الثلاثي بعد ذلك وكان معناه متحداً مع المزيد فيه حمل عليه فى التصحيح .

(٢) يقال : اصيد الرجل — كاحمر — ، إذا لوى عنقه من كبر ، وأصله من

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملا على الثلاثى المثل ، ولا ثلاثى معلا ههنا ، كما بينا ، ومثله فى إتباع لفظ لفظا آخر فى التصحيح تنبيهها على كونه تابعا له فى معناه قولهم : اجْتَوَرُوا وَاَعْتَوَرُوا ^(١) وَاَعْتَوَرُوا ، بمعنى ، تجاوروا وتعاوروا وتعاونوا ، وإن لم يقصد فى افْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ أَعْلَلته ، نحو ارْتَادَ ^(٢) واختان ^(٣) ولما لم يُعَلَّ عَوْرَ وَحَوَّلَ لما ذكرنا لم يعمل فرعاها أيضا نحو أَعْوَرَ واستَمَوَرَ ، وقد يعمل باب فَعَلَ من العيوب نحو قوله : —

١٣٨ — * أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا * ^(٤)

قولهم : اصيد البعير ، إذا أصابه داء فى رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه عند ذلك .

(١) يقال : اعتور القوم الشيء ، وتعوروه ، وتعاوروه ، إذا تداولوه بينهم .

(٢) ارتاد الشيء وراده : طلبه فى موضعه .

(٣) اختان : خان ، قال الله تعالى (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُذَّبْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَتَابَعْتُمْ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) . واعلم أن افعل من الأجوف إما أن

تكون عينه ياء أو واوا ، فإن كانت عينه ياء أعل : سواء أكان بمعنى التفاعل نحو استافوا وابتاعوا وامتازوا ، أم لم يكن نحو امتار الرجل واكتال واصطاد . وإن كانت عينه واوا : فإن كان بمعنى التفاعل صحت عينه نحو ما ذكره المؤلف من الأمثلة ، وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختان ، فإذا علمت هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بواوى العين .

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِ حَقِّي * .

وهو لعمر بن أحرر الباهلى ، و«ربت» هى رب الدالة على التقليل أو التكميل والحق بها التاء لتأنيث اللفظ ، والحقى : المبادر فى السؤال المستقصى له ، وفى التنزيل العزيز (يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا) . وقوله «أعارت عينه» هو بالعين المهملة وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعمل باب فعل — بكسر العين — من العيوب

فيعمل فرعاه أيضاً ، نحو أَعَارَ واستعار

وإنما حمل على انماضى الثلاثى فى هذا القلب ما انفتح واوه وياؤه ولم يحمل عليه ما انضما فيه أو انكسرا كَيْقُومُ وَيَبِيعُ وَيُقِيمُ ؛ لأن الحامل على النقل فى جميع ذلك مفتوحا كان العين أو مضموما أو مكسورا إتباع الفرع للأصل فى تسكين العين مع الدلالة على البنية ، كما مر فى أول الكتاب^(١) ، ولا يمكن ذلك بقلب الجميع ألفاً .

وأما إذا كانت الواو والياء المتحررتان المفتوح ما قبلهما فى آخر الكلمة فانهما تقلبان ألفاً ، وإن كان ذلك فى اسم لا يشابه الفعل بوجه ، نحو^(٢) رَبّاً ورُبّاً فانهما لا يوازنان الفعل ؛ فان وزانه كَقَتَّى وعَصّاً فانهما كَضَرَبَ ، وكَرِدَى^(٣) ومِزَى^(٤) فانهما كاعلم ، فلا كلام فى القلب

وإنما لم يعمل نحو النَّزَوَانِ والعَلَيَّانِ للزوم الألف والنون ؛ فأخرجت

وذلك لأن عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأكثر فى هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « أغارت » وعليها لاشاهد فيه ، وقوله « لم تعارا » هو مضارع عار الذى أعل ، والألف فى آخره منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة فى الوقف .

(١) انظر (١ ص ٨٠ ، ٨١)

(٢) الربا - بكسر الراء - : معروف ، والربا - بضم الراء - : جمع ربوة . وهى المرتفع من الأرض ، ووقع فى بعض النسخ « نحو ربا وزنا » وهى صحيحة أيضاً وفيها التمثيل للواوى واليائى ، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه عدم موازنة الفعل .

(٣) المردى : الحجر يرمى به ، ويقال : فلان مردى حروب ، إذا كان يرمى به فيها لشجاعته ، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادُ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

(٤) المبرى - بكسر الميم وسكون الباء - آلة البرى

اللام من التطرف ، فصارت الواو والياء كما في الجولان والطيران
فان قيل : هلا منع التاء اللازم أيضاً في نحو غُرَاة وتُقَاة من إعلال اللام
[ومن التطرف] ^(١) كما منعت التاء اللازمة في [نحو] عَنصُوة ^(٢) وقَمَحْدُوة ^(٣)
من قلب الواو ياء .

قلت : لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقاب ياء في موضع إلا متطرفة ،
بخلاف قلب الواو والياء ألفا فانه ثبت في المتوسطة أيضاً كثيراً ، كَقَال
وَمَقَال ؛ فلم يعتد بالتاء التي أصلها عدم اللزوم ، بخلاف الألف والنون فانهما
على اللزوم .

هذا ، ولمناسبة القلب آخر السكامة أعل الواو والياء أخيراً هذا الإعلال ،
وإن كان قبلهما ألف ، بشرط كون الألف زائدة ؛ لأنها إذن في حكم المدم ،
وذلك نحو كساء ورداء ، وأما إذا كانت أصلاً كراى وآى فلا تعان لكون
الفصل قويا بالأصالة ، وقد تقاب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما
ألف زائدة ألفاً ، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتضى آخر ،
وذلك اضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة ،
وبعدم كونهما في الطرف ، وذلك المقتضى : إما مشابهة الفعل الممل كما يجيء
وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع ، وإما اكتناف حرف العلة لألف
الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى المجموع ، وذلك
كما في بَوَائِع وأَوَائِل وعِيَائِل ، في جمع بائعة وأوّل وعيّل ^(٤) وإما كون الواو

(١) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ

(٢) العنصوة - مثلثة العين ساكنة الذون مضمومة الصاد - القليل المتفرق

من النبت وغيره ، وبقية كل شيء

(٣) انظر (ج ٢ ص ٤٦ و ج ١ ص ٢٦١)

(٤) عيل - يفتح العين وتشديد الياء مكسورة ، مثل سيد وميت وهين - وهو

والياء في الجمع الأقصى الذى هما في واحده مدتان زائدتان كمجائز وكبائر ، وذلك لقصد الفرق بين المديتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة ، سواء كانتا أصليتين كمقاوم ومعايش ، في جمع مقامة ^(١) ومعيشة ، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعتاير وجداول في جمع عثير ^(٢) وجدول ، فان ماله حركة أصلية أجلد وأقوى ، فلا ينقلب
فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طواويس ^(٣) لم ينقلبا ألفاً ، كما يجب

فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع ومجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء ، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو الهمزة ؛ لأنهما حائقتان ، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين ، كما هو الواجب في مثله ؛ لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل وعجائز علامة الجمع ؛ ولو حذفت في نحو رداء لالتبس بالمقصود ، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء .

فيعل من عال يعول ، إذا جار ومال ، وهو واحد العيال ، وهم الذين يعولهم الانسان ، سموا بذلك لأنهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل
(١) مقامة : هى فى الأصل اسم مكان من قام يقوم ، ثم سمي به مجلس القوم لأنهم يقومون فيه ، ثم سمي به القوم
(٢) العثير - بوزن درهم والياء زائدة للالحاق - التراب ، وانظر (ج ٢ ص ١٨٤ و ٣٦٦)
(٣) الطواويس : جمع طاووس ، طائر ، وهو أيضا الرجل الجليل ، وهو الفضة

والأرض المخضرة ، ووقع في بعض النسخ « طوى وريس » وهو تحريف شنيع

هذا ، وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة ، وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطرف ، فهنا نقول : لا يعمل من الأسماء هذا الإعلال إلا أربعة أنواع : نوعان منها مشابهان للفعل ، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل في الإعلال الفعل ، وأن هذه العلة ليست بقوة ، فهي بالفعل أولى .

أحد النوعين : ما وازن الفعل نحو باب وناب ، والأصل بَوَّبَ وَنَيَّبَ ، ورجل مَالٌ وَنَالٌ ، والأصل مَوَّلٌ^(١) وَنَوَّلٌ ، بكسر العين ، وكذا كَبَشٌ^(٢) صَافٌ ، وقولهم الرُّوحُ^(٣) والغَيْبُ^(٤) والخَوْلُ^(٥) والقَوْدَشَاذُ ، وكذا رجل حَوَّلَ : أى كثير الحيلة ، ورَوَّعَ : أى خائف ، ولم يحىءَ فَعُلٌ بضم العين أجوف في الاسم لثقل الضمة ، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنها ، فَمَفْعَلٌ على وزن يَفْعَلُ ، وإن كانت زيادته غير زيادته ، وفَاعِلٌ موازن لِيَفْعَلُ وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها ، فالاسم الثلاثى : إما أن يكون مجرداً [كما ذكرنا] ، أو مزيداً فيه ، وأما الرباعى والخامسى فإنه لا يوازن الفعل منهما إلا باب جَعْفَرٌ

(١) المول : الكثير المال ، والنول : الكثير النال أى العطاء (أنظر ج ١

ص ١٤٩)

(٢) كبش صاف : كثير الصوف

(٣) الروح - بالتحريك - : تباعد بين الرجلين ، ومن الطير : المتفرقة الرائحة

إلى أوكارها

(٤) يقال : قوم غيب - بالتحريك - وغيب وغياب ؛ إذا كانوا غائبين

الآخران جمعان ، والأول اسم جمع

(٥) الخول : ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء وغيرهم من الحاشية ،

يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

نحو جَهْوَر^(١) ، والواو والياء لا يكونان فيه إلا اللحاق ؛ لمتابئين أن الواو والياء مع ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين ، فلا تـل إذن ، محافظة على بناء اللاحق ؛ فالثلاثى المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مـباينا له بوجه ، وذلك كالـحرف الزائد الذى لا يـزاد فى الفعل كـمِمْ مَقَامٌ وَمُقَامٌ وَمُسْتَقَامٌ ؛ فانها فى الأصل كـيُحْمَدُ وَيُحْمَدُ وَيُسْتَخْرَجُ ، لكن الميم لا تـزاد فى أول الفعل ، أو كالـحروف التى تـزاد فى الفعل لكن تكون متـحزكة بحـركة لا تحرك فى الفعل بمثابة نحو تـبَاعَ عى وزن تـفَعَلَ بكسر التاء وفتح العين ؛ فانه يوازن أُعْلِمَ ؛ لكنه ليس فى الفعل تاء مزيدة فى الأول مكسورة ، وأما نحو تـعَلَّمَ فهى لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصل ، بل للدلالة على كسر العين فى الماضى كما تقدم^(٢) ، وقد يعل لمباينة غير المذكورتين ، نحو قَانِمٌ وبائع ، فانه يوازن يَفْعَلُ ، لكن ليس الزائد فى مكان الزائد ، ولا هو إياه ، وكان القياس أن يعل نحو مَقُول^(٣) وَنَحْيَيطُ إذ هما بوزن اُعْلَمَ ، لكن الخليل قال : لم يعلا لكونهما مقصورى مفعّال ، وهو غير موازن للفعل ، والدليل على أن مفعّالا أصل مفعّل اشتراكهما فى كثير نحو نَحْيَيطُ وَنَحْيَاطٌ وَمِنْحَتٌ وَمِنْحَاتٌ .

وقد شد مما وجب إعلاله قياسا المشورة والمصيصة بفتح الميم ، وقولهم :

(١) جهور : اسم موضع ، وبنو جهور : ملوك الطوائف بالأندلس ، والجهور أيضا : الجرى المقدم الماضى

(٢) أنظر (١ ص ١٤١)

(٣) يقال : رجل مقول ومقوال ؛ إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان وفى الصحاح الكثير القول ، وقد سموا اللسان مقولا ؛ لكونه آلة القول ، قال حسان بن ثابت :

لِسَانِي وَسَبْقِي صَارَ مَانٍ كَلَاهُمَا وَيَبْلُغُ مَا لَا يَبْلُغُ السَّيْفُ مَقُولِي

الفكاهة مَقْوَدَة إلى الأذى ، وَأَمَّا مَرَّيْمَ وَمَدِينُ ^(١) فإن جعلتهما فَعْمِلًا فلا شذوذ ؛ إذ الياء للالحاق ، وإن جعلتهما مَفْعَلًا فشاذان ، وَمَكْوَرَةٌ شاذ في الأعلام .

وقال المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمَقَام ، فإنه موضع يقام فيه ، وكذا المَقَامُ ، بضم الميم ، موضع يفعل فيه الإقامة ، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدین ليسا بشساذين ، وإن كانا مَفْعَلًا ، لغيرهما عن معنى الفعل ، وكذا نَحْوَتَفَعَّلَ من البيع بكسر التاء ينبغى أن لا يعمل ، بل يقال : تَبَّيع . وإما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذى الزيادة لأن ذلك في المزيد فيه لثلاث يشتبه بالفعل لو سمى به مُعَلًّا ؛ فإنه لو أعل لكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل ، بسبب سقوط الكسر والتنوين ، وأما الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان علمًا يفصله عن الفعل .

وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمى مبينا للفعل بوجه نحو أبيضَ وأَسْوَدَ وَأَدْوَنَ منك وأَبْيَعَ ، ونحو إِبْيَعَ على وزن إضْيَع من البيع ونحو تَبَّيْعَ على وزن تُرْتَب منه ؛ فلا يعمل شيء منها ليكون فرقا بين الأسماء والأفعال ، والأفعال بالاعلال أولى ؛ لأصالتها فيه ، وأما إعلال نحو أَبَانَ على قول من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل مُعَلٍّ إلى الاسم ، ومن صرفه فهو فَعَّالٌ ، وليس مما نحن فيه .

وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيد فيه الفعل لم يعمل هذا الاعلال ؛ فعند سيبويه لم يعمل هذا الاعلال نحو الطَّوْفَانِ وَالْحَيْدَانِ وَالزَّوْانِ وَالغُلَيَّانِ وَحِمَارِ حَيْدَى ^(٢) وَالصَّوْرَى ^(٣) لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

(١) أنظر (٢ ص ٣٩١ ، ٣٩٢)

(٢) يقال : حمار حيدى ؛ إذا كان يحيد عن ظله من النشاط ، ولم يوصف مذكر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمار حيد - كيت - بالمعنى السابق (٣) الصورى - بفتحات مقصورا - : موضع أوماء قرب المدينة ، وقال ابن

الفعل ، بخلاف نحو الْغَارَةِ^(١) وَالْقَارَةِ^(٢) وَالْغَابَةِ^(٣) فإن التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لسكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة ههنا لم تكن كجزء الكلمة ؛ فَحَوَكَةٌ^(٤) وَخَوَنَةٌ شاذان ، ووجه الاعتداد بالتاء ، مع أن الواو ليست في الطرف ، وبعض العرب يغفل فعَلَان الذي عينه واو أو ياء ، فيقول : دَارَان من دار يدور ، وهَامَان من هام يهيم ، وَدَالَان من دَال يدول ، وَحَالَان من حال يحول ، وهو شاذ قليل ، وعند المبرد هو قياس ؛ لجمعه الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل .
فإن قيل : كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل في يعملة^(٥) حتى انصرف ولم تخرجه في نحو غَارَةِ فاعل .

الأعرابي : هوواد في بلاد مزينة قريب من المدينة ، وقالوا في قول أبي الطيب المتنبي :-
وَلَا حَ لَهَا صَوْرٌ وَالصَّبَاحُ وَلَا حَ الشَّغُورُ لَهَا وَالصُّحَى
إنه خطأ ، والصواب الصورى - بالألف في آخره -

(١) الغارة : اسم من قولهم : أغار على القوم إغارة ؛ إذا دفع عليهم الخيل
(٢) القارة : الجبل الصغير ينقطع عن الجبال ، أو هو الصخرة العظيمة ،
أو الصخرة السوداء ، والقارة أيضا : قبيلة من العرب ، وفيهم المثل السائر : قد
أنصف القارة من رامها
(٣) في بعض النسخ الغاية - بالياء المثناة في مكان الباء الموحدة - وهي
صحيحة أيضا .

(٤) حوكة : جمع حائك ، وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحكيه حوكا
وحياكة ؛ إذا نسجه ، وقد جاء « حاككة » على القياس
(٥) اليعملة : النافذة النجبية التي تصير على العمل والسير ، وهمة ولون ؛ أعملت
النافذة ؛ إذا ركبتها في السفر ، وقال الخليل : اليعملة لا يوصف بها إلا النوق ،
قال غيره : يقال للجميل : عمل ، وهو اسم له من العمل ؛ قال الشاعر :
إِذَا أَزَالَ عَلَى أَقْتَادِ نَاجِيَةٍ صَهْبَاءَ يَعْمَلَةٍ أَوْ يَعْمَلِ جَمَلٍ

قلت : لأنه لو لم يعتد بالخرج في نحو يعملة يظهر أثر الموازنة على الخرج عن الموازنة : أى على التاء ، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين ، بخلاف أثر الإعلال .

ونحو جَوَلَانِ وَحَيَدَانِ عند المبرد شاذ خارج عن القياس ؛ فإن أورد عليه نَزَوَانِ وَغَلَيَانِ ، وقيل : إن اللام بالتغيير أولى ، أجاب بأنه لو قلب لزم الحذف ، فيلتبس فَعَلَانِ بِفَعَالٍ ؛ إذ يبقى نَزَانِ وَغَلَانِ ، وكذا قال الأخفش في حمار حَيَدَى والصَّوَرَى : إنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل ، والأولى قول سيبويه ، لما ذكرنا .

فان قيل : كيف أعل نحو عَمِيَّاذٍ وَاللَّيَّاذِ باعلال فعله ، ولم يعلْ نحو الطَّيْرَانِ والدَّوْرَانِ والتَّقْوَالِ والتَّسْيَارِ باعلال أفعالها ، وكلاهما لا يوازن فعليهما ؛ فان كان جَرَى المصدر على الفعل وعمله عمله في نحو عَمِيَّاذٍ كافياً في إعلاله فليكن كذلك في طَيْرَانِ وَغَمَلِيَّانِ .

قلت : طلب الكسرة لقلب الواو التي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة ثقل الواو والياء التي بعدها ألفاً ألا ترى إلى كثرة نحو قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وقلة نحو بُيْعٍ ، وعدم نحو قول بكسر الفاء وسكون الواو ، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعى إليه ، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جَبْرُوتٍ ^(١) فالقياس غَزَوْوتُ وَرَمَيْوتُ ؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

ومن هنا تعلم أن اليعملة اسم وليست علماً ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من الصرف لولا التاء التي أخرجتها عن وزن الفعل ؛ لكونها من خصائص الأسماء وهذا الذي ذكرناه هو مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفاً ، وذهب غيره إلى أن اليعملة وصف منقول من مضارع عمل ، وعلى هذا يتجه كلام المؤلف

(١) الجبروت : الكبير والقهر ، انظر (١ ص ١٥٢)

موازنة الفعل ، وبعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ، وذلك لعدم الاعتداد بالواو والتاء .

ولم يمل نحل النّوَال والسّيَال^(١) والطويل والغَيُور والقَوُول والنَّقَوَال والتّسْيَار والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل ، وقيل : اللاتباس لو أعل ؛ إذ يلزم الحذف ، ورد بأنه كان ينبغي الاعلال إن كان سببه حاصلًا كما في قائل وبائع وكساء ورداء ، ثم التحريك وجعله همزة كما في الأمثلة المذكورة .

وثاني النوعين المذكورين : الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح ، إذا كان مصدرًا قياسيًا جاريا على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعهما من الفعل ، كإِقْوَام واستِقْوَام ، فلمناسسته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقبلهما ألفا ، ولم يمل نحو الطيران والدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك حُرُوف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتها .

والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى ، وهما باب بَوَائِع وَعَجَائِز ، وإنما أعلا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في الآخر كما تقدم شرحهما

هذا ، ولضعف هذه العلة — أعنى تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما — في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلها إذا أدى ترك الرد إلى اللبس : في الفعل كان ، أو في الاسم ، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس ، فالفعل نحو غَزَوَا ورمى ، فإن أف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير الثنى بالمسند إلى ضمير

(١) السّيَال : اسم جنس جمعي واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ، انظر (ص ٥ من هذا الجزء)

المفرد أو إلى الظاهر ، وكذا يَرْضَيَان ؛ لأنه كان يسقط النون جزماً ^(١) ،
وأما في أرضياً فلكونه فرع يَرْضَيَان ، والاسم نحو الصَّلَوَاتِ وَالْفَتَيَاتِ ،
لوحذفت الألف للسا كنين لا لتبس الجمع بالواحد ، ونحو الفتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ
إذ لو لم يرد لا لتبس المثني بالمفرد عند الإضافة ، وأما نحو الْفَتَيَيْنِ وَالرَّحِيَّيْنِ
فلكونهما فرعى الفتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ ، كما تبين في أول شرح الكافية ، ومع ياء النسب
ترد الألف المحذوفة في نحو عَصَى وَرَجَى المنونين ؛ لزال السا كنين : أى
الألف والتنوين ، وبعد ردها تقلبها واوا لأجل ياء النسب ، كما قلبتها في العصا
والرحى لما نسبت إليهما ، ولا نقول : إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من
الواو والياء ، وإنما لم تحذف الألف للياء السا كنة اللاحقة بها لما ذكرنا في
باب النسب ، وبعد رد جميع الحروف المذكورة ونحويكها لم تقلبها ألفاً مع
تحرّكها وانفتاح ما قبلها ؛ لعروض الحركة عليها ، ولأنه إنما فر من الألف حتى
لا يلتبس بعد الحذف ، فكيف يعاد إلى ما فر منه ؟ وأما رد الألف إلى أصلها
في نحو هل تَرَيْنَ وَتَرْضَيْنَ ، والأصل هل ترى وترضى ؛ فليس لخوف
الالتباس ، بل للقياس على هل تَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، وإنما رد اللام في نحو أَرْضَيْنَ
وَلَا تَرْضَيْنَ وكذا في نحو اغْزُونَ وَارْمِينَ وَلَا تَغْزُونَ وَلَا تَرْمِينَ لأن الفعل مع النون

(١) قول المؤلف جزماً معناه قطعاً ، وليس المراد به الجزم الذى هو حالة
من حالات إعراب الفعل المضارع ، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على
فرض إعرال يرضيان ؛ لأنك كنت تقول فى المسند إلى ضمير الواحد : محمد
لم يرض - بحذف لام الفعل للجزم - وكنت تقول : المحمدان لم يرضا - بألف هى
ضمير المثني - فلا لبس حينئذ ؛ فثبت أن جزماً لا ينبغى أن يحمل على حالة الاعراب
المذكورة ، وصورة الالتباس إنما تقع فى حالة النصب ؛ لأنك تقول : محمدان يرضى
والمحمدان لن يرضا ، والألف فى الأول لام الفعل وفى الثانى ضمير التثنية ، ونريد
أن ننبهك إلى أن اللبس حينئذ فى النطق لا فى الرسم

ليس موقوفا ولا مجزوما ، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف ، ولم تقلب الياء في اَرْضِيَنَّ ولا تَرْضِيَنَّ ألما بعد الرد اسكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة ، وأيضا لئلا يلزم منه حذف الألف فيؤدي إلى ما فر منه ، وكذا في نحو اَرْضُونْ وارضِيَنَّ يا امرأة ؛ لم تقلبا لروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين ، واسكون الواو والياء اسمين مستقلين ، فلا يغيران ، ولأن الواو والياء لا تقلبان ألما إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلماتها مفتوحا ، وههنا الواو كلمة أخرى ، وأيضا لو غيرا بالقلب لحذف بلا دليل عليهما ، كما كان في اَعْرَضْ وَاغْرَضْ

وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يَرْضُونَ،
وَتُغْزِينَ وتَرْضِينَ والمُصْطَفَيْنَ وَغَزَوْا، رَمَوْا وَغَزَتْ وَرَمَتْ
قوله «تحركتا» أى : فى الأصل فيخرج نحو ضَوْ وشئ مخففتين ، حركة
لازمة ، ايجرح نحو غَزَوْا وَرَمَيَا وَعَصَوْنَا وَارْضَيْنَ وَجَوَزَات وَبَيَضَات ، عند
بنى تميم ، وإنما قلبا فى نحو الْمُصَا وَالرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة ؛
لأن نوعها وإن كان عارضا لكن جنسها لازم ، إذ لا بد لكل معرب بالحركات
من حركة ما رفعاً أو نصباً أو جراً

قوله « أو في حكمه » أى : فى حكم الفتح ، نحو أقول وأبشع ومقوم ومبشع
قوله « فى فعل ثلاثى » كقَالَ وطال وخاف وباع وهاب

قوله « أو محمول عليه » كإقام وأبان واستقام واستبان ، وقد يكون الفعل الثلاثي محمولا على الثلاثي ، كيتخاف ويُنْقال وَيَهْتاب ؛ لأن الأصل في الإعلال الماضي ، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله ، وذلك لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه

قوله « أو اسم محمول عليهما » أى : على الفعل الثلاثى كباب ودار وكبش

صَافٍ ، وعلى الفعل المحمول عليه كَمَام والاستقامة

قوله « بخلاف قول و بَيْع » أى : بخلاف ما كان الواو والياء فيه ساكنين مفتوحا ما قبلهما

قوله « وطأى وياجل شاذ » قد ذكرنا حكم طأى فى باب النسب ، وكذا ذكرنا أن نحو يَاجِل مطرد ، وإن كان ضعيفا ، وكذا ذكرنا أن بعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفا قياسا فى مضارع نحو ايتعد وايتسر ، وبعض بنى تميم يقلبون واو نحو أولاد : أى جمع ما فؤوه واو ، ألفا قياسا ، فيقول : آلاد ، وطىء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية وكانت طرفا وانكسر ما قبلها ؛ لتقلب الياء ألفا ، وذلك لكون الطرف محل التغير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء لتتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير إعرابية ؛ لئلا تكون عارضة فيعتد بها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر أخو السكون ، على ما تبين فى باب التقاء الساكنين ؛ فتكون كأنك نقلت الفتح إلى الساكن ، كما فى أقوم ، قال

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْخُضِيِّ وَنَصْ طَاذُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ^(١)
وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو ناصاة فى ناصية فقليل

غير مطرد

قوله « بخلاف قاول و بَايَع » أى : بخلاف الثلاثى المزد فى ، إذا كان ما قبل الواو والياء ساكنا ، ولم يكن ذلك الساكن حرفا كان مفتوحا فى الثلاثى قوله « أُخِيَلَتِ السماء » أى : صارت خليقة بالمطر ، وأغليت المرأة : أى أَرْضَعَت على الحبل ، ومثله اسْتَصَوَّبَ واسْتَرْوَحَ الريح ، وعند أبى زيد التصحيح

(١) قد مضى شرح هذا البيت مفصلا (ح ١ ص ١٢٤)

قياس في مثله ، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاستنوق^(١) ، وعند سيبويه نحو استنوق أيضاً شاذ ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف^(٢) وخائل^(٣) في النسبة ، وإن لم يأت منه فعل معل ؛ طردا لباب فاعل في إعلاله علة واحدة ، وإذا طرد باب تعد وتعد وأعد فهذا أولى

قال : « وَصَحَّ بِأَبِ قَوِي وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ ، وَبَابُ طَوَى وَحَيَى لَأَنَّهُ فَرَعُهُ أَوْ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ يَقَايُ وَيَطَايُ وَيَحَايُ ، وَكَثُرَ الإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيَى لِلْمِثْلَيْنِ ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاءُ ، بِخِلَافِ بَابِ قَوَى ؛ لِأَنَّ الإِعْلَالَ قَبْلَ الإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَاوَى يَحْوَاوِي وَازْعَوَى يَزْعَوِي ، فَلَمْ يَدْغَمُوا ، وَجَاءَ اخْوِيَاءُ وَاحْوِيَاءُ ، وَمَنْ قَالَ اشْهَبَابُ قَالَ اخْوَاءُ كَقَاتِلَ ، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَالًا قَالَ : حَوَاءُ ، وَجَازَ الإِدْغَامُ فِي أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، بِخِلَافِ أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَارْفِضَ ضَمُّهُ ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوَى مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا شَرَفَ كَرَاهَةِ قَوَوْتُ وَقَوُوتُ ، وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالضُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلْإِدْغَامِ »

تصح
المين إذا
اعتلت
اللام

أقول : قوله « باب قوى » أى : فعل بالكسر مما عينه ولامه واو ، ولا بد من

(١) استنوق الجمل : تشبه بالناقة ، وهو مثل يضرب لمن يخطئ الشيء بغيره

انظر (١٠ ص ٨٦)

(٢) يقال : سافه يسيفه فهو سائف ، إذا ضربه بالسيف ، ويقال : رجل سائف : أى ذو سيف ، فهو على الأول اسم فاعل ، وإعلاله اصل ، وعلى الثانى للنسبة كلابن وتامر ، وإعلاله بالجل على الأول ؛ طردا لباب فاعل كما قال المؤلف

(٣) يقال : خال يخال فهو خائل ، إذا ظن ، ويقال : رجل خائل ، إذا كان ذا خيلاء ، فهو على النسب فى قول أكثر أهل اللغة ؛ والقول فى إعلان اللفظين كالقول فى سائف ، ومنهم من ذهب إلى أن الخائل المتكبر اسم فاعل فاعلله. بالأصل لا بالجل

قلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما يجيء بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها : متحركة كانت أو ساكنة ، قلبت ياء للاستقلال ، والاشتغال باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط : إما بالقلب ، أو بالادغام ؛ لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفا لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز ، كما مر ، وأما هَوَى فقد أعلنت اللام أيضاً بقلبها ألفاً ، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين . حذراً من الإعلايين ، و«قَوَى» من المضاعف بالواو ، بدليل القوة ، و«حَيَّى» من المضاعف بالياء ، إلا عند المازني ، وهَوَى مماعينه واو ولامه ياء ، وكذا طَوَى ، بدليل طَيَّان^(١) ، ولم يُعَلَّ في حَيَّى بقلب العين عند المازني ؛ لأن أصله حَيَّوٌ عنده ، أو لأنه مثل طَوَى كما يجيء .

قوله « وباب طَوَى وَحَيَّى » يعني لم يعلا وإن لم يلزم إعلالان ، لأنهما فرعا هَوَى ، وذلك لأن فَعَلَ — بفتح العين — في الأفعال أكثر من أخَوَيْه ؛ لكونه أخف ، والخفة مطلوبة في الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ؛ لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه ، دون مضارعهما

ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهي ماعلى فَعَلَ — بكسر العين — وذلك أن كل أجوف من باب فَعَلَ قلبت عينه في الماضي ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً ، نحو خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا في الماضي : قَاىَ وَطَاىَ وَحَاىَ لقالوا في المضارع : يَقَاىُ وَيَطَاىُ وَيَحَاىُ ، وضم لام

(١) طيان : صفة مشبهة من قولهم : طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخسلا بطنه ، كقولهم : شعبان من شبع ، وريان من روى ، وظماك من ظمى ، ووجه دلالة طيان على أن لام طوى ياء قلب الواو التي هي العين ياء وإدغامها في الياء ؛ وأصله على هذا طويان ، ولولم تسكن اللام ياء لما قبل : طيان ؛ بل كان يقال : طوان ، انظر (١٠ ص ٢١)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم ، نحو طَبِيٍّ
وَأَيٍّ ورَأَى ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا ، ويجوز أن يقال في هوى أيضاً
مثله ، وهو أن كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين
عين مضارعه وتقل حركته إلى ما قبله ، نحو قال يَقُولُ وَبَاعَ يَبِيعُ وَطَاحَ يَطِيحُ ^(١)
والأصل يَطُوحُ فكان يجب أن يقال يَهَيُّ مشدداً في مضارع هَايَ ، ولا يجيء في
آخر الفعل للمضارع ياء مشددة ؛ لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل ، وأما في الاسم
فذلك جائز لخفته ، نحو حَيٍّ ، ويجوز كما قدمنا أن نعلل ترك إعلاهم عين طَوِيٍّ
وَحَيٍّ بامتناع إعلال لامهما الذي كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ؛ لكونه
آخر الكلمة .

قوله « وكثر الإدغام في باب حَيٍّ » قال سيديويه : الإدغام أكثر والأخرى
عربية كثيرة ^(٢) ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ،
ويشترط في جواز الإدغام في مثله : أي فيما تحرك حرف العلة فيه ؛ لزوم حركة
الثاني ، نحو حَيٍّ ، نَحْيًا ، نَحْيُوا ، حَيَّتْ ، حَيَّتًا ، قال :

١٢٩ -- عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ
جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ مُنَامَةٍ ^(٣)

(١) انظر (١٠ ص ٨١ ١١٥٤)

(٢) هذه عبارة سيديويه (٢ ص ٣٨٧) وقد استظهر أبو الحسن الأشموني
من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفك أجود من الإدغام مع اعترافيه بكونهما فصيحين ،
وقد علل جواز الوجهين في حيي بأن من أدغم نظر إلى حقيقة الأمر فيه ، وهي اجتماع
مثلين متحركين وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فك نظر إلى أن حركة الماضي وإن
كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة ، بسبب عدم وجودها في المضارع ، ففارق بهذا
نحو شدد يشدد ؛ إذ الحركة في الماضي والمضارع

(٣) هذا الشاهد من مجزوء السكامل المرفل ، وهو لعبيد بن الأبرص من

وإن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم ، كما فى مُحْيِيَّةٍ وَمُحْيِيَّانٍ ؛ فان الحركة لأجل التاء التى هى فى الصفة ولألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركات الإعرابية ، نحو قوله تعالى : (أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) وقولك : رَأَيْتَ مُعْمِيًّا

وإن كانت الحركة لازمة فى نفس الأمر كما فى حَيٍّ ، أو لأجل حرف عارض لازم كما فى تَحْيِيَّةٍ وَأُحْيِيَّةٍ جمع حَيَاءٍ ^(١) جاز الادغام والاظهار ؛ إذ التاء فى مثله لازمة ، بخلاف تاء الصفة ، وكذا يجوز فى جمع عَمِيٍّ أَعْمِيَاءٍ وَأَعْمِيَاءٍ ؛ للزوم الألف ، والإدغام فى هذا النوع أيضاً أولى ، كما كان فى حَيٍّ وَأُحْيِيٍّ

ولأنما اشترط الادغام فى هذا الباب لزوم حركة الثانى بخلاف باب يَرُدُّ وَيَمْسُ ؛ لأن مطلق الحركة فى الصحيح يلزم الحرف الثانى ، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ، كـ يَرُدُّ وَيَرُدُّونَ ، وأما فى المعتل نحو مُعْمِيَّةٍ ورأيت

كلمة له يبكى فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر الكندى أبو امرئ القيس الشاعر لمنعهم الأناوة التى كان قد فرضها عليهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا عَيْنُ مَا فَا بَكَى بَنِي أَسَدٍ فَهُمْ أَهْلُ النَّدَامَةِ
أَهْلُ الْقِيَابِ الْخُمْرِ وَالنِّعَمِ الْمُؤَبَّلِ وَالْمُدَامَةِ

« ما » زائدة ، والقياب : جمع قبة ، وكانت لا تكون إلا للرؤساء والأشراف ، والنعم : المال الراعى : إبلا أو غيرها ، وقيل : يختص بالابل ، والمؤبل : المتخذ للقيّة ، والمدامة : الخمر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عوا » حيث أدغم المثلىين فى الفعل المسند لواو الجماعة

(١) الأحيية : جمع حياء ، مثل قذال وأقذلة ، والحياء هو الفرج من ذوات الخلف والظلف والسباع

مُعِيًّا فيسكن الثاني بلا دخول شيء ، نحو مُعِي ، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن ، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما في مُحْيِيَّة أو جائزته كما في حَيَّي ، وانكسرت ، فاجفأ كسرهما أحسن من إظهاره ؛ ليكون كالادغام ؛ فإن الكسر مستثقل ، وإن انفتحت الأولى ، كما تقول في تثنية الحيا : ^(١) حَيَّيَان ، جاز الإخفاء والتبيين ، والتبيين أولى ؛ لعدم الاستثقال ، ولا يجوز هاهنا الادغام ، لعدم لزوم ألف التثنية ، ومن أظهر في حَيَّي قال في الجمع حَيُّوا مخففاً كَحَشُّوا ، قال :

١٤٠ — وَكُنَّا حَسْبَنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ

حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصَرَا ^(٢)

قوله « وقد تكسر الفاء » يعنى في حَيَّي للمبنى للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ^(٣) ، وإنما أورد سيديويه في المبنى للمفعول حَيَّيَّ وحَيَّيَّ ،

(١) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر ، وتثنيته حَيَّيَان مثل فتى وفتيان

(٢) هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيديويه (ح ٢ ص ٣٨٧) وهو من كلمة أو لها - فيما رواه صاحب الأغاني - :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ أَكْرَّ عَلَى الْعَكْرُوهِ مِنْهُمْ وَأَصْبَرَ
وَأَكْرَمَ لَوْ لَا قَوْا سَدَادًا مُقَارِبًا وَاسْكِنَ لَقَوْا طَمًا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرَ

وقد نسبت هذه الأبيات لأبي حنيفة التميمي ، وهو الوليد بن حنيفة ، شاعر من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : هي لمودود العنبري ، وكهمس : أبو حنيفة من العرب . والاستشهاد بالبيت في قوله « حَيُّوا » بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال في الماضي : حَيَّيْ بالفك ، مثلها تقول : رضوا في رضى ، ورواية الأغاني « وحتى حسبناهم »

(٣) عبارة جار الله : « وقد أجروا نحو حَيَّي وعَيَّي مجرى قَيَّ وقَيَّ ، فلم يعلوه ، وأكثروا يدغم فيقول : حَيَّيَّ وعَيَّيَّ - بفتح الفاء وكسرها - كما قيل لى ولى في جمع

كقولهم في الاسم في جمع قرْن أَلَوَى : قُرُونٌ لِيٍّ - بالضم والكسر - (١)
 فان قيل : كيف وجب كسر الضم في غير فَعَلٍ نحو مُسْلِمِيٍّ وَعُتَيٍّ وَجُثَيٍّ
 وَغَزَوِيٍّ على مثال عَصْفُورٍ من الغزو ، وجاز الوجهان في فَعَلٍ ؟
 قيل : لأن فُعْلاً يلتبس بفِعْلاً فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية
 وفي غيره لا يلتبس ببنية يينية ، أو يقال : الجوز لضم فَعْلٍ قبل الياء خفة
 البناء ، وقال السيرافي : يجوز أن يقال لِيٍّ : بالكسر في جمع أَلَوَى ،
 كبيض في جمع أبيض ، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة ، وحِيٍّ
 في حِيٍّ كقِيلَ وبيعَ

أَلَوَى ؛ قال الله تعالى (وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ) وقال عبيد :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيْنَتُهَا الْحَمَامَةُ

اه كلام الزمخشري

ولم يتعرض ابن يعيش لذلك في شرحه ، ولا خطأ جار الله في شيء مما قاله ، وقد
 بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزري ووجوه قراءات القرآن للعكبري ،
 ومن كتب التفسير كتاب الكشاف ، والبيضاوي والشهاب الخفاجي ، والبحر
 المحيط لأبي حيان ، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرأ في قوله تعالى :
 (لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ) بالادغام مع كسر
 الحاء ، ثم بحثنا من كتب النحو واللغة : لسان العرب لابن المصمك (ح - ع - ي)
 والقاموس المحيط ، وكتاب سيديويه وأوضح المسالك لابن هشام ، والاشتقاق ، والهمع
 للسيوطي ، والكافية الشافية لابن مالك ، فلم نجد أحدا من هؤلاء جميعا ذكر أن
 حِيٍّ ونحوه من المبني للمعلوم إذا أدغم جاز كسر فائه ، فإذا علمت هذا تبين لك أن
 وجه تخطئة المؤلف الزمخشري عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده في كلام
 العرب ، ولعل الزمخشري إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به نظيره : (لِي) -
 جمع أَلَوَى - وإن كان قوله « وأكثرهم يدغم فيقول » ظاهرا في النقل عن العرب
 (١) تقول : قرن أَلَوَى ؛ إذا كان شديد الالتواء

وقالوا فى الاسم : حَيَاةٌ وَدَوَاةٌ وَنَوَاةٌ ، وشذ غَايَةً وَغَاىَ ، وَرَايَةً وَرَاىَ ، وآيَةً وثَايَةً ، ^(١) والقياس غَوَاةٌ أَوْ غَايَاةٌ ، والأول أولى ؛ لأن باب طَوَيْتَ أكثر من باب حَيَّيَ ، وإنما قلنا بشذوذ ذلك لأن الأولى إعلال الآخر كما فى هَوَى وَنَوَى وقال القراء وجماعة من المتقدمين فى آية : إنه ساكن العين ، والأصل آيَّةٌ وَأَيَّ قَلَبْتَ العين الساكنة ألفاً ؛ لفتح ما قبلها كما فى طَائِيٍّ وَيَاجِلٍ ^(٢) وَعَابَ ، وهو ههنا أولى ، لاجتماع الياءين وقال الكسائى : آيَّةٌ ، على وزن فاعلة ؛ فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما ؛ فحذفت الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ فى الحذف ^(٣) والقلب

(١) الثانية : مأوى الأبل ، وعلم بقدر قاعدة الإنسان ، وأصلها نوى لائى ؛ لأن باب طوى أكثر من باب حيى ، وكان مقتضى القياس أن قلب اللام ألفاً لتحر كها وانفتاح ما قبلها ، ولأن الاعلال باللام أولى كما فعلوا فى النوى والحياء ، ولستكنهم أعلوا العين بقلبها ألفاً على خلاف مقتضى القياس فصار ثانياً . وانظر فى الكلام على بقية هذه الألفاظ (٢ ص ٥١)

(٢) العاب : أصله العيب - بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفاً كيتفاء بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها ، ومثله الذام والقاب فى نحو (قَابَ قَوْسَيْنِ) ومثله « آد » بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) ومثله « رادة » فى قولهم : ريج ريدة ورادة ؛ إذا كانت لينة المبوب ، ومثله الذان بمعنى الذين - بفتح الذال وسكون الياء - وهو العيب ؛ ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الألفاظ مفتوح العين ، وأن كل كلمة من هذه الكلمات قد وردت على لغتين ، وحينئذ يكون القلب مستوفياً علمته

(٣) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى ما كتبناه فى (٣ ص ٥١) ولا حظت أن الاعلال باللام أولى منه بالعين ، وأن العين لا تعمل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تعمل ، وأن علة انقلاب الواو والياء ألفاً هى تحر كهما وانفتاح ما قبلهما ، فأذا طبقت هذه القواعد على الأقوال التى ذكرناها فى الموضع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لا يخلو من شذوذ .

ويمكن أن يقال : الوجهان أيضاً فى غاية وثابة وراية

واعلم أن فى اسْتَحْيَ لغتين : لغة أهل الحجاز اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي - بياين -
حَسْتَحْيِي مُسْتَحْيَا منه ، على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بنى تميم
اسْتَحَى يَسْتَحِي ، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين

فذهب الخليل أنه مبنى على حَيَّ مُعَلَّاً إعلال هاب وباع ، فكأنه
قيل : حَايَ ، فكما تقول فى باع : استبعت ، تقول فى حاي : اسْتَحَيْتُ ، وإنما
بنى على حَايَ المرفوض ؛ لأن حق حَيَّ إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه ،
فاستَحَى على هذا فى الأصل اسْتَحَايَ كاستباع ، حذفت حركة الياء ؛ إذ
لم يوجد فى كلامهم لام الماضى ياء متحركة ساكنة ما قبلها ، فالتقى ساكنان ؛
فحذفت أولاهما ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما فى ياجل
وطاى ، وكذا تقول فى المضارع : إن حقه يَسْتَحِي كاستبمع ، حذفت حركة الياء ؛
إذ لا نظير له فى الأفعال ، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين ، والأمر منه اسْتَحَ ،
وحق مصدره على هذا اسْتِحَاة كاستباعة ، ولا يستعمل ، واسم الفاعل مُسْتَحٍ ،
والأصل مُسْتَحِي فاعل إعلال المضارع ، والمفعول مُسْتَحَى منه ، وأصله مُسْتَحَايُ
حذفت حركة الياء كما فى يُسْتَحَايَ ، وأعل إعلال استحاي ، وقد مر ، وفيما
ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المكروهة

وقال غيره - واختاره المازنى - : إن الياء الأولى فى جميع هذه التصرفات
حذفت كما فى أَحَسْتُ وَظَلْتُ وَمِسْتُ ؛ لأن حق المثلين الإدغام ، فلما امتنع
حذفت الأولى ؛ لكونه أشبه شىء بالإدغام ، وقال المازنى : لو حذفت للساكنين
لم تحذف فى المثنى نحو اسْتَحْيَا ولقالوا : اسْتَحَايا كاستبعا

قوله « بخلاف باب قوى » يعنى أن قَوَى من مضاعف الواو ، بدليل القوة
كما أن حَيَّ من مضاعف الياء ، لكنه إنما جاز إدغام حَيَّ بخلاف قوى فلم

يَقْلَ قَوْهٌ كَمَا قِيلَ حَتَّى ؛ لِأَنَّ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءٌ إِعْلَالٌ فِي الطَّرَفِ ، وَإِدْغَامُ الْعَيْنِ فِي اللَّامِ إِعْلَالٌ فِي الْوَسْطِ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لَمَّا ذَكَرْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ ، وَلِذَلِكَ ابْتَدِئْتُ بِإِدْغَامِ أَيْمَةٍ قَبْلَ قَلْبِ هَمْزِهِ السَّاكِنِ أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، ^(١) وَأَيْضًا قَوَى بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ أَخْفَ مِنْهُ بِإِدْغَامِ الْوَاوِ فِي الْوَاوِ ، وَالطَّرِيقُ الْمَوْدِيُّ إِلَى زِيَادَةِ الْخَفَةِ أَوَّلَى بِالسَّلَوِكِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ

قوله « وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْتَجُّ » أَيْ : لَمْ يَقُولُوا يَحْتَجُّ مَعَ أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي الْمَاضِي ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ ، وَأَيْضًا السَّكَاةُ بِالْإِعْلَالِ أَخْفَ مِنْهَا بِالْإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : يَقْوَى ، لَا يَقْوَى ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي يَحْتَجُّ وَيَقْوَى ، لِعَدَمِ لُزُومِ حَرَكَةِ الثَّانِي ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِدْغَامِ فِي مِثْلِهِ كَمَا تَقَدَّمَ

قوله « أَحَوَّازِي » هُوَ أَفْعَالٌ مِنَ الْحَوَّةِ ^(٢) وَأَصْلُهُ أَحَوَّاءٌ ، وَلَمْ يَدْغَمْ ، بَلْ أَعْلَ ؛ لِسَبْقِ الْإِعْلَالِ عَلَى الْإِدْغَامِ ، وَلِسَكُونِ السَّكَاةِ بِهِ أَخْفَ ، وَكَذَا يَحَوَّاءِي فِي مِضَارَعِهِ ، وَالْحَرَكَةُ فِي آخِرِهِ عَارِضَةٌ ، وَكَذَا ارْعَوَى ، وَهُوَ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ كَأَحْمَرَ ، وَأَصْلُهُ ارْعَوَوْ كَأَحْمَرَر ، وَمَصْدَرُ أَحَوَّازِي أَحَوَّاءٌ كَأَحْمِرَار ، وَأَحَوَّاءٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيحُ بِهِ إِلَّا هَذَا ، فَمَنْ قَالَ : أَحَوَّاءٌ بِقَلْبِ وَإِدْغَامِ فَلَسَكُونُ الْيَاءِ عَارِضًا فِي الْمَصْدَرِ لِلْكَسْرِ وَأَصْلُهَا الْأَلْفُ فِي أَحَوَّاءِي ؛ فَصَارَتْ لِعَرُوضِهَا لَا يَعتَدُّ بِهَا كَمَا لَا يَعتَدُّ بِوَاوِ سُورٍ وَقُوُولَ ؛ لَكُونِهَا بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ فِي سَائِرِ ^(٣) وَقَاوِلَ ، وَسَبِيحُ بِهِ نَظَرَ إِلَى كَوْنِ الْمَصْدَرِ أَصْلًا لِلْفِعْلِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْيَاءُ بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ ، بَلِ الْأَلْفُ فِي الْفِعْلِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي الْمَصْدَرِ

(١) أَنْظِرْ (١ ص ٢٧)

(٢) الْحَوَّةُ — بَضْمُ الْحَاءِ وَتَشْدِيدُ الْوَاوِ — : سَوَادٌ إِلَى الْخَضِرَةِ ، أَوْ حُمْرَةِ

إِلَى السَّوَادِ . أَنْظِرْ (١ ص ٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٣) هَذِهِ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ هُنَا لِعَدَمِ إِعْلَالِ سُورٍ بِقَلْبِ وَاوِهِ يَاءٌ ثُمَّ إِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ وَلِعَدَمِ الْإِدْغَامِ فِي قُوُولَ ؛ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا سَبِيحُ بِهِ ، وَهِيَ الَّتِي

قوله « ومن قال اشهباب » يعنى أن باب أفعلال مقصور أفعلال في بعض
الكلمات ، : يقال احمرار واحمرار ، واشهباب واشهباب^(١) ، فيقال على ذلك في
احويواء نه احو واء ، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في اقتتال ، وإن لم يكن
احويواء من باب اقتتال ، وسيجيء في باب الإدغام أنه قد يدغم نحو اقتتل يقتتل
اقتتالا فيقال : قتال ، فيقال أيضاً هنا : حواء ، والواوان المدغم إحداها في
الأخرى لا يستثقلان في الوسط كما يستثقلان في الطرف ، فيقال حوى يحوى ،
بفتح الحاء فيهما ، أو حوى يحوى ، بكسر الحاءين^(٢) ، حواء نحو قتيل
يقتل قتالا

اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشرح كلامه ، ولكن ابن الحاجب ذكر في باب
الادغام أن عدم القلب في سوير وعدم الادغام في قول خوف الالتباس بنحو سير مبني
للمجهول من نحو قوله تعالى : (وإذا الجبال سُيِّرَت) ونحو قول مبني للمجهول من
قول — بالتضعيف — وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال « وعند سيديويه والخليل
أن سوير وقول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهو
أنهما لم يدغما ؛ لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازماً فهو كالأصلي ، ومن
ثم يدغم لينة - كأمعة - وأول - كابل - مع عروض الواو والياء » اهـ ، وخالط بين
العتين في الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداها ساكنة .
(١) الشبهة : البياض الذي غلب على السواد ، وقد قالوا : اشهب الفرس اشهباباً
واشهاب اشهباباً ، إذا غلب بياضه سواده ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، وقال
أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل : أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض
كما كانت أو شقرا أودهما .

(٢) وجه كسر الحاء في « حوى » أنه لما قصد الادغام سكن أول المثلين فالتقى
ساكنان : الحاء التي هي فاء الكلمة ، والواو التي هي عينها ؛ فحرك أول الساكنين
بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وحذفت همزة الوصل
استغناء عنها ، وأما « حوى » بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الادغام نقلت حركة
أول المثلين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها .

وإذا بنيت من حَيٍّ ورَمَى مثل اَحْمَرَّ قلت : اَحْيَا وارْمَا ، والإِلال قبل الادغام .

وإذا بنيت مثل اَحْمَرَّ منهما قلت : اَحْيَا وارْمَا ، وفي المثني اَحْيِيَا وارْمِيَا وَاَحْيَايَا وارْمَايَا ، ولا يجوز الإدغام لعروض الحركة في الأخيرة ، لأجل ألف المثني ، وتقول في الجمع : اَحْيَوْا ، وَاَحْيَاوْا ، فاذا لزمَت الحركة — وذلك فيما لم يسم فاعله نحو اَحْيِيَّ وارْمِيَّ وَاَحْيُوْى وارْمُوْى وَاَحْيِيَّ وَاَحْيِيَّ وَاَحْيُوْا وَاَحْيُوْا ، فتقول : اَحْيِيَّ وأصله اَحْيِيَّ كسرت الياء المضمومة كما في مُسْلِمِيَّ ، وَاَحْيِيَّ وَاَحْيُوْا وَاَحْيُوْا وَاَحْيُوْا ، وفي المضارع : يَحْيِيَّ وَيَرْمِيَّ وَيَحْيَايَ وَيَرْمَايَ ، ولا يجوز إدغام الواو في اَحْيُوْى كما لم يدغم في سُوِّر ، كما ذكرنا ، وتقول في اسم الفاعل : مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيَايَّةٌ ، ولا يجوز الإدغام ؛ لعروض الحركة ، بل إخفاء الكسر أولى من الاظهار كما بينا وتقول في مصدر اَحْيَا : اَحْيَا ، وفي مصدر اَحْيَايَا اَحْيِيَّ بالادغام ، ومن لم يدغم في اَحْيُوْا لكون الياء بدلا من الألف ينبغي أن لا يدغم أيضا ههنا ، لكنه مستثقل ، ومن أدغم في اَحْيُوْا يَحْيُوْا اَحْيُوْا قال ههنا : حَيَّا يَحْيِيَّ حَيَّا .

قوله « وجاز الادغام في اَحْيِيَّ واستَحْيِيَّ » من أدغم قال : اَحْيِ اَحْيَا اَحْيُوْا واستَحْيِ استَحْيَا استَحْيُوْا ، وذلك لزوم الحركة ، ومن لم يدغم قال اَحْيِيَّ اَحْيِيَّ اَحْيُوْا ، نحو اَرْمِيَّ اَرْمِيَّ اَرْمُوْا ، وفي استَحْيِيَّ ثلاث لغات ، هذه أصلها ، وثانيتها الادغام ، وثالثتها حذف الياء الأولى كما في استَحْيِ عند بني تميم ، وتقول في مضارع اَحْيَا واستَحْيَا : يَحْيِيَّ وَيَسْتَحْيِيَّ ، من غير إدغام ، لعدم لزوم الحركة .

قوله « ومن ثم لم يُبنَ من باب قَوِيَّ » أى : من مضاعف الواو « فَعَلَّ »

بافتتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضى الضمير المرفوع ، وأما فَعَلٌ - بلضم -
فلو بنى منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير ، إذ لم يكن تقلب الواو التي
هى عين لما لم تكن علة القلب فى اللام حاصلة ، كما ذكرنا فى حَيَّى وطَوَّى ،
ولم تكن تقلب الثانية ياء لضمه ما قبلها كما فى الأذلى ؛ لأن ذلك فى الاسم كما
يأتى ، ألا ترى إلى نحو سَرَوْ ؟

قوله « ونحو القُوَّة والصُّوَّة ^(١) » جواب سؤال ، كأنه قيل : فإذا لم يبنوا
من باب قَوَّى مخافة الواوين ، فلم احتملوا ذلك فى القوة ؟ فقال : لأن الإدغام
ههنا حاصل ، نغخت الكلمة به ، ولو كان الإدغام مقدما على الإعلال أيضا لم
يجز ذلك فى الفعل كما جاز فى الاسم ؛ لثقل الواوين فى الفعل الذى هو ثقل .

قال « وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلُهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ ، وَأَفْعَلُ مِنْهُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ أَوْ ^{بعض ما لا}
لِلْبَسِ بِالْفِعْلِ ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا ، وَبَابُ اِعْوَارٍ ^{بعض من}
وَأَسْوَادَ لِلْبَسِ ، وَعَوَّرَ وَسَوَّدَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ ^{المصغ}
أَيْضًا كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلَ وَمُبَايَعٍ وَعَاوِرَ وَأَسْوَدَ ، وَمَنْ قَالَ : ^{وسبب}
عَارَ قَالَ : اِعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَاوَرَ ، وَصَحَّ تَقَوَّلَ وَتَسَيَّارَ لِلْبَسِ ، وَمَقَوَّلَ ^{ذلك}
وَمَخِيَّاطَ لِلْبَسِ ، وَمَقَوَّلٌ وَمَخِيَّاطٌ مَخْذُوفَانِ مِنْهُمَا ، أَوْ [لِأَنَّهُمَا] بِمَعْنَاهُمَا ،
وَأَعَلَ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبْيِيعُ وَمَقُومٍ وَمَبْيِيعٍ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِلْبَسِ ، وَنَحْوُ جَوَادٍ
وَطَوِيلٍ وَغَيْرِ لِلْأَلْبَاسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ
وَلَا مُوَافٍ ، وَنَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصَّوَرَى وَالْحَيْدَى ؛ لِلتَّنْبِيهِ

(١) الصوة : جماعة السباع ، وهى أيضا حجر ينصب فى الفيا فى والمفازة المجهولة
ليستدل به على الطريق ، وتجمع على صوى ، نظير مدية ومدى ، كما جاء فى حديث
أبى هريرة (إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُورَى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ) أراد أن للإسلام
طرائق وأعلاما يهتدى بها .

يَحْرَكْتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ ، وَالْمَوْتَانُ ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ
وَلَا مُوَافٍ ، وَنَحْوُ أَذْوَرٍ وَأَعْيُنٍ لِلْإِلْبَاسِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ ،
وَنَحْوُ جَدُولٍ وَخِرْوَعٍ وَعُلَيْبٍ ؛ لِمَحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلسُّكُونِ الْمُحْتَضِ «
أقول : قد تبين بما قدمت في أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء
المذكورة ، ولنفسر ألفاظ المصنف

قوله « لعدم تصرفه » يعنى أن الأصل في الإعلال الفعل ؛ لما ذكرنا من
ثقله ، ولم يعمل باب التعجب نحو ما أقوله وأقول به — وإن كانا فعلين على
الأصح — لمشابهتهما بعدم التصرف بالأسماء ؛ فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة
قوله « وأفعل منه » أى : أفعل التفضيل محمول عليه : أى مشابه لأفعل
التعجب ؛ لأن التعجب من الشيء لكونه أفضل فى معنى من المعانى من غيره ،
ولذلك تساويا فى كثير من الأحكام كما تبين فى بابيهما ، ولا وجه لقوله « محمول
عليه » لأنه اسم ، وأصل الاسم أن لا يعمل هذا الإعلال كما ذكرنا ، وقد يعمل
من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مر ، وشرط القسم الزيد فيه الموازن للفعل
إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم ، وهذا لا يخالف
الفعل بشيء ؛ فكان يكفى قوله « أوللبس بالفعل »

قوله « وبأب اغوار واسواد للبس » أى : لو قلبت الواو ألفا ونقلت حركتها
إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين ؛ فيبقى سادّ وعارّ فيلتبس
بفاعل المضاعف ، ولا وجه لقوله « للبس » لأنه إنما يُعْتَذَرُ لعدم الإعلال إذا
حصل هناك علتة ولم يعمل ، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً
لما نبت إعلاله ، كما فى أقام واستقام ، ولم يعمل عَوْرَ وَسَوْدَ حتى يحمل اغوار
واسواد عليهما ؛ بل الأمر بالعكس ؛ بل لو سئل كيف لم يعمل اغوار واسواد

وظاهرهما أنهما مثل أقوم ؛ فالجواب أن بينهما فرقا ، وذلك أن العلة حاصلة في أقوم دون أعوار

قوله « وما تصرف . . إلى آخره » أى : لم يعمل نحو استعور وأعور وإن كانا في الظاهر كاستقوم وأقوم ؛ لأن أصلهما ليس معلا حتى يحملا في الإعلال عليه ، وكذلك أعور ومُتَأَوِّل ومُبَايَعٌ لم يعمل إعلال نحو قائل وبائع ؛ لأن إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعلن ، وأفعال هذه الأشياء غير معلة

قوله « وتَقَوَّلَ وتَسَيَّرَ للبس » يعنى أن نحوه وإن كان مصدرا لفعل معل لم يعمل ولم يجر مجراه كما أجرى إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام ؛ لئلا يلتبس بعد الإعلال بفعل ، هذا قوله ، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعمل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدرا مطردا مساويا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحو تقوال وتسيار كذا ، وأما إعلال نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أن علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفا لفتحة ما قبلها .

قوله « ومَقُولٌ ومَخِيْطٌ للبس » يعنى أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الاعلال سبيل الفعل ، لكنه لم يعمل للبس بفعل ، والحق أن يقال : لم يثبت فيه علة الاعلال ، وهى موازنة الفعل ، فكيف يعمل ؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعمل هذا الاعلال .

قوله « ومَقُولٌ ومَخِيْطٌ » هذا يحتاج إلى العذر ؛ لأنه موازن للأمر نحو اذهب واحد ، وفيه الخالفة بالميم الزيدة في الأول ؛ فسكان الوجه الإعلال ؛ فالعذر أنه مقصور من مفعول ؛ فأجرى مجرى أصله ، ولنا أن لا نقول : إنه فرعه ، بل نقول : هما أصلان ، ومفعول محمول على مفعول في ترك الاعلال ؛ لكونه بمعناه ، وهذا

أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرع .

قوله « بغير ذلك » أى : لم تقلب عينها ألفا كما قلبت فى أصولها اثلا . يلتبس وزن بوزن كما تكرر ذكرنا له

قوله « للالباس بفاعِل » أى : لو حركت الألف الثانية بعد الاعلال كما فى قاتل لا لتبس فعَلْ وفَعُول وفَعِيل بفاعِل ، و لو حذفت الألف بعد قابها لا لتبس بفَعَل — المفتوح العين والفاء — والحق أن يقال : إنها لم تعمل ؛ لأنها ليست مما ذكرنا من أقسام الاسم التى تعمل

قوله « ونحو الجولان » هذا عجيب ؛ فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظى ؛ إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف يسمى من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا ، فكيف ينسب بإحداها على الأخرى ؟ فالوجه قوله « أولاً لأنه ليس بجار » أى كإقامة واستقامة كما ذكرنا من مناسبته للفعل ، ولا موافق : أى موازن له موازنة مقام ومقام وباب ودار .

قوله « للالباس » أى : بالفعل .

قوله « ولا مخالف » لأن شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفته بوجه حتى لا يلتبس بالفعل .

قوله « لمحافظة الإلحاق » فإن المالحق لا يعمل بحذف حركة ولا تقالها ولا حذف حرف لثلا يخالف المالحق به ، فيبطل غرض الإلحاق إلا إذا كان الإلحاق فى الآخر فإنه يعمل لأن الأواخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر كالمعزى لا يخل بالموازن كما ذكرنا فى أول الكتاب^(١) ، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين كلا سقوط كمعزى لأن التنوين غير لازم للكلمة .

قوله « عَلِيْب » ^(١) وهو عند الأخفش ملحق بِجُذْب ، وعند سيديويه
للحاق أيضا كسودد ، وإن لم يأت عنده فَعَلَّل كما يجيء بعد .

قوله « أولساكون المحض » هذا هو العذر الحق للأول ؛ لأن الواو والياء الساكن
ما قبلهما إنما تقلبان ألفا لكون ذلك الساكن مفتوحا في أصل تلك الكلمة ،
ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل .

قال : « وَتُقَلِّبانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ يَخْلَافُ نَحْوَ عَاوِرٍ ،
وَنَحْوِ شَاكٍ وَشَاكٍ شَاذٌ ، وَفِي نَحْوِ جَاءَ قَوْلَانِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : مَقْلُوبٌ كَالشَّاكِي
وَقِيلَ : عَلَى الْقِيَاسِ ؛ وَفِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ
مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَآوٍ أَوْ يَاءٍ ، يَخْلَافُ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيرَ ، وَضَيَاوِينَ شَاذٌ ؛ وَصَحَّ
عَوَاوِرُ ، وَأَعْلَى عِيَاوِيلُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَوَاوِيرَ فُحِذِفَتْ وَعِيَاوِيلُ فَأُشْبِعَ ، وَلَمْ يَفْعَلْهُ
فِي بَابِ مَعَايِشَ وَمَقَاوِمَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَّاحِفَ ،
وَجَاءَ مَعَايِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالتَّزِيمِ هَمْزُ مَصَائِبَ . »

أقول : كل ما في هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليله ، وقول النحاة في هذا
الباب : تقلب الواو والياء همزة ، ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت
العين ألفا ثم قلبت الألف همزة ، فكأنه قلبت الواو والياء همزة .

(١) العليوب ، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه — : مريض بتهامة .

قال جرير :

عَضِبَتْ طُيْهَةٌ أَنْ سَبَبَتْ مُجَاشِعًا عَضُوا بِصُمِّ حِجَارَةٍ مِنْ عَلِيْبٍ

ويقال : هو واد فيه نخل ، قال أبو دهل :

فَمَا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ بِعَلِيْبٍ نَخْلًا مُشْرِفًا وَمُخَيَّمًا

وذلك لأن النخل لا يكون في رموس الجبال ، فإنه يطلب الدف .

قوله « بخلاف نحو عاور » يعنى أن اسم الفاعل محمول على الفعل فى الإعلال كما تقدم ؛ فلما صح فعله صح هو أيضا
قوله « ونحو شاك وشاك شاذ » يعنى أن بعض العرب يقلب العين إلى موضع اللام فى بعض أسماء الفاعلين من الأجوف ؛ فيعله إعلال قاض ، قال :
١٤١ - - * لآث به الأشاء والعُبري * (١)

وقال :

١٤٢ — فَتَعَرَّفُونِي ؛ إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٌ سَلَاخِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ (٢)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للمعاج يصف أيككة ، وقوله :

فِي أَيْكَكَةٍ فَلَا هُوَ الضَّحَى وَلَا يَنْلُجُ نَبْتُهُ الشَّيْ
لَاثِي بِهِ . . . البيت فَتَمَّ مِنْ قَوَائِمِهَا الْقَوْمِي

الأيكة : غيضة تنبت السدر والأراك ، والضحى : البارز للشمس ، وهو فاعل من ضحى ضحى — كرضى يرضى — ، لاث : أصله لااث ، تقول : نبات لااث ، وإذا التف واجتمع بعضه على بعض ، وأصله من لاث يوث ، إذا اجتمع والتف ، والأشاء — بالفتح والمد — : صغار البخل ، واحدته أشاءة ، والعبرى : مالا شوك فيه من السدر . وما فيه شوك منه يسمى الضال ، ويقال : العبرى ما نبت على شطوط الأنهار . والقوام — بالفتح — : الاعتدال ، والقومى : القامة وحسن الطول . والانتشهاد بالبيت فى قوله « لاث » على أن أصله لاوث فقدمت الثاء على الواو فصار لاثو ، ثم قلبت الواو ياء لتطابقها إثرا كسرة ، ثم أعلل إعلال قاض .

(٢) هذا البيت من السكامل ، وهو لطريف بن تميم العنبرى . وقوله :

أَوْكَلْنَا وَرَدَتْ عَسْكَاطُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَرِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ

وعسكات : سوق من أسواق العرب قريبة من عرفت كانوا يجتمعون فيها من نصف ذى القعدة إلى هلال ذى الحجة ، والعريف : القريب ، وهو دون الرئيس الأعلى ، ويتوسم : يتفحص ، وشاك : أصله شاوك فقدمت السكاف على الواو ، ثم

وهذا هو الذى غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام القالب ، فقال : إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر ، وهكذا لما رأهم قالوا في جمع شائع : شَوَاعٍ^(١) بالقلب ، قال : فهو في نحو خَطَايَا وَمَطَايَا وَجَوَاءَ وَشَوَاءَ أُولَى ، والجواب أنهم إنما التجئوا إلى القلب في لاثٍ وشاكٍ خوفاً من الهمزة بعد الألف ، وأما في نحو جاء فيلزم همزة واحدة بعد الألف ، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولا ، قال سيبويه : وأكثر العرب يقولون : لاثٌ وشاكٌ — بحذف العين — فكلُّهم قلبوا العين ألفاً ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فرارا من الهمزة ، والظاهر أن المحذوفة هي الثانية ؛ لأن الأولى علامة الفاعلية ، ويجوز أن يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لَوِثٌ وشَوِكٌ مبالغة لاثٌ كعمِلٍ في عاملٍ ولَبِثٌ في لَابَثٌ ،

أعلت بقلب الواو ياء ، ثم عومل معاملة قاض ، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المنفعل الذى أعلم نفسه في الحرب بعلامة ليصرف بها ، وكانوا لا يأتون عكاظا إلا مائة من مخافة الأسر . والاستشهاد بالبית في قوله « شك » على أنه اسم فاعل من شك يشوك لأنه من الشوكة ، ويقال : هو اسم فاعل من شك في نحو قول عنترة :

فَشَكَّكَتُ بِالرَّمْحِ الْأَصَمَّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاقِ مُجَرَّمٌ

وأصله على هذا شكك ، فقلبوا ثانيا المثلين ياء ، كما قالوا : أملت في أملت ، ثم عومل معاملة قاض ، ويقال : هو بزنة فعل - بفتح - فكسر - وأصله شوك قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ووجه رابع وهو أن أصله شاك على وزن فاعل فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالألف ثم حذفوا الألف الثانية التي هي عين الكلمة ، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب على الكاف ، بخلاف الوجهين الأولين فإنه عليهما يعرب إعراب المنقوص ؛ فإن كانت رواية البيت بكسر الكاف لم يجر فيه إلا الوجهان : الأول والثاني ، وإن كانت الرواية بضمها لم يجر فيه إلا الثالث والرابع

(١) انظر (ح ١ ص ٢٢)

فيكونان ككعبش صافي ويديم راجح ، وقد مضى البحث في جاء في أول الكتاب^(١)

قوله « وفي نحو أوائل » يعني إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجدة قلبت الثانية ألفاً ؛ للقرب من الطرف واجتماع حرفي علة بينهما فاصل ضعيف ، ثم تقلب الثانية همزة كما في قائل وبائع ، على ما تقدم ، سواء كان كلاهما واوا كما في أوائل ، أو كلاهما باء كما في تباع وبتايع ، أو الأول واوا والثاني ياء كما في بوايع جمع بويعة فوعلة من البيع ، أو بالعكس نحو عيائل جمع عييل ، وأصله عيول ؛ لأنه من عال يعول ، وكان قياس ضيأون^(٢) ضيائن ، بالهمز ، اسكنه شذ في الجمع كما شذ في الفرد ، وليس ذلك بتطرد ، ألا ترى أنك تقول : بنات أبيه^(٣) بفك الإدغام ، فإذا جمعت قلت بنات ألاته مدنما ، والمسموع من جميع ذلك

(١) انظر (١ ص ٢٥)

(٢) الضيأون : جمع ضيئون ، والضيئون : السنور الذكر ،

(٣) « بنات أبيه » أجمع العلماء في رواية هذه الكلمة على الفك ، واختلفوا في ضبطها ، فرواها جماعة بفتح الباء الأولى على أنه أفعل تفضيل من فوهم : رجل لب - كسميح - إذا كان عاقلاً ، والصغير عائد على الحى والقلة ؛ فكأنه قل : بنات أقبل هذا الحى ، ورواها قوم بضم الباء الأولى على أنه جمع لب ، نحو قول الكعبش :

إليكم ذوى آل النبى تطأمت نوازح من قلبى نطمت وألب

وبنات ألب — على هذا الوجه الأخير : اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة ، وقد قالت أعرابية : نأبى له ذلك بنات ألبى ، انظر (١ ص ٢٥٤) ثم اعلم أن هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم فى الجمع هو ما ذكره فى التصغير ، وظاهر عبارته يقيد أنه ليس لك إلا الإدغام فى التصغير والجمع ؛ لأن الفك فى الواحد والمكبر شاذ ، والشاذ لا يلجئ إلى شاذ مثله ، ولدى العلماء قد نقلوا فى الجمع والتصغير جميعاً الوجهين : الإدغام ، والفك ، وارجع ثانية إلى الموضع الذى أحلتك عليه من الجزء الأول

ما اكتنف ألف الجمع فيه واراء، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه ؛ لاستئصال الياءين والياء والواو كاستئصال الواوين ، وقال الأخفش : القياس أن لا يهمز في الياءين ، ولا في الياء والواو ؛ لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين ؛ وأما بَوَائِع جمع بائعة ، فإنما همز لكونه جمع ما همز عينه ، فإذا بنيت اسم الفاعل من حَيَّيَ وشَوَّيَ قلت حَيَّ بالياء وشاو كقاض ؛ وتقول في جمعها غير العقلاء : حَوَايَا وشَوَايَا عند سيبويه ؛ اوقع ألف الجمع بين وار وياء في جمع حَيَّ وبين واوين في جمع شَوَّيَ ، ولا تتبع جمع شاو واحده^(١) كما فعلت في جمع إِدَاوَة إذا أتبعته لقلت شَوَاوَى ، فكان فرارا إلى ما فر منه ، على ما ذكرناه في تخفيف الهمزة ؛ وتقول على مذهب الأخفش : حَوَايَ بالياء ، وأما شَوَايَا فلا خلاف فيه لاجتماع الواوين قوله « بخلاف عواوير وطواويس » يعنى إذا بعدت حروف العلة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفا ، سواء كان المكتنفان واوين كطواويس ، أو ياءين كيبايع جمع بَيَّاع ، أو مختلفين كقباويم جمع قَبَّام وبوايع جمع بِياع على وزن تَوَرَّاب من ناع ، لوجمعت الأسماء المذكورة هذه المجموع ، وأما عَوَاوِر جمع عَوَار وهو القَذَى فلأن أصله عواوير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ، قال :
١٤٣ — وَكَجَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٢)

(١) في نسخة « ولا تتبع الجمعين واحدتهما ، كما فعلت في جمع إِدَاوَة ؛ إذ لو أتبعته جمع حاي واحده لقلت أيضا حوايا ، ولو أتبعته جمع شاو لقلت شوايا ؛ فكان فرارا - الخ »

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لجندل بن المنثى الطهوي يخاطب فيه امرأته ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ
* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ تُغَرِّي *

وقوله « تقاربت أباعري » قيل : معناه دنت من منازلنا ، وهو كناية عن لزوم

وعياثيل بالهمز لأن أصله عياثل ؛ إذ هو جمع عَيْل كسيد ، وهو الفقير ،
فأشبع الكسرة ؛ قال

١٤٤ — فِيهَا عَيَائِيلُ أُسُوذٍ وَنُورُهُ (١)

الدار وعدم خروجه للنجعة واستمناع الملوك ؛ لضعفه وكبره ، ويقال : منناه قلت
فهو كناية عن الفقر ، والدوائر : جمع دائرة ، وهى اسم فاعل من دار يدور ، وأراد
بها المصائب والنوائب ، وحنى عظامى : قوسها ، وإنما يكون ذلك عند الشيوخوخة
والكبر ، وثاغرى : اسم فاعل من ثغره : أى كسر ثغره : أى أسنانه ، والعواور :
جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط فى العين فيؤذيها .
والاستشهاد بالبيت فى قوله « بالعواور » حيث صحح الواو الثانية مع قربها من
الآخر ، وذلك لأن أصله العواوير ؛ فلما اضطر الشاعر حذف الواو
(١) هذا البيت من مشطور الرجز ؛ وهو لحكيم بن معية الربعى من بى تميم ،
وقبله قوله :

أَحْمَى قَنَاةً صُلْبَةً مَاتَنَ كَسِيرٌ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نَيْافٍ مُشْمَخِرٌ
خُفَّتْ بِأَطْوَادٍ عِظَامٍ وَتَسْمُرٌ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخِظَرِ

أحمى : مضارع حمى قومه - كرمى - حماية ؛ إذا منعمهم ودافع عنهم ، والقناة :
الرمح ، والصلبة : الشديدة القوية ، والصماء : التى يكون جوفها غير فارغ ، وتمت :
كملت واستوت فى منبتها ، والنياف - ككتاب - : العالى المرتفع ، وأراد جبلا ،
وأجود منابت الرماح قمم الجبال ، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شذوذا ؛ لأنه ليس
بمصدر ولا بجمع ، ومشمخر : اسم فاعل من اشمخر : أى علا وارتفع ، وخفت :
أحيطت ، والأطواد : جمع طود ، وهو الجبل ، والسمر : اسم جنس جمعى واحده
سمرة ، وهو نوع من الشجر عظيم طويل ، والأشب - بفتح فكسر - : الملتف
الذى لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة ، والخظر : يقال : هو بفتح الحاء وكسر الظاء ،
وهو الموضع الذى يحيط به الشجر ، ويقال : هو بضمهين ، وهو جمع حظيرة ،
والعياثيل : جمع عيل - بتشديد الياء وكسرها - وهو فيعل من عال يعيل إذا تبخر
أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ فى مشيه وتمايل ، وذلك لكسره ، ويقال : اشتقاقه
من عال يعيل إذا افتقر ، والنمر - بضمهين - : جمع نمر - بفتح فكسر - وقياسه

روعى الأصل فى الجمع

هكذا كله فى الجمع ، وأما إن وقع مثل ذلك فى غير الجمع فإن سيبويه يقلب الثانى أيضا ألفاً ثم همزة ، فيقول : عَوَّاثٌ وَقَوَّاثٌ ، على وزن فَوَاعِلٍ من عَوَّرٍ وَقَوَّرَ ، وكذا يقول فى مُطَاءٍ وَرُمَاءٍ وَحِيَاءٍ وَشَوَاءٍ من مَطَّاءٍ وَرَمَّى وَحَيَّى وَشَوَّى ، فيصير ثانى المكتنفين فى الجمع ^(١) همزة ؛ لأنه وإن فات ثقل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلاما ، قال : لا تقلب الهمزة ههنا ياء مفتوحة ، والياء بعدها ألفاً ، كما فعل فى الجمع ، فلا يقال مُطَايَا وَرُمَايَا وَحِيَايَا وَشَوَايَا ؛ لئلا يلتبس ببناء شُكَّاعَى ^(٢) وَحُبَّارَى ، ويجوز أن يقال : إن ثقل

نمور ؛ لحذفت الواو . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيائل » حيث أبقي الهمزة المنقلة عن الياء ؛ لأنه لم يعتد بالمدة التى قبل الطرف ؛ لأنها للاشباع وليست فى مقابلة حرف فى المفرد

(١) قوله « فيصير ثانى المكتنفين فى الجمع همزة » غير مستقيم ، وذلك أنه لم يكتب الألف حرفا علة إلا فى حَيَاى وشَوَاى ، وأما مُطَاءٍ وَرُمَاءٍ فليسا كذلك كما هو ظاهر ، والذى أوقع المؤلف فى ذلك أنه نقل عبارة سيبويه فخلط بين نوعين من الأمثلة مبنى سيبويه أحدهما عن الآخر ، وهاك عبارته (ح ٢ ص ٣٨٥) : « وفواعل منهما (يريد : حوى وشوى) بمنزلة فواعل (يريد الجمع) فى أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء ، كما فعلت ذلك فى عورت ، وذلك قولك : عَوَّاثٌ ، ولا يكون أمثل حالا من فواعل وأوائل ، وذلك قولك : شَوَاءٌ ، وأما فعائل من بنات الياء والواو فمطَاءٍ وَرُمَاءٍ ؛ لأنها ليست همزة لحقت فى جمع ، وإنما هى بمنزلة مفاعل من شأوت وفاعل من جئت ؛ لأنها لم تخرج على مثال مفاعل ، وهى فى هذا المثال بمنزلة فاعل من جئت ؛ فمهمزتها بمنزلة همزة فعال من حيث ، وإن جمعت قلت : مطاء ؛ لأنها لم تعرض فى الجمع » اهـ

(٢) الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر وله زهرة حمراء ، والناس يتداوون به . قال عمرو بن أحرر الباهلى - وكان قد تداوى به وشفى - :

شَرِبْتُ الشُّكَّاعَى وَالتَّدَدْتُ الدِّدَةَ وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَسْكَوِيَا

الضمة ايس كمثل الجمعية ، فلم يطلب معها غاية التخفيف كما طلبت مع الجمع الأقصى ، بل اقتصر على شيء منه ، وذلك بقلب ثانی المسكتنفين ألما ، ثم همزة ، قال سيديويه : فإن جمعت مُطَاء قلت : مطاء لامطاييا ؛ لأن الهمزة كانت في المفرد ولم تعرض في الجمع ، فهو مثل شَوَاء جمع شائية كما تقدم في تخفيف الهمزة ، والأخفش والزجاج لا يغيران ثانی المسكتنفين في غير الجمع ، فيقولان : عُوَور وقَوَوم ومُطَاوِر ومُحَيَّي وشَوَاي ؛ تلخمة المفرد

قوله « ولم يفعلوه في باب معاش » أي : فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما في مقبلة ومقاوم ومُقبلة ومزايب ، أو زائدة كما في جداول وعثار ، فتبقى على حالها : أما الأصلية فلا أصلاتها ، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحرارة وكونها للالحاق بحرف أصلي ، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة في المفرد قلبت ألما ثم همزة ، كما في نثائف وكبائر ، وقد يهمز معاش ، تشبيها لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وإذا قديهمز المنائر في جمع منارة ، تشبيها لها بفعالة ، والفصيح المناور ، والزم الهمز في المصائب تشبيها لمصيبة بفعيلة ، كما جمع مسيل على مُسلان تشبيها له بفعيل أو توها ، وهي — أعنى مصائب ومنائر ومعاش — بالهمز شاذة

قال : « وَتَقَابُ يَاءُ فُعَلَى اسْمًا وَآوًا فِي تَبْوِطٍ بِي وَكُونِي ، وَلَا تَقْلُبُ حَكَ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ عَيْنًا لِفَعْلٍ بِالْعَمَلِ فِي الصَّغَةِ ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِقِسْمِ الْيَاءِ ، نَحْوُ مَشِيْعٍ حِيَكِي وَقِسْمَةِ ضِيْرِي ، وَكَذَلِكَ بَابُ بِيضٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي عَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَقَالَ سَيِّدِيُوِيْهِ : الْقِيَاسُ الثَّانِي ؛ فَتَحُوْهُ مَخْفُوفَةً شَادَّ عِنْدَهُ ، وَنَحْوُ مَعِيْشَةٍ لِيُخَوِّرَ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ ؛ مَخْفُوفٌ قِيَاسٌ عِنْدَهُ ، وَمَعِيْشَةٌ مَفْعِلَةٌ ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعْمُوتَةٌ ، وَغَلِيْمٌ مَا لَوْ بُنِيَ مِنَ النَّحْوِ مِثْلُ رُتْبٍ لَقِيلَ : تَبْيِيعٌ وَتَبْوُغٌ »

أقول : قوله « طوبى » إما أن يكون مصدرا كالرُّجْعَى ، قال تعالى :
(طُوبَى لَهُمْ) أى : طَيِّبًا لَهُمْ ، كقوله تعالى (تَعَسَّأَ لَهُمْ) ، وإما أن يكون مؤنثا
للأطيب ؛ فحقه الطُّوبَى ، باللام ، وحكمه حكم الأسماء ، كما قال سيبويه : هذا باب
ما تقلب فيه الياء واوا ، وذلك إذا كان أسما كالطوبى والكوسى ؛ قال :
لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام ؛ فأجرى مجرى الأسماء التى لا تكون
وصفا بغير الألف واللام ؛ لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع
الإضافة ؛ فإن المضاف إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعال التفضيل بعضُ ما يضاف إليه ؛
فلا تقول : عندى جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ،
فأما لم تكن فُعْلَى بغير لام صفةٌ ولم تتصرف فى الوصفية تصرف سائر الصفات
جرت مجرى الأسماء ، ولقلة معنى الوصف فى أفعال التفضيل انصرف الجرد منه
من « من » إذا نكر بعد العالمية اتفاقا ، بخلاف باب أحر ؛ فان فيه خلافا كما مر
فى بابهِ (١)

يقال : مِشْيَةً حِكْمَى ، إذا كان فيها حَيِّكَانَ : أى تبختر ، قال سيبويه :
هو فُعْلَى بالضم لا فِعْلَى بالكسر ؛ لأن فِعْلَى لا تكون صفة ، وإما عِزْهَةً (٢)

(١) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التى يشير إليها هنا من شرح
الكافية فارجع إليه فى (٢ ص ١٦٩)

(٢) العزْهَة : الذى لا يطرب للهو . واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى مجيئ فعلى
- بكسر فسكون - صفة ؛ فأثبتته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه ، وذكر أنه
لا يجيئ صفة إلا بالياء (٢ ص ٣٢١) ، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثله
عزهى ، وسعلى ، وكيسى ، وقد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الأولين ، وقالوا :
لا نعرفهما إلا بالياء ، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى - بكسر الفاء - وإنما
يجوز أن يكون أصله فعلى - بالضم - فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، والألف فى
الثلاثة للحاق : أما فى الأولين فللحاق بدهم ، وأما فى الثالث فللحاق بجندب

فهو بالناء ، وقد أثبت بعضهم رَجُلٌ كَيْسَى الذى يأكل وحده ، ويجوز أن يكون فُعَلَى بالضم فيكون ملحقا بِجُعْدَب ، كما فى سُوْدَد وعُوْطَط^(١) ، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق ؛ لأن المقصود من الإلحاق --- وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك --- لا يتفاوت به ، وإنما قلبت فى الاسم دون الصفة فرقا بينهما ، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها

قوله « وكذلك باب بِيض » يعنى جمع أَفْمَلٍ وَقَفْلَاءَ ، وذلك لثقل الجمع وقد يترك فى باب بِيض جمع أَبْيَضَ الضمة بحالها فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن

قوله « واختلف فى غير ذلك » أى : فى غير فُعْلٍ وفُعَلَى والصفة ، سواء كان على فُعْلٍ كما إذا بنيت على وزن بُرْدٍ من البيع ، أو على غير وزن فُعْلٍ ؛ فسيبويه يقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، والأخفش يعكس الأمر ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء --- إذا كانت فاء --- واوا لضمه ما قبلها ، نحو مُوسِرٍ ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر ، كما فيما نحن فيه قوله « مضووفة^(٢) شاذ » لأن المضووفة الشدة ، وهى من الضيافة ؛ لأنها تحتاج فى دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، وهو يأتى بالقولهم : ضَيْفَهُ

(١) اختلف العلماء فى هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عائط ، وأصله على هذا عوط بطاء واجدة ، مثل حائل وحول : فزيدت الطاء الثانية كما تزد فى زيد دالا فتقول : زيد ، وكما تزد فى خرج جيا فتقول : خرج ، ونحو ذلك ، وذهب بعض العلماء إلى أن عوططا مصدر عاطت الناقة تعوط عوطا وعوططا ؛ إذا لم تحمل أول عام تطرق فيه ؛

(٢) قد وردت هذه الكلمة فى قول أبى جندب بن مرة الهذلى :
وَ كُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا كِمُضُوفَةً أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِثْرَى

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَائِ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءٌ نَحْوُ قِيَامًا
وَعِيَادًا وَقِيَامًا ؛ لِإِعْلَالِ أفعالها ، وَحَالَ حَوْلًا شَاذٌ كَالْقَوْدِ ، بِخِلَافِ مَصْدَرٍ
نَحْوُ لَا وَدَ ، وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَّاحٍ وَنِيرٍ وَدِيمٍ ؛ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ ،
وَشَذُّ طِيَالٍ ؛ وَصَحَّ رِوَايَةُ جَمْعِ رَبَّانٍ ؛ كَرَاهَةِ إِعْلَالِ كَلِمَتَيْنِ ، وَنَوَالِ جَمْعٍ نَاوٍ ،
وَفِي نَحْوِ رِيَّاضٍ وَثِيَابٍ ؛ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلِفِ بَعْدَهَا ، بِخِلَافِ
كِرَازَةٍ وَعَوْدَةٍ ، وَأَمَّا ثِيَرَةٌ فَشَاذٌ »

أقول : كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء ، إلا في
آخر الكلمة ، نحو رأيت الغازي ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها
لا تقلب واوا كالتزامي والهيَّام والعُيْبَةُ ، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها
كأقتضاء الضمة للواو بعدها ، والواو والياء ينتقون بالحركة ، فلا يُقَدَّرُ كسرة
ما قبل أحدهما وضم ما قبل الآخر على قلبهما ، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة
نحو اجْلِيُواذُ وَبُيْعٌ ، واجْلِيُواذُ وَدِيَوَانُ شاذان ، لكنه قد يعرض للواو
المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضى قلبها ياء ، وهو الحمل على غيره
كما في قام قِيَامًا ، ولم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها ،
فبقيت على الأصل

فنقول : قلبت الواو المذكورة ياء لثلاثة أشياء :

أحدها : أن تكون الكلمة مصدرا للفعل مُعَلَّ نَحْوُ عَاذَ عِيَادًا واقتادَ اقْتِيَادًا ؛
ولأنريد كون الفعل مُعَلَّ بهذا الإعلال ، بل كون الفعل أَعْلَ إِعْلَالًا ما ، كما أن
الواو في عِيَادٍ قلبت ياء لإِعْلَالِ عَاذَ بِقَابِ الْوَائِ أَلْفًا ، وتصحيح الواو في حَالَ حَوْلًا
شاذ كشذوذ تصحيح الواو في الْقَوْدِ ، بخلاف مصدر نَحْوُ لَا وَدَ ؛ لأن فعله مصحح ،
ولم يقلب نحو عَوَضَ ؛ لأنه ليس بمصدر ، وقوله تعالى (دِينًا^(١) قِيَامًا) في الأصل مصدر

(١) قد وصف بقيم في الآية الكريمة ، والأصل في هذه الياء الواو ؛ لأنها

وثانيها : أن تكون الكلمة جمعا لوأحد أعلت عينه بقاها ألفا كما في تارة
وتير ، أو ياء كما في ديمة وديم وريح ورياح ، وشذ طيال جمع طويل ؛ إذ لم
تعل عين واحدة ، وصح رواء مع أن واحدة مثل العين ، أعنى ريان ، كما صح
هوى وطوى ؛ كراهة الإعلالين ، وصح نواء جمع ناء : أى سمين^(١) ؛ لأنه لم
يعل وار واحدة ، ولو أعل أيضا لم يحز إعلال الجمع ؛ لاجتماع إعلالين

وثالثها - - وهو أضعفها ، ومن ثم احتج إلى شرط آخر : وهو كون الألف
بعد الواو الواقعة بعد الكسرة - كون الكلمة جمعا لوأحد ساكن عينه ، كحياض
وثياب ورياض ، وإنما احتج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تعل ؛ بل فيها
شبهة الإعلال ، وهو كونها ساكنة ؛ لأن السكون يجعلها مبيته فسكانها معللة ،
وإنما أثر الشرط المذكور لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين
حروف العلة الثلاثة ، فيقلب أنقلها : أى الواو ، إلى ما يجانس حركة ما قبلها : أى
الياء ، وهذا الشرط - - وإن لم يكن شرطاً فى الأولين نحو قيم وتير وديم - - لكنه
يقويهما ، فلماذا جوز تصحيح جولا ، وإن كان مصدر فعل فعل ممل ، وجاز ميزة

من قام بقوم ، وظاهر الأمر أن قلب الواو ياء شاذ ؛ لأن قياس القلب لا يكون
إلا فى المصدر أو الجمع ، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب فى هذه الكلمة قياسى
وأن ظاهر الأمر غير مراعى لحملها على أنها فى الأصل مصدر قام ، مثل الصغر
والكبر ، ثم نقل من المصدرية إلى الوصلية ؛ فوصف به كما يوصف عدل ورضا ،
وغدر فى نحو قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا . . . الآية)
وأبقى على أصله من الاعلال

(١) يقال : نوت الناقة تنوى نيا وناوية وناوية - بفتح النون وكسرها - فهى
ناوية من نوق نواء ؛ إذا سميت ، وكذلك يقال للجمل والرجل والمرأة والفرس ،
قال أبو النجم :

أَوْ كَأَلْسَكْسَرٍ لَا تَنْوُبُ جِيَادُهُ إِلَّا غَوَانِمٌ وَهِيَ غَيْرُ نَوَاءٍ

مع ثَوْرَةٍ لَحْلَه على ثيران ، وصح خِوَان ^(١) وِصَوَان ^(٢) ؛ لأنه ليس بجمع
 قال « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَا مَا أَوْ غَيْرُهَا يَاءٌ إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ
 السَّابِقُ ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً ، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقَيَّامٍ
 وَقَيُّومٍ وَذَلِيَّةٍ وَطَىٍّ وَمَرْمِيٍّ وَنَحْوِ مُسْلِمِيٍّ رَفْعًا ، وَجَاءَ يُبِي فِي تَجْمَعِ الْوَاوِ
 — بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ — وَأَمَّا نَحْوُ ضَيُّونَ وَحَيَّوَةٌ وَهَوٍّ فَشَاذٌ ، وَصِيْمٌ وَقِيْمٌ
 شَاذٌ ، وَقَوْلُهُ * فَمَا أَرْقَى النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا * أَشَدُّ »
 أقول : قوله « عينا » كما في طَىٍّ وَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وَقَيُّومٍ ؛ إذ
 أصلها أَيَّوَامٌ وَقَيَّوَامٌ وَقَيُّوْمٌ ، على فَيْعَالٍ وفَيْعُولٍ ، ولو كانا فَعْمَالًا وفَعْمُولًا لَقِيلَ
 قَوَامٌ وَقَوُومٌ
 قوله « لا ما » كما في ذُلِيَّةٍ ، وأصله ذُلْيُوتَةٌ

قوله « أو غيرها » كما في مَرْمِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ ، إذ الواو في الأول المفعول ، والثاني
 واو الجمع

اعلم أن الواو والياء — وإن لم يتقاربا في الخرج ^(٣) حتى يدغم أحدهما في
 الآخر كما في ادَّكَر ^(٤) واتَّعَدَ ^(٥) — لكن لما استثقل اجتماعهما اكتفى

(١) انظر (ح ١ ص ١١٠ ، ١١١)

(٢) الصوان - ككتاب وغراب - : ما تصان فيه الثياب ، وقد قالوا فيه :
 صيان بقلب الواو ياء على غير قياس

(٣) مخرج الواو ما بين الشفتين ، ومخرج الياء وسط اللسان وما يحاذيه من
 الحنك الأعلى

(٤) أصل ادكر اذتكر بوزن افعل من الذكر ، استثقل بحىء التاء ، وهى من
 الحروف المهموسة ، بعد الذال وهى من المحمورة ؛ فأبدلت التاء دالا ؛ لأنها توافق
 التاء في المخرج وتوافق الذال في الصفة : أى الجهر ؛ فصار اذ ذكر ؛ فيجوز فيه حينئذ
 ثلاثة أوجه : الاظهار ، والادغام بقلب الدال ذالا ، والادغام بقلب الذال دالا ،
 وأقل الثلاثة الادغام بقلب الدال ذالا

(٥) أصل اتعد اتوعد فقلبت الواو تاء وأدغمت في التاء

لتخفيفه، ما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما ، وهى كونهما من حروف المد واللين ، وجرّأهم على التخفيف الإدغامى فيهما كون أولهما ساكناً ، فان شرط الإدغام سكون الأول ؛ فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة ، وإنما لم يدغم فى سوير وتبويج ، قال الخليل : لأن الواو ليست بلازمة ، بل حكمها حكم الألف التى هى بدل منها ؛ لأن الأصل ساير وتبايع ، فكما أن الألف التى هى أصل هذه الواو لا تدغم فى شيء ، فكذلك الواو التى هى بدل منها ، ولذلك لم يدغم نحو قول وثقُول ، وأيضاً لو أدغم نحو سوير وتسوير وثقُول وثقُول لا لئيبس بفعل وثقُول ، وليس ترك الإدغام فيه لمجرد المد ؛ إذ المد إنما يمنع من الإدغام إذا كان فى آخر كلمة ، نحو قوله تعالى (قَالُوا وَقَبِلُوا) و (فى يوم) أما فى الكلمة الواحدة فلا ، نحو مَعْرُوءَ وَمَرْمَى ، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال ، فاجتمع مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام ، ولا تدغم أيضاً فى نحو ديوان واجليواذ ؛ لأن القلب عارض على غير القياس ، وبزول ذلك فى جمع ديوان وتصغيره نحو دَوَاوِينَ ودَوَّيُونِ ، وتقول فى اجليواذ : اجلواذ [على الأكثر] واو كان ديوان فيعلاً لوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كما فى أيام ، اسكنه فيمّال ، قلبت الواو ياء على غير القياس كما قلب فى قيراط ، وجمعه قَرَارِيط ، وكذا لا تدغم إذا خففت فى نحو رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ بقلب الهمزة واوا ، بل تقول : رُؤْيَا ورُؤْيَةٍ ، وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول : رُيًّا ورُيَّةً ، ولا يجوز ذلك فى سوير و بويج على حال ؛ لحصول الاتباس بباب فُعْل ، بخلاف نحو رُيًّا ورُيَّةً ، ويقيس عليه بعض النحاة فيقول فى تخفيف قوى : قَيَّ ، وإذا خففت نحو رُؤْيَةٍ ونُؤْيٍ وأدغمت جاز الضم والكسر ، كما فى لى جمع أبى ، كما ذكرنا ، وكذا إذا بنيت مثل فُعْل

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت : ^(١) وَيَّ وَيَّ ، وكذا فُعَل من شَوَيْتْ شَيْ وشَيْ ، وأما حَيَوَة فقلبت الياء الثانية واوا في العلم خاصة ؛ لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه ؛ تنبيهها على خروجها عن وضعها الأصلي كَوَهَب ^(٢) ومَوْظَب ^(٣)

(١) أصل وي وي وي - كقفل - تخففت الهمزة بقلبها واوا كما في لوم وسوت ؛ خصاروريا - براوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أولي الواوين همزة ؛ لسكون الثاني ، ويجوز عنده بقاء الواوين ؛ لأن الثانية منقلبة عن همزة انقلاباً جائزاً لحكم الهمزة ؛ فلا يجب قلبها ياء ، ويجوز قلب الواو الثانية ياء ؛ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب رياء ورية - تخففى رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فانه أوجب قلب أولي الواوين همزة في هذا ، وحكاها عن الخليل وجمهور النحويين ، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحريك ثانية الواوين ، ثم بعد هذا : إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول المؤلف « وي بضم الواو وكسرها » غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة ، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوزان عند ابن الحاجب

(٢) موهب : اسم رجل ، قال أباقي الديبيري :

قَدْ أَخَذَتْنِي نَعْسَةُ أَرْدُنْ وَمَوْهَبٌ مُبْرِئٌ بِهَا مُصْنُ

قال سيديويه : « جاءوا به على مفعول لأنه اسم ليس على الفعل ؛ إذ لو كان على الفعل لكان مفعلاً » اهـ . يريد أنهم بنوه على مفعول بفتح العين لما ذكر ، ولو أنهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من المثال الواوي ، وقال في اللسان : « وقد يكون ذلك للمكان العلمية ؛ لأن الأعلام مما تغير عن القياس » اهـ

(٣) قال في اللسان : « وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة ، وقال أبو العلاء : سو موضع مبارك لإبل بني سعد مما يلي أطراف مكة ، وهو شاذ كمورق ،

وَمَكْوَزَةٌ^(١) وَشُمْسٌ^(٢) ، ونحو ذلك ، وعند المازني واو حَيَوَةٌ أصل ، كما ذكرنا في الحَيَوَان ،
وأما نَهْوٌ فأصله نَهْوِيٌّ لَأَنَّهُ فَعُولٌ مِنَ النِّهْيِ ، يقال : فلان نَهْوٌ
عن المنكر : أى مبالغ في النهي عنه ، وقياسه نَهْيِيٌّ

وكقولهم : ادخلوا موحداً موحداً ، قال ابن سيده : وإنما حق هذا كله الكسر ؛
لأن آتى الفعل منه إنما هو على يفعل كيعمد ، قال خدّاش بن زهير :
كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلَّوْا

بِى الْأَرْضِ وَالْأَقْوَامِ قِرْدَانٌ مَوْظِبًا
أى عليكم بى وبهجاتى يا قردان مَوْظِبٌ ، إذا كنت فى سفر فاقطعوا بذكرى
الأرض ، قال : وهذا نادر ، وقياسه مَوْظِبٌ (بالكسر) اه . وقال ياقوت :
« القياس أن كل ما كان من الكلام فاؤه حرف علة فإن المفعول منه مكسور العين
مثل موعِد ومورد وموحل إلا ما شذ مثل مورك اسم موضع ، وموزن وموكل
موضع ، وموهب ومَوْظِبُ اسمان لرجلين ، وموحد فى العدد » اه . ومورك اسم
رجل ؛ قال الأعشى :

فَمَا أَنْتَ إِنْ دَامَتْ عَلَيْكَ خَالِدٌ كَمَا لَمْ يُخْلَدْ قَبْلُ سَاسًا وَمُورِقُ
ومن ذلك موزع ، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن ، ومنها موزن ،
وهو تل ، يقال : بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير :

كَأَنَّهُمْ قُصْرًا مَصَابِيحُ زَاهِبٍ بِمَوْزَنَ رَوَى بِالسَّايِطِ ذُبَابُهَا
(١) قال فى اللسان : « وكوزن ومكوزة اسمان ، شذ مكوزة عن حد ما تحتمله
الاسماء الاعلام من الشذوذ ؛ نحو قولهم : محبب ورجاء بن حيوة ، وسمت العرب
مكوزة ومكوازا » اه . ووجه الشذوذ فى مكوزة أنه لم يعمل بالنقل والقلب على نحو
ما فى مقالة ومنارة ، وهذا عند غير المبرد ، وأما عنده فلا شذوذ ؛ لأن شرط
الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى الفعل

(٢) شمس - بهضم فسكون - : هو شمس بن مالك ؛ قال تأبط شرا :
وَإِنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِمِ لَابِنِ عَمِ الصَّدِّقِ شَمْسٍ بِنِ مَالِكِ

قوله « وصَيِّمٌ وَصِيْمٌ شاذ » يعنى أن حق الواو إذا جمعت الياء وأولاهما سا كمنة قلبها ياء ، وهما اجتمعت الواوان وأولاهما سا كمنة فقلبتا ياءين ، فلذا شذ ، والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُليٍّ ومَرْضِيٍّ ، وذلك لأن الواو المشددة — وإن قربت من الحرف الصحيح — أسكنها تقلب ياء إذا وقعت في الجمع طرفا ؛ أثقل الجمع ، وكون الطرف محل التخفيف ، فهى فى قَوْمٍ وصَوْمٍ لم تقع طرفا ، ومع ذلك قلبت ياء ؛ فهو شاذ ، ووجه القلب فيه — مع ذلك — قرب به من الطرف فى الجمع ، ويجئ بعد أن القاب فى مثله قياسى ، وإنما كان النِّيَامُ أشد أسكونه أبعد من الطرف ، قال

١٤٥ - - الْأَطْرَفَتَانِ مَيَّةٌ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا ^(١)

قال : « وَتَسْكَنَانِ وَتَنْقُلُ حَرَكَتَهُمَا فِي نَحْوِ يَقُومُ وَيَبِيعُ ؛ لِلْبَسْرِ بِيَابِ الْأَعْلَالِ
بِالنَّقْلِ
يَخَافُ ، وَمَفْعُلٌ وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ ، وَمَفْعُولٌ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٌ كَذَلِكَ ،
وَالْمَحْذُوفُ عِنْدَ سَيِّئِيٍّ وَأَوْ مَفْعُولٍ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ ، وَانْقَلَبَتْ أَوْ مَفْعُولٍ

وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدي العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق
فى الموصوية والعدو ، ويقال : بطن من الأزدي من مالك بن فهم
(١) هذا بيت من الطويل ، قائله ذو الرمة ، وروى صدره

* أَلَا حَيَاتٌ مَيٌّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي *

وروى عجزه

* فَمَا أَرْقَ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا *

طريقة : زارتنا ليلا ، والتخييل : بعث الخيال ، ومي : معشوقة الشاعر ،
والتأريق : التسميد ، والتهميم : أصله النوم الخفيف ، وأراد به هنا النائمين .
والاستشهاد بالبيت فى الرواية المشهورة على أن النيام أشد من صيم ، وذلك لأن الواو
فى صوم قريبة من الطرف ؛ فعولمت معاملة الواو الواقعة طرفا ، كما فى عى وجئى
جمعى عات وجاث ، بخلافها فى النيام فانها بعيدة من الطرف ؛ فلم يكن لمعاملتها
معاملة الواو الواقعة طرفا وجهه

عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرَةِ فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا ، وَشَدَّ مَشِيبٌ وَمَهْوبٌ ، وَكَثُرَ نَحْوُ
مَبْيُوعٍ ، وَقُلَّ نَحْوُ مَصُوبٍ ، وَإِعْلَالُ تَلَوْنٍ وَيَسْتَحْيِ قَلِيلٌ ، وَتُخَذَفَانِ
فِي نَحْوِ قُلْتُ وَيَعْتُ وَقُلْنِ وَيَعْنِ ، وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً
أَوْ مَكْسُوزَةً ، وَيُنْزَمُ فِي غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَقَعْلُوهُ فِي لَسْتُ ؛ اشْبَهَ الحَرْفِ ،
وَمَنْ نَحْوُ سَكَنُوا الْيَاءَ ، وَفِي قُلْ وَبِيعْ ؛ لِأَنَّهُ عَنْ تَقُولُ وَتَبِيعُ ، وَفِي الْإِقَامَةِ
وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَكَيْنُونَةٍ وَقِيْلَوْلَةٍ »
أقول : إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا
بقاب ؛ لأن ذلك خفيف ، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل
أصله بالسكان العين أو في اسم محمول عليه سكن عين ذلك الفعل والمحمول
عليه ؛ إنباعاً لأصله ، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم ،
تنميتها على البنية ؛ لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين ، وإنما كان
الأصل في هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل ، على ما مر في أول
الباب ، ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عِرْقٌ في
التحرك : أى يكون متحركاً في ذلك الأصل ؛ فلذا لم ينقل في نحو قاول وبيع
وقول وبيع ، ونقل في أفام ويُقيم ، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع
أيضاً ؛ فلذا صح العين في يَعُورُ وَأَعُورُ وَيُعُورُ وَاسْتَعُورُ وَيَسْتَعُورُ ، فإذا نقلت
الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر : فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو
والياء ألفاً ، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى ،
وإن كانت كسرة أو ضمة لم يمكن قلبهما ألفاً ، لأن الألف لا تلي إلا الفتح
فبقيتان بحالهما ؛ إلا الواو التي كانت مكسورة فأنها قلبت ياء ؛ لصيرورتها
ساكنة مكسورة ما قبلها ، نحو يَطْلِيحُ وأصله يطوح ^(١) ويُقيم وأصله يَقُومُ ،

(١) أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨١ و ١١٥)

فعلی هذا تقول : يَخَافُ وَيَهَابُ وَيَقُومُ وَيَبِيعُ وَيَطِيحُ وَيُقِيمُ

قوله « للبسه بيباب يخاف » يعنى أنه لم يعمل بإعلال ماضيهما مع أن الماضى أصل المضارع ، وذلك بأن يقال : إن الواو والياء متحركان وما قبلهما فى تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذى هو الماضى ، فيقلبان ألفا ، فيقال : يَقَامُ وَيَبَاعُ ، وذلك لأنه لو أعلاّ كذلك لالتبسا بيباب يخاف

واعلم أن الاسم الذى يحمل على الفعل فى هذا النقل نوعان :

أحدهما : الثلاثى الزيد فيه الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل فى قلب الواو والياء ألفا ، مع مباينته للفعل : إما بحرف زائد لايزاد فى الفعل كميم مَقَامٌ ومَقَامٌ ومُقُومٌ ، على وزن مَذْهَنٌ من قام ومُقيِمٌ ، فانها على وزن يَقْعَلُ وَيُقْعَلُ واقْعَلُ أمرأا وَيُقْعَلُ ، أو بحرف يزداد مثله فى الفعل متحرك بحركة لا يُحَرِّكُ فى الفعل بمثلها ، نحو تَبَاعٌ وَتَبِيعٌ ، فان التاء المكسورة لاتسكون فى أول الفعل ، إلا على لغة ، وقد ذكرنا الوجه فيه ، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والخالفة المذكورتين شرط آخر ، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال ؛ فلذا لم يعمل مَرِيمٌ وَمَدِينٌ ، وليسا عنده بشاذين ، فلا يعمل عنده تَقُولُ وَتَبِيعُ المبنيان من القول والبيع وغير ذلك ؛ إذ ليس فيهما معنى الفعل ، فان لم يكن مخالفا بما ذكرنا نحو أطول منك وأسود وتقول وتقول وأقول على وزن تَنْصُرُ وَتَنْصُرُ واقتل ، وكذا أعين وأدور ؛ لم يعمل الإعلال المذكور اثلا ليلبس بالفعل عند التسمية ، كما مر قبل ، وإنما لم ينقل فى نحو أخوثة وأصوثة وإن صيره التاء مباينا للفعل كالميم فى الأول لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم ، فهى ههنا كما فى أسودة تأنيث أسود فى الحية ، فكأن التاء معدوم ، ولم ينقل فى نحو أهواء وأبناء لأن ألف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكورة كإخراج الألف فى الصورى والخيدى ، والألف والنون فى (١٠ - ٣٤)

الطَّيْرَانِ وَالْجَوْلَانِ ، كما ذكرنا قبل ، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أُبَيْنَاءٍ ، فيقول : أُبَيْنَاءُ ، لا لمساواة الفعل ، وإلا نَقَلَ في أَهْوَاءٍ أيضا ، بل لكراهة الكسر على الياء ، وهما مثلان ، كما حذفت الضمة في نُورٍ جمع نَوَارٍ استثقالا للضمة على الواو ، فأعل بالنقل : في نحو أُبَيْنَاءٍ خاصة مع عدم الموازنة المذكورة ، لشدة الاستثقال ، وعَدَمُ الإعلال في نحو أُبَيْنَاءٍ أكثر ، بل النقل شاذ ، بخلاف نحو نُورٍ في جمع نَوَارٍ فإن الإسكان فيه أكثر لكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذًا في نحو قوله :

* بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوْرُ^(١) *

وهو جمع سِوَارٍ ،

وأصل مَفْعُولٌ أَنْ يَكُونَ مُفْعَلًا فَيُوزَنُ يُفْعَلُ ، زيدت الواو لما ذكرنا في بابه^(٢) ،

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨)

(٢) قال المؤلف في شرح السكافية (٢ ص ١٨٩) : « وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه ، كما في اسم الفاعل ، فيقال : ضرب يضرب فهو مضرب ، لكنهم لما أدام حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعول قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل ، لأنه وإن كان في مطابق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كحركاته ، نحو ينصر فهو ناصر ، ويحمد فهو حامد ، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ، ففتحوا الميم لثلاثي يتوالى ضمتان بعدهما واو ، وهو مستثقل قليلا كمغروود وملول وعصفور ، فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجارى على الفعل ، لأن ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله : أدنو فأنظور » اه وقوله « أدنو فأنظور » قطعة من بيت هو :
وَأُنْثِي حَيْمًا يَنْثِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

فلما كان أصله الموازنة أعل يأسكان العين ، ولولا ذلك لم يعمل ، وأما سائر
 أسماء المفعولين فتوازن أفعالها المبينة للمفعول مع المباينة بالميم المصدرة
 واعلم أن أصل مَقُول مَقْوُول ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ؛ فاجتمع
 ساكنان ؛ فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى ، وإن كان القياس حذف
 الأولى إذا اجتمع ساكنان والأولى مدة ، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في
 اسم المفعول اليائي ثابتا بعد الإعلال نحو مَبِيع ، فحذف أن الواو هي الساقطة
 عنه ، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوي ، وإنما خولف عنده باب التقاء
 الساكنين ههنا بحذف الثاني لأن الكلمة تصير به أخفّ منها بحذف الأول ،
 وأيضا يحسّل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي ، ولو حذف الأول لالتبس ،
 فلما حذف واو مَبِيعُوس كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه في
 نحو تَبِيع من البيع ، وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول في الواوي
 واليائي ، كما هو قياس التقاء الساكنين ؛ فقليل له : فينبغي أن يبقى عندك
 مَبُوع ، فما هذه الياء في مبيع ؟ فقال : لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت
 الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء
 للكسرة ، وفيه نظر ؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا
 كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء
 أولا ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوي
 واليائي ،

قوله « نغالفا أصليهما » أما مخالفة سيبويه فلا أنه حذف ثاني الساكنين ،
 وأصله وأصل غيره حذف أولهما^(١) وأما مخالفة الأخفش أصله فلا أن أصله

(١) اعلم أن الأصل عند سيبويه في التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف
 مد ، وحرف المد هو حرف الدالة المسبوق بحركة تجانسه ، نحو لم يخف ولم يبع

أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسرها هنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف

قوله « وشذ مشيب » في مشوب من شاب يشوب^(١) ومنيل في منول^(٢) من نال ينول : أى أعطى ، ومليم في ملوم^(٣) ، كأنها بنيت على شيب ونيل

ولم يقل ، وهنا في اسم المفعول من الأجوف اليائي بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لانبقي الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، وهى حركة غير جانسة ، فإذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ، وإنما دعاه إلى ذلك خوف الالباس بين الواوى واليائي ، فان قلت : ففي الأجوف الواوى أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد ، وقد قدر سيويوه حذفه بخلاف أصله هنا . قلنا : إنه لما حذف واو مفعول من اليائي لقصد الفرق بين الواوى واليائي لم يكن بد من حذف واو مفعول فى الواوى أيضا ، لتلايلزم الفرق بين المتجانسين وطرذا للباب على غرار واحد . وانظر (ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧)

(١) من ذلك قول السايك بن السليكة السعدى :

سَيَكْفِيكَ صَرْبَ الْقَوْمِ حِلْمٌ مُعَرَّصٌ

وَمَاءٌ قُدُورٌ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ

الصرب : اللبن الحامض ، والمعرص - بعين - وصاد مهملتين - : الموضوع فى العرصة ليحفف ، ويروى معرض - بمعجمتين - وهو الطرى ، ويروى معرض - بمعجمة - ومعجمة - وهو الذى لم ينضج بعد

(٢) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذى ذكره المؤلف فلم نعث عليه ، ولكن سيويوه قد حكى أنهم يقولون : غار منيل ومنول انظر (ح ٢ ص ٣٦٣) وقد نقل ابن جنى فى شرحه على تصريف المازنى عن الفارسي تفسير ذلك حيث قال : معناه ينال فيه

(٣) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقتها

وليم ، كما شذ مهوب^(١) من الهيبة ، كأنه بنى على هوب

قوله « وكثر نحو مبيوع ومخيوط » قال :

١١٦ — قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا

وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدُ مَغْيُونُ^(٢)

وهى لغة تميمية

قوله « وَقَلَّ نَحْوُ مَصُونٍ » لكون الواوين أثقل من الواو والياء ، ومنع
سيبويه ذلك^(٣) وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ، وحكى الكسائى خاتم

(١) من ذلك قول حميد بن ثور الهلال يصف قطاة :

وَتَأْوِي إِلَى زُغْبٍ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلَا لَاتَخْطَاهُ الرِّقَاقُ مَهُوبُ

فلا : اسم جنس جمعى واحده فلاة

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس السلى يقوله لكليب بن عينة السلى ،

وقبله :

أَكْلَيْبُ؛ مَا لَكَ كُلَّ يَوْمٍ ظَالِمًا وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غَيْبُهُ مَلْعُونُ

أنكد : يعسر الخروج منه ، وغبه : عاقبته ، ومعينون : يروى بالعين المهملة
ومعناه المصاب بالعين ، من عانه يعينه ، والقياس أن يقال : هو معين ، والصواب
فى الرواية الموافق للمعنى (مغيون) بالعين المعجمة من قولهم : غين عليه ، إذا غطى ؛
وفى الحديث : إنه ليغان على قلى ، والأصل فيه الغين ، وهو لغة فى الغيم ؛
قال الشاعر :

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِقَتَيْ عُمَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ عَيْنٍ

والاستشهاد بالبيت فى قوله (مغيون) حيث تم اسم المفعول من الأجوف
اليائى ، وهى لغة تميمية ، ومثله قول علقمة :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمٌ وَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُونُ

قال سيبويه (٢ ص ٣٦٣) : « وبعض العرب يخرجها (يريد اسم المفعول من
الأجوف) على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغيره ، حيث

مَصُوعٌ ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً
قوله « وتحذفان في قُلْتُ وبعْتُ » إلى قوله « ويضم في غيره » مضى شرحه
في أول الكتاب

قوله « ولم يفعلوه في لَسْتُ » أي : لم يكسروا اللام مع أنه يأتي من باب
فعل المكسور العين ، وأحدها يكفى للكسر كيبت وخفت ؛ فكيف بهما
جميعاً ؟ وذلك لأنه لما لم يتصرف حذف الكسرة نسياً ولم تنقل إلى ما قبل
الياء ؛ فصار ليس كلياً

قوله « ومن ثم سكنوا الياء » أي : لم يقلبوا الياء ألفاً لأن ذلك تصرف ، كما
أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف ، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف
فيه بقلب ولا نقل ؛ بل حذف الحركة نسياً ، والدليل على أن العين كانت مكسورة
أن فتحة العين لا تحذف ؛ فلا يقال في ضَرَبَ : ضَرَبَ ، كما يقال في عَلِمَ : عَلَّمَ ،
وباب فُعل — بالضم — لا يجيء فيه الأجوف اليائى إلا هَيَّؤْ ، وهو شاذ

قوله « وفي قل وبع » عطف على نحو قلت وبعث
قوله « لأنه عن تقول وتبيع » يعنى إنما أعل قل وبع بالنقل ^(١) لكونهما
عن تقول وتبيع

كان بعدها حرف ساكن ولم تسكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم أنهم في الواوات ؛
لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فكروا اجتماعهما
مع الضمة « اه

(١) هكذا وردت هذه العبارة في جميع أصول الكتاب ، وأنت لو تأملت
في عبارة ابن الحاجب وفي تعليل الرضى تبين لك أن الصواب أن يقال : إنما أعل
قل وبع بالحذف ؛ لأن قول ابن الحاجب « وفي قل وبع » معطوف على قوله « في
نحو قلت وبعث » وهو معمول لقوله « وتحذفان » فكأنه قال : وتحذفان في قل وبع
لأنه عن تقول وتبيع . ثم إن أخذ الأمر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى
الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى الجملة : ليس في

قوله « وفي الإقامة والاستقامة » هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله ، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل ، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش ، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة ، كما قالوا في واو مفعول ، وقول الأخفش أولى^(١) قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان *

فعل الأمر نقل إلأعلى فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء ولو قرأت قول الرضى « لكونها عن قول وتبيع » بسكون الفاء وضم الواو وكسر الياء صح الكلام ؛ لأن في الأمر حيثئذ إعلالا بالنقل والحذف ، ولكن هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب ، وتخالف أيضا ما قرره الرضى مرارا (١) قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الأخفش ، وهما تابعان في هذا لأنى عثمان المازنى حيث رجح مذهب الأخفش في مفعول وفي إفعال ؛ إذ يقول في كتابه التصريف : « وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت : مبيع ومقول ؛ فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مفعول ، وقال الخليل : لما قلت مبيع فألقيت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان ؛ حذف واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء ؛ لأنها عين الفعل ، وكذلك مقول ، الواو الباقية عين الفعل ، والمحذوفة واو مفعول ، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول ؛ فسألته عن مبيع ، فقلت : ألا ترى أن الباقي في مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبوع ؟ فقال : إنهم لما أسكنوا ياء مبيع وألقوا حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفتها ، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها ، وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس ، فإذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام وأخاف وإخافة فقد حذفت من إقامة وإخافة ألما ؛ لالتقاء

قوله « ويجوز الحذف في نحو سيّد وميت وكيّونة وقيلولة » فيه نظر ،
وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيّد وميت ، واجب في نحو كيّونة ، إلا في ضرورة
الشعر ، قال :

١٤٧ — يَأَلَيْتَ أَنَّا ضَمَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيِّنُونَهُ ^(١)

اعلم أن نحو سيّد وميت عند سيبويه فيعمل - بكسر العين - وكيّونة وقيلولة - عنده
كيّونة وقيلولة - بفتح العين - على وزن عيضموز ^(٢) إلا أن اللام مكررة في كيّونة
والتاء لازمة ، ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعمل - بكسر العين - ولا فيعملولة
في المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيّد وميت فيعمل - بفتح العين - كصيرف

الساكنين ، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف ،
وهي نظيرة واو مفعول في مقول ومخوف ، وأبو الحسن يرى أن موضع العين
هو المحذوف ، وقياسه ما ذكر لك « اهـ . ولأبي السعادات هبة الله بن الشجري
بحث مستفيض في أماليه ذكره في المجلس الحادي والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى
في المجلس السادس والأربعين ، وقد ذكر فيه حجة سيبويه والخليل وحجج الأخفش
ثم رجح مذهب الشيخين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره في الموضوع الذي ذكرناه ،
ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري ، وذكر

المبرد قبله :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحِطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ

وقرینها : مفعول مقدم على الفاعل ، والقرينة : الزوجة ، وشحطت : بعدت ،
والظعينة : المرأة مادامت في الهودج ، والمراد هنا المرأة مطلقاً ، وكيّونة : مصدر
كان ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كيّونة » بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على
أن السكينة - بسكون الياء - مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما
اضطر راجع الأصل المهجور

(٢) العيضموز : المعجوز والناقاة الضخمة انظر (١ ص ٢٦٣)

فكسر كما في بصرى — بكسر الفاء — ودهرى — بالضم — على غير القياس
قال سيديويه^(١) : لو كان مفتوح العين لم يغير ، كما لم يغير هيّبان^(٢) وتيّحان^(٣)

(١) قال سيديويه (ص ٢٠١ و ٣٧٢) : « وكان الخليل يقول : سيد
فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصصون المعتل بالبناء لا يخصصون
به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة ، والقيود ، لأنه الطويل في غير
السماء ، وإنما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول : جمل منقاد وأقود ، فأصلهما
فيعلولة ، وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا ، وقالوا : قضاة ؛ فجاموا به على فعلة
في الجمع ، ولا يكون في غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا فيعل لتركوه مفتوحا كما قالوا :
تيحان وهيّبان ، وقد قال غيره هو فيعل (بفتح العين) ؛ لأنه ليس في غير المعتل
فيعل (بكسر العين) وقالوا : غيرت الحركة ؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم ،
ألا تراهم قالوا : بصرى ، وقالوا : أموى ، وقالوا : أخت ، وأصله الفتح ، وقالوا :
دهرى ؟ فكذلك غيروا حركة فيعل ، وقول الخليل أعجب لى ؛ لأنه قد جاء
في المعتل بناء لم يحى في غيره ، ولأنهم قالوا : هيّبان وتيّحان فلم يكسروا ، وقد قال
بعض العرب :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ *

فإنما يحمل هذا على الاضطراب حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت
بناء في المعتل لم يكن في غيره ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد ؛ فقد وجدت سبيلا
إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم : ميت وهيّان ولين فأنهم يحذفون
العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستئصالهم الياءات كذلك حذفوها في كينونة
وقيندودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل الزمر من الحذف إذا كثرت
عددهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما أرادوا بهن مثال
عيصموز « اه

(٢) الهيّبان : الجبان ، وهو أيضا الراعى ، وزيد أفواه الابل ، والتيس ،
والتراب ، وسموا به ، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا ، وهو
خلاف عبارة سيديويه

(٣) التيّحان : الذى يتعرض لكل شيء ويدخل فيما لا يعنيه ، وقال

ولجاز الاستعمال شأنها ، ولم يسمع من الأجوف فيُعَلَّ إلا عَيْنُ قال :

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّيْبِ الْعَيْنِ (١)

وقال الفراء — تجنبنا أيضاً من بناء فيُعَلَّ — بكسر العين — : أصل نحو جيد جَوِيد كطَوِيل ؛ فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ، ثم قلبت الواو ياءً وأدغمت كما في طَيَّرَ ، وقال في طَوِيل : إنه شاذ ، قال : وإنما صار هذا الإعلال قياساً في الصفة المشبهة لبيكونها كالفعل وعملها عمله ، فإن لم يكن صفة كعمول لم يعمل هذا الإعلال ، وقال في كينونة ونحوها : أصلها كُونُوة كِبُهْلُول (٢) وصندوق ، ففتحوا الفاء لأن أكثر ما يجرى من هذه المصادر ذوات الياء نحو صارَ صِيرُورة ، وسارَ سِيرُورة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ فقلبوا الواو ياءً في كينونة حملاً على صِيرُورة ، وهذا كما قال في قضاة : إن أصله قُضِيَ كَغَزَيَ ؛ فاستثقلوا التشديد على العين ؛ فحذفوا وعوضوا من الحذف المحذوف التاء ، وقول سيبويه في ذلك كله هو الأولى ، وهو أن بعض الانواع قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فيُعَلَّ — بكسر العين — وغير الأجوف ببناء فيُعَلَّ — بفتحها — وإذا جاز عند الفراء اختصاص فيُعَلَّ الأجوف بتقديم الياء على العين ، وعند ذلك الآخر بنقل فيُعَلَّ — بالفتح — إلى فيُعَلَّ بالكسر فما المانع من اختصاصه ببناء فيُعَلَّ ، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف بفِعْلُولَة وجمع الناقص بفُعْلَمَة — بضم الفاء — ، وقول الفراء : إنهم حملوا الواو على الياء لأن الباب للياء ؛ ليس بشيء ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وساجاء منها الأزهري : هو الذي يتعرض لكل مكرومة وأمر شديد ، ويقال : فرس تيجان ؛ إذا كان شديد الجري ، وحكى في اللسان الكسر فيه أيضاً

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فارجع إليه (١ ص ١٥٠)

(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، والضحاك أيضاً

فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الباء أو مثلها ، نحو كينونة ، وقيدودة^(١) ، وحال حيولة ، وإنما لزم الحذف في نحو كينونة وسيدودة^(٢) دون سيد وميت لأن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة ، وهذه على ستة ، وقد لزمها تاء التأنيث ؛ فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف فيما كثر حروفه ، أعنى نحو كينونة ، ويقل الحذف في نحو فيعلان ، قالوا : ربحان وأصله ربيحان ، وأصله ريوحان من الروح

قال : « وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْبَاءُ ، وَالْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ ، فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ مَا يُسَكِّنُ لَامَهُ نَحْوُ بُعْتُ يَا عَبْدُ وَقُلْتُ يَا قَوْلُ ، فَالْكَسْرُ وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ ، وَبَابُ اخْتِيارٍ وَانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهَا ، بِخِلَافِ أُقِيمَ وَاسْتَقِيمَ »

أقول : قد مضى شرح هذا في شرح الكافية^(٣)

قوله « مايسكن لامه » أى : تاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل به ذلك حذفت العين ، ويبقى الفاء مكسورا كسرا صريحا ، وهو الأشهر ، كما هو كذلك قبل الحذف ، ويجوز إشمام الكسرة شيئا من الضم ، كما جاز قبل الحذف ، وضمه

(١) القيدودة : مصدر قذت الدابة أفودها كالقيادة والمقادة والتقواد والقود ، وقد جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة في غير صعود

(٢) السيدودة : مصدر ساد الرجل قومه يسودهم ، ومثله السود والسود والسيادة ، وقد وقع في أصول الكتاب « سيرورة » براءين في مكان الدالين ، وذلك غير متفق مع ما سبق للبؤلف (١٠ ص ١٥٢ ، ١٥٣) حيث ذكر في مصادر الأجوف اليائى الفعلولة ومثل له بالصيرورة والشيخوخة ، وذكر في مصادر الواوى منه الفيعلولة ومثله بالكينونة ، وظاهر هذا أن الذى يخفف هو الواوى . والذى يستفاد من عبارة سيويه التى قدمناها لك قريبا أن الفيعلولة جاءت في اليائى والواوى جميعا

(٣) انظر (٢ ص ٢٥٠ ، ٢٥١) من شرح الكافية

صريحاً كما كان قبل الحذف ، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتُ يَا قَوْلُ ، وَبِعْتَ يَا عَبْدُ ، وَخِفْتُ يَا هَوْلُ ، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الآخرين بناء على القرينة ، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الإشمام في الأول والضم أو الإشمام في الآخرين

قوله « وباب اختيار وتقيد » يعنى باب افتعل وانفعل من الأجوف مثل فُعِلَ في جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما في أقيم واستقيم وأصلهما أفوم واستقوم فليس ما قبل حرف العلة مضموماً ، فلا يجوز إلا الكسر الصريح

قال « وَشَرَطُ إِغْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ وَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ مُوَافَقَةَ الْفِعْلِ حَرَكَةً وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةِ بِيَاذَةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ تَخْصُوصَتَيْنِ فَلِذَلِكَ أَوْ بَنِيَّتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَضْرَبٍ وَتَحْلِيٍّ قُلْتُ مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَلَّلاً وَمِثْلَ تَضْرَبُ قُلْتُ تَبِيعٌ مُصَحَّحًا »

أقول : قوله « غير الثلاثي » لأن الثلاثي لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفتها

قوله « والجاري على الفعل » أى : وغير الجارى ، ونعنى بالجارى المصدر نحو الافامة والاستقامة ، واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره ، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة : أما فاعل فعلى وزنى يَفْعَلُ ، باعتبار الحركات والسكنات ؛ وأما مفعول كقَتُولَ فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ ، والأصل فيه مُفْعَلٌ كَيْفُفَعَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا

قوله « مما لم يذكر » لم يحتج إليه ؛ لأنه لا بد لكل اسم قلب عينه ألفاً ، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر ، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه ، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه ، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى

الساكن الذى قبله ، كما ذكرنا ، إلا فى نحو الإقامة والاستقامة ، فإن فيه قلباً
ووقلاً مع عدم الموافقة المذكورة ، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة
لنفعله ، وإلا فى باب بَوَائِع ؛ فإن فيه قلباً مع عدمها أيضاً ، وذلك للثقل البالغ
كما مر (١)

قال « اللَّامُ ؛ تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَ كَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
تَبَعْدُهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ ، كَغَزَاوَرَمَى وَيَقْوَى وَيَحْيَى وَعَصَاوَرَحَى (٢) بِخِلَافِ
غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْبَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا ، وَبِخِلَافِ
غَزَاوَا وَرَمَيَا وَعَصَوَانِ وَرَحَيَانِ لِلْأَلْبَاسِ ، وَاخْشَيْتَا نَحْوَهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَنْ
يَخْشِيَا ، وَاخْشَيْنَ إِشْبَاهِهِ بِذَلِكَ ، بِخِلَافِ اخْشَوْا وَاخْشَوْنِ وَاخْشَى
وَاخْشَيْنَ »

أقول . اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما وهما لآمان قلبتا
ألفين ، وإن لم تكونا فى الاسم الجارى على الفعل ، ولا الموازن له ، كَرِبًا وَزَيْ ،
أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له ، كما فى أَحْوَى وَأَشْقَى ، وإنما اشترط
الجرىان أو المشابهة المذكورة فى العين دون اللام لأن اللام محل التغير فيؤثر فى
قلبها العلة الضعيفة : أى تحركها وانفتاح ما قبلها

قوله « إن لم يكن بعدهما موجب للفتح » احتراز عن نحو غَزَاوَا وَرَمَيَا فى
الماضى وَرَضَيَانِ وَغَزَوَانِ فى المضارع ، وَعَصَوَانِ وَرَحَيَانِ فى الاسم ، فإن
ألف الضمير فى غَزَوَا وَيَرْضَيَانِ وألف التثنية فى عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ إما ألحقنا
بالألف المنقلبة عن الواو والياء فردت الألف التى هى لام إلى أصلها من الواو
والياء ، إذ لو لم ترد لالتبس المثنى فى الماضى بالمفرد ومثنى المضارع ومثنى الاسم

(١) انظر (ص ١٠١) من هذا الجزء

(٢) كذا فى جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن سروح الشافعية ، وى

الخطية « وفى »

بالمفرد ، عند سقوط النون ، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما
 لحصل الوقوع فيما فر منه ، أعنى الالتباس ، وإنما لم يقلب في أخشيتا لكونه فرع
 يخشيتان المؤدى إلى اللبس لو قلبت لامة ، وإنما لم يقلب في أخشيتن لعروض حركة
 الياء لأجل النون على ما تقدم : فالحق أن يقال : لم تقلب حروف العلة المتحركة
 لأجل إلحاق ألف الضمير في غزوا ورمتا ، وألف المثني والجمع في نحو عصوان
 وصلوات ، ونون التأكيد في نحو أرضين ، ألفا ؛ لعروض خركاتها لأجل هذه
 اللواحق ، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ،
 فحركاتها إذن عارضة ، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة ،
 ويرضيتان ويغزوان وعصوان ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجبت رجوع
 الألفات إلى أصولها لئلا ياتبس ، ولم يقلب الواو والياء ألفا بعد الرد إلى الأصل
 لئلا يكون رجوعا إلى ما فر منه

قوله « لشبهه بذلك » يعنى أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير
 بينهما مثل الألف ، فقولك أخشيتن مثل أخشيتا ، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام
 في آخر شرح^(١) الكافية ؛ فالأولى أن عدم القلب في أخشيتن لأن اللام قد

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ٣٧٨) : « لما كان النون بعد
 الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة ؛ لأن الضمير فاصل ، ولما لم يكن ضمير بارز
 كان النون كالضمير المتصل ، هذا زبدة كلامه (يريد ابن الحاجب) ، ويرد عليه
 أن المتصل ليس هو الألف فقط بل الياء والواو في أرضوا وأرضى متصلان أيضا
 وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف ؛ فليس قوله إذن « فكالمتصل »
 على إطلاقه بصحيح ، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل
 والمنفصل إذا سئل مثلا لم تحذف اللام في أخشيتا وأرميا وأغزوا كما حذفت في أخش
 وأرم وأغز ولم ضمت الواو في أرضوا الرجل وكسرت الياء في أرضى الرجل ولم
 تحذفا كما في أرموا الرجل وأرمى الغرض ؟ وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي
 مطردة في المحمول فما فائدة الجمل ؟ وإنما يحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول

رد كما ذكرنا هناك^(١) فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده ، وفي أخشياً لكونه فرع يخشيان ، ولا نقول بعروض الحركة ؛ إذ لو لم يعتد بالحركة في مثله لم يرد السين في خافاً وخافن

قوله « كغزا ورمى ويقوى ويحيى وعصاً ورحى » أمثلة لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدها موجب للانفتح قلباً ألفين

قوله « بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأين » أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا

قوله « وغزرو ورمى » مثالان لما تحرك واوه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأقوَم أى مفتوح حرف العلة فرعا لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه

قوله « وبخلاف غزوا ورمى » إلى قوله « لشبه بذلك » أمثلة لما تحرك واوه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدها موجب لبقائهما بلا قلب

قوله « بخلاف اخشوا واخشون واخشى واخشين » يعنى أن أصلها اخشيوا واخشيون واخشى واخشين فقلبت الياء ألفا وحذفت ؛ لأن حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس في يخشيان لو حذفت ؛ فلم يحذف ، وحمل أخشيا عليه ؛ لأنه فرعه وإن لم يلبس . وحمل اخشين على اخشياً لمشابهة النون في مثله للألف ، ولما منع أن يمنع أن أصل اخشوا اخشيوا ، وأصل اخشى اخشى ، وذلك لأن الواو

في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة في المحمول كحمل إن على الفعل المتعدى وإن لم تكن في إن العلة المقتضية الرفع والنصب كما كانت في المتعدى اه

(٢) قال في شرح الكافية (٢ : ٣٧٦) : « وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين . لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه ، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولا وقف » اه

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد في رمى زيد لا فرق بينهما ، إلا أن اتصال الضمير أشد ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه ما لم ينقح أصل الكلمة ولم تعط مطاوبها في ذاتها لم يلحق بها مطاوبها الخارجى

فان قيل : فلم لم يقل غَزَاتُ وَرَمَاتُ ، فى غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ قلت : تنبيه على عدم تقدير الحركة فى حرف العلة ، كما ذكرنا فى ذى الزيادة^(١) والدليل على أن الضائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم : رُضِيُوا وَغُزِيُوا باسكان العين للتخفيف ، كما قيل فى عُصِرَ : عُصِرَ ، ولو لحق الواو رضى ورمى مكسور العين وجب حذف الياء للساكنين ؛ لأن الزمة على الياء بعد الكسرة تحذف ، فيلتقى ساكنان : الياء ، والواو ، فاذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد ؟ واو سلم أيضا أن الأصل اخشيوا واخشي فان الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقاب لأجلها الياء ألفا [كما مرارا]

والحق أن يقال : إن أصل اخشَوْا واخشَى اخشَ لحقته الواو والياء ؛ وأصل اخشَوْنُ واخشَيْنَ اخشَوْا واخشَى لحقته النون فحركات الواو والياء للساكنين ، ولم يحذف ؛ لأنهما ليسا بمتدين كما فى اغزَنَ وارمِنَ ، ولا يجوز حذف كلمة تامة ، أعنى الضميرين بلا دليل عليهما ، ولم يقلب الواو والياء ألفا فى اخشَوْنُ واخشَيْنَ ؛ لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالسكينة ، وأيضا حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا قَبْلَ الْوَاوِ » وَلَمْ يَنْضَمَّ مَاقْبَلَهَا ، كَدُعِي وَرُضِي وَالْفَارِزِي ، وَأَغَزَيْتُ وَتَغَزَيْتُ وَاسْتَغَزَيْتُ

وَيَغْزِيَانِ وَيَرْضَيَانِ ، بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَعْزُو ، وَقَنِيمَةً وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا
شَاذٌ ، وَطَبِيٌّ تَقْلِبُ الْيَاءِ فِي بَابِ رَضِيَ وَبَقِيَ. وَدُعِيَ الْفَاءُ
وَتَقْلِبُ الْوَاوِ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءً فَتَنْقَلِبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً
كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي — فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ ، نَحْوُ أَذْلٍ وَقَلَنْسٍ ،
بِخِلَافٍ قَلَنْسُوءٍ وَقَمَحْدُوءٍ ، وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ كَالْقُوبَاءِ وَالْحِيلَاءِ ، وَلَا أُثَرُ
الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجَمْعِ إِلَّا فِي الْأَعْرَابِ ، نَحْوُ عُتَيٍّ وَجُنَيٍّ ، بِخِلَافِ
الْمُقَرَّدِ ، وَقَدْ نُكْسِرُ الْفَاءَ لِلْإِنْبَاعِ فَيُقَالُ : عَتَى وَجُنَى ، وَنَحْوُ نَحْوٍ شَاذٌ ،
وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيرًا ، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ »

أقول : اعلم أن الواو المتحركة المكسور ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها
بالحركة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون لاماً ؛ لأن الآخر محل التغيير ،
فهو إذن تقلب ياء ، سواء كانت في اسم كرايت الغَارِيَّ ، أو فعل : مَبْنِيَا
للفاعل كان كَرَضِيٍّ مِنَ الرِّضْوَانِ ، أو المفعول كدُعِيَ ، وسواء صارت في
حكم الوسط بمجىء حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزِيَانِ عَلَى فَعْلَانٍ مِنْ
الغَزْوِ ، وَغَزِيَةً عَلَى فَعْلَةٍ مِنْهُ ، مع لزوم التاء كما في عَنُصُوءَةٍ ، أو لم تحسّر
كما في غَازِيَةٍ ، وقولهم مَقَاتِوَةٌ فِي جَمْعِ مَقْتَوِيٍّ شَاذٌ ^(١) ووجه تصحيحه

(١) تقول : قَتَوْتَ أَقْتَوْتَ قَتَا وَمَقَتَى مِثْلُ غَزَوْتَ أَخْضَوْ غَزَوْا وَمَغْزَى ، وَمَعْنَاهُ
كُنْتَ خَادِمًا لِلْمَلُوكِ . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ لَا أَحْسِنُ قَتَوَ الْمُلُوكِ وَالْخَبَبَا

وقد قالوا للخادم : مقتوى - بفتح الميم وتشديد الياء آخره - وكأنهم نسبوه
إلى المقتى الذي هو مصدر ميمى بمعنى خدمة الملوك ، وقالوا : مقتوين بمعنى خدم
الملوك ، مثل قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

بَأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمَرَوْ بَنَ هِنْدٍ نَكُونُ لِقَيْلِكُمْ فِيهَا قَاطِنِينَ ؟
تَهْدِدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُؤَيْدًا ، مَتَى كُنَّا لِمَلِكٍ مَقْتَوِينَ ؟

وقد اختلف العلماء في ضبطه وتخرجه ؛ فضبطه أبو الحسن الاخفش بضم الميم وكسر الواو ، على أنه جمع مقتواسم فاعل من اقتوى ، وأصله مقتوو بوزن مفعول فلبت الواو الأخيرة ياء ؛ لنظرها إثر كسرة ، ثم يعمل ويجمع كما يعمل ويجمع قاض ، وأصل اقتوى اقتوو ، قلبت الواو الثانية ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يدغموا كما يدغمون في آخر ؛ لأن الاعلال مقدم على الادغام ، وذلك كما في ارعوى ، ويدل لصحة ما ذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه :

تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مَقْتَوِي
وذهب غير واحد من الأئمة إلى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو ، ولهم فيه تخريجان ستمسمهما بعد فيما نحكيه من أقوالهم ، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة

قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ١٥٣) في الكلام على مواضع تاء التأنيث : « السادس أن تدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب كالشاعنة والمشاهدة في جمع أشعث ومشهدى ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب ؛ لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان ؛ فلا يقال في النسبة إلى رجال : رجالى بل رجلى كما يجيء في باب النسبة إن شاء الله ؛ فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازنة وجعاجة كما يجيء ، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومى ، وللبالغة كعلامة ودواري ، ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكرسى ، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير ، وإنما يكون هذا في اسم تكسيده - لو جمع - على وزن الجمع الأقصى كالشعرون والأعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوى ، قال :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِيْنَا *

والتاء في مثل هذا المكسر لازمة ؛ لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي :

فرسة ، بل فرس ، ولا فى جمع لجام : لجة ، بل لجم ، وكأن اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى أصله من الانصراف « اه . وقال أيضا فى باب جمع السلامة (ح ٢ ص ١٧٢) ما نصه : « وحكى عن أبى عبيدة وأبى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ، ولعل ذلك لأن القياس مقتويون - ياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولون ، وقوله :

* مَتَى كُنَّا لِأُمَّكَ مَقْتَوِينَ *

الألف فيه بدل من التنوين إن كان النون معتقب الاعراب ، وإلا فالألف الإطلاق ، وحكىا جميعا : رجل مقتوين ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، قال أبو زيد : وكذا للرافة والمرأتين والنساء ، ولعل سبب تجربتهم على جعل مقتوين للبشئ والمفرد فى المذكر والمؤنث مع كونه فى الأصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجمع ، وذلك من ثلاثة أوجه : كون النون معتقب الاعراب ، وحذف ياء النسب الذى فى الواحد وهو مقتوى ، وإلحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فقليل : مقتى ، ولجمع على مقتون - كأعلنون - لا على مقتوون ، وإنما قلنا : إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيويه فى المملبون والممالبة : إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه ، فكان كلامهم مهلب ، لأن الجمع فى الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ، ويجوز أن يقال : إن ياء النسب فى مثل مقتوون والأشعرون والأعجميون حذف بعد جمعه بالواو والنون ، وكان الأصل مقتويون وأشعريون وأعجميون ، وحكى أبو زيد فى مقتوين فتح الواو قبل الياء فى من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة « اه

وقال أبو الحسن الأخفش فى شرح نوادر أبى زيد (ص ١٨٨) : القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فنقول : مقتوين ف يكون الواحد مقتى فاعلم ، مثل مصطفى فاعلم ، ومصطفىين إذا جمعت ، ومن قال : مقتوين فكسر الواو فانه يفرد فى الواحد والتنثية والجمع والمؤنث ، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم : رجل عدل ونظر وصوم ورضى وما أشبهه ، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا

إجراؤه مجرى مَقْتَوِينَ كما ذكرنا في جمع السلامة ، وقالوا : خِنْذَوَةٌ ^(١)
بالواو ؛ اثلا يلتبس فِعْلَوَةٌ القليل بِفِعْلِيَّةِ الكَثِيرِ كَعَفْرِيَّةٍ ^(٢) وَنِفْرِيَّةٍ ^(٣)

يجمع ، لأنه جنس واحد ، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل
ذو عدل فحذفت ذو وأقمت عدلا مقامه لجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية)
وهذا في المصادر بمنزلة قولهم : إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل
الشمس ، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا ، وكذلك يفعلون في النصب والخفض
فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مقاتوة ،
فهذا يدل على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب ،
ولكنه بمنزلة الباقر والجمال والكلب والعبد ، فهذه كلها وما أشبهها عندنا
أسماء للجمع وليست بمطردة ، وهي — وإن كان لفظها من لفظ الواحد —
بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه ، ويقال : مقت الرجل إذا خدم ، فهذا بين
في هذا الحرف « اهـ »

(١) قال في اللسان : « والخندوة (بضمين بينهما سكون) : الشعبة من
الجل ، مثل بها سيويه ، وفسرها السيرافي . قال : وجدت في بعض النسخ خندوة
(بالخاء المعجمة) ، وفي بعضها خندوة (بالجيم الْمُعْجَمَةِ) ، وخندوة بالخاء معجمة
أقعد بذلك يشتقها من الخنذيد (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكى
خندوة — بكسر الخاء — وهو قبيح ، لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو ،
وليس بينهما إلا ساكن ، لأن الساكن غير معتد به ، فكأنه خندوة (بكسر الخاء
وضم الذال) وحكى : خندوة وخندوة وخندوة (بكسر الأول والثالث وسكون
الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك ، حكاه بعض أهل اللغة ، وكذلك وجد في بعض
نسخ كتاب سيويه ، وهذا لا يعضده القياس ولا السماع ، أما الكسرة فإنها
توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الأعراب وهو الهاء ، وقد نفى
سيويه مثل ذلك ، وأما السماع فلم يحى لها نظير ، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالخاء
والخاء والجيم ، لأن نسخ كتاب سيويه اختلفت فيها « اهـ »

(٢) العفريّة : الحديث المنكّر ، وأسد عفريّة : شديد . انظر (ح ١ ص

(٢٥٦ ، ٢٥٥)

(٣) نفريّة : إتباع لعفريّة ، يقال : عفريّة نفريّة ، كما يقال : عفريت نفريت

وهَبْرِيَّةٌ ^(١) ونحوها ، واو خففت رَضِيَ وَغَزِي قلت : رَضِيَ وَغَزِي ، كما تقول في عَلِمَ وَعُصِرَ : عَلِمَ وَعُصِرَ ، ولا تُرد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف ؛ لعروض زوالها ، وقالوا : رَضِيُوا وَغَزِيُوا ، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء ، ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء ، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقليل : رَضُوا وَغَزُوا ؛ استثقالا لضمة الياء بعد الكسرة ؛ فلم يتبين كون الواو لاحقا بِرَضِيَ وَغَزِيَ الخففين ، وثانيهما : أن تكون عيننا في اسم محمول على غيره ، كما في قِيَامٍ وَدِيَارٍ رِيَاضٍ ، على ما مضى وأما الياء المتحركة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاما ولم تنكسر كما في هَيَامٍ وَعَيْبَةٍ وَعَيْنٍ ^(٢) جمع عِيَانٍ لم تقلب واوا ، لتقويها بالحركة مع توسطها ، وإن انكسرت كما في بَيْعٍ فقد مضى حكمها ^(٣) وإن وقعت لاما فإن كان يلزمها الفتح قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ؛ لأن الآخر محل التغير ، ولزوم الفتح لا يستثقل في الأخير واو مضموم ما قبلها ، كما لم يستثقل في هُوَ ، وذلك إما في الفعل كَرَمُو الرجل زيد ، من الرمي ، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو ، لعروض التخفيف تقول : رَمَوْ الرجلُ ، كما تقول في ظَرْفٍ ظَرْفٌ ، أو في الاسم ، وإعسا يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله كَأَرْمُوَانٍ ، من الرمي على وزن أُسْحُمَانٍ ^(٤) فلم يستثقل ، كما لم يستثقل في عُنْفُوَانٍ وَأَفْحُوَانٍ وَقَمَحْدُوَّةٍ لكون الواو كأنها ليست لاما ، وكَرْمُوَّةٍ على وزن فُعْلَةٍ من رَمَيْتُ ، إذا لزم التاء ، وإن لم تلزم قلت رُمِيَّةٌ وَرُمٍ ، بقلب الواو ياء والضمة كسرة لكونها

(١) هَبْرِيَّة - كشرذمة - : ما طار من زغب القطن ، وما طار من الريش أيضا ، وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس

(٢) انظر (ص ٨٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٦ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٠٠ ص ٣٩٥)

في حكم المتطرفة ، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة ، وإن لزم الحرف الذي يلي الياء ، نحو طَوِيَّان بكسر الواو على وزن فَعْلَان — بضم العين — من طَوَى ومَطْوِيَّة على وزن مَسْرُوبَةٍ منه ^(١) ؛ لأن نحو قَوُونًا تقلب واوه الأخيرة ياء كما يجيء ، فكيف تقلب ياء طَوِيَّان واوا ؟ وإن لم يلزمها الفتح كالْتَجَارِي والتَّكَارِي قلبت الضمة كسرة ، ولم تقلب الياء واوا ، لاستثقال كون أقل حروف العلة : أى الواو ، وقبلها أثقل الحركات : أى الضمة ، مَوْرَدًا للإعراب ، وأما بَهْوُ الرجل يَهْوُو بمعنى يَهْيَى يَهْيَى أى صار بهيئًا كما ذكرنا في أول الكتاب ، فانما قلبت ياء بَهْوُ واوًا مع كونه مَوْرَدًا للإعراب ، لما ذكرنا هناك فليرجع ^(٢) إليه ، وكذا تقلب الضمة كسرة إذا كانت الياء التي هي مورد للإعراب مشددة نحو رُحَى ، على وزن قُمْد ^(٣) من الرمي

قوله « أوراثة فصاعدا » تقلب الواو الرابعة فصاعدا المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين : أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفا إما لسكون الواو كما في أغزيت واستغزيت ، أو للإلباس كما في يغزيان ويَرْضَيَان وأَعْلَيَان ، على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف ، فما دام يمكنهم قلبها ألفا لم تقلب ياء ؛ إذ الألف أخف ، وثانيهما : أن لا يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط ، كما جاء في مَذْرَوَان ^(٤) وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعا يليق به الخفة ؛ لسكونها

(١) المسربة - بضم الراء ، وتفتح - : الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن ، وفي الصحاح : الشعر المستدق الذي يخرج من الصدر إلى السرة ؛ قال سيديويه « ليست المسربة على المكان ولا المصدر ، وإنما هي اسم للشعر »

(٢) انظر (١ ص ٧٣ ، ٧٦) (٣) انظر (١ ص ٥٣)

(٤) المذروان : طرفا الآلية ، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى ، وتقول : جاء فلان ينفض مذبذبه ، إذا جأه باغياً متهدداً ، قال عنزة بن شداد العبسي يحاطب عمارة بن زياد العبسي :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكَّ مَذْرَوِيهَا لَتَقْتُلَنِي قَهْ أَنْذَا عُمَارَا

رابعة ومتطرفة وتعذر غاية التخفيف ، أغنى قلبها ألفا ؛ [لسكونها لفظا أو تقديرا]
 كما ذكرنا ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو ، وهو الياء ؛ وقيل : إنما قلبت الواو
 المذكورة ياء لا انقلابها ياء في بعض التصرفات ، نحو أَغَزَيْتُ وَغَزَيْتُ ، فإن
 مضارعها أَغَزَى وَأَغَزَى ، وأما في تَغَزَيْتُ وَتَغَاَزَيْتُ فإنه وإن لم تقلب الواو
 ياء في مضارعيهما : أعنى أَتَغَزَى وَتَغَاَزَى ، لكن تَغَزَيْتُ وَتَغَاَزَيْتُ فرعا أَغَزَيْتُ
 وَغَاَزَيْتُ المقلوب واوهما ياء ، وهذهعلة ضعيفة كما ترى لا تطرد في نحو الأعليان ،
 ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في
 نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال غَزَيْتُ ، لقولهم غَزَى ،
 وأيضا المضارع فرع الماضي لفظا فكيف انعكس الأمر ؟ فكان على المصنف أن
 يقول . ولم يضم ما قبلها ولم يحز قلبها ألفا ، ليخرج نحو أَغَزَى ، وليس أيضا قوله
 « ولم ينضم ما قبلها » على الإطلاق ، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو
 يَغْزُو وَيَدْعُو ، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو الأدلى جمع الدلو والتغازى ، وكان
 الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضم ما قبلها : وانفتح ما قبلها ، وأن يؤخر
 ذكر نحو يدعو إلى قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » كما نذكر ،
 وقوله « وقينية^(١) وهو ابن عَمِي دَنِيا^(٢) شاذ » وذلك لأنك قلبت الواو

(١) القنية - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الانسان لنفسه لا للتجارة ،
 ويقال فيه : قنوة - بكسر أوله وضمه ، انظر (ح ٢ ص ٤٣) . هذاما ذكره الكوفيون
 فهم عندهم ذات وجهين ، فلا شذوذ فيه ، ولم يحك البصريون إلا الواوى فقنية
 - بالكسر - شاذ عندهم ؛ لعدم اتصال الكسرة بالواو . وقنية - بضم القاف - :
 فرع قنية - بكسرهما - ضموا بعد قلب الواو ياء
 (٢) يقولون : هو ابن عَمِي أو ابن خَالِي أو عَمَتِي أو خَالَتِي أو ابن أخِي أو أختي
 دنية ودنيا - بكسر الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال
 غير منون - : أى لاصق القرابة ، وفي معناه هو ان عَمِي لحا

التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين السكسرة [قبلها] ، ووجه ذلك مع شدوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم ، وقينية من الواوى ، لقولك : قَنَوْتُ ، والأولى أن يقال : هومن قَنَيْتْ ، لأن لامة ذات وجبين ، ومنه قُنْيَان بضم القاف .

قوله « وطيء تقلب » قد مضى شرحه في هذا الباب ، وهذا حكم مطرد عندهم : سواء كان أصل الياء الواو ، كما في رَضِي ودُعِي ، أولا ، نحو بَقِي . قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » إلى قوله « كالتقوباء والخيلاء » إذا وقعت الواو لاما بعد ضمة أصلية طرفا كما في الأدْلُو ، أو في حكم الطرف : بأن يأتي بعدها حرف غير لازم ، كتاء تأنيث غير لازمة نحو التَّغَاذِيَة أو ألف تثنية كالتَّغَاذِيَان في مثني التغايزي ، وكان ذلك في اسم متمكن ، وجب قلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة ، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل ، ولا سيما إذا تطرفت ، وخاصة في الاسم المتمكن ، فإنه إذن مَوْطِيء أقدام حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواو ياء ثم تقلب الضمة كسرة ، ولا يبدأ بقلب الضمة كسرة لأن تخفيف الآخر أولى ، فإذا لم تكن لاما وانفتحت نحو القُوبَاء لم تقلب ياء ، وكذا إذا انضمت فإن سكن ما بعدها نحو الحُؤُول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة ، وإن تحرك وجب إسكانها كالنُور في جمع نَوَار ، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أُودُّ على وزن أُكْرِم من الود ، وأما قيل - وأصله قول - فلما مر في شرح الكافية^(١) وكذا إذا كانت لاما لكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث في نحو عَنصُوتَة وقحدوة ، والألف والنون لغير المثني كالفُعُوان وأقْحَوَان ؛ لم تقلب ياء ، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضا ، فانه تقلب الواو ياء لفرط الثقل ، وإن وليها حرف لازم نحو قَوِيَّة وقَوِيَّان على وزن سَمَرَة وسَبْعَان ، ولا يدغم ؛ لأن الإعلال قبل

(١) قد ذكرنا ذلك قريبا فارجع إليه في (ص ٨٣ من هذا الجزء)

الإدغام ، وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبوك وفوك وأخوك ، وكذا خُطُوات فإن الألف والتاء غير لازمة كثناء تغازية ، لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع ، ويجوز إسكانها ، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كسَرُو وَيَسْرُو وَيَدْعُو ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلا ليست إلا بالوزن ، كما تقدم ؛ لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالمركب من المادة والصورة ، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ؛ احتاطوا في حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في قُلْتُ وَبِعْتُ ، بخلاف هَبْتُ وَخَفْتُ وَطُلْتُ وَيَقُولُ وَيَخَافُ ، على ما تبين في أول الكتاب ، ولذلك قالوا رَمَوْ الرجل ، بخلاف نحو الترامي ، ثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سَرُو وَيَدْعُو لئلا يلتبس ببناء ببناء ، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت في اسم وتنازما الفتححة ، نحو هُوَ ، ولم يأت إلا هذا ، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلة الثقل ؛ بكونه على حرفين ، ولزوم الفتح لواءه ، والتباسه بالمؤنث لوقبته . وإنما ذكر الخُيَلَاءَ مع القُوبَاءَ — مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها — لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها ، في وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي والتزامية ، على ما قدمنا ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو ، وقال الفراء : سِيَرَاءٌ^(١) في الأصل فُعَلَاءٌ ، بالضم ، فكسر لأجل الياء ،

(١) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ، وتسكن - : ضرب من البرود ، وقيل : هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القر ، وقيل : برود يخالطها حرير ، وقيل : هي ثياب من ثياب اليمن ، والسيراء أيضا : الذهب ، وقيل : الذهب الصافي ، وقال

كما تقول بَيُوتٌ وَعِيُونٌ وَبَيِّتٌ وَعِيَيْنٌ ، في الجمع والتصغير ، قال السيرافي :
الذى قاله ليس ببعيد لأننا لم نر اسماعلي فعلاء — بكسر الفاء — إلا العنباء بمعنى
العنب والسيّراء والحولاء ^(١) بمعنى الحولاء — بضم الحاء —

قوله « ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع » اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
في الاسم المتمكن ، إن كانت مشددة قويت بعض القوة ، ثم : إما أن يجب القلب
مع ذلك ، أو يكون أولى ، أو يكون تركه أولى .

فما يجب فيه قلبها شيئان : أحدهما : ما تكون الضمة فيه على الواو أيضاً
كما تقول غَزُورِيٌّ على وزن عُصْفُورٍ من الغزو ، ومنه مَقُورِيٌّ مفعول من القوة ،

الجوهري : والسيراء - بكسر السين وفتح الراء والمد - : برد فيه خطوط صفر ،
قال النابغة :

صَفْرَاهُ كَالسَّيْرَاءِ أَكْمَلَ خَلْقَهَا كَالْعُصْنِ فِي غُلُوثِهِ الْمُتَأَوِّدِ
وفي الحديث « أَهْدَى إِلَيْهِ أَكْيَدُ دُومَةٍ حُلَّةٍ سَيْرَاءِ »

قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، وهو فعلاء من السسير
القد (أى الجلد) . قال : هكذا روى على هذه الصفة . قال : وقال بعض المتأخرين
إنما هو على الإضافة ، واحتج بأن سيويه قال : لم تأت فعلاء صفة لكن اسماً ،
وشرح السيراء بالحرير الصافي ، ومعناه حلة حرير ، وفي الحديث : أعطى علياً
برداً سيراء ، وقال : اجعله خمراً ، وفي حديث عمر : رأى حلة سيراء تباع ، والسيراء
أيضاً : ضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٣٠)
(١) الحولاء - بكسر الحاء ، وضمها ، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة
ماء تنخرج مع الولد ، فيها خطوط حمراء وخضراء ، وقد قالوا : نزلوا في مثل حولاء
الناقة ، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة ، وفي القاموس : « والحولاء كالعنباء
والسيراء ، ولا رابع لها » اهـ

والثاني جمع على فُعُول كجاثٍ وَجُئِي^(١) وَعَصَاوَعُصِي ، ومنه قِسِيَ بعد القلب ، وقد شذَّ نُحُوٌّ جمع نُحُو ، يقال : إنه لينظر في نُحُوٍّ كثيرة : أى جهات ، وكذا نُجُوٌّ جمع نُجُو ، وهو السحاب ، وَبُهُوٌّ جمع بِهِو وهو الصدر ، وَأَبُوٌّ وَأُخُوٌّ ، جمع أب وأخ ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للفراء .

وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه : فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو ، لكنه من باب فَعِل بالكسر ، نحو مَرَضِيٌّ ، فإنه أكثر من مَرَضُو ، إتباعاً للفعل الماضي .

وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فُعُول كَجُئُوٍّ وَعُتُوٍّ ، ومن قلب فلاعلال الفعل ، فان لم تنطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة ونذر القلب في أفْعُول وأفعولة كأَغْزُوٍّ وَأَغْزُوءَ ، وقد جاء أدْعُوَّةً وأُدْعِيَّةً^(٢) ومنه الأدْحِي^(٣) وكذا في الفَعُولِ والفَعُولَةِ ، ويجوز أن يكون الأَلِيَّة بمعنى القسم فَعُولَةٌ وفَعِيلَةٌ ، وهو واوَى^(٤) ، لقولهم الأَلُوءَةُ بمعناه ، وكذا في اسم مفعول

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى ، كدعا وكرمى - ومعناه جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه ، والجثى : جمع الجثاى ، وأصله جثو وقلبت الواو المنطرفة ياء ، ثم قلبت الواو قلبها ياء أيضاً لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم قلبت ضمة التاء كسرة

(٢) يقال : بينهم أدعية يتداعون بها - بضم الهمزة وسكون الدال وكسر العين مع تشديد الياء - والأدعوة : مثله ، وهى الأغلوطة ، وذلك نحو قول الشاعر :
أَدَاعِيكَ مَا مُسْتَحَقَّكَاتٍ مَعَ الشَّرَى حِسَانُ وَمَا آثَارُهَا بِحِسَانٍ
أراد السيوف

(٣) الأدحى والأدحية - بضم الهمزة أو كسرها مع سكون الدال وكسر الحاء - ويقال : أدحوة ، وهى مبيض النعام فى الرمل ، سميت بذلك لأن النعامة تدحوا الرمل : أى تبسطه برجلها ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عش

(٦) الألية - بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء - : اليمين ، قال الشاعر :

قَلَى أَلِيَّةٌ إِنْ كُنْتُ أُدْرِى أَيْتَقُصُّ حُبُّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ

ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فَعَلَ بالكسر ، كَمَغَزُو ، ويقال :
أَرْضٌ مَسْنُونَةٌ ^(١) وَمَسْنُونِيَّةٌ ، قال :

١٤٨ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ^(٢) *

وقد يعمل هذا الاعلال الذى لأمه همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كقولهم :

وقال الآخر :

قَلِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلْيَةُ بَرَّتِ
والألوة : بمناء ، والذى يتجه عندنا أن الآلية فعيلة ، وأصلها أليوة ، فقلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمنا ، وبعده عندنا أن
تكون فعولة ، لأنه كان يجب أن يقال : ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت
ياء شذوذا لا داعى له ما دام للكلمة تحمل صحيح

(١) أصل هذه الكلمة من السانية ، وهى الدلو العظيمة التى يستقى بها ، والسانى
الساقى ، وتقول : سنا الأرض يسنوها ، إذا سقاها ، وأرض مسنونة ومسنية : اسمها
مفعول من ذلك . قال فى اللسان : « ولم يعرف سيويوه سنيتها ، وأما مسنية عنده
فعلى يسنوها ، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف » اهـ

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنْبَى *

والبيت من قصيدة طريفة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم الكلاب ،
ومطلعها قوله :

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا بَيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
وعرس الرجل - بكسر فمكون - امرأته ، ومليسة : اسمها ، وهو بضم أوله
وفتح ثانيه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « معديا » حيث جاء به معلا ، وهو من
عدا يعدو ، وكان حقه أن يقول : معدوا ، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته
فهو مغزور ، ولكنه شبهه بالجمع فأعله ، ومنهم من يجعله جاريا على عدى المبنى
للجهول : أى قلما أعل فعله أعل هو حملا عليه كما قالوا : مرضى ، لقولهم رضى :
بالاعلال .

مَخْبِيٍّ^(١) ، والأصل مَخْبُوٌّ وقد جاء في جمع فُتِيَ مع كونه يائياً فُتُوًّا شاذاً^(٢) ، كما شذَّ نَحْوُ لَءِمْ قلب الواو ياء .

ويجوز لك في فاء فُعُول : جمعاً كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء ؛ أن تُتَّبِعَهُ العين ، وأن لا تتبعه ، نحو عِيٍّ وَدَلِيٍّ .

ويجوز لك في عين فُعَلَّ جمعاً من الأجوف الواوى نحو صُومَ وقُولَ قلبها ياء ، نحو صُيِّمَ وَقِيلَ ، والتصحيح أولى ، وإنما جاز ذلك لكونه جمعاً ، ولقرب الواو من الطرف .

ولا يجوز في حَوَّل حُيِّلَ^(٣) لكونه مفرداً ، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو صُومَ ياء هذا القلب ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً ، وأما قوله :
* فَمَا أَرْقَى النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامَهَا^(٤) *

فشاذ ؛ للبعد من الطرف .

قال : « وَتُقَلِّبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِذَاءٍ بِخِلَافِ رَايٍ وَثَايٍ ؛ وَيُعْتَدُّ بِنَاءُ التَّأْنِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ ، وَنَحْوُ صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وَعِبَاءَةٍ شَاذٌ »

قلب
الواو
الياء
همزة
طرفاً

أقول : إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء [ألفاً] لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف

(١) أصل مخبي مخبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام ، خففت الهمزة في اسم المفعول بقلبها واوا ، ثم أدغمت في واو مفعول فصار مخبوا ، ثم أعل شدوذاً بقلب الواو ياء : إما حملاً له على الجمع ، وإما إجراء له على خبي مخفف خبي ، على نحو ما ذكرناه في معدي

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)

(٣) الحول - كسكر - الشديد الاحتيال

(٤) (انظر ص ١٤٣ من هذا الجزء)

الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس بناء ببناء ، بل يقلب الثاني إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، لكونهما حلقيين ؛ إذ الأول مدة لاحظ لها في الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثاني واوا أو ياء ؛ لأنه إنما قرئ منهما ، وليكون تحريك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً في قلبهما ألفاً ، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتححة ألف يمدمه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء ؛ لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ؛ إذ الآخر محل التغيير ، وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزمت الكلمة كالنقاوة^(١) والنهية ، وألف التثنية إذا كان لازماً كالثنائيان^(٢) إذ لم يأت ثناء للواحد ، والألف والنون لغير التثنية كغزوان ورميآن على وزن سلامان^(٣) من الغزو والرمي ، فإن كانت التاء غير لازمة — وهي التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات — كسقاء وغزاة لقولهم : سقاء وغزاة ، وتاء الوحدة القياسية نحو استقاة واصطفاء ، أو ألف المثني غير اللازمة نحو كساءان ورداءان ، قلبتا ؛ لكونهما كالمتطرفتين ، وإنما جاز عطاءة وعظاية^(٤)

(١) انظر (ج ١ ص ١٥٦)

(٢) انظر (ص ٦٠ من هذا الجزء)

(٣) سلامان : وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم في نسخ القاموس بضم السين ، وفي اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضاً ، وصرح ياقوت في المعجم بأنها بفتح السين أو كسرهما ، والسلامان : شجر ، واسم ماء لبنى شيبان ، وبطنان : أحدهما في قضاة ، والآخر في الأزد

(٤) العظاءة - بظاء مشالة مفتوحة وبالممد ، ويقال فيها عظامية بالياء - : دويبة أكبر من الوزغة ، وتسمى شحمة الأرض ، وهي أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر ، وكلها منقطة بالسواد ، قال في اللسان : « قال ابن جني : وأما قولهم عظاءة وعباءة وصلاة فقد كان ينبغي للمالحيقة أنهاء آخرها وجرى

الاعراب عليها وقويت الياء بعدها عن الطرف ؛ ألا تهمز ، وألا يقال لإعظاية وعباية وصلاية ؛ فية تنصر على التصحيح دون الاعلال ، وألا يجوز فيه الأمران ، كما اقتصر في نهاية وغباوة وشقاوة وسعابية وورماية على التصحيح دون الاعلال ، إلا أن الخليل رحمه الله قد عمل ذلك فقال : إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع ، فلما كانوا يقولون عظام وعباء وسلام فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها ، قال : فان قيل : أو لست تعلم أن الواحد أقدم في الزتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد ؟ فكيف جاز الاصل وهو عظام أن يبنى على الفرع وهو عطاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفراء في قوله : إن الفعل الماضي إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية ؛ فقليل : ضرب لقولهم : ضرباً ، فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ؟ ولم يجوز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين : أحدهما أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية ؛ ألا تراك تقول : قصر وقصور ، وقصراً وقصوراً ، وقصر وقصور ، فتعرب الجمع لإعراب الواحد ، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد ، ولست تجد في التثنية شيئاً من ذلك ، إنما هو قصران أو قصرين ، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور ، أو لا ترى إلى الواحد تختلف معانيه باختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من جمع كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة ، وأنت لا تجد هذا إذا تثبت ، إنما تنتظم التثنية ما في الواحد البتة ، وهي لضرب من العدد البتة ، لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة ، هذا هو الأمر الغالب ، وإن كانت التثنية قد يراد بها في بعض المواضع أكثر من الاثنين فإن ذلك قليل لا يبلغ اختلاف أحوال الجمع في السكثرة والقلّة ، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولما بعد الواحد من التثنية في معانيه ومراقبه لم يجوز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ، كما حمل الخليل الواحد على الجماعة » اهـ

وَعِبَاةٌ ^(١) وَعِبَايَةٌ وَصَلَاةٌ وَصَلَايَةٌ ^(٢) بالهمز والياء — وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاء واصطفاء — لتكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة ؛ فعروضها ظاهر ، بخلاف اسم العين ؛ فان ما يكون الفرق بين مفردة وجنسه بالتاء [منه] سماعي قليل : من المخلوقات كان أو من غيرها ، كَتَمَرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ وَسَنِينَةٍ وَلَيْثَةٍ ، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظرا إلى عدم لزوم التاء ؛ إذ يقال : عِبَاءٌ ، وَعِظَاءٌ ، وَصَلَاءٌ ، في الجنس ، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء ؛ إذ ليست قياسية كما قلنا ؛ فصارت كتاء النَّقَاوةِ والنَّهْيَةِ ، ولكون تاء الوحدة في اسم العين كاللازمة جاز قَانَسُوةٌ ^(٣) وَعَرْقُوةٌ ^(٤) ، وإن كان اسم الجنس منهما قَلَنْسِيًّا وَعَرْقِيًّا ، وليس شَقَاوةٌ وشَقَاءٌ كَمِظَايَةٍ وَعِظَاءٌ ، إذ ليس شَقَاوةٌ للواحد وشَقَاءٌ للجنس ، بل كل منهما للجنس ، وقياس الوحدة الشَّقْوةُ ، فليس أصل شَقَاوةٌ شَقَاءٌ ثم زيدت التاء ، فهذا ألزمته الواو دون عِبَاءَةٍ وَعِبَايَةٍ نحو عِبَاوةٌ ، وإنما منع وقوع حرف لازم عن القلب في باب شَقَاوةٍ وَخَزَايَةٍ ^(٥) وباب قَمَحْدُوةٍ ^(٦) ولم يمنع في باب غَزِيَّانٍ وَغَزِيَّةٍ فَعِلَانٍ وَفَعِلَةٍ — بكسر العين — وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضا ؛ لقوة علة القلب في الأخير دون الأولين ، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين الكسرة وبينها في نحو دِنِيًّا . قوله « بعد ألف زائدة » لأنها تسكون إذن كالعدم ، فيكون الواو والياء

(١) العبادة والعباية : ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار

(٢) الصلاة والصلامة : مدق الطيب ، انظر (ج ٢ ص ١٣٠)

(٣) القلنسوة : من لباس الرأس (انظر ج ٢ ص ٢٧٧)

(٤) العرقوة : خشبة في فم الدلو يمسك منها

(٥) الخزاية : الاستحياء

(٦) انظر (ج ٢ ص ٤٦)

المتحركتان كأنهما وقعتا بعد فتحة ، وأما رأى^(١) وثأى^(٢) فالألف - لا تقلبها عن حرف أصلي - معتد بها

قوله « ونحو عطاء وصلاة وعباءة شاذ » قد ذكرنا ما يُخْرِجُها عن الشذوذ ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضا الوجهان قياساً ، والهمزة في نحو عِلْمَاء^(٣) وَحِرَبَاء^(٤) من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ؛ بدليل تأنيثهم لمثلها كدبر حَايَة^(٥) ودِعْ كَايَة^(٦) والتاء لازمة كما في خَزَايَة ، فلذا لم تقاب الياء ، بخلاف حرباءة^(٧) .

قال : « وَتَقْلَبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فَعْلَى اسْمًا كَتَقَوَّى وَبَقَوَّى ، بِخِلَافِ الصَّفَةِ ، قلب الياء نحو صَدْيًا وَزَيًّا ، وَتَقْلَبُ الْوَآءُ يَاءً فِي فُعْلَى اسْمًا كَالدُّنْيَا وَالْعَلْيَا ، وَشَدَّ نَحْوُ^{داوا} الرَّارِبَا^{والرافيا} ، وَخَرَوَى ، بِخِلَافِ الصَّفَةِ كَالْعُرْوَى ، وَلَمْ يُفَرَّقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَآءِ نَحْوُ^{في الناقص} دَعَوَى وَشَهَوَى ، وَلَا فِي فُعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَا وَالْقُضْيَا »

أقول : الناقص إن كان على فَعْلَى - بفتح الفاء - : فإما أن يكون واويا ، أو يائيا ، والواوي لا تقلب واوه ياء ؛ لافي الاسم كالدَّعْوَى والفَتْوَى ، ولا في الصفة نحو شَهَوَى مؤنث شَهَوَان ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، وأما اليائي منه فقصده فيه التعديل أولا

(١) الراي : اسم جنس جمعي واحده راية ، وفي بعض النسخ « زاي » وهي صحيحة أيضا

(٢) الثأى : اسم جنس جمعي واحده ثأية ، وهي علم صغير (انظر ص ١١٨ من هذا الجزء)

(٣) العلباء : عصب عتق البعير (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٤) الحرباء : ذكر أم حبين (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٥) الدر حاية : الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج ٢ ص ٤٣)

(٦) الدعكاية : الرجل الكثير اللحم طال أو قصر

فعدّل الاسم الذى هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وُصل إلى الصفة خُلِيت بلا قاب ؛ للفرق

قوله « التَّهْوَى » من الإبقاء ، وهو الرحمة والرعاية ، ولا استدلال فى رَيًّا ؛ لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبقهما^(١)

وإذا كان الناقص على فُعْلَى - بضم الفاء - فلا يخلو : إما أن يكون واويا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أو صفة ، فالثانى لاقلب لاه : اسما كان أو صفة ، لحصول الاعتدال فى الكلمة بثقل الضمة فى أولها وخفة الياء فى آخرها ، فلو قلبت واوا لكان طرفا الكلمة ثقيلين ، وأما الواوى فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة فى أول الكلمة والواو قرب الآخر ؛ فقصد فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلبت الواويا فى الاسم ، دون الصفة ؛ لسكون الاسم أسبق من الصفة فعدّل بقلب واوه ياء ، فلما وُصل إلى الصفة خُلِيت ؛ لأجل الفرق بينهما . وذكر سيديويه من فُعْلَى الاسمية الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا ، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى والأقصى أفعال التفضيل ؛ إذ الفُعْلَى الذى هو مؤنث الأفعْل حكه عند سيديويه حكم الأسماء ؛ لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام ، فأجريت مجرى الأسماء التى لا تكون وصفا [بغير الألف واللام] ؛ كما تقدم فى هذا الباب ، فعلى هذا فى جعل المصنف القُصْوَى اسما والغُزْوَى [والقُصْيَا] تأنيثى الأغزى والأقصى صفةً نظراً ، لأن القُصْوَى [أيضا] تأنيث الأقصى ، قال سيديويه : وقد قالوا القُصْوَى فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، فعلى مذهب

(١) نقول : بل يستدل برىا على أن لام الصفة التى على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا ؛ للفرق بين الاسم والصفة ؛ وذلك لأن أصله روىا ، بزنة عطشى ولو قلبت لقل روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التى هى واو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ؛ فهذا القلب لم يحصل إلا لأنهم لم يقلبوا الياء التى هى لام واوا ، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواو ياء

سيبويه الغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامة واو قياسه الياء ؛ لجريه مجرى
الأسماء ، قال السيرافى : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعَلَى بالضم مما لامة واو
إلا ما يستعمل بالآلف واللام ، نحو الدُّنْيَا والعُلَمَاء ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند
سيبويه كالأسماء ، قال : وإنما أراد أن فُعَلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة
تسكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعَلَى ؛
لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن
بابه ، وحزوى : اسم موضع

وأما فُعَلَى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء ، ولا ياءه واوا ، سواء
كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، ولا فى خفة الفتحة ،
بل هى تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل فى قلب
ياء فُعَلَى — بالفتح — وواو فُعَلَى — بالضم — إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق
بين الوصف والاسم ، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما فى فُعَلَى الواوى المفتوح فاؤه
وفُعَلَى اليائى المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا ؟ وأما مثله فُعَلَى الواوى
بكسر الفاء اسما وصفة واليائى كذلك فعززة

قال : « وَتَقْلَبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِي تَبَابٍ مَسْجِدَ
وَلَيْسَ مُفْرَدُهَا كَذَلِكَ أَلِفًا ، وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ ، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَائِيَا ، وَخَطَايَا عَلَى
الْقَوْلَيْنِ ، وَصَلَايَا جَمْعِ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَةٍ ، بِخِلَافِ شَوَاءٍ
جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَأَوْتُ ، وَبِخِلَافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعِ شَائِيَةٍ وَجَارِيَةٍ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا ، وَقَدْ جَاءَ أَذَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ »

أقول : قد مر فى باب تخفيف الهمة شرح جميع هذا ^(١) ، فلانشرح ههنا

ألفاظ المصنف

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ من هذا الجزء)

قول « في باب مساجد » أى : في باب الجمع الأقصى الذى بعد ألفه حرفان
قوله « وليس مفردا كذلك » أى : ليس بعد ألف مفردة همزة بعدها ياء ،
احتراز عن نحو شَائِيَّةٍ وَشَوَاءٍ مِنْ شَأَوْتُ أَوْشَيْتُ ، وإنما شرط في قلب همزة
الجمع ياء ويائه ألفاً أن لا يكون المفرد كذلك ، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع
بلا قلب ، ليطابق الجمع مفردة ، ألا ترى إلى قولهم في جمع حُبَلَى : حَبَالَى ، وفي
جمع إِذَاوَةٍ : أَدَاوَى ^(١) ، وفي جمع شَائِيَّةٍ : شَوَاءٍ ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ؟ وسيبويه
لا يشترط في القلب المذكور أن لا يكون المفرد كذلك ، بل يشترط فيه كون الهمزة
في الجمع عارضة ، فقال بناء على هذا : إن من ذهب بمذهب الخليل في قلب
الهمزة في هذا الباب كما في شَوَاعٍ ^(٢) ينبغي أن يقول في فاعل من جاء وساء
جَيَاءٍ وَسَوَاءٍ جمعى جَيٍّ وَسَيٍّ كَسَيْدٍ ؛ لأن الهمزة على مذهب الخليل هي التي
في الواحد ، وليست عارضة وإنما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفاً ، هذا
كلامه ، ومن لم يذهب بمذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول :
جَيَّايَا وَسَوَايَا

فان قيل : يلزم سيبويه أن يقول في جمع شَائِيَّةٍ من شَيْت : شَوَايَا ؛ لأن الهمزة
في الجمع عارضة عنده ، كما هي عارضة في المفرد

قلنا : إنه أراد بعروضها في الجمع أنها لم تكن في المفرد همزة ، وهمزة شَوَاءٍ من
شَيْت كانت في المفرد أيضاً همزة ، فلم تكن عارضة في الجمع بهذا التأويل
ويلزم الخليل أن يقول في جمع خطِيئَةٍ : خَطَاءٍ ؛ بناء على شرط سيبويه ، إذ
الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع ، ولم يقل به أحد ، فظهر أن الأولى
أن يقال : الشرط أن لا يكون المفرد كذلك ، حتى يطرد على مذهب الخليل

(١) أنظر (ج ١ ص ٣١)

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٢)

وغيره ، فلا يقال : خَطَاءٌ وَجَيَاءٌ وَسَوَاءٌ ، على شيء من المذاهب ؛ لأن آحادها ليست كذلك

قوله « مطايا وركايا » جمع مطيئة ^(١) وركيئة ^(٢) فعيلة من الناقص ، وهما مثالان لشيء واحد ، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فعيلة من مهموز اللام ، ففى مطايا كان بعد الألف همزة بعدها ياء ؛ لأن ياء فعيلة تصير في الجمع الأقصى همزة ، وكذا في خطايا على المذهبين : أما على مذهب سيديو فـ فلائك تقلب ياء فعيلة في الجمع همزة ، فيجتمع همزتان متحركتان أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوبا ، وأما على مذهب الخليل فلائن أصله خطاياء بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء ، فقوله خطايا « على القولين » أى : على قولى الخليل وسيديو ، فتقلب على المسذابين الهمزة ياء ؛ والياء ألفا ؛ لأن واحده : أى خطيئة ؛ لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء ، حتى يطابق به الجمع

قوله « وصلايا جمع المهموز وغيره » أى : صلاية وصلاة ؛ لأن جمع فعالة فعائل بالهمز ^(٣) كهمائل ، فيصير جمع صلاة بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلها ، وجمع صلاية صلائي بهمزة بعدها ياء قوله « فيهما » أى : فى شَوَاءٍ جمع شائبة من شئت مشيئة ، وفى جَوَاءٍ جمع جائبة من جئت مجيئا ، وكلاهما من باب واحد ؛ إذ هما أجوفان

(١) المطيئة : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أو لأن الراكب يعملو مطاها ، وهو ظهرها ، فعلى الأول هى فعيلة بمعنى فاعلة ، وعلى الثانى هى فعيلة بمعنى مفعولة ، وأصلها على الوجهين مطيوة ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا

(٢) الركيئة : الدئر ، فعيلة بمعنى مفعولة من ركاه يركوها ، أى : حفرها

(٣) الخمايل : جمع حمالة - بزنة سحابة - وهى الدية ، سميت بذلك لأن أقارب

القاتل يتحملونها

مهموزا اللام ، فلم يحتج إلى قوله « فيهما » وليس القولان في شَوَاء جمع شائبة من شأوت ؛ إذ لا قلب فيه عند الخليل ؛ لأنه إنما يقلب خوفا من اجتماع الهمزتين قوله « وقد جاء أَدَاوَى » كل ما كان في واحده ألف ثالثة بعدها واو وجمعه الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة ، كما تقلب في جمع رسالة ، وقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الهمزة واوا ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ، وقد قالوا : هَدَاوَى في جمع هَدِيَّة ، قلبوا الهمزة واوا لوقوعها بين الألفين كما في حَمَرَاوَان ، وهو عند الأخفش قياسى ، وعند غيره شاذ

قال : « وَأَسْكَنَانِ فِي بَابٍ يَغْزُو وَيَرْمَى مَرْفُوعَيْنِ ، وَالْغَازَى وَالرَّامِى مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا ، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌ ، كَالشُّكُونِ فِي النَّصَبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلِفِ فِي الْجَزْمِ »

اسكان
الواو
والياء

أقول : إنما سكن الواو في نحو يغزو ، وهذا يختص بالفعل ؛ لا يكون في الأسم ، كما ذكرنا ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة ؛ إذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله ، تخفف الأخير ، وهو الضمة ؛ لأن الحركة بعد الحرف ، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة ، وهذا أقل ثقلًا من الأول ، ويكون في الاسم والفعل ، نحو هو يرمى ، وجاء الرامى ، وإنما ذكر الغازى والرامى ليبين أن الياء التى أصلها الواو كالأصلية ، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة ؛ لاجتماع الأمثال ، كما في الواو المضمومة بعد الضمة ، والأول أثقل ، وهذا يكون في الاسم نحو بالرامى ، وفي الفعل كرامى ، وأصله أرمي

قوله : « والتحرىك في الرفع والجر في الياء شاذ » أما الرفع فكقول الشاعر :

١٤٩ — * مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سَحَاحُ ^(١) *

(١) هذا عجز بيت من البسيط لجرير بن عطية ، وصدره قوله :

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَهَبَّتْهَا *

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار ؛ فيحركون
ياء الرامى رفعا وجرا ، وياء يرمى رفعا ، وكذا واو يغزور رفعا ، قال :

١٥٠ — * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ * ^(١)

قوله « كالسكون في النصب » أما في الواو فكقوله :

١٥١ — فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةِ
أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُوَ بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ ^(٢)

وأما في الياء فكقوله :

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا ^(٣)

وقوله « كاد » يروى في مكانه « كان » وقوله : « وبهجتها » يروى في مكانه
« ولذتها » والموالى : جمع مولى ، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد
وابن العم والناصر . والكباش : جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ،
وسجاح : جمع ساح ، وهو السمين ؛ تقول : سحت الشاء تسح - بالكسر -
سحوحا : أى سمئت . والاستشهاد بالبيت في قوله « موالى » حيث حرك الياء
بالضم شذوذا

(١) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله ، وصدره قوله :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي *

ومعنى مفرداته واضح . والاستشهاد به في قوله « كجوارى » حيث حرك

الياء بالكسر شذوذا

(٢) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وسودتى
جعلتني سيدا ، وعامر قبيلة . والاستشهاد به في قوله : « أن أسمو » حيث سكن الواو
في حال النصب وذلك شاذ

(٣) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ١ ص ١٧٧) . والاستشهاد

به هنا في قوله « واش » حيث حذف الياء في حالة النصب كما تحذف في حالة

وقوله :

١٥٢ — كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِينَ الْوَرَقُ (١)

قوله « والإنبات فيهما » أما في الواو فكقوله :

١٥٣ — هَجَوْتَ زَبَانَ مُنَّمْ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ (٢)

وأما في الياء فكقوله :

١٥٤ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي
بِمَا لَأَقْتُ لَبُوبُ بَنِي زِيَادِ (٣)

الرفع والجز ، ونريد أن ننبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت في الشعراء (ص ٣١٤) . وكذلك أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (ص ٢٠٠) دار الكتب

* فَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

فلا شاهد في البيت على هذه الرواية

(١) نسب ابن رشح هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، والضمير في « أَيْدِيَهُنَّ » يرجع إلى الابل ، والقاع : المكان المستوى ، والقرق - ككتف - : الأملس ، ويقال : هو الخشن الذي فيه الحصى . ويتعاطين : يناول بعضهم بعضا والورق : الفضة ، والمراد الدراهم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ » حيث سكن الياء في حال النصب كما تسكن في حال الرفع ، وهو شاذ

(٢) ينسب هذا البيت لأبي عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، ويروى على هذا « هجوت » و « لم تهجو » بالخطاب ، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء ، ويرريه « هجوت » و « لم أهجو ولم أدع » . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أهجو » حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي ، والأنباء : جمع نبأ

فتقدر لأجل الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم ؛ لأن الجازم لا بد له من عمل ، وتقديرها في الياء أكثر وأولى ؛ لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء .

قوله « وفي الألف في الجزم » أى : إثبات الألف في الجزم كإثبات الواو والياء في الجزم كقوله :

١٥٥ — * وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ ^(١) *

وتقدير الضم في الألف أبعد ؛ لأنها لا تحتل الحركة
قال : « وَتُحَذِّفَانِ فِي نَحْوِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاغْزَنَ وَاغْزَنَ وَارْمَنَ وَارْمَنَ »
أقول : أصل يَغْزُونَ يغزو ، لحقه واو الجمع ، فحذف الواو الأولى للساكنين
وأصل يَرْمُونَ يرمى ، لحقه واو الجمع ، فحذف الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم
لتسلم الواو ؛ إذ هي كلمة تامة لا تتغير ، وأصل اغْزَنَ اغزوا ، لحقه النون
المشددة ، فسقطت الواو للساكنين ، وكذا اغْزَنَ وارْمَنَ وارْمَنَ ؛ لأن الأصل

حذف
الواو
والياء
لامين

وهو الخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام ، وتنمى
تزيد وتكثر ، والباء في بما لاقت يقال : هي زائدة ، و « ما » فاعل يأتي ، ويقال
هي أصلية متعلقة بتنمى وفاعل « يأتي » على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من
المقام : أى ألم يأتيك هو : أى الخبر ، واللون : الناقه ذات اللبن . والاستشهاد
بالبيت في قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذى يقتضى
حذفها ، وهو شاذ

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة ، وقبلة :

* إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ *

وترضاها : أصله ترضاها فحذف إحدى التاءين . والاستشهاد به في هذا اللفظ
حيث أثبت الألف مع لا الناهية الجازمة التى تقتضى حذف حرف العلة ،
وذلك شاذ

ارْمُوا وارْمِي ، ولا تقول : إن الأصل اَرْمِيُوا وارْمِي ؛ لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله ، كما تقدم .

قال : « وَنَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ وَاسْمٍ وَأَبْنٍ وَأَخٍ وَأَخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاسٍ » حذف اللام سماها
أقول : يعنى حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ؛ فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقى ، وأما أخت فليس بمحذوف اللام ، بل التاء بدل من لامه

هذا آخر باب الإعلال ، ولنصف إليه ما يليق به ؛ فنقول :
إذا اجتمع ياءان ؛ فإن لم تكن الأخيرة لاما ، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيْعٌ وَبَيْعٌ ، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحكم كل واحدة منهما حكمها مفردة كَبَيْعٌ ، وكما إذا بنيت من يَيْنٍ مثل باع قلت : يَانَ ، وإن بنيت مثل هَيَامٍ ^(١) قلت : يَيَّانٍ

وإن كانت الأخيرة لاما ، فإن سكنت أولاهما أدغمت في الثانية كحَيٍّ ؛ وإن سكنت الأخيرة سلمتا كحييت ، وإن تحركتا : فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حَيَاة ، وإن لم يحز : فإما أن تلزم حركة الثانية ، أولا ؛ فإن لزمت فإن لم يحز إدغام الأولى في الثانية فالأولى قلب الثانية واوا كما في حَيَوَان ، وإما لم يحز الإدغام لأن فعلا من المضاعف نحو ردّان لا يدغم ، كما يجيء في باب الإدغام ، وإما لم يحز قلب الثانية ألفا لعدم موازنة الفعل كما مر ، وإما قلبت واوا لاستئصال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستئصال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثانى ألفا ، وإما قلبت الثانية دون الأولى لأن استئصال الاجتماع بها حصل ، وإما جاز قلب اللام واوا مع أن الأخير ينبغي أن يكون حرفا خفيفا

(١) الهيام - كسحب وغراب - : مالا يتماسك من الرمل ؛ فهو ينهار أبداً ، وكغراب : شدة العشق ، وداء يصيب الأبل من ماء تشربه مستنقعا

لأن لزوم الألف والنون جعلها متوسطة ، كما قالوا في عُنْفُوَان (١) وعُنْصُوءَ (٢) كما مر ، وقال سيديويه : القياس حَيَّيَّان ، فلم يَقْلِبْ الثانية ، وحيوَان عنده شاذ ، وكذا قال في فعَلَان من القُوَّة قَوَوَان ، كما يجيء ، وكذا تقول : حَيَّوَى كَجَفَلَى (٣) وقياس سيديويه حَيَّيْ ، وكذا تقول على وزن السبعان من حَيَّ حَيَّوَان ، وإنما لم تدغم كما أدغمت في رَدَدَان فقلت : رَدَّان على ما يجيء في باب الإدغام ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وقياس سيديويه حَيَّان — بالإدغام — لأنه لا يقلب في مثله ، وإن جاز الإدغام فلك الإدغام وتركه كَجَيَّ وَحَيَّ وَحَيَّيَّان — بالسكسر — وَحَيَّان ، والإدغام أكثر كما مر (٤) ؛ إذ هو أخف ، وإن لم تلزم حركةُ الثاني نحو لَنْ يُحْيِيَّ وجب تصحيحهما مُظْهَرَيْن ، وإخفاء كسرة الأولى أَوْلى

وإن اجتمع ثلاث ياءات : فإما أن تكون الأخيرة لاما ، أو لا فإن كانت لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية ، أو الثانية في الثالثة ، أو لا يكون شيء منهما مدغما في شيء فإن كانت الأولى مدغمة في الثانية : فإما أن يكون ذلك في الفعل أو الجارى

(١) عُنْفُوَان الشيء : أوله أنظر (ح ١ ص ٢٥١)

(٢) العنصوءة - مثلية العين - : القليل المتفرق من النبت والشعر وغيرهما ، أنظر (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) في بعض المطبوعات « كتملى » بالتاء المثناة ، وبعضها « كشملى » بالمثلثة وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، والجفلى : الدعوة العامة ، ويقابلها « النقرى » قال طرفة :

نَحْنُ فِي الْمُسْتَقَةِ نَدْعُو الْجَفْلَى لَا تَرَى الْأَدَبَ فِينَا يَنْتَقِرُ
يقال : دعى فلان في النقرى لا في الجفلى ؛ أى دعى في الدعوة الخاصة لا في الدعوة العامة .

(٤) أنظر (ص ١١٤ من هذا الجزء)

عليه ، أولا ، فإن كان في أحدهما جمعت الثانية كأنها لم تسبقها ، نحو حَيَّاء ، نحو حَيَّاء وحَيَّاء
وَيَحْيَى ، والمُعَيَّى ، والمُعَيَّى . هو مثل عَزَى ، يُعَزَّى ، الْمُعَزَّى ، الْمُعَزَّى ،
وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها في الفعل نَسِيًّا نحو يُعَيَّى مع استئصال
ذلك كما حذفت في مُعَيَّى إبقاء على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها تختلف
أوزان الفعل ، ووزن الفعل تجب مراعاته ، كما مر في تعليل امتناع قلب واو
نحو يَدْعُو ، ثم أُجْرَى الجارى على الفعل كالمُعَيَّى مُجْرَى الفعل في ترك
حذف الياء الثالثة نَسِيًّا ، وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجارى عليه فإن
جاز قلب الثالثة ألفا — وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفا —
قلبت ، كما في إِيَّاء على وزن إِيَّاءة من أُوِيْتُ ، والأصل إِيَّوِيَّةٌ ، ثم إِيَّوِيَّةٌ ، ثم
إِيَّيَّةٌ ، ثم إِيَّاءة ، وإن لم يحز ذلك ، وهو لأمرين : أحدهما أن تتوسط الأخيرة
مع انفتاح المشددة للحجىء حرف . موضع على الازوم في كل موضع ، كالألف والنون
التي لغير المثنى ؛ فإذا كان كذا قابلت الثالثة واوًا كما تقول إذا بنيت على فيعلان
من حَيَّى : حَيَّوَانٌ ؛ لأنه أثقل من حَيَّوَانٍ مخففا ، وعند سيبويه حَيَّيَانٌ كما مر ،
وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر ، فإذا كان كذا كُسِرَت المضمومة وحذفت
الثالثة نسيما ؛ لاستئصال الياءات في الطرف مع انكسار المشددة منها نحو مُعَيَّى ،
والأصل مُعَيَّى ، ونحو حَنَّى على وزن كَنَهْلٍ^(١) من حَيَّى ، والأصل حَنَّى
ثم حَنَّى ، وكذا تحذف الأخيرة نسيما وإن جاء بعدها حرف لازم ، كما تقول
في تصغير أَشْوَيَّان : على وزن أَنبَجَانٍ^(٢) من الشى أَشْيَوِيَّانٌ ، ثم أَشْيَيَّانٌ ،
ثم أَشْيَيَّانٌ ، وخالف أبو عمرو فيا وازن الفعل ، وأوله زيادة كزيادته ، فلم يحذف

(١) الكنهل : شجر من أشجار البادية ، انظر (ح ٢ ص ٣٥٩)

(٢) يقال : نجين أنبجان - بفتح الباء - إذا كان متفخفا ، ولا نظير له في هذا

الوزن إلا يوم أرونان ، وهو الشديد . انظر (ح ٢ ص ٣٩٧)

الثالثة نَسِيًا ، فقال أَحْيَى في نصغير أَحْوَى كما مر في التصغير ^(١) .

وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة : فإن كان ما قبل الأولى ساكنا لم يغير شيء منها نحو ظَبْيِيَّ وَقِرْأِيَّ في النسب ، وَرَمِيَّ على وزن بَرْطِيلِ ^(٢) من الرَّمْيِ ؛ وإن كان ما قبل الأولى متحركا : فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات ، نحو حَيَّ كِهَجَفَ ^(٣) وَحَيَّ كَقَمَدَ ^(٤) ، والأصل حَيَّ — بضم العين — وَحَيَّ من الحياء ؛ لخفة الكلمة ، وإن كانت ثالثتها جعلت واوا ، سواء كان ما قبلها مفتوحا ، كما إذا بنيت من الرمي مثل تَحْصِيصَةٍ ^(٥) ، تقول : رَمَوِيَّةٌ ، مثل رَحْوِيَّةٍ في النسب ، ولم تقلب الياء الأولى ألفا ، أما في النسب فلعروض الحركة ، وأما في غير النسب فلعدم موازنته للفعل ، وكما إذا بنيت من الرمي على وزن حَلَكُوكَ ^(٦) قلت رَمَوِيَّ ، والأصل رَمِيَّوِيَّ ثم رَمِيَّ ، ثم رَمَوِيَّ ، أو كان ما قبلها مكسورا نحو عَمَوِيَّ فإنك تفتح الكسر لتسلم الواو ، وإنما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستتقال الياءات ، وإنما لم تقلب الأخيرة كما في حَيَّوَانٍ وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد ، ولهذا لم تحذف الثالثة [نسيا] كما حذفت في مُعَيَّةٍ ، والحذف والقلب في ياء النسب أبعد ، لكونها علامة ، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة : فإن كانت قبل ياء النسب حذفت ، على الأصح ، كما في قَاضِيٍّ ؛ لاجتماع الياءات مع تناقل الكلمة وكون

(١) انظر (١ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٢) البرطيل - كقنديل - : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرمح ، والمعول أيضا

(٣) الهجف : الظليم المسن ، والجائع أيضا ، انظر (١ ص ٢٨)

(٤) القمد - كعتل - : الطويل ، والشديد أيضا . انظر (١ ص ٥٣)

(٥) الحمصيصة : بقلة رملية حامضة ، انظر (١ ص ٢٧٢)

(٦) الحلكوك - كقربوس - : الشديد السواد

الأولى آخر الكلمة ، إذ ياء النسب عارضة ، ويجوز قَاضِي ، كما مر في النسب^(١) ، وإن لم تسكن قبل ياء النسب لم تحذف ؛ لأنها ليست آخر الكلمة ، بل قلب واوا ، كما قلبت وهي ثالثة الكلمة ، تقول على وزن خَيْتَعُور^(٢) من الرمي : رَيْمَوِي ، والأصل رَيْمَيُوي ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الضمة ، وقلبت الياء واوا ، وكذا إذا بنيت مثل خَنْفَقِي^(٣) من بكى قلت : بَنْكَوِي

وإن لم يكن شيء منهما مسدغا في شيء ؛ فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفا قلبت ، كما إذا بنى من حَيِيّ مثل أَحْمَر ، قلبتها ألفا نحو أَحْيِيّ ، ثم إن أدغمت كما في اقْتَتَلَ قلت : حَيِيّ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا ، نحو أَحْيَوِي ، كما في حَيَوَان ، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حَيِيّ مثل هُدَيْد^(٤) وَجَنْدِل^(٥) جاز لك حذف الثالثة نسياً ، لكون الثقل أكثر مما في مُعَيَّة فنقول : حِيًّا وَحِيًّا ، بقلب الثانية ألفا لتحركها طرفاً وانفتاح ما قبلها ، وجزاك قلب الثانية واوا كما في حَيَوَان ، فتسلم الثالثة^(٦) لزوال اجتماع الياءات ، فيصير حَيَوِيًّا

(١) انظر (٢ ص ٤٤ ، ٤٥)

(٢) الخيتعور : السراب ، وكل مالا يدوم على حالة ، والمرأة السيئة الخاق ، والدنيا ، والداهية

(٣) الخنفقيق : الداهية ، والسريعة جدا من النوق والظلمان

(٤) الهدبد : اللبن الخائر ، وانظر (١ ص ٤٩)

(٥) الجندل : موضع فيه الحجارة ، انظر (١ ص ٥١)

(٦) المراد بالسلامة ههنا : ما يقابل الحذف نسياً والأدغام والقلب واوا ، فشمّل الاعلال كما علال قاض ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويًا : أى في حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوي ، كما تقول القاضي ؛ فإن جاء مرفوعاً أو مجروراً منونا قلت : حيو ، بحذف الياء الثالثة

وَحَيَوِيًّا ، وكما إذا بنيت من قضى مثل جَحْمَرِش ^(١) قلت : قَضِيًّا بحذف
الأخيرة نسيا ، وقلب الثانية ألفا ، وقَضِيٍّ ، بقلب ^(٢) الثانية واوا ، وإنما لم تقلب
الثالثة واوا لأن آخر الكلمة بالتخفيف أولى ، وأيضا لو قلبتها إياها لبقى اجتماع
الياءين الأوليين بحالهما ، وأما الأولى فلم تقلب ؛ لأن الثقل إنما حصل من الثانية
والثالثة ، ولم تقلب الأولى في حَيٍّ كَجَنْدَل ؛ لأنها لم يقلب مثاها ألفا في الفعل
نحو حَيٍّ كما مر فسكيف تقلب في اسم لم يوازن الفعل

وإن لم تكن الياء الأخيرة لاما بقيت الياءات على حالها بلاقلب ولاحذف ،
كما تقول في تصغير أسوار ^(٣) أسِير

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حَيٍّ على وزن جَحْمَرِش قلت :
حَيٍّ ، أدغمت الأولى في الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واوا كما قلنا
في المبني على وزن جَنْدَل ، فتسلم الرابعة نحو حَيٍّ ، ويجوز لك حذف الأخيرة
نسيا لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّة ، فتقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
نحو حَيَّا ، كما قلنا قبل . وإذا بنيت مثل ^(٤) سَلْسِيل قلت : حَيٍّ ، وإذا

(١) الجحمرش : العجوز المسنة ، وانظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض ، فتقول : القضيوى ، ورأيت قضويا ،
وهذا قضيو ، ومررت بقضيو ، والكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام
المؤلف وهو بما لا يخفى لم يتعرض لبيانها

(٣) الأسوار - بالضم والكسر - : قائد الفرس ، والجيد الرمي بالسهم
والثابت على ظهر الفرس ، وجمعه أساور ، وأساور بغير تاء ، والأسوار - بالضم
أيضا - : لغة في السوار

(٤) السلسيل : اسم عين في الجنة ، وهو وصف أيضا ؛ يقال : شراب
سلسيل ؛ إذا كان سائغا سهل المدخل في الحلق . انظر (ج ١ ص ٥٠ ، ٥١)
واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من

بنيت مثل قرطع^(١) قلت : حَيَّ ، لم تقلب ثانية المشدتين واوا كما في
حَيَوَان ؛ لأنها آخر الكلمة فلا تبدل حرفا أثقل مما كان ، ولم تحذف كما في مُعَيَّة ؛
لأن حذفها حذف حرفين ، واحتمل اجتماعهما ؛ لأن تشديدهما قَوَّاهما ، وإذا جاز نحو
طَيَّ وأُمَيَّ — على قول — مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة
فهذا أجوز ، وإذا بنيت مثل قَذَعَمِل^(٢) قلت : حَيَّ ، أدغمت الثانية في الثالثة ،
وحذفت الرابعة كما في مُعَيَّة ، وهو ههنا أولى ، ولم تقلب المضغفة واو الصيرورثها
بالتضعيف قَوَّيَّة كالحرف الصحيح ، فيبقى حَيَّ ، وتقول على وزن قَذَعَمِيلة من
قَصَى : قُضَيَّة ، ولما زنى لم يجوز من قَصَى إلا قُضَوِيَّة ، كما في النسب ، وغيره
جَوَز مع قضوية قُضَيَّة بتشديدين أكثر من تجويز أُمَيَّ ، والذي أرى أنه
لا يجوز إلا قُضَيَّة ، بياءين مشدتين ؛ إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف ، فلم تحذفا
كما حذفت الثالثة في مُعَيَّة ، والأوليان ليستا في آخر الكلمة حتى يحذف
أضفهما : أى أولهما الساكن ، كما حذفت في أُمَوَيَّ ، فإذا بنيت من شَوَى
على وزن عصفور قلت : شَوِيَّ ، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتها
في الياءين فصار شُيَّ — بكسر ضمة المشددة الأولى — فيجوز كسر الفاء أيضا ،
كما في عُتَى ، وقال سيديويه : شَوِيَّ ، قياسا على طَوَوَيَّ وحَيَوَيَّ
في النسب إلى حَيَّ وَطَىَّ أو شُيَّ ، كما قيل طَيَّيَّ ، وكذا إذا بنيت من طَوَى

حي على مثال سلسيل لاجتمع خمس ياءات ؛ فالصواب أن يقول إذا بنيت من
قضى مثل سلسيل قلت : قضوى ، والأصل قضىي ، قلبت الثانية واوا كما في حيوان

(١) القرطع : السحابة . انظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) القذعمل : القصير الضخم من الابل ، وأصله قذعميل ، والقذعمله الناقة

القصيرة الضخمة ، ومثلها القذعميلة ، ويقال : ما في السماء قذعملة : أى شيء من
السحاب ، وما أصبت منه قذعميلا : أى شيئا

على وزن بَيْقُورٍ^(١) قلت : طَيَّوِيَّ ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء الساكنة فيها ، ثم قلبت الواو الثانية ياء وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول : طَيَّيَّ ، وعند سيديويه طَيَّوِيَّ أيضا كالمنسوب إلى حَيَّ ، هذا كله في الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة ، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حَيَّ ، وَطَيَّ ، وَعَلَيَّ ، وَقُصَيَّ ، وَتَحِيَّةً ، وَمُحَيَّ فقد مضى في باب النسب حكمها^(٢) وقد مضى أيضا أن ياء التصغير تحذف كما في أُمُوِيَّ إن دخلت النسبة على التصغير ، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم تحذف نحو أُرِيَّةَ^(٣) — بيايين مشددين — هذا كله حكم الياءات

فأما حكم الواوات فنقول : إن اجتمع واوان فان سكنت ثانيتهما : فإن كانت طرفا لم يمكن أن تكون الأولى مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة ، نحو لم يَرَوْا ومُرُّو زَيْدٍ ؛ لأنهم يستنقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محل التخفيف ؛ فلذلك لم يبنوا مثل قَوَوْتُ وقَوَوْتُ ؛ فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء ، نحو قَوَوْتُ ، وإن كانت الأخيرة وسطا جاز اجتماعهما ، نحو قَوَوِلْ ، وإن تحركتا : فإن كان ذلك في أول الكلمة قلبت الأولى همزة كما في أوصل ، وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز الإدغام أدغمت ، كما إذا بنيت من القوة على فعْلَان — بضم العين — قلت :

(١) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالباعر ، والبقيز ، والباقر ؛ قال الشاعر :

لَا دَرَّ دَرٌّ رِجَالٍ خَابَ سَعْيُهُمْ يَسْتَمْطِرُونَ لَدَى الْأَزْمَاتِ بِالْعُشْرِ
أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلِّمَةً ذَرِيَّةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ ؟

(٢) انظر في النسب إلى حَيَّ وطَيَّ (٢ ص ٤٩ ، ٥٠) وفي النسب إلى عَلَيَّ وقُصَيَّ (٢ ص ٢٢) . وفي النسب إلى تَحِيَّةً ومُحَيَّ (٢ ص ٤٥)

(٣) أُرِيَّة : تصغير أُرُوِيَّة ، وانظر (١ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧)

قَوَّانٌ عند المبرد ، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يجب في باب الإدغام ، ومن لم يدغم في حَيَّيَ جاز أن لا يدغم في نحو قَوَّوَان ؛ بل يقلب الثانية ياء ، ويقلب ضمة ما قبلها كسرة ، كما مر في هذا الباب ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وهذا قول الجرمي ؛ وإن لم يحز الإدغام كما إذا بنيت على فَعْلَان — بفتح العين — من القوة ، قال سيديويه : تقول : قَوَّوَان ، كما قال من حَيَّيَ : حَيَّيَّان ، والأولى أن يقال : قَوَّيَّان ؛ لاستثقال الواوين ، فلما لم يحز التخفيف بالإدغام خفف بقلب أحدهما ياء ، وإذا قلبت الياء واوًا في حيوان لكرهه اجتماع الياءين فقلب الثانية ياء في قَوَّوَان لكون الواو أثقل أولى ، ولو بنيت على فَعْلَان — بكسر العين — انقلبت الثانية ياء للكسرة ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام كما تقدم ، وإن كان ذلك في الطرف : فإن انفتحت الأولى لزوما قلبت الثانية ألفا كما في القَوَّى والصَّوَّى ^(١) وَيَقْوَى وَأَقْوَى ، وأما في طَوَوِيَّ منسوباً إلى طَيَّ فلعرض فتحة الأولى ، وأما في قُوَوِيَّ منسوباً إلى قُوَّى علماً ^(٢) فلعرض حركة الثانية ، وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء ، كقَوِّيَّ وقَوِّيَّ — على وزن عضدو فيخذ — من القُوَّة ، وإن سكنت أولى الواوين فإن كانتا في الوسط سلمتا من القلب كقَوُولَ إلا في نحو قَوْل على ما تقدم ، وإن كانتا في الطرف : فإن كانت الكلمة ثلاثية لم تقلب إلا إذا

(١) الصوى : جمع - صوة - كقوة - وهي جماعة السباع ، وهي أيضاً حجر يكون علامة في الطريق ، وانظر (ص ١٢٣ من هذا الجزء)

(٢) إنما قيد قوى بكونه علماً احترازاً عنه جمعاً ؛ فإنه يرد في النسبة إليه إلى واحد فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة الذين يوجبون رد الجمع إلى واحد عند النسبة إليه ، وأما على رأى من يجيز النسب إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علماً ، وتكون النسبة إليه حينئذ قووى علماً كان أو جمعاً

انكسر ما قبلها ، نحو قَوِّ وقَوِّ ، وتقول على وزن حَبْرٍ : قَيِّ ، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ما قبلها نحو غَزَوِّ ، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغَزَيِّ — على وزن فِيلَزٍ ^(١) — والمضموم ما قبلها جوازا في المذكر المفرد نحو غَزُوِّ ، وغَزَيِّ ، كعُتُوِّ وعُتَيِّ ، وجوبا في الجمع كُدَلِيٍّ وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاما : فيما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية أو الثانية في الثالثة أو ليس شيء منها مدغما في شيء ، ففي الأول تقلب الثالثة ألفا إن انفتح ما قبلها كقَوِّ والمَقَوِّ ، وياء إن انكسر كقَيَّوِّ والمَقَيَّوِّ ، أو انضم كقَوِّ على وزن بُرْثَنٍ ^(٢) من القوة ، وفي الثاني تقلب المشددة ياء مشددة : انفتح ما قبلها كقَوِّ — على وزن هِجَفٍ ^(٣) أو قِمَطَرٍ ^(٤) — أو انكسر كقَوِّ — على وزن فِيلَزٍ — أو انضم كقَوِّ — على وزن قُمُدٍّ — بكسر ذلك الضم ، فيجوز كسر الفاء إتباعا كعَمَيٍّ وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حُمَيٍّ فإن الياء أخف ، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ما قبلها نحو غَزَوِّ — على وزن حَلَكُوكَ — فإن سكن ما قبلها : فإن انفتحت الأولى سلم الجميع ، نحو غَزَوِّ — على وزن قِرَشَبٍ ^(٥) أو قِرْطَعبٍ — وإن انضمت أو انكسرت قلبت

(١) النلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي - : نحاس أبيض تجعل منه القدور ، أو هو جواهر الأرض كلها ، والرجل الغليظ الشديد والضريرة تجرب عليها السيوف ، وفيه لغتان أخريان : كهجف وعتل ، ومراد المؤلف هنا اللغة الأولى .

- (٢) البرثن : هو للسبع والطير كالأصابع للإنسان ، وانظر (١ ص ٥١)
 (٣) الهجف : الظليم المسن ، وانظر ص ١٨٩ من هذا الجزء .
 (٤) القمطر : ماتصان فيه الكتب ، وانظر (١ ص ٣ ، ٥١)
 (٥) القرشب : الضخم الطويل من الرجال ، وانظر (١ ص ٦١)

المشددة ياء وكسرت الضمة. كَمَقَوِيٍّ وَغَزَوِيٍّ — كَمُضْفُور — من الغزو، وإن لم تكن إحداها مدغمة في الأخرى قلبت الأخيرة ألفا: إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر نحو اقَوَوِيٍّ على وزن احمر — فإن أدغمت قلت قَوِيٍّ، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قَوِيَّانَ، وهو ههنا أولى، فتقول: اقَوِيَّا يَقَوِيٍّ وتقول في نحو هَذَبِدَ وَجَدَدِلَ من القوة: قَوُوٍّ، وقَوَوِيٍّ — بقلب الثالثة ياء — لكسرة ما قبلها، ولا تدغم الأولى في الثانية مع لزوم حركة الثانية، محافظة على بناء الإلحاق، وأيضاً لعدم مشابهة الفعل

هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل كما يجيء في أول باب الإدغام

وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو قُوُولٍ على وزن سُجُوحٍ واقَوُوْلَ كَأَغْدُوْدَنَ^(١)، والأخفش يقلب الأخيرة في اقَوُوْلٍ ياء، فتقلب الثانية ياء أيضاً، وسيبويه لم يبال بذلك، لتوسطها، وينبغي للأخفش أن يقول في قُوُولٍ: قُوِيلَ، إلا أن يعتذر بخفة واو المد، وإنما لم يقلب الأخفش في نحو اقَوُوْلٍ لكون الوسطى كالآلف، لأنها بدل منه، ألا ترى أنه لم يقلب أَوَّلَ وَأَوَّيٍّ وَوَرِيٍّ همزة وجوباً لمثل ذلك؟

وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة في الرابعة نحو قَوَوِيٍّ — على وزن قِرْطَعَبٍ — من القوة، لأنه أثقل من نحو غَزَوَوِيٍّ، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفاً إن انفتح ما قبلها، وياء إن انكسر، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قَوَوِيٍّ — على وزن جحمرش —، لأنه إذن كأَقَوُوْلٍ وتقول على وزن قُدَعَمِيلٍ: قَوَوِيٍّ، وعلى وزن أَعْدُوْدَنَ اقَوَوِيٍّ، والأخفش يقلب الثالثة ياء فتقول قَوَوِيٍّ — كجحمرش —

(١) أَعْدُوْدَنَ التبت: طال، وانظر (١ ص ٦٨، ١١٢)

وَقَوِيَّ كَقَدْعَمَل — واقْوِيَّا — كاغدودن — لاستثقال الواوات ، فتقلب
القريبة من الطرف ياء ، ولا تقلب الواو الثالثة في قَوَوٍ — كجهمرش — ألفا ،
كما لم تقلب واو قَوِيَّ كما مر ، والله أعلم بالصواب

الإبدال

قال : « الإبدال : جَمَلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ ، وَيُعْرَفُ بِأُمْتَلَةٍ
اِسْتِثْقَائِهِ كَثَرَاتٍ وَأَجْوِهِ ، وَبِقِلَّةِ اِسْتِعْمَالِهِ كَالْتَعَالِي ، وَيَكُونُهُ قَرَعًا
وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كَضُوَيْرٍ ، وَيَكُونُهُ قَرَعًا وَهُوَ أَصْلُ كَمُوِيهِ ، وَيَلْزُومُ
بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْوُ هَرَّاقٍ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ »

أقول : الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة ، ومن قلب الواو ،
والياء ، والألف ، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا ، وذكر
قلب الواو والياء والألف في الإعلال مبسوطا ، فهو يشير في هذا الباب إلى كل
واحد منها مجملا ، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا ، ويعنى بأُمْتَلَةٍ اشتقاقه الأمثلة
التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الإبدال ، كَثَرَاتٍ ^(١) فَإِنْ أُمْتَلَةٍ
اشتقاقه في وَرِثَ يَرِثَ وارثٍ موروثٍ ، وجميعها مشتق من الوِثَانَةِ ، كما
أن تراثنا مشتق منها ، وكذا تَوَجَّهَ ومُواجهَةٌ وَوَجَّيْهِه مشتقة من الوجه الذي
أَجْوَهُ مشتق منه ، فإذا كان في جميع أمثلة اشتقاقه مكان حرف واحد منه حرفُ
آخَرُ عرفت أن الحرف الذي فيه بدل مما هو ثابت في مكانه في أمثلة اشتقاقه .

قوله « وبقلة استعماله » أى : بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، يعنى
إذا كان لفظان بمعنى واحد ولا فرق بينهما لفظا إلا بحرف في أحدهما يمكن أن
يكون بدلا من الحرف الذي في الآخر فإن كان أحدهما أقل استعمالا من الآخر
فذلك الحرف في ذلك الأقل استعمالا بدل من الحرف الذي في مثل ذلك الموضع

(١) التراث - كغراب - : المال الموروث ، انظر (١ ص ٢٠٧)

من الأكثر استعمالاً ، كما ذكرنا في أول الكتاب ^(١) في معرفة القلب ،
والثعالى والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالاً من الثانى

قوله « وبكونه فرعاً والحرف زائد » أى بكون لفظ فرعاً للفظ ، كما
أن المصغر فرع المسكبر ، وفى مكان حرف فى الأصل حرف فى الفرع يمكن أن
يسكون بدلاً منه كما أن واو ضوئرب بدل من ألف ضارب ، أو يكون حرف
الأصل بدلاً من حرف الفرع ، كما أن ألف ماء وهمزته بدلاً من الواو والهاء
اللذين فى مؤيته ، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرف أحدهما لحرف الآخر
لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيهما بدل من الآخر ، بل
معرفة ذلك موقوفة على شىء آخر ، وهو أن ينظر فى الفرع ، فإن زال فيه موجب
الإبدال الذى فى الأصل كما زال فى مؤيته علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها ،
وعلة قلب الهاء همزة — وهى وقوع الهاء التى هى كحرف العلة بعد الألف التى
كالزائدة — عرفت أن حرف الفرع أصل ، وإن عرض فى الفرع علة الإبدال
التى لم تكن فى الأصل كما عرض بضم فاء ضوئرب علة قلب ألف ضارب
واوا عرفت أن حرف الفرع فرع

قوله « وبكونه فرعاً » أى : بكون لفظه فرعاً « والحرف زائد » : أى الحرف
الذى هو مبدل منه زائد كألف ضارب

قوله « وهو أصل » أى : الحرف المبدل منه أصل كواو مؤيته وهائه ،
ولا شك فى انغلاق ألفاظه ههنا

قوله « وبلزوم بناء مجهول » أى : يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم فى كلمة
بكون حرف فيها بدلاً من الآخر لزم بناء مجهول ، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

هَرَّاقٍ^(١) بدل وكذا طاء اصْطَبِر والبدال الأولى من اذَّارَكَ لزم بناء هَفَعَلَ وافْطَعَلَ وافْأَعَلَ وهى أبنية مجهولة ، ولقائل أن يمنع ذلك فى اِفْطَعَلَ وافْأَعَلَ ، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين اِفْتَعَلَ وتفاعل ، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثانى دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجىء فى بابهِ ، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثانى حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطردان لامجهولان ، بلى يعرف كون الحرفين فى البناءين بدلين بأن الطاء لاتجىء فى مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء فى الخروج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستتقالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام فى الحرف المدغم فى نحو اذَّكَر واثاقل .

قال : « وَخَرُوفُهُ أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهِ زَلَّ ، وقول بعضهم : اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهَمْ فى نَقْصِ الصَّادِ وَالزَّائِ لِسُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرَ ، وَفِي زِيَادَةِ السَّيْنِ ، وَلَوْ أَوْزَدَ اسْتَمَعَ وَزَدَ اذَّكَرَ وَاطَّلَمَ »

أقول : يعنى بحروف الإبدال الحروف التى قد تكون بدلا من حروف آخر ، فأما الحروف التى هذه الحروف بدل منها فتجىء عند التفصيل .

قوله : « وقولهم استنجده يوم طال » قول صاحب المفصل ، ولم يعد سيبيويه فى باب البديل الصاد والزاي ، وعددها السيرافى فى آخر الباب ، وعددها شين الكشكشة التى هى بدل من كاف المؤنث قال :

١٥٦ — تَضَحَّكَ مِنِّي أَنْ رَأَيْتَنِي أَحْتَرِشَ

وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشٍ^(٢)

(١) انظر فى كلمة « هراق » (٢ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥)

(٢) هذا البيت من الرجز ، وقد استشهد به المؤلف فى شرح الكافية أيضا (الشاهد ٩٥٦) ولم ينسبه البغدادى فى شرح شواهد الكتابين ، وأحترش : مضارع

وأما التي تزداد بعد كاف المؤنث نحو أكر متكش فليست من هذا ، ولم يعد سيبويه السنين كما عدها الزخشرى ، ولا وجه له ؛ قالوا : وجاء الثاء بدلا من الغاء ، حكى أبو على عن يعقوب ثُرُوغ^(١) الدُّلُو ، وفُرُوغها ، وهو من التفرغ ، وكذا الباء من الميم ، حكى أبو على عن الأصمعى : ما أُسْبُك : أى ما أُسْمَك ؟ وقد جاء الخاء فى الشعر بدلا من الخاء شاذا ، قال :

١٥٧ — يَنْفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنفُوجًا لَمَعًا يُرَى لَا ذَا كِيَا مَقْدُوحًا^(٢)
وقال رؤبة :

١٥٨ — عَمَرُ الْأَجَارَى كَرِيمُ السَّنَحِ
أَبْلَسُ لَمْ يُولَدْ بِنَجْمِ الشُّحِ^(٣)

من الاحتراس ، وهو صيد الضب خاصة ، ويقال : حرشه يحرشه - من باب ضرب - واحترشه كذلك ، وأصله أن يدخل الحارث يده فى جحر الضب ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده ، وحرشت وكشفت بكسر التاء ، على خطاب الانثى ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والاستشهاد به فى قوله « حرش » حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة شيئا ، وأصله « حرك » وهذه لغة بنى عمرو بن تميم

(١) ثُرُوغ الدلو : جمع ثُرغ - بفتح فسكون - وهو ما بين عراقى الدلو ، والثاء فيه بدل من الغاء ، ويقال : فرغ ، وفراغ - ككتاب - وفى القاموس : الفراغ مخرج الماء من الدلو بين العراقى

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور ، ولم نعرف قائله ، وقد أنشده ابن جنى فى سر الصناعة عن ابن الأعرابى ولم ينسبه ، وينفخن - بالخاء المعجمة - أصله ينفخن - بالخاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء ، واللب : ما تطاير من أسنة النيران ، والذاكى : الشديد الوهج . ومقدوح : اسم مفعول ، من قدح الزند ونحوه ، إذا أخرج منه النار ، والاستشهاد بالبيت فى « ينفخن » حيث أبدل الخاء المعجمة حاء معجمة

(٣) هذا بيت لرؤبة بن العجاج ذكر البغدادى أنه من قصيدة له يمدح فيها

وجاء الراء بدلا من اللام شاذاً ، كقولهم في الدرّج : نَثْرَةٌ^(١) وَنَثْلَةٌ^(٢)
وذلك لأنهم قالوا : نَثَلَ عَلَيْهِ دِرْعَهُ ، ولم يقولوا : نَثَرَهَا ، فاللام أعم تصرفاً ، فهي
الأصل ، والفاء تكون بدلا من الثاء ، حكى أبو على عن يعقوب : قام زيد فَمَّ
عَمْرُو ، وقالوا : جَدَثَ وَجَدَفَ^(٣) والفاء بدل ، لقولهم : أجداث ، ولم يقولوا :
أجداف ، وجاء الكاف بدلا عن القاف ، يقال : عربى كُحَّ^(٤) وَقُحَّ وجاء في

أبان بن الوليد البجلي ، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة ، وأولها
إِنِّي عَلَى جَنَابَةِ التَّنَحَّى وَعَضُّ ذَاكَ الْمَغْرَمِ الْمُلْحِجِّ
لَا أَبْتَعِي سَيْبَ اللَّيْمِ الْقُحِّ قَدْ كَانَ مِنْ نَحْنَعَةٍ وَأُحِّ
* يَحْكِي سُعَالَ الشَّرِّقِ الْأَبْحِ *

ولكننا لم نجد بيت الشاهد في هذه القصيدة ، ووجدناه في زيادات الديوان
من أبيات هكذا :

فَأَبْتَكَّرْتُ عَاذِلَةً لَا تُلْحِي قَالَتْ وَلَمْ تُلْحِ وَكَانَتْ تُلْحِي
عَلَيْكَ سَيْبُ الْخُلَفَاءِ الْبُحِّ غَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمِ السَّنْحِ
أَبْلُجُ لَمْ يُؤْلَدْ بِنَجْمِ الشُّحِّ بِكُلِّ خَشْبَاءٍ وَكُلِّ سَفْحِ

والغمر - بفتح فسكون - : الماء الكثير الساتر ، والأجاري : جمع لجرياً
- بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة - وهو ضرب من
الجرى ، والسنح - بكسر فسكون - : الأصل ، وأصله السنخ - بالخاء - فأبدل منها
حاء مهملة . وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والشح : البخل

(١) النثرة : الدرّج السلسلة الملبس ، أو الواسعة ، ومثلها النثلة : الراء بدل من
اللام ، قالوا : نثل الدرّج ينثلها - من باب ضرب - إذا ألقاها عنه ، ولم يقولوا : نثرها .
(٢) الجدث : القبر ، وجمعه أجدث وأجداث ، وقالوا فيه : جدف ،
فأبدلوا من الثاء فاء ، كما قالوا : فوم في ثوم
(٣) الكح : هو القح - بالقاف - وهو الخالص من كل شيء ، يقولون :
لثيم قح ، إذا كان معرقاً في اللؤم ، وأعراي قح ، إذا لم يدخل الأمصار ولم
يختلط بأهلها .

الجمع أفتَحَاح ، ولم يقولوا : أفتَحَاح ، وجاء الكاف بدلا من التاء ، قال :

١٥٩ — يَا أَبْنَ الرَّبْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ
وطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ
* لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ ^(١) *

ويجوز أن يكون وَضَعَ الضمير المنسوب مقام المرفوع ، وتسكون العين في تميم بدلا من الهمزة في أن وهي عنمنة تميم ، قال :

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، أنشده أبو زيد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه ، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وابن الزبير : أَرَادَ به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبي صلى الله عليه وسلم ، و « عَصَيْكَ » أَرَادَ به عصيت ، و « عَنَيْتَنَا » من العناء وهو الجهد والمشقة ، و « قَفَيْكَ » أَرَادَ به قفاك فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى الكاف كما تبدلها هذيل عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، نحو قول أبي ذؤيب

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُ فَنُخِرُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

وعليها قرىء قوله تعالى (فَمَنْ تَبِعَ هُدًى) . والاستشهاد بالبيت في قوله « عَصَيْكَ » وقد اختلف العلماء في تخريجهم ، فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم « لولاي ولولاك ولولاه » وفي قولهم « عساك وعساه » من نحو قول رؤبة .

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا نَا أَبْتَا عَلَّاكَ أَوْ عَسَاكَ

وذهب أبو الفتح ابن جني تبعا لشيخه أبي علي الفارسي إلى أنه من إبدال الحرف مكان الحرف لإبدالاً تضرعياً ، قال ابن جني : « أبدال الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس ، وكان سحيم إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنك » اهـ .

١٦٠ — أَعْنُ تَرَسَّمَتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزِلَةً

مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ (١)

وإنما لم يعدّ المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ
قوله « وزيادة السين » قالوا : السين بدل من الشين في السدة والشدة
ورجل مشدود ومسدود ، والشين أصل ، لكونها أكثر تصرفا ، وقالوا في
استخذ : إن أصله اتخذ من اتخذ ، فهي بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصلها استخذ
فاذن لاحجة فيه ، وبمثله تمسك الزمخشري ، لا بأس مع كما قال المصنف ، وإنما
لم يعدّ سين نحو اسمع والذال والظاء في أذ كر وظلم في حروف البديل لأن
البديل في هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته ، بل لما كان السين والذال والظاء
مقاربة للظاء في الخرج وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقار بين إلا بجعلهما متماثلين
قلبت التاء سينا وذالا وظاء ، لما سيجيء في باب الإدغام ، فلما كان البديل
لأجل الإدغام لم يعتد به .

قال : « قَالَهُمْ مَزَّةٌ تُبَدِّلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ ؛ فَمِنْ اللَّيْنِ إِعْلَالٌ
لَا زِمَ فِي نَحْوِ كَسَاءٍ وَرَدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ ، وَجَائِزٍ فِي أَجْوِهِ وَأُورِي ، وَأَمَّا
نَحْوُ دَابَّةٍ وَشَابَةِ وَالْعَالِمِ وَبَائِزٍ وَشُمَّةٍ وَمُؤَقِدٍ فَشَاذٌ ، وَأَبَابُ بَحْرِ أَشَدُّ ، وَمَا شَاذَ »
أقول : قوله « في نحو كساء ورداء » ضابطه كل واو وياء متطرفتين ،
أصليتين كانتا ككساء ورداء ، أولا كعلباء (٢) ورداء ، في ترخيم رداوي ،

(١) هذا بيت من البسيط ، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة ،
وأعن : يروى في مكانه أن - بهمزة استفهام داخلية على أن المصدرية ، ومن رواه
أعن فقد أبدل الهمزة عينا ، وترسمت : تبينت ونظرت ، والأصل فيه ترسم الدار :
أى تعرف رسمها . وخرقاء : لقب مئة صاحبه ، والصبابة : رقة الشوق ،
ومسجوم : سائل منسكب . والاستشهاد بالبيت في « أعن » حيث أبدل الهمزة عينا
(٢) علماء : انظر (ص ١٧٧ من هذا الجزء)

واقعتين بعد ألف زائدة ، فاسمها تقلبان ألفين ، ثم تقلب الألف همزة ، كما تقدم .
قوله « وقائل وبائع » ضابطه كل واو وياء هي عين فاعِلِ المَعْلُ فَعْلُهُ أو
فاعِلِ السَّكَّانِ للنسب كسائف^(١) ؛ لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف ، فإنه
تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة ، كما تبين قبل .

قوله « وأواصل » ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة
منقلبة عن حرف آخر ، نحو أَوْصِلَ وَأَوْعِدَ من وعد على وزن جَوْرَبَ وَأَوْعَادَ
على وزن طُومار^(٢) فإنه تقلب أولاهما همزة

قوله « أجوه وأورى » ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة : في الأول
كانت ، أوفى الوسط ، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن
حرف كأورى ، أولا كأجوه ، قولنا « ضمة لازمة » احتراز عن ضمة الاعراب ،
والضمة للساكنين ، وعند المازنى هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة المكسورة
أيضاً نحو إِفَادَةٌ وَإِشَاحٌ

قوله « نحو دأبة » ذكرنا حاله في باب التقاء الساكنين ، وكذا حال
المُشْتَقِّ في قوله :

* صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ^(٣) *

فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة ، وحكى الفراء في غير الضرورة
رجل مَثَل : أى كثير المال ، وقالوا : لَبَّاءُ الرجل بالحج ، وعن المعجاج أنه كان
يهزم العالم والحاتم ، وليس ذلك فرارا من الساكنين ، ولكن لتقارب مخرجى
الألف والهمزة ، وأنشد قوله :

(١) سائف : انظر (ص ١١٢ من هذا الجزء) .

(٢) الطومار : الصحيفة ، انظر (ج ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٣) قد مضى شرح هذا البيت فارجع إليه في (ج ٢ ص ٢٥٠)

١٦١ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسَلَمَى

فَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ (١)

بالهمز ، وذلك لأن ألف عالم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل السَّاحِمِ (٢)
اللازم ، فلما قال : اسَلَمَى همز العالم ؛ ليجرى القافية على منهاج واحد في عدم
التأسيس ، وحكى اللحياني عنهم بآز وأصل ألفه واو ؛ بدليل أبواز ، وقالوا :
الشُّمَّةُ (٣) ، أصلها الياء ، كما قالوا : قطع الله أذيه : أى يذيه فردوا اللام (٤)

(١) هذا الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج ، وليس البيتان اللذان أنشدتهما
المؤلف متصلين في الأرجوزة ، والأول منهما مطالعها ، وبعده :

* بِسَمْسَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينٍ سَمْسَمٍ *

ولما يذكر النجاة هذين البيتين معا - وإن لم يكونا متصلين - ليعينوا أن
الأرجوزة مبنية من أولها على غير التأسيس . والاستشهاد به في قوله « العالم »
بالهمز ، وأصله العالم ؛ فهمزه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس ، وقد
همز « الخاتم » في هذه الأرجوزة أيضا في قوله :

عِنْدَ كَرِيمٍ مِنْهُمْ مَسْكَرٌ مُعَلَّمٌ آتَى الْهَدَى مُعَلَّمٌ
* مُبَارَكٌ مِنْ أَنْبِيَاءِ خَاتَمٍ *

(٢) الساجم : اسم فاعل من قولك : سجمت الدمع : أى صببته ، ويقولون :
سجمت العين الدمع وسجمت السحابة المطر ، فالدمع والمطر مسجومان ، وربما قالوا :
دمع ساجم على النسب

(٣) الشُّمَّة : الطبيعة ، وأصله الشيمة بالياء فهمز

(٤) قولهم « قطع الله أذيه » هو بفتح الهمزة وسكون الدال ، وأصلها قطع
الله يديه ، برد اللام فقلبوا الياء همزة ، قال ابن جني في المحتسب : « وقلبت الياء
همزة في قولهم : قطع الله أذيه ، يربدون يده ؛ فردوا اللام المحذوفة ، وأعادوا
العين إلى سكونها »

وأبدوا الياء الأولى همزة ، كذا قال ابن جني ، ويقال : في أسنانه أُلل : أى يلل .
قوله « مؤقد » أنشد أبو علي

١٦٢ — * لَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ^(١) *

بهمز واو المؤقدين وموسى ، وقرىء (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) بهموزاً ، قيل :
وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة ، والواو المضمومة
تهمز ، نحو تَوُورَ وَغُورَ

(١) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* وَجَعَدَةُ إِذَا أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ *

وهو لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن
مروان ، ومطلعها قوله :

عَفَا النَّسْرَانِ بَعْدَكَ وَالْوَحِيدُ وَلَا يَبْقَى إِجْدَتُهُ جَدِيدُ
وقبل بيت الشاهد قوله :

نَظَرَهُ نَارَ جَعَدَةَ هَلْ نَرَاهَا أَبْعَدُ غَالِ ضَوْءِكَ أَمْ هُمُودُ

قوله « لَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ » رويت هذه العبارة على عدة أوجه : أحدها « أحب
المؤقدين » على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وثانيها « لَحَبُّ
المؤقدين » بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وأصله
لأحب المؤقدين فحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر في قوله .

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعْتَ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مَنَعَتْ

وكما حذفته كثيرا في خير وشر ، وثالثها « لَحَبُّ الْمُؤَقِدَانِ » باللام بعدها فعل
تعجب كالذى في قول الشاعر :

فَقُلْتُ اقْتَنَاوْهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبِّهَا مَقُولَةً حِينَ تَقْتُلُ

وموسى وجعدة ابنا الشاعر ، والوقود : مصدر وقدت النار وقودا ، ويقال :
هو اسم لما توقد به النار (انظر ص ١٥٩ ، ١٦٠)

قوله « وأباب بحر أشد » إنما كان أشد إذ لم يثبت قلب العين همزة في موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف ؛ فانها تقلب همزة ، أنشد الأصمعي

١٦٣ — * أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقٍ ^(١) *

الهمزوق : المستغرق في الضحك ، قال ابن جني : أباب من أب إذا تهيأ ، قال :

١٦٤ — * وَكَانَ طَوًى كَشَحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا ^(٢) *

وذلك لأن البحر يتهيأ للموج ، قال : وإن قلت : هو بدل من العين فهو

(١) هذا البيت من بحر الرجز لم نقف على نسبه إلى من قاله ، والأبَاب : قيل : هو العباب - كغراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه ؛ وقيل : هو فعال من أب : أى تهيأ وذلك لأن البحر يتهيأ لما يزرع به ؛ فالهمزة على الأول بدل من العين ، كما أبدلها الشاعر منها في قوله :

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَأَلْنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بَحْيِلًا مُخَالِدًا

أراد لعلنى ، وهمزة أباب على الوجه الثانى أصل ، وضاحك : كناية عن امتلاء البحر ، وزهوق : مرتفع ، ويروى هزوق « بتقديم الهاء

(٢) هذا عجز بيت اللاتشى ميمون ، وصدره مع بيت سابق عليه هكذا :

فَأَبْلِغْ بَنِي سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ بِأَنِّي عَتَبْتُ فَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِي مَعْتَبًا
صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ ، وَكَصَارِيمٍ أَخْ قَدْ طَوًى كَشَحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا

ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا في إنشاد هذا الشاهد ، وقوله « طوى كشحا » كناية ، يقولون : طوى فلان كشحه على كذا ؛ إذا أضمره في قلبه وستره ، ويقولون : طوى فلان كشحه ؛ إذا أعرض بوجهه ، وأب : تهيأ ، وبابه نصر . والاستشهاد بالبيت في قوله « أب » بمعنى تهيأ ؛ فإنه يدل على أن الأبَاب في قول الشاعر :

* أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقٍ *

فُعال وهمزته أصلية

وجهه ، لـكنه غير قوى ، ومن قال : إنه بدل منه ؛ فلـقرب مخرجيهما ، ولذا أبدل منه العين ، نحو قوله

* أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنَزِلَةٍ ^(١) البيت *

قوله « وماء شاذ » هو شاذ لـكنه لازم ، وأصله مَوَّه ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم شبه الماء بحرف اللين لخفاءها ؛ فسكانها واو أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلبت ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا فى أمّواه : أمّواه ، لمثل هذا ، قال :

١٦٥ — وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أُمَوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضَّحَى أَفْيَاؤُهَا ^(٢)

قيل : آل أصله أهل ثم آل — بقلب الماء همزة — ثم آل — بقلب الهمزة ألفا — وذلك لأنه لم يثبت قلب الماء ألفا وثبت قلبها همزة ، فالجمل على ما ثبت مثله أولى ، وقال الكسائى : أصله أول ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل ، وحكى أبو عبيدة فى هل فعلت ؟ : أل فعلت ؟ وقيل : إن أصل ألا فى التحضيض هَلَاً

قال : « وَالْأَلِفُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَالْهَمْزَةُ ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ

حواطن
أبدل
الألف

(١) قد سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع إليه فى (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله ، وقوله « وبلدة » الواو فيه واو رب ، و « قالصة » اسم فاعل من قلص الماء فى البئر إذا ارتفع ، و « أمواؤها » جمع ماء ، و « يستن » معناه يجرى فى السنن ، وهو الطريق و « رآد الضحى » ارتفاعه ، و « أفياؤها » جمع فى ، وهو الظل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « أمواؤها » وللعلماء فيه وجهان : أحدهما أن أصلها أمواها ؛ فقلب الماء همزة ، كما قلبها فى المفرد ، والوجه الثانى أن هذه الهمزة هى الهمزة التى فى الواحد

وَأَلَّ عَلَى رَأْيٍ ، وَنَحْوُ يَاجُلٍ ضَعِيفٌ ، وَطَائِيٌّ شَاذٌ لَا زِمٌ ، وَمِنْ الهمزة
فِي نَحْوِ رَأْسٍ ، وَمِنْ الهاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ »

أقول : قوله « قال و باع » ضابطه كل واو و ياء تحركتا وانفتحت ماقبلهما ،
على الشروط المذكورة في باب الإعلال ،

قوله « ونحو يَاجُلٍ ضعيف » أى : وإن كان مطردا في بعض اللغات ،
كما ذكرنا في باب الإعلال ، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ماقبلها ألفا
قوله « وطائى شاذ » وذلك لما ذكرنا ، لكننه واجب

قوله « في نحو رأس » مطرد لكننه غير لازم إلا عند أهل الحجاز ، وضابطه
كل همزة ساكنة مفتوح ماقبلها ، وفي نحو آدم لازم

ويبدل من الذون والتنوين وقفا في نحو رأيت زيدا وَلَنَسْمَعَا

قال : « وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الهمزة وَمِنْ أَحَدِ حَرَ فِي الْمُضَافِ
وَالشُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسَّيْنِ وَالشَّاءِ ، فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَا زِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَارٍ
وَأَذَلٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَعَاتِيحٍ وَمُفْتِيحٍ وَدَيْمٍ وَسَيْدٍ ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ حُبْلَى
وَصَيْمٍ وَصَبِيَةٍ وَيَسْجَلٍ ، وَمِنْ الهمزة فِي نَحْوِ ذَيْبٍ ، وَمِنْ الْبَاقِي مَسْهُوعٌ
كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أُمْلَيْتُ وَقَصَيْتُ وَفِي نَحْوِ أَنَاسِيٍّ ، وَأَمَّا الضَّمَادِي وَالنَّمَالِي
وَالسَّادِي وَالثَّالِي فَضَعِيفٌ »

أقول : قوله « في نحو مِيقَاتٍ » ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة ،
وضابط نحو غَارٍ أن يتطرف الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو أَذَلٍ أن يتطرف
الواو المضموم ماقبلها على الشرط المذكور ، وضابط نحو قِيَامٍ أن تسكون العين واوا
مكسورا ماقبلها في مصدر أعْلَ فعله ، وضابط نحو حِيَاضٍ أن تسكون العين واوا في جمع
قد سكن عين مفردة ، وقبل الواو كسرة ، وبعده ألف ، وضابط نحو دَيْمٍ أن
تسكون الواو عينا قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه ، وضابط نحو سَيْدٍ أن

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاهما ، وضابط نحو أَغْزَيْتُ أَنْ تَقَعَ الواو رابعة فصاعداً متطرفة مفتوحة ما قبلها على الشرط المذكور

قوله « شاذ في نحو حُبَلَى وَصِيمٌ » قد ذكرنا في باب الوقف أن حُبَلَى بالياء مطرد عند فزارة ؛ فكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ ، وكذا ذكرنا أن نحو صِيمٌ مطرد وإن كان ضعيفاً ، وكذا نحو يَجَلْ ، قال أبو علي : هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفاً ، وحكم الزخشرى بشدوده ، وصِيَّةٌ وَبَرَةٌ شاذ كما ذكرنا قوله « ومن الهمة » هو واجب في نحو إيت ، ومطرد غير لازم في نحو ذيب ، وتبدل الياء مكان الواو والألف في نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ ، وفي نحو [قراطيس و^(١)] قُرَيْطِيس لكسر ما قبل الألف ، وكذا الألف التي بعد ياء التصغير ، نحو حُمَيْرٌ

قوله « كثير في نحو أمأيت وَقَصَّيْتُ » يعني بنحوه ثلاثياً مزيداً فيه يجتمع فيه مثلاًن ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني ، نحو أَمَلْتُ ، أو ثلاثة أمثال أولها مدغم في الثاني ، فلا يمكن الإدغام في الثالث ، نحو قَصَّيْتُ وَتَقَصَّى الْبَازَى^(٢) ؛ فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستتقال ، وإن كان ثلاثياً مجرداً لم يقلب الثاني ؛ فلا يقال مَدَدْتُ مَآيَتَ ، أما قولهم « فَأَلَا وَرَبِّكَ » أي رَبُّكَ فشاذ ، وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فِعَالٍ ، إذا كان اسماً ، لا مصدرًا ، ياء ، نحو دِيَّاس^(٣)

(١) هذا المثال غير موجود في كلام صاحب الشافية في جميع النسخ التي بين أيدينا ، وإن كان من مواضع قلب الواو ياء .

(٢) تقصى البازى : مصدر تقصص ، بمعنى انقض وقد وقع ذلك في قول العجاج :

إِذَا السَّكْرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرُ تَقَصَّى الْبَازَى إِذَا الْبَازَى كَسَرُ

(٣) الدياس - بكسر الدال ، وتفتح - : السكن ، والحام ، وجمعه على

دمايس ودياميس

وديباج^(١) ودینار وقیراط وشیراز ، فیمن قال : دَنَامِیس وَدَبَابِیج ودنانیر وقراریط وشراریز ، وهذا الابدال قیاس ، إذ لا یجیء فِعَالٌ غیر المصدر إلا وأول حرفی تضعیفه مبدل یاء ، فرقا بین الاسم والمصدر ، ولا یبدل فی المصدر نحو کَذَبَ کَذْبًا ، فَإِنْ كَانَ الاسمُ بالهاء کَالصَّنَّارَةِ^(٢) وَالِدَنَامَةِ^(٣) لم یبدل ، للأمن من الالتباس ، وأما من قال دیامیس ودیابیج فیجوز أن یکون لم یردهما إلى الأصل وإن زالت السکرة للزوم الیاء فی آحادهما ویجوز أن یکون آحادهما علی وزن فِعَالٍ فی الأصل من غیر أن یکون الیاء بدلا من حرف التضعیف ، وأما قولهم شواریز بالواو فی جمع شیراز فبنی علی أن أصله شَوْرَاز ، وإن لم یکن فِوَعَالٌ فی کلامهم ، ویجوز أن یکون شواریز أصلها شیریز فأبدلت الیاء واواً تشبیها للیاء بالألف فی نحو خَاطَمٍ وَخَوَاتِمٍ فیکون أصله شیراز ، وجاز اجلیوآذ^(٤) واخریواط^(٥) فی مصدر اجلوآذ واخریوط

قوله « أناسی » یجوز أن یکون جمع إِنْسِیَّ فلا تسكون الیاء بدلا من النون ، کذا قال المبرد ، وأن یکون جمع إنسان ، والأصل أناسین ، وقد

(١) الدیباج - بکسر الدال ، وتفتح - : الثیاب المتخذة من الابریسم ، وتجمع علی دبابیج ودیابیج

(٢) الصنارة - بکسر الصاد المهملة وتشدید النون - : شجرة تعظم وتتسع ولیس لها نور ولا ثمر ، وهو واسع الورق ، وورقه شبیه بورق السکر ، والأكثر فیه تخفیف النون ، وجمعه صنار

(٣) الدنامة والدنمة : القصیر من کل شیء

(٤) اجلوآذ اللیل : ذهب ، واجلوآذ بهم السیر ، إذا دام مع السرعة ، انظر

(١ ص ٥٥ ، ١١٢)

(٥) اخروط : أسرع . انظر (١ ص ١١٢)

يستعمل أيضا ، فيكون كالظربان في جمع الظربان^(١)

وأما العين والباء والسين والثاء ، فكقوله :

١٦٦ — وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ^(٢)

وقوله :

١٦٧ — لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ

مِنْ الثَّعَالِي وَوُخَزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٣)

(١) الظربان - بفتح فكسر ، والظرباء - : دابة تشبه القرد على قدر الهر . انظر

(١٠ ص ١٩٨)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، ويقال : صنعه خلف الأحمر ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل في المورد من الماء ، والحوازيق : يروى بالحاء المهملة والزاي ، وهي الجوانب ، ويقال : الحوازيق : الجماعات ، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه ، والضفادى : الضفادع ، واحدها ضفدعة ، والجَم : أصله الكثير ، وما اجتمع من الماء في البئر ، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه ، والنقائق : جمع نققة ، وهو الصوت المتكرر . والاستشهاد بالبيت في قوله « ضفادى » حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع

(٣) هذا بيت من البسيط من قصيدة لآبى كاهل اليشكرى - وقبله :

كَانَ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءٍ حَادِرَةٍ ظَمِيَاءٌ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

والشعواء : العقاب التى فى رأسها بياض ، وحادرة : نازلة من عال ، ويروى حاذرة ، ومعناه المتيقظة ، والظمياء : العطشى إلى دم الصيد ، والطل : المطر الضعيف ، والخوافى : جمع خافية ، وهن أربع ريشات فى جناح الطائر ، والأشارير : جمع إشراة - بكسر الهمزة - وهى اللحم القديد ، وتَمَرُهُ : تجففه ، ويروى متمرة ، اسم مفعول من ذلك ، وروى منصوبا ومجرورا ، وصحفه المبرد ، فرواه مشمة بالمثلثة ، والثعالى : الثعالب ، والوخز : قطع اللحم واحدها وخزة ، والآرانى : الآرانب ، والاستشهاد به فى قوله « من الثعالى » وقوله « أرانىها » حيث قلب الباء فى كل منهما ياء ، وأصله « من الثعالب » « وأرانىها »

وقوله :

١٦٨ — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ فَرَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي^(١)

وقوله :

١٦٩ — يَفِيدُكَ يَأْزُوعَ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي^(٢)

* وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تَبَالِي *

وقد يبدل الياء من الجيم ، يقال : شَيْرَةٌ وشَيْرَةٌ في شَجَرَةٍ وشُجَيْرَةٍ .

قال : « وَالْوَاوُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الهمزة ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَأَزِمُ فِي نَحْوِ ابداً
الواو ضَوَارِبٍ وَضَوِيرٍ وَرَحْوٍ وَعَصْوٍ وَمُوقِنٍ وَطُوبَى وَبُطْرٍ وَبَقْوَى ، وشَادَّ
ضَعِيفٌ فِي هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ ، وَمِنْ الهمزة فِي
نَحْوِ جُونَةٍ وَجُونٍ »

أقول : قوله « ضَوَارِبٍ وَضَوِيرٍ » ضابطه الجمع الأقصى لفَاعِلٍ أو فَاعِلٍ
كحَايِطٍ وَخَاتَمٍ ، أو مصغرهما ، وإنما قلبت واوا في فَوَاعِلٍ حملا على فَوَيْعِلٍ ؛
لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، وبينهما تناسب في أشياء ، كما مر في
بأبيهما ، وكذا قلب الأنف واوا في ضَوْرِبٍ وتضُورِبٍ .

(١) هذا بيت من الوافر ، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلي الأخيلية ،
وينسب أيضا للحادرة ، والفسال : جمع فسل ، وهو الرذل من الرجال ، وقد فسل
الرجل فسالة وفسولة . والاستشهاد به في قوله « سادى » حيث قلب السين ياء
وأصله « سادس »

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، وزرع - بضم
فسكون - : مرخم زرعة ، والاستشهاد به في قوله « الثالى » حيث قلب الاء ياء ،
وأصله الثالث .

قوله « عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ » ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب ؛ فإنك تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو أو عن ياء ، لجىء الياء المشددة بعدها ؛ وقد مر^(١) فى باب النسب وباب الإعلال وَجْهٌ قلبها واوا ، ووجه عدم قلبها ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها .

قوله : « موقن وطوبى وبوطر » ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر ، إلا فى نحو بِيضَان^(٢) وَحِيَكَيَّ وَضِيْزَى^(٣) ، وقولنا « حرفان أو أكثر » احتراز عن نحو بيض .

قوله « وَبُقَوَى » ضابطه كل ياء هى لام لَفْعَلَى اسما ، وكذا يقلب الياء واوا فى نحو عَمَوِيَّ قِيَّاسًا .

قوله « أمر مَمْضُوٌّ عليه » أصله مَمْضُوِيٌّ ، لأنه من مضى يمضى ، وكذا نَهَوٌ عن المنكر أصله نَهَوِيٌّ ، كأنه قلب الياء واوًا ليكون موافقًا لَأُمُورٍ ، لأنهم يقولون : هو أُمُورٌ بالمعروف ونَهَوٌ على المنكر ، واو قلبوا الواو ياء على القياس لَكُسْرَتِ الضمة فصار نَهَيًّا ، فلم يطابق أُمُورًا ، وقالوا : الْفُتُوَّةُ^(٤) وَالنَّدْوَةُ^(٥) والأصل الْفُتُوِيَّةُ وَالنَّدُوِيَّةُ ، وشربت مَشُوًّا وَمَشِيًّا ، وهو الدواء

(١) قد ذكر المؤلف علة انقلاب الألف فى عصا ورحا واوا فى عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ فى باب النسب (٢ ص ٣٨) وذكر وجه عدم قلب الواو فى عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فى باب النسب (٢ ص ٣٨) أيضا ، وفى باب الإعلال (ص ١٥٨ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٤) الفتوة : الشيباب وحداثة السن ، انظر (٢ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨)

(٥) الندوة : مصدر ندى ، يقال : نديت ليلتنا ندى وندوة . ، إذا نزل فيها

مطر خفيف قدر ما يبل وجه الأرض

الذى يُمشى البطن ، وقالوا : جَبَيْتُ الخراجَ جَبَايَةً وَجَبَاةً ، والكل شاذ
 قوله «ومن الهمزة» : وجوبا في نحو أومن ، وجوازاً في نحو جُونة وجون^(١)
 كما مرفى تخفيف الهمز ، ويجب أيضاً في نحو حَمَرَاوان على الأعراف ، وحَمَرَاوات
 وحَمَرَاوي ، وضَعُفَ أَفْعَوْ في أَفْعَى كما مرفى في باب الوقف^(٢)
 قال : «وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ ، فَمِنْ الْوَاوِ لَا زِمٌ فِي فَمٍ وَجَدَهُ^{ابدال الميم}
 وَضَعِيفٌ فِي لَا مِ التَّعْرِيفِ ، وَهِيَ طَائِيَّةٌ ، وَمِنْ النُّونِ لَا زِمٌ فِي نَحْوِ عُنْبَرٍ
 وَشَنْبَاءٍ ، وَضَعِيفٌ فِي الْبَنَاءِ وَطَائِمُهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ ، وَمِنْ الْبَاءِ فِي بَنَاتٍ
 مَخْيِرٍ وَمَا زِلْتُ رَاتِمًا وَمِنْ كَثْمٍ»

أقول : لم يبدل الميم من الواو إلا في فَمٍ ، وهذا بدل لازم ، وقد ذكرنا
 في باب الإضافة أن أصله فَوْهٌ ، بدليل أَفْوَاهٍ وَأَفْوَهَ وَفَوَيْهَةً
 وَتَفَوَّهَتْ ، حذفت الهاء خلفها ، ثم أبدلت الواو ميماً لئلا تسقط فيبقى المعرب
 على حرف ، وقال الأخفش : الميم فيه بدل من الهاء ، وذلك أن أصله فَوْهٌ ، ثم
 قلب فصار فَمُوهٌ ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميماً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* هُمَا نَفْسًا فِي فِئٍّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا *^(٣)

فهو عنده كقوله :

١٧٠ — * لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُّوا

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدًا^(٤)

(١) الجؤنة : سلة مستديرة مغشاة جلدا يجعل فيها الطيب والشياب (انظر

ص ٥٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر الكلام على هذا في (٢ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦)

(٣) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢ ص ٦٦)

(٤) هذا بيت من الرجز ، ولم نقف على قائله ، وتقلوها : مضارع مسند
 لألف الاثنين ، وأصله من قلا الحمار الاثنان يقلوها قلا ، إذا طردها وساقها ،

في رد المحذوف للضرورة ، والميم والواو شفويتان ، والميم تناسب اللام والنون
لكونهما مجهورتين وبين الشديدة والرخوة
قوله « وضعيف في لام التعريف » قال عليه السلام : « ايس من امبر »
امصياهم في امسفر »

قوله « ومن النون لازم » ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء : في كلمة
كغدير ، أو كلمتين نحو شيع بغير وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة
قبل الباء ، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الخلق كما يجب
في الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي ممتدداً الأنف فقط ،
والباء ممتدداً الشفة ، ويتعسر اعتمادان متواليان على مخزجهم النفس المتباعدين
فطلبت حرف تقاب النون إليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت هي الميم ،
لأن فيه الغنة كالنون ، وهو شفوي كالباء ، وأما إذا تحركت النون نحو شنب^(١)
ومحوه فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر ممتدداً القم بسبب تحركها ، فلا
جرم اتقاب ميم ، وضعف إبدالها من النون المتحركة ، كما قال رؤبة :

١٧١ ياها ل ذات المنطقي التعتام

وكذلك المنضب التعتام^(٢)

والمراد لاتعتا في سبقها ، وادلواها : مضارع مسند لألف الاثنين كذلك ،
وتقول : دلوت الناقة دلوا ، إذا سيرتها سيراً رويداً ، يريد لاتشقا على هذه الناقة
وارققا بها ، وغدوا : يريد به غدا ، برد اللام المحذوفة ، ومثله قول لبيد :
وما الناس إلا كالتيار ، وأهلها ، بها يوم حناها ، وغدواً بلا قع
وكذلك قول عبد المطلب بن هاشم في بعض الروايات :

لايتأين صليهم ومخالمهم غدواً يحالك

(١) الشنب : ماء ورقة وعذوبة ورد في الأسان ، وفعله شنب - كفرح -
والعم أشنب ، والمرأة شنباء ، وقد دلوا النون ميماً فقالوا شنباء
(٢) هذا الشاهد من بحر الرجز ، ينسب لرؤبة بن المعجاج ، وهال : مرخم

ويقال : طامه الله على الخير : أى طانه ، من الطينة ^(١) : أى جبله ، قال :

١٧٢ — * أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طَيْنٌ مِنْهَا حَيَاؤُهَا ^(٢) *

ولم يسمع لطام تصرف ،

بنات بَخْرٍ وَبَنَاتٍ مَخْرٍ : سحائب يأتين قُبْلُ الصَّيْفِ بِيضَ مُنْتَصِبَاتٍ
فى السماء ، وقال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن جنى : لو قيل
إن بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى : (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاحِرَ)
لم يبعد .

قال أبو عمرو الشيبانى : يقال : ما زلت رَاتِمًا على هذا ، ورانبا : أى مقيا ؛
فاليم بدل من الباء ؛ لأنه يقال : رَتَمَ مثل رَتَبَ ، قال ابن جنى : يحتمل أن
تكون الميم أصلا من الرتمة ، وهى خيط يشد على الإصبع لتستذكر به
الحاجة ، وهو أيضا ضرب من الشجر ، قال :

هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمي به ، والتمام : الذى فيه تممة : أى تردد
فى الكلام . والاستشهاد بالبيت فى قوله « البنام » حيث قلب النون ميما وأصله
البنان .

(١) الطينة : الجبلية والطبيعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، أنشده أبو محرز خاف بن محرز الأحمر ،
وهو مع بيت سابق عليه قوله :

لَيْسَ كَأَنَّ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنَتْ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فَضَاؤُهَا
لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَجِى أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى تِلْكَ نَفْسٌ طَيْنٌ فِيهَا حَيَاؤُهَا
ومنه تعلم أن عجز البيت الذى رواه المؤلف قد صحف عليه من ثلاثة أوجه : الأول
« إلى » إذ وضع بدلها « ألا » الاستفتاحية ، الثانى قوله « فيها » الذى وضع
بدله « منها » . وفى بعض نسخ الشرح « ألا كل نفس » وهى التى شرح عليها
البغدادى ، فهذا هو التحريف الثالث . والاستشهاد بالبيت فى قوله « طين » ومعناه
جبل ، وهذا يدل على أن قولهم : طانه الله معناه جبله

١٧٣ — هَلْ يَنْفَعَنَّكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ

كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرِّثَمِ (١)

وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفرا عمد إلى غُصْنَيْنِ من شجرتين يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه ، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين بجاملهما قال : إن امرأته لم تَحْنُه ، وإلا قال : إنها خاتنه .
وقال يعقوب : يقال : رأيناه من كَثَمَ : أى كَثَبَ : أى قرب ، ويتصرف في كَثَبٍ يقال : أَكْثَبَ الأمر : أى قرب

قال : « وَالنُّونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامُ شَاذٌ فِي صِنْعَانِي وَبَهْرَانِي وَضَعِيفٌ فِي أَعْنٍ »
أقول : قوله « في صِنْعَانِي وَبَهْرَانِي » منسوبان إلى صِنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ ؛ فعند سيبويه النون بدل من الواو ؛ لأن القياس صِنْعَاوِي ، كما تقول في حمراء : حَمْرَاوِي ، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة ، وأيضاً هما بين الشديدة والرخوة وهما مجهورتان ، وقال المبرد : بل أصل همزة فعَلَاءَ النون ، واستدل عليه بـرجوعها إلى الأصل في صِنْعَانِي وَبَهْرَانِي ، كما ذكرنا في باب مالا ينصرف (٢)

(١) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل ، وينفعك : مضارع مؤكّد بالنون الخفيفة ، لوقوعه بعد الاستفهام ، وفاعله قوله « كثرة ماتعطى » . وإن : شرطية ، والرتم : اسم جنس جمع واحد رتمة ، والرتمة : الخيط الذى يشد في الأصبع لتستدكر به الحاجة ، والاستشهاد به في قوله « الرتم » وهو مأخوذ من الرتمة ، وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء ، وهذا أحد وجهين للعلماء في قولهم : مازلت راتما : أى مقبلا ، وهو وجه ذكره ابن جني ونقله عنه المؤلف بتوجيهه ، والوجه الآخر أن الميم بدل من الباء ، وهو وجه ذكره أبو عمرو الشيباني كما قال المؤلف ؛ لأنهم يقولون : مازلت راتبا ، وما زلت راتما ، بمعنى واحد .

(٢) قد نقلنا لك عبارته التى يشير إليها ، واستكملنا بحث هذه المسألة في

والأولى مذهب سيبويه ؛ إذ لا مناسبة بين المهمزة والنون
 قوله « وضعيف في لَعَنَ » قيل : النون بدل من اللام ؛ لأن لعل أكثر
 تصرفا ، وقيل : هما أصلان لأن الحرف قليل التصرف
 قال : « وَالتَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالصَّادُ ؛ فَمِنْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
 لَا زِمَ فِي نَحْوِ أَمَدَ وَأَتَسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَشَاذَ فِي نَحْوِ أَتْلَجَهُ وَفِي طَسَّتِ
 وَحَدَهُ وَفِي الذُّعَالَتِ وَلَصَّتْ ضَعِيفٌ »
 أقول : قوله « نحو اتعد واتسر » أى : كل واو أو ياء هو فاء افتعل كما مر
 في باب الإعلال

قوله « أتلهجه » قال :
 ١٧٤ — رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي نُعْلٍ مُتَلَجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرِهِ ^(١)
 وضربه حتى أَتَكَاهُ ^(٢) ، ومنه تُجَاهُ ^(٣) وتُسْكَلَةُ ^(٤) وتيقور ^(٥)

(١) هذا بيت من المديد ، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر
 السكندى بعده :

قَدْ أَتَتْهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً فَتَنَجَّى الزَّعُ فِي يَسْرِهِ
 ونعل - كعمر - : أبو قبيلة من طى يقال : إنه أرمى العرب ، وهو نعل بن عمرو
 ابن الغوث بن طى ، ومتلج : اسم فاعل من ألج : أى أدخل ، وأصله مولج ؛ فأبدل
 من الواو تاء ، والقتر : جمع قتر - بضم فسكون - وهى حظيرة يكن فيها الصياد
 لئلا يراه الصيد فينفر ، ويروى « فى ستره » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « متلج »
 حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا

(٢) أَتَكَاهُ : أصلها أوكأه ؛ فأبدل من الواو تاء ، ومعناه وسده ، وقيل :
 معنى أَتَكَاهُ ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتسكى .
 (٣) تقول : قعد فلان تجاه فلان ؛ أى تلقاه ، والتاء بدل من الواو ، وأصله

من المواجهة (٤) انظر (ج ١ ص ٢١٥)
 (٥) التيقور : الوقار ، وهى فيعول ، وأصلها تيقور ؛ فأبدلت الواو تاء ؛
 قال العجاج :

* فَإِنْ يَسْكُنُ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي *

من الوقار ، وتُخَمِّمُ (١) وتَهْمِي (٢) وتقوى (٣) وثِقَاةٌ وَتَتَرَى (٤) من المواترة
وتَوَزَّاةٌ من الورى (٥) وهو قَوْلُهُ لندور تَعْمَلُهُ ، وكذا تَوَلَّجَ (٦) وتَوَّأَمَ (٧)
وأُخْتُ و بنت (٨) وَهَنْتُ وَأُسْتَتُوا (٩) من السَّنة
قوله « طُسْتُ » لأن جمعه طُسُوس لا طُسُوت

قوله « وحده » إنما قال ذلك مع قولهم سِتُّ لأن الإبدال فيه لأجل

- (١) التخممة : الثقل الذى يصيبك من الطعام . انظر (١ ص ٢١٦)
- (٢) التهمة : ظن السوء . انظر (١ ص ٢١٦)
- (٣) التقوى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت في مخافة الله ،
وأصل تقوى وقى ، فأبدلت الواو تاء
- (٤) تترى : أصلها وترى من المواترة ، هى المتابعة ، أبدلت واوها تاء إبدالاً
غير فياضى ، وانظر (١ ص ١٩٥ و ٨١ من هذا الجزء)
- (٥) انظر (٨١ من هذا الجزء)
- (٦) انظر (٨٠ من هذا الجزء)
- (٧) التوأم : الذى يولد مع غيره فى بطن : اثنين فصاعداً من جميع الحيوان ،
هو من التوأم الذى هو الوفاق ، سمي بذلك لأيهما يتوافقان فى السن ، وأصله
وومم بوزنه فوعل كجوهه ، فأبدلت الواو الأولى تاء كراهة اجتماع الواوين فى
صدر الكلمة ، وحمله على ذلك أولى من حمله على تفعل ، لأن فوعلا أكثر من
تفعل ، وانظر (٢ ص ١٦٧)

- (٨) قد استوفينا الكلام على هذه الألفاظ فى (١ ص ٢٢٠) وفى (٢ ص
٢٥٥ - ٢٥٧) فارجع إليها هــاك

- (٩) سال : أسندت العلم ، إذا أسندوا ، وأصلها من السنة ، فلامها فى
الإنشاء ، وأصل أسندوا على هذا أسندوا فأبدلت الواو تاء . وانظر (١ ص
٢٢١)

الإدغام ، وهى من تركيب التسديس ، وقال :

١٧٥ — يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
* غَيْرِ أَعْفَاءَ وَلَا أَكِيَاتٍ ^(١) *

وهو نادر

قوله « ذعالت » قال :

١٧٦ — صَفْقَةُ ذِي ذَعَالَتٍ مُسْمُولٍ

بَيْعٍ أَمْرِيٍّ لَيْسَ بِمُسْتَقْبِلٍ ^(٢)

أى : ذعالب ، قال ابن جنى : ينبغى أن تكونا لغتين ، قال : وَغَيْرُ بَعِيدٍ
أن تبدل التاء من الباء ؛ إذ قد أبدلت من الواو ، وهى شريكة الباء فى الشفة ،

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور ، وهى لعلياء بن أرقم اليشكرى يهجو
فيها بنى عمرو بن مسعود ، وقيل بنى عمرو بن يربوع . ويقال لهم : بنو السعلاة ،
وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة : أى غولا ؛ فأولدها بنين ،
وقوله « يا قاتل الله » المنادى فيه محذوف ، والجملة بعده دعائية ، وقوله عمرو بن
يربوع - بالجر - بدل من السعلاة ، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع ، وأعفاء : جمع
عفيف ، وأكيات : أصله أكياس جمع كيس - بتشديد الياء مكسورة - والاستشهاد
بالبيت فى قوله « النات » وفى قوله « أكيات » حيث أبدل السين تاء

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، وقائله أعرابى من بنى عوف بن سعد ،
هكذا ذكره ولم يعينه . وصفقة : منصوب على أنه مفعول مطلق ، وتقول :
صفقت له بالبيع صفقا ؛ إذا أنفذت البيع وأمضيته ، وكانوا إذا أبرموا بيعا صفق
أحد المتبايعين بيده على يد الآخر : أى ضرب ، فكان ذلك علامة على إمضائه ،
والذعالت : الذعالب ، وهى جمع ذعلبة - بكسرتين بينهما سكون - وهو طرف
الثوب أو ما تقطع منه ، وسمول : جمع سمل - كأسد وأسود - وهو الخلق البالى
والمستقيل : الذى يطلب فسخ البيع . والاستشهاد بالبيت فى قوله « ذعالت » حيث
أبدل الباء تاء على ما بيناه

هذا كلامه ، والأولى أن أصلها الباء ؛ لأن الذعالب أكثر استعمالا ، وهو بمعنى الذعاليب ، واحدها ذُعْلُوبٌ ، وهى قطع الخرق الأخلاق وقالوا فى لص : لَصْتُ ، وجمعه على اللصوت أيضا ، قال :

١٧٧ - قَتَرَ كَنْ نَهْدًا غِيلًا أَبْنَاؤُهَا

وَبَنَى كِنَانَةً كَاللصُوتِ الْمُرْدِ (١)

وجاء بدلا من الطاء ، قالوا : فُسْتُطَاطٌ فُسْطَاطٌ (٢)

قال : « وَالنَّهَاءُ مِنَ الهمزةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ ، فَمِنْ الهمزةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَاقَتْ وَهَرَحَتْ وَهِيَّاءُ وَلَهْنِكَ وَهِنْ فَعَلَتْ ، فى طيىء ، وَهَذَا الَّذِى فى أَذَا الَّذِى ، وَمِنْ الْأَلِفِ شَاذٌ فى أَنَّهُ وَحِيَّيْلُهُ وَفى مَهْ مُسْتَفِيهًا ، وَفى يَاهَنَاهُ عَلَى رَأْيٍ ، وَمِنْ الْيَاءِ فى هَذِهِ ، وَمِنْ النَّاءِ فى بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفَاءً »

أقول : يقال هَنَرْتُ الثوب : أى أنزته (٣) وَهَرَحْتُ الدابة : أى أَرَحْتُهَا ،

ابدال
الهاء

(١) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد نسبته الصاغاني فى العباب إلى عبد الأسود ابن عامر بن جوين الطائى ، ونهد : أبو قبيلة من اليمن ، وعيل : جمع عائل - كصوم جمع صائم - من عال عيل عيلة ؛ إذا افتقر ، ومرد : جمع مارد ، من مرد من باب نصر ؛ إذا خبث وعتا ، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب . ومعنى البيت أنهم تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء ؛ لأنهم قتلوا آباءهم ، وكذلك قتلوا آباء بنى كنانة فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد . والاستشاد بالبيت فى قوله « كاللصوت » حيث أبدل الشاعر الصاد تاء

(٢) الفسطاط : ضرب من الأبنية دون السرادق يكون فى السفر ، وانظر

(١٧ ص ١٧)

(٣) يقال : نرت الثوب أنيره - من باب باع - وأنزته ، ونيرته - بالتضعيف - إذا جعلته له علما ، ويقال للعلم : النير - بالكسر - روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النير لم نر بالعلم بأسا ، ولكنه نهى عن النير

وحكى اللحياني : هَرَدْتُ الشيء : أى أردته ، أَهْرَيْدُهُ ، بفتح الهاء ، كهرقته أَهْرِيْقُهُ ، وقال :

١٧٨ — فَهِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ (١)

والهاء بدل ؛ لأنَّ إِيَّاكَ أكثر ، وقد مضى الكلام فى لَهْنِكَ فى الحروف المشبهة بالفعل (٢) وطبىء قلب همزة إن الشرطية هاء ، وحكى قطرب : هَزَيْدٌ

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد أورده أبو تمام فى باب الادب من الحماسة ونسبه فى كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوى ، والموارد : جمع مورد ، وهو المدخل ، والمصادر : جمع مصدر ، وهو المخرج . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فهياك » حيث أبدل الهمزة هاء

(٢) قال المؤلف فى شرح الكافية (ج ٢ ص ٣٣٢) : « واعلم أن من العرب من يقول : لَهْنُكَ لَرَجُلٌ صِدْقٌ ، قال :

لَهْنًا لَمَقْضَى عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

قال :

لَهْنِي لَأَشْقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا

وقد يحذف اللام ، وهو قليل ، قال :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقِي عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لَهْنُكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه ، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كاياء وهياك ، فلما غيرت صورة إن بقلب همزتها هاء جاز بجامعة اللام إياها بعد الامتناع ، والثانى قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك ، كما روى عن أبى أدهم الكلابى : لَهْ رَبِّي لَأَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام ، ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحذفت لام التعريف أيضا ، كما يقال : لاه أبوك ، أى الله أبوك ، ثم حذفت ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَ مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ

مُنْطَلَقٌ ، في ألف الاستفهام ، أنشد الأخفش :

١٧٩ — وَأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةِ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (١)

أى : إذا الذى ، ويقال فى أيا فى النداء : هيا ، وفى أما والله : همّا

قوله « أَنَّهُ » قيل : الهاء بدل من الألف فى الوقف ؛ لأن الألف فى الوقف ، أكثر استعمالاً من الهاء ، وقد ذكر فى الوقف أن الهاء للسكت كما فى قَهْ وَرَهْ ، وكذا فى حَيَّهْلَهْ ؛ وأما قولهم « مَهْ » فالأولى كون هائها بدلا من الألف ، كما فى قوله :

١٨٠ — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمِّكِ نَهْ مِنْ هُيْنًا وَمِنْ هُنَهْ (٢)

ويجوز أن يقال : جذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف من ما المجرورة . نحو فِيمَ وَالْأَمَ ، ثم دُعِيَ بهاء السكت كما فى رَهْ وَقِهْ

ثم حذفتم همزة إنك ، وفيما قال تكلفات كثيرة ، والثالث : ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسمة ، فعمل به ما عمل فى مذهب الفراء ، وقول الفراء أقرب من هذا ، لأنه يقال : لهنك لقائم ، بلا تعجب « اه (١) هذا بيت من الكامل ، قال البغدادى : « وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومي ، فإنه فى غالب شعره أن النساء يتعشقنه » اه . وقد راجعنا ديوان عمر بن أبى ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروى أولها :

يَا رَبِّ إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ بِأَهْمَا أَهْوَى عِبَادِكَ كُلِّهِمْ إِنْسَانَا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروى غير هذه القصيدة . وقد قال فى اللسان : « أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل . وقوله « وأتت صواحبها » هو فى اللسان « وأتى صواحبها » . والصواب : جمع صاحبة ، والاستشهاد به فى قوله « هذا الذى » حيث أبدل الهمزة التى للاستفهام هاء ، وأصله « إذا الذى » (٢) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف قائله ، والضمير فى وردت للابل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « هنه » حيث أبدل الألف هاء للوقف ، وأصله هنا

قوله « في يَاهَنَاهُ » قد ذكرنا الخلاف^(١) فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبي زيد والأخفش والكوفيين ، وبدل من الواو عند البصريين ، وأصله عندهم هَنَآوُ لقولهم هَنَوَات ، وقيل : الهاء أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَاسٍ وَقَلَقٍ ، وهاءُ هذه بدل من الياء كما ذكرنا في الوقف عند بنى عميم ، فليرجع إليه في معرفته^(٢) ولا يطارد هذا في كل ياء ؛ فلا يقال في الذى : الذه
قوله « ومن التاء في رحمة وقفنا » مضى في الوقف^(٣)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٢٩) : « ومنه (يريد من كنيات الأعلام) ياهناه المنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير : ياهن ، وياهنان ، وياهنون ، وفي التأنيث : ياهنة ، وياهنتان ، وياهنات ، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب وإن لم تكن مندوبة ، تقول : ياهناه - بضم الهاء - في الأكثر ، وقد تسكسر كما ذكرنا في المندوب ، وهذه الهاء تزداد في السعة وصلا ووقفا مع أنها في الأصل هاء السكت ، كما قال :

* يَأْمَرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ *

وقال :

* يَأْرَبُّ يَارَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسْلَ *

في حال الضرورة ، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة أعنى في هناه مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما أبدلت هاء في هنية ، وقال بعضهم : هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو لإبدالها في كساء - وإن لم يستعمل هناه - كما أبدلوا في « إياك » فقالوا : هياك ، ويجوز التسكسر في هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين ، وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء ، وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا - على ما حكى الأخفش - نحو ياهناه ، وياهنانه أو ياهنانيه ، كما مر في المندوب ، وياهنونه ، وياهنتاه ، وياهنتانه أو ياهنانيه ، وياهنانه . اه

(٢) انظر (٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧)

(٣) انظر (٢ ص ٢٨٨ وما بعدها)

أبدال
اللام
قال : « واللام من الثون والفتاد في أصيلاذ قليل » ، وفي الطنجم رديي »
أقول : أصل أصيلاذ أصيلاذ ، وهم إن كان جمع أصيل كزغيف وزغمان ،
وهو الظاهر ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما إبدال اللام من الثون ، والثاني
تدوير جمع الكلمة على الفظه ، وإن كان أمثاله واحدا (لثان وقزبان ،
مع أنه لم يستعمل) فشاذوه من جهة واحدة ، وهي قلب اللام لاما ، قال
الأخفش : لم سميت به لم ينصرف ، لأن الثون كالثابتة ، يدل على ذلك ثبات
الألف في التدوير كما في سكينان ، وإذا هراق إذا سميت به غير منصرف ؛
لأن المعزة في حكم الثابت
قوله « الطنجم » من قوله :

أما زأى أن لادنة ولا سمع مال إلى أزمالة - ففقر والطنجم (١)
أبدال
اللام
قال : « والطاء من التاء لازم في الخطير ، وتناد في فعضط »

أقول : قوله « في الخطير » يعني إذا كان فاء الفعل أحد الحروف المطبقة
المستعملة ، وهي الصاد والذاد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مبهوسة لإطباق
فيها ، وهذه الحروف مبهوسة مطبقة ، فانتاروا حرفا مستعملا من مخرج التاء ،
وهو الطاء ، فعمله مكان التاء ، لأنه مناسب لهاء في المخرج والصاد والذاد
والظاء في الإطباق

قوله « وشاذ في فعضط » هذه لغوي نعم ، وليست بالكثيرة ، أعنى جعل
الصغير طاء إذا كان لام السجدة صادّا أو صادّا ، وإذا بعد الذاء والظاء ، فهو
فعضط برحلي ، (٢)

(١) وقد مرّ هذا البيت فارجع إليه في (٢٢٤ من ٢٢٤)

(٢) فعضط : أصلها فعضط ، فأبدل بالضمير طاء ، والعجس : البهيم ،

وقوله من راجع فوج

وَحِصْطُ عَنْهُ ^(١) : أَيْ حِدَتْ وَأَحَطَّ ^(٢) وَحَفِطُ ^(٣) وَإِنَّمَا قُلَّ ذَلِكَ لِأَنَّ تَاءَ الضَّمِيرِ كَلِمَةٌ تَامَةٌ ، فَلَا تَغْيِيرَ ، وَأَيْضًا هُوَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تَتَوَثَّرَ حُرُوفُ الْإِطْبَاقِ فِيهَا ، وَمَنْ قَلَبَهُ فَلَسْكَوْنُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهُ ، بِدَلِيلِ تَسْكِينِ مَا قَبْلَهُ ، فَهُوَ مِثْلُ تَاءِ افْتَعَلَ

قال : « وَالْدَّالُّ مِنَ التَّاءِ لَا زِمَّ فِي نَحْوِ ازْدَجَرَ وَادَّكَرَ ، وَشَآذٌ فِي نَحْوِ اِبْدَالِ الدَّالِّ فَزُدْ وَاجْتَدِمُوا وَاجْدَزْ وَدَوَّلِج »

أقول : إِذَا كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ : الزَّاي ، وَالْدَّال ، وَالذَّال ؛ قَلِبْتَ تَاءَ الْإِفْتِعَالِ دَالًا ، وَأَدْغَمْتَ الدَّالَّ وَالذَّالَّ فِيهَا ، نَحْوِ اِدَّانَ وَادَّكَرَ ، كَمَا يَجِبُ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يَدْغُمَ الذَّالَّ نَحْوِ اذْدَّكَرَ ، وَالْقَابِ الَّذِي لِلْإِدْغَامِ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ، وَالْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ، فَقَلِبْتَ التَّاءَ دَالًا ؛ لِأَنَّ الدَّالَّ مَنَاسِبَةٌ لِلذَّالِّ وَالزَّايِ فِي الْجَهْرِ ، وَلِلتَّاءِ فِي الْخُرْجِ ، فَتَوَسَّطَ بَيْنَ التَّاءِ وَبَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا أَدْغَمْتَ الذَّالَّ فِي الدَّالِّ دُونَ الزَّايِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِ الدَّالِّ وَبُعْدِ مَخْرَجِ الزَّايِ مِنْهَا

قوله « وَادَّكَرَ » قَلِبُ التَّاءِ دَالًا بَعْدَ الذَّالِّ الْمَعْجَمَةُ لَازِمٌ ، وَبَعْدَ الْقَابِ الْإِدْغَامُ أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِهِ ، فَإِنْ أَدْغَمْتَ فَإِنَّمَا أَنْ تَقَابِ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، كَمَا يَجِبُ ، فِي بَابِ الْإِدْغَامِ

(١) حِصْطُ : أَصْلُهَا حَصَتْ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ طَاءً ، وَتَقُولُ : حَاصٌّ عَنِ الشَّيْءِ يَحْيِصُ حَيْصًا وَحَيْصَةً وَحَيَوْصًا وَحَيْصًا وَمَحَاصِيًا وَحَيْصَانًا ؛ إِذَا حَادَّ عَنْهُ وَتَعَدَّلَ .

(٢) أَصْلُ أَحَطَّ : أَحَطَّتْ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ طَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الطَّاءَ فِي الطَّاءِ ، وَتَقُولُ : أَحَاطَ بِالشَّيْءِ يَحِيطُ بِهِ إِحَاطَةً ؛ إِذَا أَحْدَقَ بِهِ كُلَّهُ مِنْ جَوَانِبِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ أَحْرَزَ السَّيْءَ كُلَّهُ وَبَلَغَ عَلَيْهِ أَقْصَاهُ فَقَدْ أَحَاطَ بِهِ

(٣) أَصْلُ حَفِطَ : حَفِظْتَ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ طَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الطَّاءَ فِي الطَّاءِ مَهْمَلَةً ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الطَّاءَ فِي الطَّاءِ

قوله « وشاذ في فُزْد » حاله كحال فَحَصُطُ ، وقد ذكرناه ، وكذا شذ قلبه بعد الدال ، نحو جُدُد في جُدْتُ ، وقد شذ قلب تاء الافتعال بعد الجيم ؛ لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والذال ؛ فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويعصب بعد الزاي والذال ، قل :

١٨١ -- فَقُلْتُ إِصْحَابِي لَا تَحْبِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ واجْدَزْ شَيْعًا ^(١)
ولا يقاس على المسموع منه ؛ فلا يقال اجْدَرَأ ^(٢) واجْدَرَحَ ^(٣) ، والدوّلج :

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو من كلمة لمضرس بن ربيعي الفقعسي ، وأولها قوله :

وَضَيْفٌ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ وَرِيحُ الْقُرْ تَحْفَزُ مِنْهُ رُوحًا

وقوله « والليل داج » معناه مظلم ، والقر - بالضم - : البرد ، وتحفز : تدفع ، وقوله « ضيف لصاحبي الخ » خاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله « لاتحبسانا » ثم عاد إلى الافراد في قوله « واجدز شيعة » وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العمكلى :

فَإِنْ تَزَجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ انْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِي أَحْ - عِرْضًا مُنْمَعًا
ويروى في بيت الشاهد :

* فَقُلْتُ إِحَاطِي لَا تَحْبِسْنِي *

والكلام على هذه الرواية جار على مذهب واحد . والمعنى لا تؤخرنا عن شئ اللحم بتشاكلك بنزع أصول الخطب ، بل اكتف بقطع مافوق وجه الأرض منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « واجدز » وهو افتعل من الجز ، وأصله اجتز ، وبه يروى ، فأبدل التاء دالا لإبدالاً غير قياسي

(٢) اجدراً : هو افتعل من الجرأة التي هي الاقدام على الشئ ~~الجرأ~~

فأبدل التاء دالا

(٣) اجدرح : هو افتعل من الجرح ، وأصله اجترح ؛ فأبدل التاء دالا ،

الكفاس ، من الولوج ، قلبت الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، وذلك لأن التولج أكثر استعمالا من دولج ، وقلب التاء دالا في أزْدَجَر واجْدَمَعَ لتناسب الصوت ، كما في سَوِيْق ، بخلاف دَوَلَج .

قوله : « والجيمُ مِنَ الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ فِي الْوَقْفِ ، فِي نَحْوِ فَقَيْمِجٍ ، وَهُوَ شَذٌّ ^{أبدال الجيم} وَمِنْ غَيْرِ الْمُسَدَّدَةِ فِي نَحْوِ * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَبَّجِجٍ * أَشَدُّ ، وَمِنْ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوَائِرٍ * حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا * أَشَدُّ »

الجيم والياء أختان في الجهر ، إلا أن الجيم شديدة ، فإذا شددت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيم أبين في الوقف من الياء ، فطلب البيان في الوقف ؛ إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه ، ولهذا يقال في حُبَلَاءِ - بالياء - : حُبَلَوْ بِالْوَاو - وقد قلب الياء المشددة لال الوقف جيمًا ، قال :
١٨٢ --- كَأَنَّ فِي أَذْنَائِينَ الشُّوْلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْأَجَلِ (١)

ومن هذا تقول : جرح فلان الأثم واجترحه ؛ إذا كسبه ؛ قال تعالى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) (١) هذا الشاهد يتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي أولها :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِلِ
والضمير في أذناهم عائد للابل ، والشول : جمع شائل ، وتقول : شالت الناقة بذنبا تشول ؛ إذا رفعتها للقاح وقد انقطع لبنها ، والعيس - بفتحتين - : ما يعلق بأذناب الابل من أبقارها وأبوالها فيجف عليها ، وأضافه إلى الصيف ؛ لأنه يكون في ذلك الوقت أجف وأيبس ، والأجل - بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة - : الوعل ، وهو تيس الجبل . شبه ما يعلق بأذناب النوق في زمن الصيف بقرون التيس العجلي في صلابته وبيسه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الأجل » حيث أبدل الياء المشددة جيمًا في غير الوقف

وقد جاء في الخففة في الوقف ، لكنه أقل من المشددة ، وذلك أيضاً لبيان الياء في الوقف ، وقد جاء من الياء الخففة في غير الوقف ، قال :

١٨٣ --- * حتى إذا ما أمسجت وأمسجتاً ^(١) *

أى : أمسجت وأمتسى ، فلما أبدت الياء جيالماً ينقلب ألفاً ، ولم يسقط للساكنين ، كالياء في أمست وأمتسى ، وفي قوله « في الياء الخففة أشد » دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ ، وإنما كان في الخففة أقل لأن الجيم أنسب بالياء المشددة ، كما قلنا ، وإنما كان في نحو أمسجت أشد لأن الأصل أن يبدل في الوقف ابيان الياء ، والياء في مثله ليس بموقوف عليه .

قال : « والصاد من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء جوازاً ، نحو أسمع ، وصائح ، ومس سقر ، وصراط »

البدال
الصاد

أقول : اعلم أن هذه الحروف مجبورة مستعملية ، والسين هموس مستعمل ؛ فكروها الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ أثقل ، فأبدوا من السين صاداً ، لأنها توافق السين في المدس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ؛ فتجانس الصوت بعد القلب ، وهذا العمل شبيه بالإلالة في تقريب الصوت بعصه من بعض ، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسغ فيهما من الإبدال ماساغ وهى متقدمة ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منعجراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعد من منخفض ، فلا تقول في قست : قصت ، وهذه الحروف تجوز القلب : متصلة بالسين كانت كسقر ، أو منفصلة بحرف نحو صليخ ، أو بحرفين أو ثلاثة

(١) هذا بيت من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق ، ونسبه بعض العلماء إلى المعجاج ، وقد اختلفوا في الضمير في قوله « أمسجت وأمسجتاً » فقيل : هما عائدان إلى آتان وغير ، وقيل : هما عائدان إلى نعامة وظليم ، والاشتداد في قوله « أمسجت وأمسجتاً » حيث أبدل الياء الخففة جيالماً في غير الوقف ، قال في اللسان : « أبدل مكان الياء حرفاً جليداً شديداً بها ، لتصح له الغافية والوزن » اهـ

نحو صَمَلَقٍ^(١) وَصِرَاطٍ، وَصَمَّارٍ^(٢)، وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب، ولا يجوز قلب السين في مثلها زايًا خالصة، إلا فيما سمع نحو الزَّراط، وذلك لأن الطاء تشابه الدال

قوله: «وَالزَّايُ مِنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَا كُنْتَيْنِ، نَحْوُ يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزِدِي أَنَّهُ»

ابدال
الزاي

السين حرف مهموس، والدال مجهور؛ فسكرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولا سيما إذا كانت الأولى سا كنة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وهى جزء حرف لين حائل بين الحرفين؛ فغربوا السين من الدال؛ بأن قلبوها زايا، لأن الزاي من مخرج السين وشملها في الصغير، وتوافق الدال في الجهر؛ فيتجانس الصوتان، ولا يجوز ههنا أن تُشَرَّبَ السينُ صوتَ الزاي، كما يفعل ذلك في الصاد، نحو يَصْدُرُ، لأن في الصاد إطباقًا، فصارعوا مثلا يذهب الإطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد السا كنة الواقعة قبل الدال قلبها زايا صريحة وإشرباً بها صوتَ الزاي، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، ولم يبدلوا الدال كما في تاء افتعل نحو اضطرَّ لأنها ليست بزايدة كالتاء، فتسكون أولى بالتخفيف، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون، بأن قلبوها من الدال، بأن قلبوها زايا خالصة، فتناسبت الأصوات، لأن الزاي

(١) الصملاق: الصملاق، وهو الأرض المستوية، وقيل: القفر الذى لا نبات فيه، والقاع المستوى الأملس؛ قال جميل:

أَلَمْ تَسَلِ الرَّبَّ الْقَدِيمَ فَيَنْطِقْ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقٍ
(٢) الصماليق: السماليق، قال في اللسان: «وحكى سيبويه صماليق،

قال ابن سيده: ولا أدري ما كسر إلا أن يكونوا قد قالوا: صملاقة، في هذا المعنى، فعوض من الماء، كما حكى مواعظ» اهـ

من مخرج العباد وأختها في الصغير ، وهم ، تناسب الدال في الجبر وعدم الإطباق ،
ومن ضارع : أى نهي بالصاد نحو الزاي ، ولم يقلها زاي خالصة ، فللمحافظة على
فضيلة الإطباق ، كما ذكرنا .

قوله « فردى أنه » قول حاتم الطائي لما وقع في أسر قوم فغزاه رجالهم وبقي مع
النسوة فأمرنه بالصد فمخر ، وقال : هكذا فردى ^(١) أنه ، وأنه تأكيد للباء
مال : « وقد ضورع بالصاد الزاي دونها وضورع بها متحركة أيضا ،
نحو صدر وصدق ، والبيان أكثر فيهما ، ونحو مس زقر كلمية ، وأجدر
وأشدق بالمضارع قائل »

أقول : قوله « ضورع بالصاد الزاي » أى : جعل العباد مضارعا للزاي ،
بأن يُضَعَّى بالصاد نحو الزاي ، فهو لك « ضارع » كان يتمدى إلى المشابهة . بفتح
الباء . بنفسه ، فجعل متعديا إلى المشابهة بكسر الباء بحرف الجر

قوله « دونها » أى : دون السين : أى لم تُشَمَّ السين صوت الزاي ، بل
قابت زاي صريجة ، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه

قوله « وضورع بها » أى : بالصاد الزاي متحركة أيضا : أى إذا تحركت
الصاد وبعدها دال أنشَمَّ العبادُ صوت الزاي ، ولا يجوز قلبها زاي صريجة ،
لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضا فإن الحرف يقوى بالحركة ، فلم يقاب ، فلم
يبقى إلا المسارعة للمجاورة ، والاشتمام فيها أقول منه في الساكنة ، إذ هي محولة
فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون ، فإن فصل بينهما أكثر
من حرمة الحرف والحرفين لم تستمر المضارعة ، بل يقتصر على مسمع من العرب ،
لحفظ العباد والمصادر والصراط ، لأن الطاء كالدال

قوله « والبيان أكثر فيهما » أى : في السين الساكنة الواقعة قبل الدال ،

(١) انظر (٢٠٢ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥) و (١٠ ص ٤٣)

والصاد الواقعة قبلها : سكنت الدال أو تحركت ، ولو روى « منها » لكان
المعنى من المضارعة والقلب ؛ ويعنى بالبيان الإتيان بالصاد والسين صريحين بلا
قلب ولا إشراب صوت ؛ ففي الصاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم
المضارعة ، ثم قلبها زايا

قوله « وَمَسَّ زَ قَرَ كَلْبِيَّةٌ » أى : قبيلة كلب تقلب السين الواقعة قبل
القاف زايا ، كما يقلبها غيرهم صاداً ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف لكون
السين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوا زايا ، لمناسبة الزاي للسين فى الخرج
والصغير ، وللقاف فى الجهر

قوله « وَأَجْدَرُ وَأَشْدَقُ »^(١) يعنى إشراب الجيم والشين المعجمتين الواقعتين
قبل الدال صوت الزاي قليل ، وهذا خلاف ما قاله سيديويه ، فإنه قال فى إشراب
مثل هذا الشين صوت الزاي : « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير »
وإنما بضارع بالشين الزاي إذا كانت ساكنة قبل الدال ، لأنها تشابه الصاد
والسين اللذين يقابلان إلى الزاي ، وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلها ، وإذا
أجريت فى الشين الصوت رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى اللثنتين موضع
الصاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن فى الجيم من مشابهة
الصاد والسين مثل ما بينهما وبين الشين ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ؛
فعمل بها ما عمل بالشين ، ولا يجوز أن يجعل الشين والجيم زايا خالصة كالصاد
والسين ؛ لأنهما ليستا من مخرجهما

قال : « الإِدْغَامُ : أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَمَتَّحَرِّكُ مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ الإِدْغَامُ .

(١) الأشدق : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم ، ويقال : رجل أشدق ، إذا
كان مثقوها ذابيان ، وقد قالوا العمر بن سعيد : الأشدق ؛ لأنه كان أحد خطباء
العرب .

مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ ، وَيَسْكُونُ فِي الْمِثَالَيْنِ وَالْمُتَقَارِبَيْنِ ؛ فَالْمِثَالَانِ وَاجِبٌ هِنْدَ
سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزَتَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ السَّأَلِ وَالِدَةِ آثٍ ، وَإِلَّا فِي الْأَلْفَيْنِ
لِتَعَدُّرِهِ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِ الْإِلْبَاسِ وَفِي نَحْوِ تَوَوَّى وَرَبِيئًا — عَلَى الْمُخْتَارِ —
إِذَا خَفَعْتَ ، وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا ، وَفِي يَوْمٍ ، وَعِنْدَ تَحْرُكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ
وَلَا إِخْلَاقَ وَلَا لَبْسَ نَحْوِ رَدَّ يَرُدُّ ، إِلَّا فِي نَحْوِ حَيٍّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ
وَتَنَزَّلُ وَتَتَبَاعَدُ ، وَسَيَأْتِي ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ ابْنِ
نَحْوِ يَرُدُّ ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحُرْكََةِ ، وَنَحْوُ مَسْكَنِي وَيُمْسِكُنِي
وَمَنَّا سَكَنُكُمْ وَمَنَّا سَكَنُكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ ، وَمُمْتَنِعٌ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ
وَفِي الْأَلِفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الثَّانِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ نَحْوُ ظَلَّاتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ ،
وَتَمِيمٌ تُدْغِمُ فِي نَحْوِ رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ ، وَعِنْدَ الْإِخْلَاقِ وَاللَّبْسِ بِزَنَةِ أُخْرَى نَحْوُ
قَرَدَدٍ وَسُرُرٍ ، وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ قَرْمُ مَالِكٍ ،
وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْإِخْفَاءِ ، وَجَائِزٌ فِيمَا سَرَى ذَلِكَ »

أقول : قوله « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك » يعني أن المتحرك
يسكون بعد الساكن ^(١) ، وإلا فليس بدٌّ من الفصل : أى فك أحد الحرفين
من الآخر ؛ لأن الحركة بعد الحرف

قوله « من غير فصل » أى : فك ، احتراز عن نحو ربيئاً ^(٢) فإنك تأتي

(١) يريد أن الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول ؛ لأنه لو كان متحركاً
والحركة بعد الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة ؛ لأن الحركة فاصلة
بينهما ، ولا يكفي أيضاً في تحقق الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني ، بل لابد مع
ذلك من وصل الحرفين في البطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول ، ولذا قال
ابن الحاجب : « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد من
غير فصل »

(٢) انظر (١ ص ٢٨)

بياء ساكنة فياء متحركة ، وهما من مخرج واحد ، وليس بإدغام ؛ لأنك فككت إحداها عن الأخرى ، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول ، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية ، ولا يحتز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين الثلثين ؛ لخروجه بقوله « ساكن فمتحرك »

والادغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة : أى أدخلته فيه ، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما

قوله « في المتماثلين والمتقاربين » لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجا على حدة ، والذي أرى أنه ليس الإدغام الاتيان بحرفين ، بل هو الاتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوى : سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو يمدُّ زيد ، أو ساكناً نحو يمدُّ ، وقفنا ، فعلى هذا ليس قوله « ساكن فمتحرك » أيضا بوجه ، لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقا ؛ إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان ، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا ، وإن كان كالحرفين الساكنين أولهما من حيث الاعتماد التام ، وقوله « ساكن فمتحرك » وقوله « من غير فصل » كالتناقضين ، لأنه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما ، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر

قوله « فالمتلذان واجب عند سكون الأول » جعل الادغام ثلاثة أقسام : واجبا ، وممتنعا ، وجائزا ، فذكر الواجب والممتنع ، وما بقى فجائز ، فالواجب من

قوله « واجب » إلى قوله « من باب كلمتين » والممتنع من قوله « وممتنع » إلى قوله « على الاخفاء »

قوله « عند سكون الأول » أى يجب الإدغام إذا سكن أول المثليين : كانا فى كلمة كالشدّ والمدّ ، أو فى كلمتين متصلتين نحو اسمعُ علماً

قوله « إلا فى الهمزتين » ليس الإطلاق بوجه ، بل الوجه أن يقال : الهمز الساكن الذى بعده همز متحرك : إما أن يكونا فى كلمة ، أو فى كلمتين ، فإن كانا فى كلمة أدغم الأول إذا كانا فى صيغة موضوعة على التضعيف ، كما ذكرنا فى تخفيف الهمزة ^(١) ، وفى غير ذلك لا يدغم ، نحو قرأى على وزن قَمَطَرٍ [من قرأ] وإن كانا فى كلمتين نحو اقرأ آية ، وأقري أبك ، وليقرأ أبوك ، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة ، فلا يلتقى همزتان ، وزعموا أن ابن أبى إسحق كان يحقق الهمزتين ، وأناس معه ، قال سيبويه : وهى رديئة ، وقال : فيجب الإدغام فى قول هؤلاء مع سكون الأولى ، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك ، قال السيرافى : توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة ، وليس الأمر على ما توهموا ، بل إنما أنكره على على مذهب من يخفف الهمزة ، كما هو المختار عنده ، وقد بين سيبويه ذلك بقوله : ويجوز الادغام فى قول هؤلاء ^(٢) ، يعنى على تلك اللغة الرديئة

قوله : « الداءات » ^(٣) اسم وادٍ ، أورده الصغاني مخفف الهمز على وزن كلام وسلام .

(١) انظر (ص ٣٣ وما بعدها من هذا الجزء)

(٢) فى أصول هذا الكتاب « ويجب الادغام . . . الخ » وهو تحريف ،

وما أثبتناه عن كتاب سيبويه (ص ٢٠ ص ٤١٠) وهو الصواب

(٣) ذكره باقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره ابن الحاجب ، وقد ذكر أيضا أنه اسم موضع ، ويصح أن تكون الداءات صيغة مبالغة من دأث الطعام بدأته - كفتح - إذا أكله

قوله : « وإلا في الآلف » لما قال : « واجب عند سكون الأول » ولم يقل : مع تحرك الثاني ، أوهم أن الآلف يدغم في مثله ؛ لأنه قد يلتقي ألفان ، وذلك إذا وقفت على نحو السماء ، والبناء ، بالإسكان كما مر في تخفيف المحزة ^(١) فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك ، كما مر ، والآلف لا يكون متحركاً ، والحق أنه لم يحتج إلى هذا الاستثناء ؛ لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين : ساكن فتتحرك ، والآلف لا يكون متحركاً .

قوله : « وإلا في نحو قول » اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركاً ، فلا تخلو من أن يكون الواو والياء مدتين ، أولاً ؛ فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولهما في الثاني : في كلمة كانا كَقَوْلٍ وسَيَّرَ ، أو في كلمتين نحو (تَوَلَّوْا واسْتَغْنَى اللَّهُ) وَاحْشَيْ يَاسِرًا ، وإن كانا مدتين : فيما أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما ، أولاً ، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام ، سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر ، كَمَقْرُوءٍ وَبَرِيٍّ وَعَلِيٍّ ، أولاً ، كَمَقْرُوءٍ وَمَرْمِيٍّ ، وإنما وجب الإدغام في الأول : أعني مقروءاً وبرياً وعلياً — وإن لم يكن القاب في الثاني واجبا — لأن الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طاب التخفيف بالإدغام ، فلو لم يدغموا لكان نقضا للغرض ، ووجب الإدغام في الثاني : أعني نحو مقروءٍ ومرميٍّ ؛ لأن مدة الواو والياء الأولين لم تثبت في اللفظ قط ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما ، بل لم يقع الكلمتان في أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما ، وإن كانا في كلمتين ؛ نحو قالوا وما ، وفي يوم ، وظاهوا رافداً ، ~~والله أعلم بالصواب ، لأن الإدغام ، لأنه ثبت الواو والياء إذن في الكلمتين مد ، وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيل~~

(١) انظر (ص ٤٣ وما بعدها من هذا الجزء)

لفضيلة المد التي ثبتت لها قبل انضمام السكامة الثانية إلى الأولى ، وإن كان أصل الواو والياء حرفا آخر قاب إلى الواو والياء ؛ فإن كان القاب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو مرمى ، وأصله مَرْمُوى ؛ لئلا يبطل الغرض من القاب ، فإن لم يكن القاب لأجل الإدغام فإن كان لازما نظر ؛ فان كانت السكامة التي فيها المثالان وزنا قياسيا يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسي لم يدغم ، نحو قُورول فإنه فِعْلٌ مالم يسم فاعله لِفَاعَلٍ قياسا ، ولو أدغم الواو فيه في الواو لا لتبس بفعل الذي هو فِعْلٌ مالم يسم فاعله قياسا لفَعْلٍ ، وإن لم يلزم التباس وزن قياسي بوزن قياسي أدغم نحو إِيْنَةٌ على وزن إِفْعَلَةٍ من الأين ، وأوّل على وزن أُبْلَمٍ^(١) من الأوّل ، وذلك لأن القاب لما كان لازما صار الواو والياء كالأصليتين ، والالتباس في مثله وإن وقع في بعض الصور لا يبالى به ؛ لأن الوزن ليس بقيامى ، فيستمر اللبس ، وإن لم يكن القاب لازما نحورِيْنًا وتُووِيْ فالأصل الاظهار ؛ لأن الواو والياء عارضان غير لازمين كافي بِيْرٍ وِسُوْتُ ، فهما كالحمزتين ، والهمز لا يدغم في الواو والياء مادام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثالين ، وعليه قولهم : رِيْأَوْرِيَّةٌ ، في رِيْأَوْرُوِيَّةٌ ، وعندسيبويه والتحليل أن سُوِيْرٍ وقُورول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف.أولى ، وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصلي ، ومن ثم يدغم إِيْنَةٌ وأوّل مع عروض الواو والياء .

قوله « وعند تحركهما » عطف على قوله « عند سكون الأول » : أى يجب

الإدغام إذا تحرك المثالان في كلمة

اعلم أنهم يستقاون التضعيف غاية الاستئصال إذ على اللسان كافة شديدة في

الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال

(١) الأبلم - بضمين بينهما ساكن - هو الخوص (انظر ج ١ ص ٥٦)

رباعياً أو تخاسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ؛ لثقل البناءين ، وثقل التقاء المثليين ، ولا سيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعياً من الأسماء والأفعال ولا تخاسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا واحداً زائداً : إما للالحاق أو لغيره ، كما مر في ذى الزيادة ،^(١) ولم يبنوا ثلاثياً فاؤه وعينه متماثلان إلا نادراً نحو دَدَن^(٢) وبير^(٣) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام ، وذلك بتماثل العين واللام ؛ إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه ، ولا يبدأ بالسكان ، وليس في الأسماء التي لاتوازن الأفعال ذو زيادة في أوله أو وسطه مثلاً متحركاً ؛ إذ لا موجب في مثله للإدغام ؛ لأن الإدغام إنما يكون في الاسم مع تحريك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزناً كما يحىء ، وإلا بقي المتماثلان بلا إدغام ؛ فتصير الحكمة ثقيلة بترك إدغام المثليين ، وبكونها مزيداً فيها ؛ فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للعمل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل ؛ بل يحىء فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما في أوله أو وسطه مثلاً مقترنان ، وذلك لكثرة التصرف في الفعل قياساً ؛ فرمما اتفق فيه بسببه مثل ذلك ، فنقول : لا يخلو مثله من أن يكون من ذى زيادة الثلاثي أو من ذى زيادة الرباعي ، فمن ذى زيادة الثلاثي بابان يتفق في أولهما مثلاً متحركان ، نحو تَتَرَسَّس^(٤) وتَتَارَكَ^(٥) وباب يتفق في وسطه مثلاً متحركان نحو اقْتَتَلَ ، ومن ذى زيادة الرباعي باب يتفق في أوله ذلك نحو تَتَدَحَّرَجُ ، فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالإدغام ؛

(١) ذكره في الجزء الأول (ص ٦١ وما بعدها)

(٢) الددن : اللهو واللعب . انظر (١ ص ٣٤)

(٣) البير : حيوان شبيه بالفر . انظر (١ ص ٣٤ ، ٢ ص ٣٦٧) وفي

بعض النسخ بين ، وهو اسم واد . وانظر (٢ ص ٣٦٨)

(٤) يقال : تترس الرجل ؛ إذا لبس الترس يستتر به ، ويقال : تترس القوم

بالقوم ؛ إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو

(٥) يقال : تترك الرجلان الأمر ؛ إذا ترك كل واحد منهما لصاحبه

إذ لو أدغمت لاحتمت إلى همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل عند القصد إلى التخفيف ، بل الأولى إبقاؤها ، ويجوز حذف أحدها ، كما يجيء ، وأما ذو زيادة الثلاثي : فإن كان المثلاث في أوله فاما أن يكون ماضيا كـتَرَسَ وتَنَارَكَ ، أو مضارعا كـتَنَزَّلُ وتَنَمَّأَلُ ؛ فالأولى في الماضي الإظهار ، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء ، وكذا إذا كان فاء تَفَعَّلَ وتفاعَلْ مقاربا للقاء في الخرج نحو . أَطَيَّرَ وَاتَّقَلَّ عَلَى مَا يَجِيءُ ، فإذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته ، نحو يَتَرَسُّ ، وَتَرَسَّ ، وَيَتَارَكَ ، وَتَتَارَكُ ، وَيَطَيَّرُ ، وَيَطَيَّرُ ، وَيَتَمَّأَلُ ، وَيَتَمَّأَلُ ، وإن كان مضارعا جاز الإظهار والحذف والإدغام نحو تَنَزَّلُ وَتَنَزَّلُ ، وإذا أدغم لم يحتل له همزة الوصل كما في الماضي ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضي ، بل لا يدغم إلا في الدرج ليكتفى بحركة ما قبله ، نحو قَالَ تَنَزَّلُ ، وإن كان المثلاث في وسط ذى الزيادة الثلاثي فلك الإظهار والإدغام نحو اقْتَتَلَ وَقَتَّلَ كما يجيء .

هذا ، وإما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابقتها لأفعالها ، كما ذكرنا في تعليل قالب نحو إقامة واستقامة^(١) هذا حكم اجتماع المثلاثين في أول الكلمة وفي وسطها ، وأما إن كان المثلاث في آخر الكلمة وهو الكثير الشائع في كلامهم ومما يجيء في الثلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال فهو على ثلاثة أقسام : إيمان يتحرك ، أو يسكن أولها ، أو يسكن ثانيهما ، فإن تحركا : فإن كان أولها مدغما فيه امتنع الإدغام ، نحو رَدَدَ ؛ لأنهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول ، فيبقى رَدَدَ ، ولا يجوز ؛ إذ التغيير إذن لا يخرج به إلى حال أخف من الأولى ، وكذا إن كان التضعيف للالحاق امتنع الإدغام : في الاسم كان كـقَرَدَدٍ^(٢) ، أو

(١) انظر (ص ١٠٨ من هذا الجزء)

(٢) القردد : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل ، وانظر (ص ١٣)

في الفعل كجَلَبَب ؛ لأن الغرض بالالحاق الوزن ؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ،
وأما سقوط الألف في نحو أَرطَى فإنه غير لازم ، بل هو للتنوين العارض الذي
يزول باللام أو الإضافة ، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين : فإن كان
الأول حرف علة نحو حَيَّ وَقَوَّى فقد مضى حكمه ، وإن لم يكن : فإما أن
يكون في الفعل ، أو في الاسم ، فإن كان في الفعل وجب الإدغام ؛ لكونه
في الفعل الثقيل ، وفي الآخر الذي هو محل التغير ، وقد شذ نجو قوله :

١٨٤ — مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي

أَيُّ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوْا (١)

وهو ضرورة ، وإن كان في الاسم : فإما أن يكون في ثلاثي مجرد من
الزيادة ، أو في ثلاثي مزيد فيه ، ولا يدغم في القسمين إلا إذا شابهها الفعل ؛ لما
ذكرنا في باب الإعلال (٢) من ثقل الفعل ؛ فالتخفيف به أليق ، فالثلاثي المجرد
إنما يدغم إذا وزن الفعل نحو رجل صَبَّ (٣) ، قال الخليل : هو فَعَلٌ — بكسر
العين — ؛ لأن صَبَّيْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبٌّ كَقَعَمْتُ قِنَاعَةً فَأَنَا قِنَعٌ ، وكذا
طَبَّ (٤) طَيْبٌ ، وشذ رجل صَفَّفَ (٥) والوجه صَفٌّ ، ولو بنيت مثل

(١) هذا بيت من البسيط ، وقائمه قَعَبَ بن أم صاحب . ومهلا : مصدر يراد
به الأمر ، والهمزة في أعاذل للنداء ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو في الأصل اسم
فاعل من العذل ، وهو اللوم في تسخط ، وضنوا : بخلوا . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ضننوا » حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لا يجوز ارتكابه في الكلام
(٢) انظر (ص ٨٨ من هذا الجزء)

(٣) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب ، وهى صبة ، وصب إليه
صبابة : أى كاف واشتاق

(٤) الطب - بتشديد الطاء - : الرجل الخاذق الماهر في عمله ، والطبيب مثله ،
تقول : طب يطب - كظل يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه .
- كمد يمد - أى : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أى عالم به

(٥) تقول : هذا رجل صف الحال ، إذا كان رقيقه ، والصفف - بفتحيتين -

ندس^(١) من ردّ قلت: ردّ بالإدغام ، وكان القياس أن يدغم ماهو على قتل كشرير وقصيص وعدد ؛ لموازنته الفعل ؛ لسكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل ، وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة ؛ لكونه مفتوح الفاء والعين ، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو كبد وعصدي دون نحو تجل ؟ تركوا الإدغام فيه ، وأيضاً لو أدغم فعل مع خفته لالتبس بفعل - ساكن العين - ؛ فيكثر الالتباس ، بخلاف فعل وفعل - بكسر العين وضمها - فإنهما قليلان في المضاعف ؛ فلم يكثر بالالتباس القليل ، وإنما اطراد قلب العين في فعل نحو دار وباب ونار وناب ، ولم يجز فيه الإدغام مع أن الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام ؛ لأن القلب لا يوجب التباس فعل بفعل ؛ إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها ، بخلاف الإدغام وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فعل غير معمل نحو قود^(٢) وميل^(٣) وغيب^(٤) وصيد^(٥) وخونة^(٦) وخوكة^(٧) ، ولم يدغم نحو سر^(٨) وسر^(٩)

كثرة العيال ، أو كثرة الأيدي على الطعام ، أو أن تكون الأكلة أكثر من الطعام ، أو الضيق والشدّة ، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا بالإدغام ، فلعل الفك الذي حكاه المؤلف لغة قليلة

- (١) الندس - كعصدي ، وفي لغة أخرى - كك:ف - هو الفهم الفطن
- (٢) القود : هو أن تقتل القاتل بمن قتله
- (٣) الميل - بالنحرىك : ما كان خائفة في إنسان أو بناء ، والفعل كفرح ، تقول : ميل يميل فهو أميل
- (٤) الغيب - بفتحيتين - : القوم الغائبون
- (٥) الصيد - بفتحيتين - : ميل العنق ، وقد صيد يصيد فهو أصيد
- (٦) الحوكة - بفتحات - : جمع حائك ، وتقول : حاك الثوب حوكا وحياكا وحياكة : فهو حائك من قوم حاككة وحركة ، الأولى على القياس ، والثانية شاذة في القياس كثيرة في السماع
- (٧) السرر - بضميتين - : جمع سرير ، وهو معروف
- (٨) السرر - بضم ففتح - : جمع سرّة

وقَدَد^(١) وكذا رِدَدَ على وزن إبل من رَدَ ؛ لعدم موازنة الفعل ، وأما قولهم :
عَمِيْمَةٌ وَعُمٌ^(٢) فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عُتُقَ ورُسُلَ وبُونٌ في جمع
بِوَانٍ^(٣) ، والقياس بُونٌ كَعِيَانٍ وَعُيُنٌ^(٤) ، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن
للفعل حرف لازم كالألف التأنيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام كما
منع من الإعلال في نحو الطَّيْرَانِ وَالْحَيْدَى^(٥) ؛ لأن ثقل إظهار المثنيين أكثر من
ثقل ترك قلب الواو والياء ألفا ؛ فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم ، فنقول :
من رَدَدَ على فَعَلَّانَ : رَدَدَان ، كَشَرَرِ ، وعلى فَعِلَّانَ وفَعْلَّانَ بكسر العين وضمها :
رَدَّان ، بالادغام ، وعلى فُعْلَّانَ - بضمتين - وفِعْلَّانَ - بكسرتين - : رُدُدَّان
ورِدَدَّان ، وعلى فُعْلَّانَ - بضم الفاء وفتح العين - : رُدَّدَّان ، كله بالاظهار ، وكذا
الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وازن الفعل ، نحو مُسْتَعِدَّ ومُسْتَعَدَّ ومَرَدَّ ،
وهو على وزن يَفْعَلٌ ، ومُدُقٌ ، وهو على وزن انْضُرَ ، وَزَادٍ ، وهو كضرب ،
ولا يشترط في الإدغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الأول ليس
في الفعل ، كما اشترط ذلك في الاعلال ، فيدغم نحو أَدَقَّ وَأَشَدَّ ، وإن لم يخالف

(١) القدد - بكسر ففتح - : جمع قدة ، وهى الفرقة من الناس يكون هوى كل
واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى (كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا) : أى فرقا مختلفة الآهواء
(٢) تقول : نخلة عميمة : أى طويلة ، ونخل عمم - بضمتين - وقد يقال : عم
- بالادغام .

(٣) البوان - ككتاب ، وكغراب - : أحد أعمدة الخباء ، انظر (ح ٢
ص ١٢٧ ، ٢٠٨)

(٤) العيان - بكسر أوله - : حديدة الفدان ، وجمعه عين - بضميتين -
(٥) الحيدى - بفتحات - : مشية الختال ، وتقول : حمار حيدى ؛ إذا كان
يحيد عن ظله نشاطا ، ولم يوصف . مذكر بما على فعلى سوى ذلك

الفعل ، ولا يعمل نحو أقول وأطول ، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الإعلال ، وقوله

١٨٥ - * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ ^(١) *

شاذ ضرورة

وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه

وإن كان الساكن هو الثاني فهو على ضربين : أحدهما أن تحذف الحركة لموجب ، ولا يجوز أن يحرك بحركة أخرى ، مادام ذلك الموجب باقيا ، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه ، نحو رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَرَدَدْنَ وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ ، والثاني : أن تحذف الحركة لموجب ، ثم قد تعرض ضرورة يُحَرِّكُ الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة ، مع وجود ذلك الموجب ، وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف ، نحو لم يَرْدُدْ وَارْدُدْ ؛ فإنه حذف منه الحركة الاعرابية ، ثم إنه قد يتحرك ثاني المثليين فيهما لالتقاء الساكنين ، نحو ارْدُدِ الْقَوْمَ ، ولم يَرْدُدِ الْقَوْمَ

فانقسم الأول - أعني رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ - المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام ، وجاء في لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضا ، نحو

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبي العجم العجلي أولها :

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

وبعد البيت الشاهد قوله :

* مِنْ طَوَّلٍ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلٍ *

والوجي : الخفي ، يزيد أنه حمل على إله في السير حتى اشتكت الخفي ، والأظلل : باطن خف البعير ، والإملاال : مصدر قولك : أمله ، وأمل عليه ؛ إذا أسأله . والاستشهاد بالببت في قوله : أظلل حيث فك الإدغام ضرورة

رُذْنٌ وَيَرُذْنٌ ، بفتح الثانى ، وهو شاذ قليل ، وبعضهم يزيد ألفا بعد الإدغام ، نحو رذاتُ ورذانُ ؛ ليبقى ما قبل هذه الضائرتسا كنا كما فى غير المدغم ، نحو ضربت وضربن ، وجاء فى لغة سليم قليلا — وربما استعمله غيرهم — حذفُ العين أيضا فى مثله ، وذلك لسكراهم اجتماع المثلين ، فحذفوا ما حقه الإدغام : أعنى أول المثلين ، لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل الأول سا كنا أوجبوا نقل حركة الأول إليه ، نحو أحسنَ وَيُحسِنَ ، ومنه قوله تعالى : (وَقرَنَ ^(١) فى يُؤْتِرِكنَ) على أحد الوجوه ، وإن كان ما قبل الأول متحركا جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة ، قالوا : ظَلْتُ - بفتح الفاء وكسرها - وكذا فى لَبِئْتُ لَبِئْتُ وَلُبْتُ - بفتح الفاء وضمها - وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا فى ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ ، وهذا الحذف عندهم فى الماضى أكثر منه فى المضارع والأمر ، وقد جاء الحذف فى مثله والحرفان فى كائتين إذا كان الثانى لام التعريف ، نحو علماء : أى على الماء ، وأما قولهم علَّرضٍ فقياس ؛ لأنه نقل حركة الهزة إلى لام التعريف ، ثم اعتد بالحركة المنقولة

(١) اعلم أن قولنا : قر الرجل فى مكانه ، قد ورد من باب علم يعلم ، ومن باب ضرب يضرب . ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرئ فيها بالانتماء ، وبالحذف مع كسر القاف ، وبالحذف مع فتح القاف : أما الانتماء فلا شىء فيه ، وأما الحذف مع كسر القاف فتخرجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب ، ولا شىء فيه من جهة القواعد ، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين ، وذلك لأن مجيء الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب ، وزعم بعضهم أن الفعل فى هذه الآية - على قراءة الكسر - من المثل المحذوف الفاء ، وأصله وقرير ، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألبة ؛ لأن هذه الفتحة التى على القاف منقولة من أول المثلين ، وقد اختلف العلماء فى تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذف عينه أولامه مع أن العين مفتوحة ، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الأجوف ، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف

فأدغم لام على فيها ، وكذا قالوا في جَلَا الأَمْرَ وَسَلَا الإقامة : جَلَمَرٌ وَسَلَقَمَةٌ ، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام ، وترك الاعتداد بهما من حيث حذف ألف على وَجَلَا . وجاء الحذف في المتقار بين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف نحو بَلَعَنْبَرٍ ، وَبَلَعَارِثٍ وَبَلَكَعْبٍ ، وليس بقياس

والقسم الثاني : أعنى نحو رُدَّ ولم يرُدَّ ، لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام ، وأجاز غيرهم الإدغام أيضا ؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة ، وهى وإن انتفت بالمعارض : أعنى الجزم والوقف ، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه : أعنى الحركة ؛ لا لتقاء الساكنين ، فجوز الإدغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضا ، نحو رُدَّ زيدا ، ولم يرُدَّ زيدا ، فإذا أدغم حرك الثاني بما ذكرناه فى باب التقاء الساكنين ^(١) ، وقد جاء فى التنزيل أيضا ذلك ، قال تعالى (لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ) ، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف فبقاء الإدغام فيه أكثر وأشهر ؛ لعروض السكون ، وعدم لزومه ؛ إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها ، وذلك فى الوصل ؛ فيكون جمعا بين الساكنين ، وهو مغتفر فى الوقف ، وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضا نحو هو يَفِرُّ ، وقفا — بالتشديد والتخفيف —

فهذه أحكام اجتماع المثلين فى كلمة واحدة

فإن كان ما قبل أول المثلين فيما قصد الإدغام فيه ساكنا : سواء تحرك المثلان كيردد ، أو سكن ثانيهما كلم يردد ؛ فإن كان الساكن حرف مد : أى الألف والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما ؛ وجب حذف الحركة ، نحو مادَّ وَنُمُوْدُ الثوب ، وكذا ياء التصغير ؛ إذ هو لازم السكون ، فلا يحتمل الحركة نحو أَصَمٌ - ^(٢) ومُدَيِّقٌ ^(٣) وجاز التقاء الساكنين فى جميع ذلك

(١) انظر (٢ ص ٢٤٣)

(٢) أصيم : تصغير أصم ، وهو وصف من الصمم

(٣) مديق : تصغير مدق - بضمهتين - وهو آلة يدق بها

كله ؛ لأنه على حده كما مر في بابه ^(١) ، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإوْزة ^(٢) وأوْد ^(٣) وأَيْل ^(٤) ، أولا ، نحو مستعدّ ومستعدّ

هذا . وإن كان المثلان في كلمتين : فإن كان أولهما ساكنا فقط وليس بمد وجب الإدغام كما ذكرنا ، سواء كان همزا نحو اقرأ آية ، إذا لم تخف ، أو غير همز ، نحو قلّ لزيد ، وإن كان ثاني المثلين ساكنا فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط ؛ فانه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضا كالمز ، نحو علماء ، وذلك لكثرة لام التعريف في كلامهم ؛ فطلب التخفيف بالحذف لئلا تعذر الادغام ، وكذا جاء الحذف في بعض المتقاربين نحو بلخارث وبلعذر ، وقال سيديويه : وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف ؛ فلا يحذفون في بني النجّار ؛ لادغام اللام في نون النجار ، وإن كانا متحركين : فإن كان ما قبل أول المثلين متحركا نحو مكنتي ويمكنتي وطبع قلوبهم ، أو كان ساكنا هو حرف مد نحو قال لهم ، وقيل لهم ، وعمود داود ، وتظلموني ، وتظلميني ، أولين غير مد نحو ثوب بكر ، وجيب بكر جاز الادغام ، وإن كان ذلك في الهمز أيضا نحو رداء أبيك ، وقرأ أبوك ، فيمن يحقق الهمزتين ، وإن كان الساكن حرفا صحيحا لم يحجز الادغام ، وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الادغام في نحو (خذ العفو وأمره) و (شهر رمضان) فليس بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الادغام ؛ فتجوز بطلاق اسم الادغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريبا منه ، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روى عنه الاشمام والروم

(١) انظر (٢ ص ٢١٢ وما بعدها)

(٢) انظر (١ ص ٢٧ وما بعدها)

(٣ ، ٤) انظر (١ ص ٢٧)

في نحو (شَهْرُ رَمَضَانَ) و (الْعُلْدِ جَزَاءً) إجراء للوصل مجرى الوقف ، والروم : هو الانيان ببعض الحركة ، وتحريك الحرف المدغم محال ، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما

واعلم أن أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدا متحركة مع المثلين المتحركين ، نحو جَعَلَ لَكَ ، وذَهَبَ بِمَالِكَ ، ونحو نَزَعَ عُمَرُ ، وَنَزَعَ عَلِيٌّ ، والاضمار فيما قبل أول المثلين فيه حرف مد أحسن من الاظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك ، والاضمار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو تَوَبَّ بِسَكْرٍ وجيب بسكر أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة ، وإنما جاز الادغام في نحو تَوَبَّ بكَرٍ وجيب بكَرٍ ولم يجز في نحو (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما ، إلا أن مدّها أقل من مدّها إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما ، ولوجود المد فيهما مطلقا يمد وَرَشَ نحو سَوَاءٌ وَشَىءٌ ، كما يمد نحو سَيِّءٌ وَالشَّوْءُ ، وإنما لم يجز نقل حركة أول المثلين في كلمتين إلى الساكن قبله للادغام في نحو (العَفْوَ وَأْمُرْ) ، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مُدْقٍ وَمُسْتَعِدٍّ وَأَوْدٌ وَأَيْلٌ ؛ لأن اجتماع المثلين لازم إذا كانا في كلمة ، فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، وأما إذا كانا في كلمتين فانه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشيء عارض غير لازم

قوله « مَكْنَى وَيَمَكْنَى من باب كلمتين » يعني يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه ؛ لأنه من باب كلمتين ، وإن كان الثاني كجزء الكلمة

قوله « إلا في المهمزتين » قد ذكرنا أن الإدغام فيهما واجب عند من يحقق المهمزتين

قوله « في نحو السَّئَالِ » قد مضى شرحه في باب تخفيف الهمزة^(١)
قوله « وفي نحو تُوَوِي وَرِييَا » يعنى إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على
سبيل الجواز لا الوجوب

قوله « وفي نحو قالوا وما » يعنى إذا كان الأول مدا ، وهما في كلمتين
قوله « ولا إلحاق » احتراز عن نحو قَرَدَدٍ وَجَلَبَبَ
قوله « ولا لبس » احتراز عن نحو طَلَلٍ وَسُرُرٍ
قوله « وفي نحو حَيَّ » أى : فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفا
وحرركته لازمة

قوله « في نحو اقتتل » أى : فيما المثلان فيه في الوسط
قوله « تنزل وتتباعد » أى : فيما المثلان فيه في الأول
قوله « فتنقل حرركته » أى : إذا كانا في كلمة
قوله « غير لين » احتراز عن نحو رَادَّ وَنُمُودَّ وَأَصَيَّمْ ، وليس له هذا
الإطلاق ، بل الواجب أن يقول : غير مد ولا ياء تصغير ، لأن نحو أَوَدَّ وَأَيْلَّ
نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين

قوله « وسكون الوقف » لا يريد بالوقف البناء في نحو رُدَّ ، أمرا ، بل
الوقف في نحو جاءنى زَيْدٌ — بالاسكان — دون الروم والاشمام
قوله « في الهمز على الأكثر » قد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق ،
بل الادغام واجب عند سكون الأول ، وجائز عند تحركهما في كلمتين ، نحو
قرأ أَّبوك

قوله « تدغم في نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ » أى : تدغم إذا كان الثانى ساكنا للجزم
أو لسكون الكلمة مبنية على السكون

(١) انظر (ص ٥٥ من هذا الجزء)

قوله « وعند اللاحق » عطف على قوله في المزم: أى يمتنع عند اللاحق
قوله « فى كلمتين » لأن ذلك لا يمتنع فى كلمة نحو أَصَيْمٌ وَمُدَيْقٌ
قوله « وجائز فيما سوى ذلك » أى : سوى الواجب والممتنع ، وذلك
إذا تحركا فى كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو « طُبِعَ عَلَى » يجوز
لك فيه الادغام وتركه

قال : « الْمُتَقَارِبَانِ ، وَنَعْنَى بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْخُرُوجِ أَوْ فِي صِفَةِ تَقَوُّمِ
مَقَامِهِ ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةٌ عَشَرَ تَقْرِيْبًا ، وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ ؛ فَلِلْمَزَّةِ
وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ أَقْصَى الْحَقِ ، وَلِلْهَيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَذْنَاهُ ،
وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنْكِ ، وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ،
وَلِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنْكِ ، وَلِلضَّادِ أَوَّلُ
إِحْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأُضْرَاسِ ، وَاللَّامُ مَادُونِ طَرَفِ اللِّسَانِ
إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا
مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلطَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلصَّادِ
وَالزَّأْيِ وَالسِّينِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَائِيَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالتَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ
وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ الشَّغْلَى وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا ، وَلِلْبَاءِ
وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّغْلَيْنِ »

أقول : قوله « أو فى صفة تقوم مقامه » يعنى بها نحو الشدة والرخاوة والجر
وَالْهَمْزُ وَالْأَطْبَاقُ وَالْإِسْتِعْلَاءُ وغير ذلك مما يذكره بعد

قوله « وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ » لأن الصوت الساذج الذى هو محل الحروف
— والحروف هيئة عارضة له — غير مخالف بعضه بعضا فى الحقيقة ، بل إنما تختلف
بالجسارة واللين والغلظ والركة ، ولا أثر لمثلها فى اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد
قد يكون مجهورا وخفيا ، فإذا كان ساذج الصوت الذى هو مادة الحرف ليس

بأنواع مختلفة ، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والخلق والسن والنطق^(١) والشفة ، وهي المسماة بالخارج - لم تختلف الحروف ؛ إذ لا شيء هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها ، ويمكن أن يقال : إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك ؛ فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج قوله « فلهمزة والماء والألف أقصى الخلق ، وللعين والحاء وسطه ، وللعين والحاء أدناه » أى : أدناه إلى الفم ، وهو رأس الخلق ، هذا ترتيب سيبويه : ابتداء من حروف المعجم بما يكون من أقصى الخلق ، وتدرّج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، والظاهر من ترتيبه أن الماء في أقصى الخلق أرفع من الهمزة ، والألف أرفع من الماء ، ومذهب الأخفش أن الألف مع الماء ، لأقدامها ولا خلفها ؛ قال ابن جني : لو كانا من مخرج لكان ينقلب الألف ماء لاهمزة إذا حركتها . ولما منع أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك ، والحاء في وسط الخلق أرفع من العين ، والحاء في أدنى الخلق أعلى من العين ، وكان الخليل يقول : الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية : أى أنها من هواء الفم لا تقع على مدرّجة من مدارج الخلق ولا مدارج اللسان ، قال : وأقصى الحروف كلها في الخلق العين ، وأرفع منها الحاء ، وبعدها الهاء ، ثم بعدها إلى الفم العين والحاء ، والحاء أرفع من العين

(١) قال في اللسان : « النطق (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطق (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطق (بفتحيتين) والنطعة (بكسر ففتح) : ما ظهر من غار الفم الأعلى ، وهي الجلدة الملتزمة بعظم الخليفةاء فيها آثار كالنخريز ، وهناك موقع اللسان في الحنك » اهـ .

قوله « وللسكاف منهما » أى : من أقصى اللسان وما فوقه « مايليهما »
أى ما يقرب منهما إلى خارج الفم

قوله « وللبجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك » الجيم أقرب
إلى اللسان ، وبعده إلى خارج الفم الشين ، وبعده إلى خارجه الياء ، قال سيديويه :
بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء

قوله « وللضاد أول إحدى حافتيه » الحافة : الجانب ، وللسان حافتان من
أصله إلى رأسه كحافتي الوادي ، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان ،
وبآخر الحافة ما يلي رأسه

قوله « وما يليهما من الأضراس » اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سنا :
ست عشرة في الفك الأعلى ، ومثلها في الفك الأسفل ؛ فمنها الثنايا ؛ وهى أربع
من قدام : ثنتان من فوق ، ومثلها من أسفل ، ثم الرباعيات ، وهى أربع أيضا :
رباعيتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع :
نابان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحك ، وهى
أربع : ضاحكتان من فوق يمنة ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الضواحك
الأضراس ، وهى ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنة وأربع يسرة ، ومثلها
من أسفل . ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس الفواجد ، وهى أربع من
كل جانب : ثنتان فوق ، وثنتان أسفل ؛ فيصير سناً وثلاثين سنا ، فأنت تخرج
الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان ، ومنتهاه أول
مخرج اللام ، هذا الذى ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس
اللسان ، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا ، فيسكون مخرجها بين
الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان ، وأكثر ما تخرج من الجانب
الأيمن ، على ما يؤذن به كلام سيديويه وصرح به السيرافى ، ويقال للضاد : طويل ؛

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة : أى إلى أول مخرج اللام ، فاستغرق أكثر الحافة

قوله « واللام ما دون طرف اللسان » يريد بما دون طرفه ما يقرب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه : أى إلى رأس اللسان

قوله « وما فوق ذلك » أى : ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الثنية ، وعبارة سيديويه ^(١) « من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية » ، واللام ابتداءؤه - على ما قال سيديويه - من الضاحك إلى الثنية ؛ لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان ، واللام يخرج من فوق الضاحك والناب والرابعة والثنية ، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان ، وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيديويه ، والمصنف خالفهم كما ترى ، وليس بصواب قوله « ولأراء منهما » أى : مادون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك

قوله « ما يليهما » أى : ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان ، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء ، وقال سيديويه : « يخرج النون بين طرف اللسان إلى رأسه ، وبين فوق الثنايا ، ومخرجُ الراء هو مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ؛ لاهرافه إلى اللام : أى الراء مائل إلى اللام

قوله « وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا » كذا قال ابن جنى والزمخشري ، يعنون أمها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والدال ، بل يحاذيها

(١) عبارة سيديويه (ح ٢ ص ٤٠٥) هكذا : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والباب والرابعة والثنية مخرج اللام » اهـ

ويسامتها ، وعبارة سيبويه « مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون قوله « طرف اللسان وطرف الثنايا » أى : رءوس الثنايا العليا ، وقال الخليل : العين والحاء والهاء والغين والحاء حلقية ، لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف والكاف أهْوَيْتَانِ ؛ إذ هما من اللهاة ، والجيم والسين والضاد شَجَرِيَّةٌ ، لأن مبتدأها من شَجَرِ الفم : أى مَفْرَجِهِ ، والصاد والزاى والسين أُسْلِيَّةٌ ، وَأَسَلَةُ اللسان : مُسْتَدَقُّ طرفه ، والطاء والدال والتاء نِطْعِيَّةٌ : لأن مبتدأها من نِطْعِ الفم الأعلى ، والظاء والدال والثاء لِثَوِيَّةٌ ، والراء واللام والنون ذَلَقِيَّةٌ ، وَذَلَقُ كُلِّ شَيْءٍ : تحديد طرفه ، والفاء والباء والميم شَفَوِيَّةٌ ، أو شفوية ، والواو والياء والألف والهمزة هَوَائِيَّةٌ ؛ إذ هى من الهواء لا يتعلق بها شئ ، وخالف الفراء سيبويه فى موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين ، وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه ، وعليه العلماء بعده .

قال : « وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ ، وَالْفَصِيحُ مُتِمَّانِيَّةٌ : هَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنَ [وهى] ثَلَاثَةٌ ، وَالنُّونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ عَنكَ ، وَالْألفُ الْإِمَالَةُ ، وَالْألفُ الْتَفْخِيمُ ، وَالصَّادُ كَالزَّائِى وَالسِّينُ كَالجِيمِ . وَأَمَّا الصَّادُ كَالسِّينِ وَالظَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ . وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالسِّينِ فَلَا يَتَحَقَّقُ »

مخرج
الحروف
الفرعية

أقول : يعنى بالمتفرع حرفاً يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشراكها صَوْتًا من غيرها ؛ فهمزة بين بين ثلاثة ذكرناها فى تخفيف الهمزة ^(١) : ما بين الهمزة والألف ، وما بينها وبين الواو ، وما بينها وبين الياء .

قوله « النون الخفية » قيل : إن الرواية عن سيبويه « الخفيفة » قال السيرافى يجب أن يقال « الخفية » لأن التفسير يدل عليه ، إذ هى نون ساكنة غير

(١) انظر (ص ٣٠ وما بعدها من هذا الجزء)

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط ، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون ، قال السيرافي : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر .

قوله : « وألف الإمالة » يسميها سيبويه ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت ، قال :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ

قوله « ولام التفخيم » يعنى بها اللام التي تلى الصاد أو الضاد أو الطاء ، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كَالصَّلَاةِ وَيَصْلُونَ ؛ فان بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها ضمة أو فتحة .

ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة ، وهى الألف التي يُنْحَى بها نحو الواو ، كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَيَاةِ ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كَتَبَهُمْ لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة .
قوله « الصاد كالزاي » قد ذكرنا ذلك في نحو يَصْدُقُ وَصَدَقَ .

قوله « والشين كالجيم » ذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة ، وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة ، وكلتاها شيء واحد ، لكنه إنما استحسن الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال ، والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال ، ولا سيما إذا كانت

(١) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذى الرمة ، والبشر : اسم جنس جمعى واحده بشرة ، وبشرة الإنسان : ظاهر بدنه ، والمنطق مصدر ميمى بمعنى النطق ، والرخيم : الناعم اللين ، والهراء — كغراب — : المنطق الفاسد ، ويقال : هو الكثير ، وهو أنسب لمقابلته بالزهر وهو القليل . والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين ، فالترخيم بمعنى تليين الصوت

ساكنة؛ لأن الحركة تُخرج الحرف عن جوهره فتشرب الشين صوت الجيم التي هي مجبورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ؛ فلا جرم استحسن ، وإنما استهجن الجيم التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء ، نحو اجتمعوا وأجدر ، وليس بين الجيم والدال ، ولا بينها وبين التاء تباین ، بل هما شديدتان ، لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه في الخروج ، وهو الشين ؛ فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثليين مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسنًا في موضع ، ومستهجنًا في موضع آخر ، بحسب موقعه

قوله « وأما الصاد كالسين » قربها بعضهم من السين لكونهما من معراج واحد ، والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيرا ؛ لأن الطاء في أصل لغتهم معدومة فاذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم ، فنطقوا بشيء بين الطاء والتاء

قوله « والفاء كالباء » قال السيرافي : هي كثيرة في لغة المعجم وهي على ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه من الباء ، وقد جعل الحرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن أن العرب إنما أخذوا ذلك من المعجم لمخالطتهم إياه

قوله « الضاد الضعيفة » قال السيرافي : إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضت عليهم ، وربما أخرجوها ظاء ، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء ، وفي حاشية كتاب ابن مبرّمان : الضاد الضعيفة كما يقال في أثره له : أضرد له ، يقرئون التاء من الضاد ، قال سيديويه : تكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف ، قال

السيرافى : لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة ، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة قوله « والسكاف كالجيم » نحو جافر فى كافر ، وكذا الجيم التى كالسكاف ، يقولون فى جمل : كمل ، وفى رجل : ركل ، وهى فاشية فى أهل البحرين ، وهما جميعا شىء واحد ، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر السكاف ، كما ذكرنا فى الجيم كالشين والشين كالجيم ، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن ، والسكاف كالجيم وعكسه مستهجنان ، فقوله « لا يتحقق » فيه نظر ، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالسكاف غير مرادهم بالسكاف كالجيم ، وهو وهم ومن المتمعنة القاف بين القاف والسكاف ، قال السيرافى : هو مثل السكاف

التي كالجيم والجيم التي كالسكاف
ومنها أيضا الجيم التي كالزاي والشين التي كالزاي ، على ما ذكرنا فى أجدر وأشدق

ومنها أيضا الياء كالواو فى قيل وبيع — بالإشمام ، والواو كالياء فى مذعور وابن نور ، كما ذكرنا فى باب الإمالة

قال : « وَمِنْهَا الْمُجْهُورَةُ وَالْمُهْمُوسَةُ ، وَمِنْهَا الشَّيْءُ وَالرَّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَمِنْهَا الْمُطْبَقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ ، وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ ، وَمِنْهَا الْحَرْفُ وَالْذَّلَاقَةُ وَالْمُصَمَّتَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلَقَلَةِ وَالضَّفِيرِ وَاللَّيْنَةِ وَالْمُنْجَرِفِ وَالْمُكَرَّرِ وَالْهَائِي وَالْمَهْتُوتِ . »

فَالْمُجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرَى النَّفْسِ مَعَ تَحَوُّكِ وَهْيَ مَاعَدَا حُرُوفِ (سَدَّ شَعْنِكَ خَصَمَهُ) ، وَالْمُهْمُوسَةُ يُخْلَفُهَا ، وَمُثْلَابَقَةٌ وَكَسَكَا ، وَخَافَ بَعْضُهُمْ فَجَعَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّائِ وَالْعَيْنَ وَالْغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمُهْمُوسَةِ ، وَالسَّكَّافِ

وَالنَّاءُ مِنَ الْمَجْهُورَةِ ، وَرَأَى أَنَّ الشَّدَّةَ تَوْ كَدُ الْجَهْرِ ، وَالشَّدِيدَةُ : مَا يَنْخَصِرُ
جَرَى صَوْتِهِ عِنْدَ إِسْكَانِهِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرَى ، وَيَجْمَعُهَا (أَجْدَكَ قَطَبْتُ)
وَالرَّخْوَةُ بِخِلَافِهَا ، وَمَا بَيْنَهُمَا مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الْأَنْحِصَارُ وَلَا الْجَرَى ، وَيَجْمَعُهَا
(لَمْ يَرَوْعْنَا) ، وَمُثِّلْتُ بِالْحَجِّ وَالطَّشِّ وَالْخَلِّ ، وَالْمُطَبَقَةُ مَا يُنْطَبِقُ عَلَى
مَخْرَجِهِ الْحَنَكُ ، وَهِيَ الصَّادُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ وَالظَّاءُ ، وَالْمُنْفَتِحَةُ بِخِلَافِهَا ،
وَالْمُسْتَمْلِيَّةُ مَا يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ بِهَا إِلَى الْحَنَكِ وَهِيَ الْمُطَبَقَةُ وَالْخَاءُ وَالغَيْنُ
وَالْقَافُ ، وَالْمُنْخَفِضَةُ بِخِلَافِهَا ، وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ مَا لَا يَنْفَكُ رُبَاعِيٌّ أَوْ
خُمَاسِيٌّ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا لِسَهْوِ لِسَانِهَا ، وَيَجْمَعُهَا (مُرْ بِنَقْلِ) وَالْمُصْمِتَةُ بِخِلَافِهَا
لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاءِ رُبَاعِيٍّ أَوْ خُمَاسِيٍّ مِنْهَا ، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَا يَنْصَمُّ
إِلَى الشَّدَّةِ فِيهَا ضَغْطٌ فِي الْوَقْفِ ، (وَيَجْمَعُهَا قَدْ طُبِعَ) ، وَحُرُوفُ الصَّغِيرِ
مَا يُصَغَّرُ بِهَا ، وَهِيَ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ ، وَاللَّيْنَةُ حُرُوفُ اللَّيْنِ ، وَالْمُنْخَرِفُ
الْلَامُ ، لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْخَرِفُ بِهِ ، وَالْمُسَكَّرُ الرَّاءُ ، لِتَعَثُّرِ الْإِنْسَانِ بِهِ ،
وَالْتَّاءُ وَيُخَفِّضُ الْأَلْفُ ، لِاتِّسَاعِ هَوَاءِ الصَّوْتِ بِهِ ، وَالْمُهْمَلُوتُ النَّاءُ ، لِخِفَافِهَا «

أقول : إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانها وإخراجها من
جَهْرٍ ما ، ولايتها النطق بها إلا كذلك ، كالقاف والعين ، بخلاف المهموس ،
فإنه يتهى لك أن تنطق به ويسمع منك خفيا كما يمكنك أن تجهربه ، والجهر :
رفع الصوت ، والهمس : إخفاؤه ، وإما يكون مجهورا لأنك تشيع الاعتماد
في موضعه ، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ، ومن ضعف الاعتماد يحصل
الهمس والإخفاء ، فإذا أشبعت الاعتماد فإن جرى الصوت كما في الصاد والظاء
والزاي والعين والنين والياء فهي مجهورة رخوة ، وإن أشبعته ولم يجر الصوت
كالقاف والجيم والطاء والدال فهي مجهورة شديدة ، قيسل : والمجهورة تخرج
أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما

يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا ، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم ، وتمتنحن المجهورة بأن تسكرها مفتوحة أو مضبوطة أو مكسورة : رذعت صوتك بها أو أخفيتته : سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف ، بحوقا قاقا ، وقوقوقو ، وقي قي ، أولم تشبعها نحوققق ، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع ، ولا يجرى النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، وأما مع الصوت فلا يجرى ذلك ؛ لأن النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف ؛ إذ الاعتماد على موضع من الخلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت ، وإنما يجرى النفس إذا ضعف الاعتماد ، وإنما كررت الحرف في الامتحان لأنك لو نطقت بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجرى النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده ، فإذا تسكر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكورة نفس عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس ، وإنما حرّكت الحروف لأن التكرير من دون الحركة محال ، وإنما جاز إشباع الحركات لأن الواو والألف والياء أيضا مجهورة فلا يجرى مع صوتها النفس ، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جوهرها للضعف الاعتماد على مخارجها لا يحبس النفس ، فيخرج النفس ويجرى كما يجرى الصوت بها ، نحو كَكَكَكَ ، فالتفاف والسكاف قريباً المخرج ، ورأيت كيف كان أحدها مجهورا والآخر مهموسا ، وقس على التفاف والسكاف سائر المجهورة والمهموسة فنقول : جميع حروف الهجاء على ضربين : مهموسة وهى حروف (سَ تَشَحَثْ) خَصَفَه (بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام ستشخذ عليك : أى تتكدّى ، والشعاذ والشحات : المتكدّى ، وخصفة : اسم امرأة ، وما بقى من الحروف مجهورة ، وهى قولك : ظِلُّ قَوْ رَبَضَ إِذْ غَزَا جُنْدٌ مُطِيع

ثم تنقسم جميع حروف التهجى قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام : شديدة ، ورخوة ، وما بينهما ، والحروف الشديدة (أَجْدُكَ قَطَبْتَ) ونعنى بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، والرخوة : ما يجرى الصوت عند النطق بها ، والفرق بين الشديدة والجهورة أن الشديدة لا يجرى الصوت عند النطق بها ، بل إنك تسمع به فى آن ثم ينقطع ، والجهورة لا اعتبار فيها بعدم جرى الصوت ، بل الاعتبار فيها بعدم جرى النفس عند التصوييت بها ، وبعضهم أخرج من الجهورية : أى من حروف (ظِلُّ قَوِّ) السبعة الأحرف التى من الرخوة : أى الضاد والطاء والذال والزاي والعين والغين والياء ، فيبقى منها الحروف الشديدة : (أى أَجْدُكَ قَطَبْتَ) وأربعة أحرف مما بين الشديدة والرخوة : أى من حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) وهى اللام والميم والواو والنون ، فيكون مجموع الجهورية عنده اثنى عشر ، وهى حروف (وَلِمَنْ أَجْدُكَ قَطَبْتَ) ، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافى الجهر ، وليس بشيء ؛ لأن الرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه كالنبر ، والجهر : رفع الصوت بالحرف : سواء جرى الصوت ، أو لم يجر ، وعلامته عدم حرى النفس .

وإنما اعتبر فى امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء وفيها رخاوة ما تَجَرَّت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شيء من الرخاوة ، فلم تتبين شدتها .

وقوله فى الشديدة « ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه » متعلق بينحصر : أى ينحصر فى مخرجه عند إسكانه ، وإنما جعل حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هى التى ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها أعراض توجب خروج الصوت من غير مواضعها ، أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التى هى ممرسة ينسَل

صوته شيئاً قليلاً ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها — أعنى طرف اللسان — لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ، فلا يجرى منه صوت ، لكنه لما لم يسدّ طريق الصوت بالكلية كاللادال والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مُستَدَقّ اللسان فويق مخرجه ، وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم ، لكن لما كان لهما مخرجان في الفم وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم ؛ لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به ، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء ، وأيضاً الراء مكرر ، فإذا تكرر جرى الصوت معه في أثناء التكرار ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً ، لكن لما كانت مخرجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من الجهورية كان الصوت معها أكثر فيجرى منه شيء ، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجى الواو والياء لهواء صوتهما ، فلذلك سمى الهوى : أى ذات الهواء ، كالنشاب^(١) والنبال^(٢) ، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفطيك للواو فيتمضيخ الخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج الخرج ؛ فأوسم من مخرج الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وهذه الحروف أخفى الحروف ؛ لاتساع مخرجها ، وأخفاهن الألف ؛ لأن سعة مخرجها أكثر

(١) الناشب : صاحب النشاب ، والنشاب - كرمان - ؛ النبل ، والواحدة نشابة - كرمان -

(٢) النبال : صاحب النبل ، أو صانعه مثل النبال ، والنبل : السهام ، ولا واحد له من لفظه ، ويقال : واحده نبلة

قوله « المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان » لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقا عليها قوله « على مخرجه » ليس بمطرد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا ، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك ، قال سيبويه : لولا الإطباق في الصاد لكان سينا ، وفي الظاء كان ذالا ، وفي الطاء كان دالا ، ونخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها قوله « والمنفتحة بخلافها » لأنه يفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها ، والمستعملية : ما يرتفع بسببها اللسان ، وهي المطبقة والخاء والغين المعجمتان والقاف ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها ، والمنخفضة : ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع ، وهي كل ما عدا المستعملية

قوله « حروف الذلاقة » الذلاقة : الفصاحة والخفة في الكلام ، وهذه الحروف أخف الحروف ، ولا ينفك رباعى ولا خماسى من حرف منها ، إلا شاذا ، كالعسجد^(١) والدهدقة^(٢) والزهرقة^(٣) والعسطوس^(٤) ، وذلك لأن الرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف ، والمصمتة : ضد حروف الذلاقة ، والشئ المصمت هو الذى لا جوف له ، فيكون ثقيلًا ، سميت بذلك لثقلها على اللسان ، بخلاف حروف الذلاقة ، وقيل : إنما سميت بذلك لأنها أصممت عن أن يبنى منها وحدها رباعى أو خماسى ،

(١) العسجد : الذهب ، وهو أيضا الجوهر كله كالدر والياقوت ، ويقال : بعير عسجد ؛ إذا كان ضخما

(٢) الدهدقة : مصدر قولك : دهدق اللحم ؛ إذا كسره وقطعه وكسر عظامه

(٣) الزهرقة : شدة الضحك ، وهي أيضا ترقيص الأم الصبي

(٤) العسطوس - كقربوس - : وربما شددت سينه الأولى : شجرة كالخيزران

تكون بالجزيرة ، وهو أبشأ رأس النصرارى

والأول أولى ، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى ، فضاذتها لها في الاسم أنسب قوله « وحروف القلقة » إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتججت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، وبعض العرب أشد صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف ، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول ، وهى الظاء والذال والضاد والزاي ، فإن الضاد تجدد المنفذ بين الأضراس ، والطاء والذال والزاي تجد منفذا من بين الثنايا وأما الحروف المهموسة فكلها تقف عليها مع نفخ لأبهن يجرين مع النفس ، وبعض العرب أشد نفخا ، كأنهم الذين يرومون الحركة في الوقف

وبعض الحروف لا يصحبها في الوقف لا صوت كما في القلقة ، ولا نفخ كما في المهموسة ، ولا شبه نفخ كما في الحروف الأربعة ، وهو اللام والنون والميم والعين والغين والهمزة ، أما عدم الصوت فلأنه لم يتصعد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراجها ، وأيضا لم يحصل ضغط تام ، وأما عدم النفخ فلأن اللام والنون لا يجدان منفذا كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، وكذلك الميم ، لأنك تضم الشفتين بها ، وأما العين والغين والهمزة فانك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن ، ولا يكون شيء من النفخ والصوت في الوصل نحو أذهب زيدا ، وخذهما ، واحرسهما ، وذلك لاتصال الحرف الثاني به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ

قوله « قد طَبَّجَ » الطَّبَّجُ : ضرب اليد على مجوف ، وإنما سمي اللام منحرفا لأن اللسان ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان - أعنى طرفه - لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ،

بل يتجافى ناحيتها مستدقُّ اللسان ، ولا تعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين ، وإنما سمي الراء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تسكلم به كأنه يتعثر : أى يقوم فيعثر؛ للتسكير الذى فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين ، كما تبين فى باب الإمالة^(١) ، ومعنى الهاوى ذُو الْهَوَاءِ كما ذكرنا ، وإنما سمي التاء مهتوتاً لأن الهتَّ سَرَّدُ الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يصعب التسكلم به على سرعة .

قال : « وَمَتَى قُصِدَ إِدْغَامُ أَحَدِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِعَارِضٍ فِي نَحْوِ أَذْبَحْتُوذًا وَأَذْبَحْتَاذِهِ ، وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا ، وَنَحْمٌ فِي مَعْنَاهُمْ ضَعِيفٌ ، وَسِتُّ أَصْلُهُ سِدْسٌ شَاذٌ لَا زِمُّ »

أقول : شرع فى بيان إدغام المتقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها ، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها مالم يحجز إدغامه منها فى مقاربه ، وهى قوله « ولا يدغم منها فى كلمة » إلى قوله « فالحاء فى الحاء » إنما كان القياس قلب الأول إلى الثانى دون العكس لأن الإدغام تغيير الحرف الأول بإصاله إلى الثانى وجعله معه كحرف واحد ، فلما كان لابد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب

قوله « إلا لعارض » اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المسد كور ، وهو شيئان :

أحدهما : كون الأول أخف من الثانى ، وهو إما فى حرفين حلقيين أولهما أعلى من الثانى ، وذلك إذا قصد إدغام الحاء إما فى العين أو فى الهاء فقط ، ولا يدغم حلقى فى حلقى آخر أدخل منه كما يجىء ، وإنما أدغمت الحاء فى أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام — كما يجىء — لثقلها ؛ فلماذا قل المضاعف منها كما

(١) انظر (ص ٢٠ من هذا الجزء)

يجيء ، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضا في الأغلب ؛ لثلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها ، وإنما أدغمت الحاء في أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما ، وإنما قلبت الثانية إلى الأول في نحو اذْبَحْ عَتُودًا ^(١) ، واذبح هذه ، مع أن القياس العكس ؛ لأن أنزلها في الحلق أثقلها ، فأثقلها الهمة ثم الماء ، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء ، فالحاء أخف من الغين والحاء ، والمقصود من الإدغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الادغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شيء في شيء ، وأما في الواو والياء في نحو سيد وأصله سيود وذلك لثقل الواو كما مر في باب الإللال

وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني ، فيبقى عليها بترك قلبه إلى الثاني ، ولا يدغم في مثل هذا كما يجيء ، إلا أن يكون الثاني زائدا فلا يبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس ، نحو اسْمَعْ وَانْ أَى : لكون الأول أخف من الثاني ومعنى قوله « لنحوه ولكثرة تغييرها » أى : لكون الأول أخف من الثاني

ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطرب واصطبر
قوله « ومحتم في معهم ضعيف » كان القياس الأول : أى قلب الأول إلى الثاني ، أن يقال مَهْم ، بقلب العين هاء ، وقياس العارض ، وهو كون الثاني : أى الهاء أدخل في الحلق وأثقل ، أن يقلب الثاني إلى الأول فيقال مَعْم ، فاستثقل كلاهما ، ولهذا كان تضعيف الماء نحو قَهَّ ^(٢) وَكَهَّ ^(٣) السكران ، والعين نحو دَعَّ ^(٤) وَكَعَّ ^(٥) قليلا جدا ، واستثقل أيضا ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما

(١) العتود : ولد المعز

(٢) قه الرجل : اشتد ضحكك . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٣) كه السكران : أخرج نفسه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٤) الدع : الدفع العنيف ، وفي التنزيل (فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) :

أى يدفعه بعنف

(٥) كه الرجل : جبن ، وهو من باب نصر وضرب وعلم ، انظر (ص ١٣٤)

مستثقلة لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرهما ؟ إذ العين مجبورة والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه أخف فلا أنه أعلى منهما في الحلق ، ولذلك كثر نحو مَحَّ (١) وَدَحَّ (٢) وَزَحَّ (٣) بخلاف دَعَّ وَكَعَّ وَكَهَّ وَقَهَّ ، وأما مناسبتها للعين فلا أنهما من وسط الحلق ، وأما الهاء فبالهمس والرخاوة ؛ فلذا قلب بعض بني تميم العين والهاء حامين وأدغم أحدهما في الآخر نحو مَحَّمَّ ومَحَّأولاء ، في معهم ومع هؤلاء ، والأكثر ترك القلب والإدغام لعروض اجتماعهما ، وكذا قولك سِتَّ أصله سِدَسٌ ، بدلالة التسديس وبين الدال والسين تقارب في المخرج ؛ لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلب ، الدال سينا كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالا خوفاً من زوال فضيلة الصفير ، ومع تقارب الدال والسين في المخرج بينهما تنافر في الصفة ؛ لأن الدال مجبورة شديدة والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى ترك اجتماعهما مظهرين ، وكذا تنافرهما وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع ، كما مر ، فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ؛ لأنها من مخرج الدال ومثل السين في الهمس

قال : « وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ يَتَرَكَّبُ آخَرٌ ، نَحْوُ وَطَدَ وَوَتَدَ وَشَاةَ زَنَمَاءَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقُولُوا : وَطَدًا وَلَا وَتَدًا ، بَلْ قَالُوا : طَدَّةٌ وَتَدَّةٌ لِمَا يَأْزِمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبْسٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ اتَّحَى وَاطَّيَّرَ ، وَجَاءَ وَدَّ فِي وَتَلَدَ فِي تَمِيمٍ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
لللبس أو
ثقل

(١) مح الثوب : كنصر وضرب - : بلى

(٢) الدح : الدس والنكاح ، وهو أيضا الدفع في القفا

(٣) تقول : زحه يزحه - كمد يمد - ، إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه

في جملة

أقول : إذا اجتمع من المتقاربة شيئان : فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلَكَ فإنه يدغم أحدهما في الآخر ، ولا يُبَالَى باللبس لو عرض ؛ لأنهما في معرض الانفكاك ، فإذا انفككا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون) ، وكلام التعريف فيما سنده ، ولا يجب في غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب ، وإن كانا في كلمة : فإن تحركا وألبس الادغام مثالا بمثال لم يدغم ، كما في وَطَدَ^(١) : أى أحكم ، ووتدَ : أى ضرب الوتد ، وكذا في الاسم ، نحو وتيد ، وإن لم يلبس جاز الادغام نحو ازملَ^(٢) في تَزَمَلَ ، لأن أقملَ — بتضعيف الفاء والعين — ليس من أبنتهم ، بل لايجب إلا وقد أدغم في فائه تاء تَعَمَلَ كاتَرَكَ وازمَلَ ، ومن ثم لا نقول : اقْطَعَ واضْرَبَ ، وإن كان أولهما ساكنا : فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملا ببقى الأول غير مدغم ، نحو قَنُون^(٣) وَصِنُون^(٤) وَبُنْيَانٍ وَفَنِيَّةٍ^(٥) وَبُنْيَةٍ وَكُنْيَةٍ وَمُنِيَّةٍ وَقَنُوءٍ^(٦)

(١) قال في اللسان : « وطد الشيء يطده وطدا وطدة فهو موطود ووطيد : أنبته ونقله ، والتوطيد مثله » ومثله في القاموس : ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب « ومن ثم لم يقولوا : وطدا » غير سديد ، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد ، فقد ذكر صاحب القاموس واللسان أنه يقال : وتد الوتديته وتداوتدة ، إذا نبته ، وقد وجه الرضى ما ذكره ابن الحاجب بأنه جرى على لغة بعض العرب

(٢) تقول : تزمَل في ثوبه ، وازمَل ، إذا تلفف . وفي التيزيل (يَأْمُزُهَا الْمُزْمَلُ

قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)

(٣) القنوان : جمع قنو ، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب

(٤) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق . انظر (ج ٢ ص ٩٣)

(٥) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذها الانسان من الغنم

ونحوها لنفسه لا للتجارة ، وانظر (ج ٢ ص ٤٣)

(٦) تقول : رجل أقى الأنف ، وامرأة قنواء الأنف إذا كان أعلى أنفهما

مرتفعا ووسطه محدوبا ، وهو من علامة السكرم عندهم .

وشاقَ زَنَمَاءُ^(١) وَغَمَّ زُئِمٌ ، وإن كان نقاربهما كاملا جاز الاظهار نظراً إلى
الالتباس بالادغام ، وجاز الادغام نظراً إلى شدة التقارب ، وذلك نحو وَتَدَّ يَتَدُّ
وَتَدَا وَوَطَدَّ يَوطَدُّ وَوَطَدَا وَعِثْدَانٍ في جمع عَتُودٍ
ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول وَتَدَّ يَتَدُّ وَدَا وَعَتُودَا وَعِثْدَانَا ، قال
الأخطل :

١٩١ - - وَادَّ كُرُ غُدَانَةَ عِثْدَانَا مَزْنَمَةً

مِنَ الْحَبَلَقِ نُبْنَى حَوَلَهَا الصَّيْرُ^(٢)

ومنه - قولهم وَدَّ في وَتَدَّ ، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كَبَدٍ وَفَحَذٍ
كما مر في أول الكتاب^(٣) فقالوا بعد الاسكان : وَدَّ ، ولم يحذف في انهمهم وَتَدَّ -
بسكون التاء مظهرة - . كما قيل عِثْدَانٍ ؛ لسكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل ،
وجعله على أوتاد يزيل الابس ، ولم يحذف الادغام في نحو وَطَدَّ اثلاً تزول فضيلة
الاطباق ، ومن العرب من يلتزم تَدَّةً وَطَدَّةً في مصدر وَتَدَّ وَوَطَدَّ خوفاً
من الاستثقال لو قيل : وَتَدَا وَوَطَدَا غير مدغمتين ، ومن الالتباس لو قيل : وَدَا ،
وكذا يلتزم في وَتَدَّ اللغة الحجازية : أعنى كسر التاء ؛ لما ذكرنا

(١) الزنمة - بالتحريك - شئ يقطع من أذن البعير فيترك معاقاً ، يفعل
بكرامها ، يقال : بعير زئم وأزئم ومزئم - كمعظم - وناقاة زنمة وزنماء ومزمنة
(٢) هذا البيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ،
وغدانة - بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة - قبيلة من تميم ، أبوها غدانة بن
يربوع ، «وعدانا» أصله عتدانا ، والعتدان : جمع عتود ، وهو الجذع من أولاد
المعز ، والمزمنة : ذات الزنمة ، والحباق - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد
اللام - : أولاد المعز ، والصير : جمع صيرة ، وهي الحظيرة ، يهجو هؤلاء القوم بأنهم
رساة لا ذكر لهم ولا شرف - والاستشهاد بالبيت في قوله «عدانا» فإن أصله
سدان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال في الدال

(٣) انظر (١ ص ٣٩ وما بعدها)

وإنما لم يندوا صيغة تقع فيها النون ساكنة قبل الراء واللام نحو قَنَرٍ وَعَنْزٍ ؛ لأن الإدغام لا يجوز فيه كما جاز في عَتَدَانٍ ؛ لأن التاء والdal أشد تقارباً من النون واللام والراء ، بدليل إدغام كل واحد من الدال والتاء في الآخر ، بخلاف الراء واللام فإنهما لا يدغمان في النون كما يدغم النون فيهما في كلمتين نحو من ربك وَمَنْ لَكَ ؛ لأن الإدغام إذن عارض غير لازم ؛ فعلى هذا لو قيل نحو قَنَرٍ وَعَنْزٍ لم يجز الإدغام لما ذكرنا ؛ فلم يبق إلا الإظهار وهو مستثقل ؛ لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء ؛ فكأنهما مثلان ، وعَتَدَانٌ وَوَتَدٌ وتبدأ بفك الإدغام ضعيف قليل لا يقاس عليه ، وأما زَنْمَاءٌ وصِنَوَانٌ ونحوهما بالإظهار فإنما جاز لعدم كمال التقارب بين الحرفين

وإن لم يلبس إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة أدغم نحو اتَّحَى ؛ لأن افْعَلَ ليس من أبنيتهم بتسكير الفاء إلا مدغماً فيه نون انْفَعَلَ كاتَّحَى ، أو مدغماً في تاء افْعَلَ كاذَّكَرَ ، على ما يجيئ ، ومن ثم لم يقل : اضْرَبْ واقْطَعْ ، قال الخليل : وتقول في انْفَعَلَ من وجلت : أوْجَل ومن اليسر اليسر *

قوله « أولبس » أى : لو أدغم *

قوله « وفي تميم » أى : في لغة تميم وهى إسكان كسرة عين فَعَلَ نحو كَبَدَ

في كَبَدَ

قال : « وَلَمْ تُدْغَمْ حُرُوفُ (ضَوَى مِشْفَرُ) فِيمَا يُقَارِبُهَا لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا ؛ وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَلِيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مُشْتَلِينَ ، وَأُدْغِمَتِ الثُّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِسَكْرَاهُمَا نَبَرَتِيهَا ، وَفِي الْمِيمِ — وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَبَا — لَعُنَتْهَا ، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِامْتِسَاكِ بَقَائِهَا ، وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ، وَاعْفِرْ لِي ، وَنَحْسِفْ بِهِمْ ، وَلَا حُرُوفُ الصَّغِيرِ فِي غَيْرِهَا ؛ لِفَوَاتِ [صِفَتِهَا] ، وَلَا الْمُطَبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إِنْطِاقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَلَا حَرْفُ حَلَقٍ فِي أَدْخَلٍ مِنْهُ إِلَّا الْهَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيهِمَا اذْبَحْتُودَا وَاذْبَحَاذِهِ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
للحفاظة
على صفة
الحرف

أقول : اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يلبس ليس إلا في أبواب يسيرة ، نحو انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَفَنَعَلِيلٍ ، نحو أَمَحَى وَاسْمَعَ وَأَزْمَلَ وَأَذَارَكَ وَهَمَّشَ^(١) وأما غير ذلك فَمَلْبَسٌ لا يجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول نحو وَدَّ وَعَدَّانَ ، ومع ذلك فهو قليل ، والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين وفي انْفَعَلَ وافتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَفَنَعَلِيلٍ .

فنعول : المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيئان : أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني ؛ فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة ، فمن ثم لم تدغم حروف (ضَوَى مِشْقَرٌ)^(٢) فيما ليس فيه صفة المدغم ، وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما في الآخر ؛ لأن فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر ؛ إذ المدغم فيه أيضا متصف باللين ، ولم تدغم حروف الصغير فيما ليس فيه صغير إلا في باب افتعل كَأَسَمَعَ وَأَزَّانَ ، ولا حروف الإطباق في غيرها بلا إطباق إلا في باب الافتعال نحو اطَّربَ ، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثاني إلى حروف الصغير وإلى حروف الإطباق ، وذلك لكون الثاني زائدا فلا يستنكر تغييره ، وفضيلة الضاد الاستطالة ، وفضيلة الواو والياء اللين ، وفضيلة الميم الغنة ، وفضيلة الشين التفشى والرخاوة ، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في الخرج ، وفضيلة الفاء التأفيف ، وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كضعف أدغم في غيره نحو رَدَّدَ ، ولا يجوز

قوله « ونحو سيِّد وَلِيَّة » اعتراض على نفسه ، وذلك أنه قرر أن الواو والياء

(١) الهمرش : المعجوز المسنة . انظر (ج ٢ ص ٣٦٤)

(٢) ضوى : هزل ، والمشقر - برنة منير - الشفة ، أو خاص بالبعير

لا يدغم أحدهما في مقاربه ، فكأنه قال : كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيدولى ؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لو كان للادغام لورد ذلك ؛ لكنه إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما للادغام ، ولهذا تقلب الواو ياء : سواء كانت أولى أو ثانية ، ولو كان القلب لإدغام أحد المتقاربين في الآخر لقلب الأولى إلى الثانية فقط ، كما هو القياس ، ثم بعد القلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الادغام ، فهذا من باب إدغام التماثلين لامن إدغام المتقاربين ؛ وفي هذا الجواب نظر ؛ لأن القاب لو كان لجرد استثقال اجتماعهما لقاب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل وطويئ ، فعرفنا أن القاب من أول الأمر لأجل الادغام ، وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة ، وهى كونهما لينتين ومجهورتين ونين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج ؛ فأدغمت إحداهما في الأخرى وقلبت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالادغام ، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في اذبحنودا واذبحناده ؛ فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج ، وجرتهم على الادغام أيضاً سكون الأول وكونه بذلك عرضة للادغام ، وأما فضيلة اللين فلا تذهب — كما قلنا — لأن كل واحدة منهما متصفة بتلك الصفة .

قوله « وأدغمت النون في اللام » اعترض آخر على نفسه ، وذلك أن فضيلة الغنة تذهب بالادغام ، وأجاب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالادغام لكنهم اغتفروا ذلك ؛ لأن للنون نبرة : أى رفع صوت ، وهذا جواب فيه نظر أيضاً ؛ لأنه إن كان الموجب للادغام النبرة فَلَمْ تَخَفْ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والسكاف والبدال والتاء وغيرهما ، كما يجىء

والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما في الفم ، والآخر في الخيشوم إذ لابد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ، فلا

بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ؛ إذ الاعتماد على المخرجين فى حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد

والحروف التى هى غير النون على ضربين : أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهى حروف الحلق ، والآخر لا يحتاج إلى ذلك ، وهى حروف الفم والشفة ؛ فالنون وحروف الحلق متساويان فى الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت ، وهى : أى النون إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفاؤها

أحدهما سكونها ؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك ، والآخر كون الحرف الذى لا يحتاج فى إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النون بلافصل ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق

فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التى بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء ، أو قرب صفة كالميم ؛ لأن فيه أيضا غنة ، وكالواو والياء ؛ لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون فى تلك الحروف ؛ لأن القصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التى هى الادغام

وإن لم يكن هناك قرب لافى المخرج ولا فى الصفة أخفى النون بقلة الاعتماد ، وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجيه ولا يمكن أن يكون ذلك إلا الخيشوم ، وذلك لأن الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس ؛ فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفية ، ثم بعد ذلك إن تنافرت هى والحرف الذى يجرى بعدها ، وهى الباء فقط ، كما فى عَنَبَرٍ قلبت تلك النون الخفية إلى حرف متوسط بين النون وذلك الحرف ، وهى الميم ، كما ذكرنا

في باب الإبدال،^(١) وإن لم يتنافرا بقيت خفية كما في غير الباء من سِوَى حروف
الحلق ، أما مع الحلقية فلا تخفى ؛ لأن حرف الحلق يحتاج إلى فضل اعتماد
فتجربى النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتماد على نسق واحد ،
ومن الناس من يخفى النون قبل الغين والخاء المعجمتين ؛ لسكونهما قريبتين من
حروف الفم ، وكذلك النون الساكنة الموقوف عليها يخرجها من الخرجين ؛ لأن
الحرف الموقوف عليه يحتاج إلى فضل بيان كما مر في باب الوقف^(٢) ومن ثم
يقال : أفعى وأفعو ، وكذلك النون المتحركة — قبل أى حرف كانت —
تُخْرِجُ من الخرجين ؛ لاحتياجها إلى فضل اعتماد ، فإذا أدغمت النون في
حروف يرملون نظرت :

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغنة ؛ لأن النون تقاربهما في
الخرج وفي الصفة أيضا ؛ لأن الثلاثة مجبورة وبين الشديدة والرخوة ؛ فاغتنر
ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ؛ للقرب في الخرج والصفة
وإن كان المدغم فيه واو أو ياء فالأولى الغنة لوجهين : أحدهما أن مقاربة
النون إياهما بالصفة لا بالخرج ؛ فالأولى أن لا يغتنر ذهاب فضيلة النون : أى الغنة
رأسا لمثل هذا القرب غير السكامل ، بل ينبغي أن يكون للنون معها حالة بين
الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى
شئ من الغنة

وإن كان المدغم فيه ميماً أدغم إدغاما تاماً ، لأن فضيلة الغنة حاصلة في المدغم
فيه ؛ إذ في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون ، وبعض العرب يدغمها في اللام
والراء مع الغنة أيضا ضنا بفضيلة النون ؛ فلا يسكون الإدغام إذن إدغاما تاما ،

(١) انظر (ص ٢١٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٨٦)

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصاراً في الإدغام التام على التقارب في الخروج أو الصفة

هذا ، ومذهب سيديويه وسائر النحاة أن إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضاً إدغام تام ، والغنة ليست من النون ؛ لأن النون مقبولة إلى الحرف الذي بعدها ، بل إنما أُشْرِبَ صَوْتُ الفم غنة ؛ قال سيديويه : « لا تدغم النون في شيء من الحروف حتى تحول إلى جنس ذلك الحرف ؛ فإذا أدغمت في حرف فمخرجها مخرج ذلك الحرف ؛ فلا يمكن إدغامها في هذه الحروف حتى تكون مثلهن سواء في كل شيء ، وهذه الحروف لاحظ لها في الخيشوم وإنما يشرب صوت الفم غنة » هذا كلامه

قوله « وفي الميم وإن لم يتقاربا » ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء هذا الاعتراض

قوله « وفي الواو والياء لا مكان بقائها » اعتراض وجواب : أي لا مكان بقاء الغنة : أما على ما اخترناه فالغنة للنون التي هي كالمدغمة ، وأما على ما قال النحاة فلا شراب الواو والياء المضعفين غنة

قوله « وقد جاء لبعض شأنهم واغفر لى وتخسف بهم » نقل عن بعض القراء الإدغام في مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المزداد بالإدغام في مثله الاخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجاوز لأن الاخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغاماً لالتقى ساكنان على حدة في نحو ليمض شأنهم ، وأجاز الكسائي والفاء إدغام الراء في اللام قياساً كراهة لتكرير اللام ، وأبو عمرو يأتي بالميم المتحركة المتحرك ما قبلها خفية إذا كان بعدها باء نحو (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) وأصحابه يسمون ذلك إدغاماً مجازاً وهو إخفاء

قوله « ولا حروف الصغير في غيرها » لئلا تذهب فضيلة الصغير ، وإنما بدغم بعضها في بعض كما يجب

قوله « ولا المطبقة في غيرها » تقول : اخفَظْ ذلك ، واحفَظْ ثابِتًا ، بالادغام مع الاطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجيء .

قوله « ولا حرفٌ حلق في أدخل منه » اعلم أن الادغام في حروف الحلق غير قوى ؛ فإن المضاعف من الهاء قليل ، نحو كَهَّ الرجلُ ورجلٌ فَهَّ^(١) ، وأما الألف والهمزة فلم يجيء منهما مضاعف ، وكذا المضاعف من العين قليل ، نحو دَعَّ وكَعَّ ، وكان حق الحاء أن تكون أقل في باب التضميف من الغين والحاء ؛ لأنه أنزل منهما في الحلق ، لكنه إنما أكثر نحو بَجَّ^(٢) وزَحَّ^(٣) وصَحَّ^(٤) وفتح^(٥) ، وغير ذلك لكونه مهموسا رخوا ، والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر ، والغين لا تجيء عينا ولا ما معا إلا مع حاجز^(٦) كالضغيفة^(٧) ،

(١) رجل فه ، وغيهه ، وفهفه ، إذا كان عيبا

(٢) يج الرجل - من باب العلم وفتح - إذا أصابته بحة ، وهي بضم الباء : خبثونة وغاظ في الصوت

(٣) انظر (ص ٢٦٦ من هذا الجزء)

(٤) صح الرجل فهو صحيح ؛ إذا ذهب مرضه ، أو برىء من كل عيب

(٥) فحت الأفعى : صوتت من فيها ، وبابه قعد

(٦) لم يصب المؤلف في هذا الذي زعمه من أن الغين لا تكون عين الكلمة ولا ماها إلا مع حاجز بين العين واللام ؛ فقد ورد الفغة ، وهو تضويح الرائحة ، قالوا : فغتنى الرائحة - بتشديد الغين - إذا فاحت . وقالوا : الطغ - بتشديد الغين - وهو الثور . وقالوا : صغ ؛ إذا أكل كثيرا . وقالوا : شغ البعير ببولة ؛ إذا فرقه ، وشغ القوم : تفرقوا

(٧) الذي في القاموس : الضغيف - كأمر - : الخصب ، وأقمت عنده في ضغيف دهره : أى قدر تمامه . وبهاء : الروضة الناضرة ، والعجين الرقيق ، والجماعة من الناس يختلطون ، وخبز الأرز المرقق ، ومن العيش الناعم الغض . ولم نعثر على المعنى الذى ذكره الشارح

وهى اللين المحقون حتى تشتد حموضته ، والحاء أكثر منه ؛ لأنه أقرب إلى الفم ، وأيضا هى مهموسة رخوة كالحاء نحو المخ والفخ ورخ : أى نكح ، والغين مجهورة كالعين ، وإنما قل تضعيفها لصعوبتها وتسكف إخراجها مخففة فكيف بها مضعفة ؛ فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق ، وسيمجىء ، فإن اتفق أدغم الأنزل فى الأعلى نحو اجبّه حاتما^(١) كما يجىء بعد ، فإن اتفق كون الثانى أنزل لم يدغم إلا أن يكون بينهما قرب قريب ، ويدغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين ، وذلك بأن يقلب الثانى إلى الأول ، وذلك كالحاء التى بعدها العين أو الهاء ، نحو اذبحثودا واذبحثاذه إذ لو قلب الأول إلى الثانى لم يكن أخف منه قبل الادغام

قوله « ومن ثم قالوا اذبحثودا » أى : ومن أجل أن إدغام حرف الحلق فى أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق مثل ذلك إلى الأول حتى لا يكون ثقل

قال : « فَأَلْهَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْعَيْنِ بِقَلْبِهِمَا حَاءَيْنِ ؛ وَجَاءَ (فَمَنْ زُحْزِعَ عَنِ النَّارِ) وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْعَيْنِ »
أقول : أخذ فى التفصيل بعد ما أجل ؛ فالهمزة والألف لا يدغمان كما ذكر ، وأما الهاء فتدغم فى الحاء فقط ، نحو اجبّه حاتما^(١) ، والبيان أحسن ؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل فى التضعيف فى كلمة كما ذكرنا ، وقل ذلك فى كلمتين أيضا ، والإدغام عربى حسن ؛ لقرب الخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولأن تدغم الهاء فى العين وإن كانت العين أقرب مخرجا إلى الهاء من الحاء ؛ لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء ، والغين مجهورة بين الشديدة والرخوة
وأما العين فتدغم فى الحاء ، وذلك لقرب الخرج نحو ارفع حاتما ، قال

إدغام
حروف
الحلق

(١) تقول : جبهه - مثل منع - أى ضرب جبهته

سيبويه : الإدغام والبيان حسانان ، لأنهما من مخرج واحد ، وتدغم العين في الهاء أيضا ولكن بعد قلبهما حاءين نحو حَمَّ و حَمَّاء ، والبيان أكثر ، ولا يجوز ههنا - كما ذكرنا قبل - قلب الأول إلى الثاني ولا قلب الثاني إلى الأول ؛ قلبا حاء لما مر ، ولم يفعلوا مثل ذلك إذا تقدم الهاء على العين نحو أَجَبَهُ عَلَيْهِ ، فلم يقولوا : أَجَبَهُ هَلِيًّا ، لأن قياس إدغام الأنزل في الأعلى بقلب الأول إلى الثاني قياس مطرد غير منكسر ، وقد تعذر عليهم ذلك لثقل تضعيف العين فتركوا الإدغام رأسا

وأما الخاء فلا تدغم فيما فوقها لأن الغين التي هي أقرب مخرجا إليها من الخاء مجبورة ، والحاء مهموسة والحاء المعجمة - وإن كانت مثلها مهموسة - لكن مخرجها بعيد من مخرج الخاء فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها ، وهو شيطان الهاء والعين بأن قلبا حاءين كاذبَحْتُوذَا واذْبَحْتَاهُ كما مر قوله « وجاء فَمَنْ زُحْزِعَ عَنِ النَّارِ » قرأ أبو عمرو بالإدغام بقلب الخاء عينا

وأما الغين فانه يدغم في الخاء ، لأن الخاء أعلى منه نحو اذْمَغَ خَلْفًا ، (١) قال سيبويه : البيان أجسن والإدغام حسن

وأما الخاء فتدغم في الغين نحو اسْلُخْ غَنَمَكَ ، والبيان أحسن والإدغام حسن ولكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء معجمتين ، وذلك لأن الخاء أعلى من الغين ولأن تضعيف الخاء كثير وتضعيف الغين لم يأت إلا مع الفصل كما ذكرنا ، وإنما جاز إدغام الخاء في الغين معجمتين بقلب الأول إلى الثاني مع أن الأول أعلى من الثاني لأن مخرجهما أدنى مخارج الحلق إلى اللسان ، ألا ترى إلى قول بعض

(١) تقول : دمع الرجل الرجل - من باب منع ونصر - إذا ضرب دماغه ، أو إذا شججه حتى بلغت الشجة الدماغ ، وتقول : دمغت الشمس فلانا ، إذا آلمت دماغه

العرب منغلّ ومُنغلّ^(١) باخفاء النون قبلهما كما تخفى قبل حروف الفم ، ولم يجوز مثل ذلك الإدغام في الحاء والعين فلم يقولوا اذْبَعْتُوْدا لبعدهما من الفم قال : « وَالْقَافُ فِي الْكَافِ وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَالْجِيمُ فِي الشَّيْنِ » أقول : أما القاف فيدغم في الكاف بقلب الأول إلى الثاني نحو الحلق كَلَدَة^(٢) ، قال سيديويه : البيان أحسن والإدغام حسن ؛ لقرب المخرجين وتقاربهما في الشدة

وأما الكاف فإنما يدغم في القاف نحو اَنْهَكَ قَطَنًا^(٣) بقلب الأول إلى الثاني ، والإدغام حسن والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل ، قال سيديويه : إنما كان البيان أحسن لأن مخرجها أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام

وأما الجيم فإنما يدغم في الشين نحو اَبْجَعِ شَبْتًا ، فالإدغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد ، وقد أدغمها أبو عمرو في التاء في قوله تعالى (ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ) ، وهو نادر ، والشين لا يدغم في شيء مما يقاربه كما ذكرنا ، وقد روى عن أبي عمرو إدغامها في السين في قوله تعالى (ذِي الْعُرَشِ سَبِيلًا) ، وكذا يدغم أبو عمرو السين فيها في قوله تعالى (الرَّأْسِ شَيْبًا) مع أنها من حروف الصفيير ؛ لكونهما من حروف النفس والصوت ؛ فكأنهما من مخرج واحد — وإن تباعد مخرجاهما — كما ذكرنا في إدغام الواو والياء أحدهما في الآخر ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين والعكس

-
- (١) نغلّ الأديم - من باب علم - أي : فسد في الدباغ ، وأنغله الدباغ فهو منغلّ
(٢) كَلَدَة - بفتحات - : علم رجل ، ومن سمي به كَلَدَة بن حنبل الصحابي ، وأبو الحارث بن كَلَدَة الصحابي ، وأحد أطباء العرب ، وأبو كَلَدَة : كنية الضبغان
(٣) القطن - بفتحتين - : ما بين الوركين ، وهو أصل ذنب الطائر

قال : « وَاللَّامُ الْمَعْرُفَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا ،
وغيرُ الْمَعْرُفَةِ لَا زِمٌ فِي نَحْوِ (بَلْ رَانَ ، وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِ)

ادغام
اللام
المعرفة

أقول : يريد بالثلاثة عشر النون والراء والدال والتاء والصاد والزاي
والسين والطاء والظاء والثاء والذال والضاد والشين ، وإنما أدغمت في هذه
الحروف وجوباً لكثرة لام المعرفة في الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف ؛
لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين ، وهما يخالطان
حروف طرف اللسان أيضاً

أما الضاد فلائها استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام كما مر ،
وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء ، وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة
نحو لام هل وبل وقل فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام :
أحدها : أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار ، وذلك مع الراء لقرب
مخرجيهما ، ولك أن لاتدغم نحو هل رأيت ، قال سيبويه : ترك الإدغام هو
لغة أهل الحجاز ، وهي عربية جائزة ، ففي قول المصنف « لازم في نحو (بَلْ رَانَ) »
نظر ؛ بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن ، والقرآن أثر يتبع
ويليه في الحسن إدغام اللام الساكنة في الطاء والدال والتاء والصاد
والزاي والسين ، وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف
نحو اللام كما كان في الراء ، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب
من مخرجها ، واللام معها من حروف طرف اللسان ،

ويليه في الحسن إدغامها في الظاء والثاء والذال ؛ لأنهن من أطراف الثنايا
وقاربن مخرج الفاء ، وإنما كان الإدغام مع الطاء والدال والتاء والزاي والسين
أقوى منه مع هذه الثلاثة لأن اللام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطاء
وأخواتها إليها ، بخلاف الثلاثة

ويليه إدغامها في الضاد والشين ؛ لأنهما ليسا من طرف اللسان كاللذ كورة ،
لكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال مخرجهما بطرف اللسان كما مر ، وإدغام
اللام الساكنة في النون أقبح من جميع ما مر ، قال سيبويه : لأن النون تدغم
في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام ، فكما لا تدغم هذه الحروف في
النون كان ينبغي أن لا تدغم اللام فيها أيضا

ادغام
النون

قال : « وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي حُرُوفِ (يَرْمُلُونَ)
وَالْأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غَنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ، وَتُقَلَّبُ مِيمًا
قَبْلَ الْبَاءِ ، وَتُخَفَّى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْخَلْقِ ، فَيَسْكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ ،
وَالْمُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَازًا »

أقول : قد مر بيان هذه كلها

قوله « والمتحركة تدغم جوازا » يعنى تدغم جوازا في حروف يرملون بعد
إسكانها ، قال سيبويه : لم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي
تخفى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف والسكاف وسائر حروف التهم ، نحو
حَتَنَ سُلَيْمَانَ ، قال : وإن قيل ذلك لم يستنكر

واعلم أن مجاورة الساكن للحرف بعده أشد من مجاورة المتحرك ، لأن
الحركة بعد المتحرك ، وهى جزء من حروف اللين ، فهى فاصلة بين المتحرك
وبين ما يليه

قال : « وَالثَّاءُ وَالذَّالُ وَالظَّاءُ وَالطَّاءُ وَالثَّاءُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي
بَعْضٍ ، وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ ، وَالْأَطْبَاقُ فِي نَحْوِ فَرَطْتُ إِنْ كَانَ مَعَ
إِدْغَامٍ فَهُوَ إِنْ يَكُنْ بِطَاءٍ أُخْرَى ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، بِخِلَافِ غَنَّةِ النُّونِ
فِي مَنْ يَقُولُ ، وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ
وَالْفَاءُ »

أقول : اعلم أن كل واحد من الستة المذكورة أولا يدغم في الخمسة الباقية ،
وفي الثلاثة المذكورة أخيرا ،

فإدغام الطاء فَرَطَ دَارِمٌ^(١) أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ^(٢) أو صابرٌ
أو زاجرٌ أو سامرٌ

وإدغام الدال جرد طَّارِدٌ أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ

وإدغام النال نبذ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الظاء غلظ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام التاء سكت طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظالمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الثاء عبث طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظالمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

فإذا أدغمت حروف الاطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الاطباق
لئلا تذهب فضيلة الحرف ، وبعض العرب يذهب الاطباق بالكلية ، قال سيديويه :
ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب حُتُّهُمْ أى حُطَّتْهُمْ ، وقال : ذهاب

(١) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم - من باب ضرب - إذا
قارب الخطوفى بحملة ، وسموا به ، فمن سمي به دارم بن مالك بن حنظلة أبو حى من
تميم ، وكان يسمى بهجرا ، لأن أباه أتاه قوم فى حمالة فقال له : يا بهجرا يبنى بخريطة
المال ، فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها
(٢) الثامر : الذى خرج ثمره

إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء ؛ لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة ، ومع بقاء الاطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الاطباق مسمى بالادغام لتقاربهما ، فقال : إن كان الإطباق مع الادغام الصريح فذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الاطباق - كالطاء مثلا في فرطت - تاء وتدغمها في التاء إدغاما صريحا ، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة قبل الحرف المدغم ، وذلك لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر فيلزم الجمع بين ساكنين ، قال : وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا ؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تُشرب الواو والياء المضعفين غنة في الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقا ، إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الاطباق ، قال : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالادغام لشبهه به كما يسمى الاخفاء في نحو (لِيَعُضْ شَأْنَهُمْ) و (اَلْعَفْوُ وَأَمْرٌ) إدغاما

واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لا يلبس الادغام فيها ، وذلك لشدة اتصال الضمير . ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الادغام كما في عدت وزدت ، بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو أعدت مترك فانه يجوز ترك الادغام إذن ، والادغام أحسن ، وبخلاف ما لم يشتد فيه التقارب نحو عذت

واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعنى الطاء والطاء والدال والذال والتاء والتاء تدغم في الضاد والشين المعجمتين أيضا ، لكن إدغامها فيهما أقل من إدغام بعضها في بعض ، ومن إدغامها في الصاد والزاي والسين ؛ لأن الضاد والشين ليستا من طرف اللسان كاللثة الأخرى المذكورة ، وإنما جاز ذلك لأن الضاد والشين كما ذكرنا استطالتا حتى قربتا من حروف طرف اللسان ، وإدغام هذه

الحروف في الضاد أقوى من إدغامها في الشين ؛ لأن الضاد قريب من التنية باستطالتها ، وهذه الحروف من الثنايا ، بخلاف الشين ، وأيضا الضاد مطبقة والاطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى التفتش ، وأيضا لم تتجاف الضاد عن الموضع الذي قربت فيه من الظاء تجافى الشين ، بل لزمت ذلك الموضع وقد جاء في القراءة إدغام التاء في الجيم نحو (وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا)

قوله « والصاد والزاي والسين يدغم بعضها في بعض » فإن أدغمت الصاد في أختيها فالأولى إبقاء الاطباق كما مر ، قال سيديويه : إدغام حروف الصفيير بعضها في بعض أكثر من إدغام الظاء والتاء والذال بعضها في بعض ؛ لأن الثلاثة الأخيرة إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنايا ، بخلاف حروف الصفيير ، والاعتماد بالادغام على الحرف المنحصر بالأسنان أسهل منه على الحرف الرخو الخارج عن رموس الأسنان

قوله « والباء في الميم والفاء » هو نحو اضرب مأسكا أو فاجرا

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ فِي مِثْلِهَا فَيَقَالُ : قَتَلَ وَقَتَلَ ، وَعَلَيْهِمَا مُقْتَلُونَ ادغام تاء الافتعال والادغام فيها وَمُقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ مُرْدَفَيْنِ إِتْبَاعًا ، وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِيهَا وَجُوبًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِيهَا نَحْوُ أَثَارَ وَأَثَارَ ، وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَاذًا عَلَى الشَّاذِّ نَحْوُ اسْمَعَ ، لَامْتِنَاعِ اسْمَعَ ، وَتَقْلَبُ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً ، فَتُدْغَمُ فِيهَا وَجُوبًا فِي أَطْلَبَ وَجَوَازَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي أَظْلَمَ ، وَجَاءَتْ الثَّلَاثُ فِي * وَيُظْلَمُ أَحْيَانًا فَيَظْلَمُ * وَشَاذًا عَلَى الشَّاذِّ فِي أَصْبَرَ وَأَضْرَبَ ، لَامْتِنَاعِ أَطْبَرَ وَأَطْرَبَ ، وَتَقْلَبُ مَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّايِ دَالًا فَتُدْغَمُ وَجُوبًا فِي إِدَّانَ ، وَقَوِيًّا فِي إِدَّكَرَ ، وَجَاءَ إِدَّكَرَ وَإِذَا دَكَرَ ، وَضَعِيْفًا فِي إِزَانَ ، لَامْتِنَاعِ إِدَّانَ ، وَنَحْوُ خَبَطَ وَحِصَطَ وَفَزْدُوعُهُ فِي خَبَطَتْ وَحِصَتْ وَفَزَتْ وَعُدَتْ شَاذٌّ »

أقول : اعلم أنه إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها في التاء ؛ لما قدمنا أن

المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الادغام : في كلمة كانا ، أو في كلمتين ، وذلك نحو **أَتَرَكَ** و**أَتَرَسَ** ، وإذا كان عينه تاء جاز الادغام وتركه ؛ لما قدمنا أن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لم يجب الادغام ، فتقول : **أَقْتَتَلَ** و**قَتَلَ** ، وقال سيديويه : إنما يلزم الادغام في نحو **أَقْتَتَلَ** لأن التاء الثانية لاتلزم الأولى ، ألا ترى إلى نحو اجتماع وارتدع ؟ فالمثلان فيه كأنهما في كلمتين من حيث عدم التلازم ، فإذا أدغمت فإما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم في نحو **يُمْدُ** و**يَعُضُّ** ويفرقتستغنى عن همزة الوصل ، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب في باب **أَلْجَمَرُ** لأن أصل لام التعريف السكون وأصل فاء الكلمة الحركة كما قلنا في **سَلْ** ^(١) ، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلتقى ساكنان : فاء الفعل ، وتاء افتعل ؛ فتكسر الفاء ؛ لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى ؛ فتسقط همزة الوصل بتحريك ما بعدها ، وإنما لم يحذف حركة أول المثلين في نحو **يُرْدُّ** و**يَعُضُّ** ويفرقتستغنى لما ذكرنا في باب الاعلال ^(٢) من أنه يجب المحافظة على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض ، وقال سيديويه : إنما جاز حذف الحركة ههنا دون نحو **يُرْدُّ** و**يَعُضُّ** لأنه يجوز في نحوه الاظهار والاخفاء والادغام : أى في نحو **أَقْتَتَلَ** ، بخلاف نحو **يُرْدُّ** و**يَعُضُّ** ويفرقتستغنى ، فإنه يجب فيه الادغام ، وكذا في **رُدُّ** و**عُضُّ** و**فِرُّ** عند بني تميم ، فلما تصرفوا في الأول بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين أيضا ، قال الفراء : بل لابد من نقل حركة أولهما إلى الفاء ، فأما كسرة **قَتَلَ** فهي الفتحة ليكون دليلا على همزة الوصل المكسورة المحذوفة ، وإنما قال ذلك لأنه رأى امتناع حذف الحركة في باب **يُرْدُّ** و**يَعُضُّ** ، والجواب عنه ما مضى

(١) انظر (ص ٥١ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٠٠ و ١٤٥ من هذا الجزء) ثم انظر (ج ١ ص ٧٦

و ٨٠ و ٨١)

وتقول في مضارع اقتتل المدغم يَقْتَتِلْ - بنقل الفتحة إلى القاف - كما في الماضي ، وَيَقْتَتِلْ - بكسر القاف - كما في الماضي سواء ، وأجاز بعضهم حذف حركة أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة ، فيجمع بين ساكنين ، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس ، والأولى أن ماروى من مثله عن العرب اختلاس حركة ، لا إسكان تام ؛ ويجوز في نحو يَقْتَتِلْ - بكسر القاف - أن تُكسر الياء إتباعاً للقاف ، فتقول : يَقْتَتِلْ كما في مِنْخَرٍ وَمِنْخَرٍ ، ومنه القراءة (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي) بكسر الياء والهاء

وتقول في اسم الفاعل : مُقْتَتِلٌ - بكسر القاف وفتحها - ولا يجوز كسر الميم إتباعاً كما جاز كسر حرف المضارع ؛ لأن حرف المضارع متعود للكسر لغير الاتباع أيضاً نحو عَلِمَ وَنَعَلِمَ ، لكن لا يكسر الياء إلا لداع آخر كما في يَجِبَلْ وَيَقْتَلْ ، وأما نحو مِئْتَيْنِ فِي مِئْتَيْنِ فِشَادٍ ، وقد قرأ أهل مكة (مُرْدَفَيْنِ) بإتباع الثاني للأول كما في رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ما قبله بحركة الاتباع لازالة الساكنين

وإذا كان عين افتعل مقاربا للتاء لم تدغم فيه إلا قليلاً ؛ لأن الإدغام في غير الآخر خلاف الأصل كما ذكرنا ، ولا سيما إذا أدى إلى تحريك الساكن بعد تسكين المتحرك ، وأما الإدغام في نحو أدّ كر فإنه وإن كان في غير الآخر لسكنه لم يؤد إلى تحريك ولا تسكين ، وفي نحو ازملّ أدى إلى تسكين فقط ، وإذا جاز إظهار المثلين في مثل اقتتل وكان هو الآخر فكيف بالمتقاربين ، وإنما جاز الإدغام إذا كان العين دالاً كَيَهْدِي وَمُرْدَفَيْنِ ، أو صاداً كِيَخْصِمُونَ ، ولا يمنع القياس من إدغام تاء افتعل فيما يدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة كالزاي في ارتزق ، والسين في اقتسر ، ^(١) والتاء في اعتثر ، ^(٢) والطاء في

(١) تقول : قسره على الأمر ، واقتسره عليه ؛ إذا قهره وغلبه عليه

(٢) اعتثر : اتخذ لنفسه عاثوراً ، والعاثور : البئر ، وما أعد ليقع فيه غيره

ارتطم ، ^(١) والظاء في اعتَّظَل ، ^(٢) والذال في اعتذر ، والصاد والذال في اختصم
واهتدى ، والضاد في اختضر ^(٣)

وإذا كان فاء افتعل مقاربا في الخرج لثائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية
الأحرف التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء ،
وهي الدال والذال والطاء والظاء والتاء والصاد والسين والزاي ، وتضم إلى الثمانية
الضاد ؛ لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان ، وأما
السين فبعيدة منها كما ذكرنا ، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل في ثائه
أكثر من جواز إدغام ثائه في عينه ، تقول في الدال : اذَّانَ ، وفي الذال :
اذَّكرَ ، وفي الطاء : اظَّلبَ ، وفي الظاء : اظَّلمَ ، وفي التاء : ائردَ ^(٤) ، وفي الصاد :
اصَّبرَ ، وفي السين : اسَّمعَ ، وفي الزاي : ازَّانَ ، وفي الضاد : اضَّجعَ ، وإنما قلبت
التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب
الأول إلى الثاني ؛ لأن الثاني زائد دون الأول ، وفي الطاء والظاء والصاد والضاد
والسين والزاي لا يجوز قلب الأول إلى الثاني ؛ لئلا تذهب فضيلة الإطباق
والصغير .

ويجوز مع التاء الثلاثة قلب الأول إلى الثاني كما هو حق الإدغام ، تقول :
ائَّارَ ^(٥) ، وائردَ

(١) ارتطم : مطاوع رطمت الرجل ؛ إذا أوقعته في أمر لا يقدر على
الخروج منه

(٢) تقول : اعتظلت السكلاب والجراد ؛ إذا ركب بعضها بعضا

(٣) تقول : اختضرت السكلا ؛ إذا جززته وهو أخضر ؛ وقد قالوا من ذلك :

اختضر الرجل ؛ إذا مات في طرأة السن

(٤) تقول : ائرد الخبز ؛ إذا فته ليصنعه ثريدا

(٥) ائار : أدرك ثأره

ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالادغام ، لكون المتقاربين في وسط الكلمة ، والغالب في الادغام آخر الكلمة ، كما مر ، فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقر بها إلى حروف الاطباق الثلاثة : أى الصاد والضاد والظاء المعجمة ، بأن تجعل في التاء إطباقاً فتصير طاء ؛ لأن الطاء هو التاء بالاطباق ، وتقر بها إلى الزاي والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالا ، لأن الدال مجهورة شديدة كالزاي والذال ، والتاء مهموسة ، والدال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء ، فتقول : اَزْدَانُ وَاذْ دَكَرٌ — على ما روى أبو عمرو — ومنع سيديويه اذدكر وأوجب الادغام ، وقال : إنما منعه أن يقولوا مذكرك كما قالوا : مُزْدَانُ ، أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يجوز في الكلمة الواحدة إلا الادغام ويجوز مع السين والتاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ، لأن السين والتاء مهموستان كالتاء ، فتقول : اِثْتَارَ وَاسْتَمَعَ ، فليسا بمتباعين حتى يُقَرَّبَ أحدهما من الآخر

وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالادغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل ؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل ، ويجوز — بعد قلب التاء التي بعد الظاء المعجمة طاء وقلب التي بعد الذال المعجمة دالا نحو اظْطَلَمَ وَاذْ دَكَرَ — أن تدغم الظاء في الطاء والذال في الدال بقلب الأول إلى الثاني في الموضعين كما هو حق إدغام المتقاربين ، فتقول : اَطْلَمَ وَاذْ دَكَرَ — بالطاء والدال المهملتين — قال سيديويه : وقد قال بعضهم : مُطْطَجِعٌ فِي مُضْطَجِعٍ ، يدغم الضاد في الطاء مع أنها من حروف (ضَوِيّ مَشْفَرٌ)

وقال : قد شبه بعض العرب ممن ترضى عريته الصاد والضاد والطاء والظاء مع تاء الضمير بهن في افتعل ؛ لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما

قبلها ؛ فتقول : فَحَصَّطُ برجلي ، وَحَصَّطَ عنه ، وَخَبَطُهُ ، وَحَفَظُهُ ؛ فتقلب في جميعها تاء الضمير طاء مهملة

قال : وكذا يقول بعضهم : عُذُّه — بقلب التاء دالا — كما في اذَّان ، قال السيرافي : وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي كما في افتعل ، لكن سيديويه لم يحكه عنهم إلا في الدال المهملة

ولشدة اتصال تاء الضمير بما قبله كان الإدغام في نحو أخذت وبعثت وحفظت أولى وأكثر منه في نحو احفظ تلك ، وخذ تلك ، وابعث تلك ، وقلب ما قبل تاء الافتعال أكثر من قلب ما قبل تاء الضمير طاء أو دالا نحو فحَصَّطُ وَحَفَظْتُ وَفُزِدْتُ وَعُدْتُ ؛ لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجزء

واعلم أنه لم يدغم التاء في استطاع واستدان لأن الإدغام يقتضي تحريك السين التي لا تتحرك ولا حظ لها في الحركة ، وأيضا فإن الثاني في حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقراءة حمزة اسطاعَ بالإدغام شاذ قوله « وتدغم التاء فيها وجوبا » فيه نظر ، لأن سيديويه ذكر أنه يقال : مُتَرَدِّدٌ ، وَمُتَرَدِّدٌ ، ونحوه

قوله « على الوجهين » أي : على قلب الأول إلى الثاني وقلب الثاني إلى الأول قوله « تدغم فيها السين شاذاً على الشاذ » أي : أن إدغام السين في غير حروف الصفيـر شاذ ، وقلب ثاني المتقاربين إلى الأول شاذ ، وإنما ارتسب قلب الثاني لامتناع اتّـمـعَ ، فانه تذهب إذن فضيلة الصفيـر ، وقد زال كراهة الأول لسبب الشذوذ الثاني ؛ لأنك إذا قلبت الثاني سيناً لم تدغم السين إلا في حروف الصفيـر

قوله « وجاءت الثلاث » أي : الطاء والظاء والمشدتان ، والظاء المعجمة قبل الطاء المهملة ، وأول البيت :

١٩٢ — * هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْوًا (١)

قوله « وشاذاً على الشاذ في اصْبَرَ واضْرَبَ » عطف على قوله « وجوبا في أَطْلَبَ » يعنى يقال : اصْبَرَ واضْرَبَ — بصاد وضاد مشددتين — والشذوذ الأول إدغام الصاد الذى هو حرف الصغير فى غير الصغير أى الطاء ، وكذا إدغام الضاد المعجمة ، والشذوذ الثانى قلب الثانى إلى الأول ، وقد مر أن الشذوذ الثانى يدفع مضرة الأول ، والأولى أن يقول : إن تاء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل ؛ إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً

قوله « لا متناع اطْبَرَّ واطْرَبَ » يعنى : إنما قلب الثانى إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثانى ؛ انثالا يذهب الصغير والاستطالة قوله « وقَوِيًّا فى اذْكَرَ » أى : بالبدال المشددة المهملة قوله « وجاء اذْكَرَ » أى : بالبدال المشددة المعجمة

اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس كان

(١) هذا بيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرمى ، وأولها قوله :

قِفْ بِاللَّيْلِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ كَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ
والجواد : الكريم ، والنائل : العطاء ، وقوله « عَفْوًا » معناه سهلاً من غير مطل ولا تسويق ، وقوله « يظلم أحياناً » معناه أنه يطلب منه فى غير وقت الطلب ولا مرضعه فيعطى ، لجعل سؤال بره فى غير وقت السؤال ظلماً وجعل إعطاءه السائل مأسأله وتكلفه لذلك قبولاً للظلم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « فيظلم » فقد روى بثلاثة أوجه أولها « فيظلم » باظهار كل من الحرفين ، وثانيها « فيظلم » بقلب الطاء المهملة طاءً معجمة والادغام ، وثالثها « فيظلم » بقلب الطاء المعجمة طاءً مهملة والادغام ، وحكى ابن جنى فى سر الصناعة أنه روى بوجه رابع ، وهو « فيظلم » بالنون على يفعل من الظلم ، ورواه سيبويه بالادغام على الوجهين

الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثانى فيها ممتنع ، واطظلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها ، وكذا ازْدَان — بالدال — أولى من أَزَان — بالزاي — وادَّكر — بالدال المهملة — أولى من اذَّكر — بالدال المعجمة ، وكذا اتَّغر — بالتاء — أولى من اتَّغر — بالتاء المثلثة — وإبقاء التاء بحالها فى استمع أولى من اَسْمَعَ ، ولا منع من إدغام اللام فى التاء ، وإن لم يسمع نحو اتَّمع فى التَّمع ؛ لأن اللام يدغم فى التاء كما تقدم

قال : « وَقَدْ تُدْغِمُ تَاءُ نَحْوِ تَنْزَلٍ وَتَنْبَرُؤُا وَصَلَّا وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَتَاءُ تَفْعَلٍ وَتَفَاعَلٍ فِيمَا تُدْغِمُ فِيهِ التَّاءُ ، فَتَجْلِبُ قَامِرَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوَ أَطِيرُوا وَازِينُوا وَانْقَلَبُوا وَادَارُوا ، وَنَحْوُ اسْطَاعَ مُدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَادِرٌ »

تاء
مضارع
تفعل
وتفاعل

أقول : إذا كان فى أول مضارع تَفْعَلٍ وَتَفَاعَلٍ تاء فيجتمع تاءان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما ، والتخفيف بشيئين : حذف أحدهما ، والادغام ، والحذف أكثر ، فإذا حذفت فذهب سيبويه أن المحذوفة هى الثانية ؛ لأن الثقل منها نشأ ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفْعَلٍ لتكون علامة ، والطارىء يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال سيبويه : لأنها هى التى تدغم فى تَتَرَّسْ ، وتَطِيرْ ، وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن مائلها ، نحو تَتَّارَكُ ، أوقاربها نحو تَذَكَّرُونَ ؛ لئلا يجمع فى أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يكونا فى الآخر ، وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قَالَ تَنْزَلُ ، وَقَالَ تَنْبَرُؤُا ، أو آخره مد نحو قالوا تَنْزَلُ قَالَا تَنْبَرُؤُا ، وقولى تابع ، ويزاد فى تمكين حرف المد ، فإن لم يكن قبلها شىء

لم يدغموا ؛ إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل. ، وحروف المضارع لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها ، وأيضا تتناقل الكلمة ، بخلاف الماضي. ، فانك إذا قلت : اتَّابَعَ واتَّبَعَ ، لم يستقل استئصال اتَّزَلْ ، واتَّابَزُونَ ، وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مد : سواء كان ليناً نحو لو تتنازبون ، أو غيره نحو هل تتنازبون ؛ إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن ، ولا تفي الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن ، وظهر بما شرحنا أن الأولى أن يقول المصنف : وليس قبلها ساكن غير مدة ، وقراءة الزَّيِّ (كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْمَوْتَ) و (أَلْفِ شَهْرٍ تَنْزَلُ) - بالإدغام فيهما واجمع بين ساكنين - ليست بتلك القوة

وإذا كان الفعل المضارع مبنياً للمفعول نحو تُتَدَارَكُ وتُحَمَّلُ لم يحذف الحذف ولا الإدغام ؛ لاختلاف الحركتين ، فلا تستقلان كما تستقل الحركتان المتفقتان ، وأيضا يقع لبس بين تَفْعَلْ وتُفَعِّلُ من التفعيل لو حذفت التاء الثانية وبين تَفْعَلْ وتَفَعِّلُ لو حذفت الأولى

قوله « و تاء تَفْعَلْ وَتَفَاعَلَ فيما تُدْغَمُ فيه التاء » أى : تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها ، وهى التاء نحو اترَّسَ ، والطاء نحو اطَّيرَ ، والبدال نحو اذَّارَتم ، والظاء نحو اظَّالموا ، والذال نحو اذاَّكروا ، والثاء نحو اثَّابَلْتُمْ ، والصاد نحو اصَّابَرْتُمْ ، والزاي نحو ازيَّبن ، والسين نحو اسَّمع واسَّاقطَ ، والضاد نحو اضَّارَبا واضَّرَعَ ، والشين نحو اشَّجَرُوا ، والجيم نحو اجَّاءَرُوا^(١) ، وهذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول

(١) أصل اجاءروا : تجامروا ، وهو تفاعل من الجوار ، والجوار : رفع الصوت

قوله « ونحو إسطاق » قراءة حمزة (فَمَا اسْطَاقُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وخطأه النحاة ، قال أبو علي : لما لم يكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبدا جمع بين الساكنين

الحذف قال : « الحذفُ الإعلاليُّ والترخيمُ قد تقدّم ، وجاء غيرهُ في تَعَلُّ وتَفَاعَلُ ، وفي نحوِ مَسَّتْ وأَحَسَّتْ ، وَظَلَّتْ وإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، وجاءَ يَسْتَمِيعُ ، وقالوا بَلَعْنَبِرَ وَعَلَمَاءَ ومِلَمَاءَ في بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ ، وأَمَّا نُحُو يَتَسَمِعُ وَيَتَقَبَّى فَشَادٌّ ، وَعَايَهُ جَاءَ * تَقَى اللَّهُ فِيمَنَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو * بِخِلَافٍ نَحَذُّ يَتَخَذُ فَإِنَّهُ أَصْلٌ * وَاسْتَخَذَ مِنْ اسْتَخَذَ ، وَقِيلَ : أَبْدِلَ مِنْ تَاءٍ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَدُّ وَنَحُو تَبَشَّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمْتُ »

أقول : يعني بالحذف الإعلالي ما حذف مطردا لعلته ؛ كعَصَا وَقَاضٍ ، وبالترخيم ما حذف غير مطرد كما في يَدٍ وَدَمٍ قوله في نحو « تَعَلُّ وَتَفَاعَلُ » يعني في مضارع تَعَلَّ وَتَفَاعَلْ مع تاء المضارعة ، كما تقدم

قوله « وفي نحو مَسَّتْ وَأَحَسَّتْ وَظَلَّتْ » تقدّم حكمه في أول باب^(٢) الادغام قوله « وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ » بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة ، وأصله استطاع يستطيع ، وهي أشهر اللغات ، أعني ترك حذف شيء منه وترك الادغام ، وبعدها إسطاق يستطيع ، بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استنعمل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التي لاحظ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان ، كما في قراءة حمزة ، فلما كثر استعمال هذه اللفظة - بخلاف استندان - وقصد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما في ظَلَّتْ

وَأَحَسْتُ ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول - وهو التاء - زائد ، قللى تعالى (فَمَا-
اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وأما من قال يُسْطِيع - بضم حرف المضارعة - فماضيه اسْطَاعَ
بفتح همزة القطع ، وهو من باب الإفعال ، كما مر في باب ذى الزيادة ^(١) ، وجاء
في كلامهم اسْتَغَا - بكسر همزة الوصل - يَسْتِيع - بفتح حرف المضارعة ، قال
سيبويه : إن شئت قلت : حُذِفَتِ التاء ؛ لأنه في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل
مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها ، كما قالوا اَزْدَانٌ ليكون
ما بعد الزاي مجهورا مثله ، وإن شئت قلت : حذفت الطاء ؛ لأن التكرير منها
نشأ ، وتركت الزيادة كما تركت في تَقَيْتُ ، وأصله اَنْتَقَيْتُ كما يأتي

قوله « وَقَالُوا بَلَعْنَاهُ » قد ذكرنا حكمه في أول باب ^(٢) الادغام ، وأن
سيبويه قال : مثل هذا الحذف قياس في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة في اللفظ
بمخلاف نحو بني النجار

قوله « وَأَمَّا نَحْوُ يَتَسَّعِ وَيَتَّقِي » قد حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات
يَتَسَّعِ وَيَتَّقِي وَيَتَخَذِ ؛ فقيس : يَتَسَّعِ وَيَتَّقِي وَيَتَخَذِ ، وذلك لكثرة
الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، وتقول في اسم الفاعل : مُتَّقِي ، سما ، وكذا
قياس مَتَخَذِ وَمَتَسَّعِ ، ولم يجرى الحذف في مواضع الثلاثة إلا في ماضى يَتَّقِي ،
يقال : تَقَى ، وأصله اَنْتَقَى ؛ فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذى بعدها ،
ولو كان تَقَى فعَل كَرَمَى لقلت في المضارع يَتَّقِي كَرَمَى ، بسكون التاء ،
وفي الأمر اَتَقِ كَارِم ^(٣) ، وقال الزجاج : أصل تَخَذَ اَتَّخَذَ حذفت التاء منه كما
في تَقَى ، ولو كان كما قال لما قيل تَخَذَ - بفتح الخاء - بل تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا كَجَهَل

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٨٠)

(٢) انظر (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٥٧)

يَجْهَلُ جَهْلًا بِمَعْنَى أَخَذَ يَأْخُذُ أَخْذًا ، وليس من تركيبه ، وفي تَقَى خِلافٌ : قال المبرد : فاؤه محذوف والتاء زائدة ، فوزنه تَعَلَّ ، وقال الزجاج : التاء : بدل من الواو كما في تُسَكَّاةٌ وَتُرَاثٍ ، وهو الأولى

قوله « اسْتَحَذَ » قال سيبويه عن بعض العرب : اسْتَحَذَ فلان أرضا بمعنى اتَّخَذَ ، قال : ويجوز أن يكون أصله اسْتَحَذَ من تَحَذَ يَتَحَذُّ تَحْذًا فحذفت التاء الثانية كما قيل في استناع : إنه حذف الطاء ، وذلك لأن التكرير من الثاني ، قال : ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتَّخَذَ الأولى ؛ لسكونهما مهموستين ، ومثله الطَّجَعُ بإبدال اللام مكان الضاد لمشابتها لها في الانحراف ؛ لأنهم كرهوا حَرَفِيَّ إطباق كما كرهوا في الأول التضعيف ، وإنما كان هذا الوجه أشد لأن المادة الفرار من المتقاربين إلى الإدغام ، والأمر ههنا بالعكس ، ولا نظير له

قوله « تَبَشَّرُونِي وَإِنِّي قد تقدم » أى في السكافية في باب الضمير في نون الوقاية . (١)

قال : « وهذه مسائل التمرين . مَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَيْفَ تَبْنِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : أَيْ إِذَا رَكَّبْتَ مِنْهَا زَنْتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ تَنْطَلِقُ بِهِ ، وَقِيَاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حَذَفْتَ فِي الْأَصْلِ

مسائل
التمرين

(١) إذا اجتمعت نون الرفع و نون الوقاية في كلمة فلك فيها ثلاث لغات : أولاها : إبقاؤها من غير إدغام ، نحو تضربونى ، وعليه قوله تعالى : (لِمَ تُوذُّونَنِي) وثانيتهما : إبقاؤها مع الإدغام ، وعليه قوله تعالى : (أَغَيْرَ اللَّهِ تُأْمُرُونِي أَعْبُدُ) وثالثتها : أن تحذف إحداهما وتكتفى بواحدة ، وهذه اللغة هي التي يشير إليها المؤلف

قِيَاسًا ، وَقِيَّاسُ آخَرِينَ أَنْ تَحْذِفَ الْمَحْذُوفَ قِيَّاسًا أَوْ غَيْرَ قِيَّاسٍ ، فَمِثْلُ
مُحَوِّىٍّ مِنْ ضَرْبٍ مُضَرِّبٍ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مُضَرِّبٌ ، وَمِثْلُ اسْمٍ وَغَيْرِهِ
مِنْ دَعَا دَعَوٌ وَدَعَوٌ لِإِدْعٍ وَلَا دَعٌ خِلَافًا لِلآخَرِينَ ، وَمِثْلُ صَحَافٍ مِنْ
دَعَا دَعَا بِاتِّفَاقٍ إِذْ لَمْ يَحْذَفْ فِي الْأَصْلِ «

أقول : أعلم أن هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو
قوله « منها » الضمير راجع إلى « كذا » في قوله « من كذا » ؛ لأنه بمعنى
الكلمة واللفظة ، وفي قوله « زنتها » راجع إلى كذا في قوله : مثل كذا ؛ لأنه
بمعنى الصيغة أو البنية ، وفي قوله « تنطق به » إلى « مثل » : أى كيف تنطق
بهذا المبنى بعد العمل المذكور فيه

قوله « وعملت ما يقتضيه القياس » أى : عملت في هذه الزنة المركبة ما يقتضيه
القياس التصريفي من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان في هذه الزنة أسباب
هذه الأحكام ، وعند الجرمي لا يجوز بناء ما لم تبنيه العرب لمعنى كضربٍ ونحوه ،
وليس بوجه ؛ لأن بناء مثله ليس يستعمل في الكلام لمعنى حتى يكون إثباتا
لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب^(١) ، وقال سيديويه : يجوز صوغ
وزن ثبت في كلام العرب مثله ؛ فتقول : ضَرْبٌ وَضَرْبٌ عَلَى وَزْنِ جَهْفَرٍ
وَشَرْبٌ ثَبِتٌ ، بخلاف ما لم يثبت مثله في كلامهم ؛ فلا يبنى من ضرب وغيره مثل
جَالِينُوسٍ ؛ لأن فاعيلولا وفاعينولا لم يثبتا في كلامهم ، وأجاز الأخفش صوغ
وزن لم يثبت في كلامهم أيضا ؛ للامتحان والتدريب ، بأن يقال : لو ثبت مثل
هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به ؛ فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ
فائدة وهى التدريب والتجريب

(١) ذهب أبو على الفارسي وأبو الفتح ابن جنى إلى أن تكرير اللام للحاق
أمر مقيس مطرد مقصود به معنى ، وهو زيادة المعنى ، وقد ذكرنا ذلك في أول
هذا الكتاب (انظر ج ١ ص ٦٤)

فنعقول : إذا بنيت من كلمة ما يوازن كلمة حذف منها شيء ففيه بعد البناء
ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور أنك لا تحذف في الصيغة المبنية إلا ما يقتضيه قياسها ،
ولا ينظر إلى الحذف الثابت في الصيغة المُمَثَّل بها : سواء كان الحذف فيها قياسيا
كحذف ياءين في مُحَوَّى ، أو غير قياسي كحذف اللام من اسم ؛ فتقول مُضَرَّبِيٌّ
من ضرب على وزن مُحَوَّى ، ودِعْوٌ من دَعَا على وزن اسم ، ولا تقول :
مُضَرَّبِيٌّ وإِدْعُ ؛ إذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف ، وهذا الذي قالوا هو
الحق ؛ إذ لا تعمل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها إلا إذا كان ذلك الغير أصلها ، كما
في أقامَ وقيَام

وقال أبو علي : تَحْذِفُ وتَزِيدُ في الصيغة المبنية ما زيد أو حذف في الصيغة
الممثل بها قياسا ؛ فتقول في مُضَرَّبِيٌّ : مُضَرَّبِيٌّ ؛ لأن حذف الياءين في مُحَوَّى
قياسٌ كما مر في باب النسب ، ^(١) وأما إن كان الحذف في الممثل بها غير قياس لم
تَحْذِفْ ولم تَزِدْ في المبنية ؛ فيقال : دِعْوٌ ، في المبني من دَعَا على وزن اسم ؛
لأن حذف اللام من اسم غير قياس

وقال الباقون : إنه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل ويزاد فيه ما زيد
في الأصل ، قياسا أو غير قياس ، فيقولون مُضَرَّبِيٌّ وإِدْعُ ودِرْعٌ كاسم وسم ؛
لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل

هذا الخلاف كله في الحذف ، وأما الزيادة فلا خلاف في أنه يزداد في الفرع
كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد عوضا من المحذوف ؛ فيكون فيه الخلاف
كهمزة الوصل في اسم ، وكذا لا خلاف في أنه يقلب في الفرع كما يقلب في الأصل ،
فيقال على وزن أيس من الضرب : رَضِبَ : وتقول في دَعَا على وزن صحائف :

(١) انظر (ج ٢ ص ٩ و ٢٢) ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)

دَعَايَا ، وأصله دَعَايُوءٌ ، فلما لم يكن في صحائف الذى هو الأصل حذف لم يختلف
في دَعَايَا ؛ بل أعل علة اقتضاها هو ، وهى قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء بعدها
ألفا كما مر في بابه ^(١)

قوله « أن تزيد وتحذف » أى : فى الفرع ، وهو الصيغة المبنية

قوله « فى الأصل » أى : فى الكلمة المثل بها

قوله « أو غير قياس » أى : أن تزيد وتحذف فى الفرع ما حذف وزدت

فى الأصل : قياسا كان أو غير قياس

قوله « مُحَوِّىٌّ » مثال للأصل المحذوف منه شىء قياسا

قوله « اسم وغد » مثال لما حذف منه شىء غير قياس ؛ ففى « اسم » حذف

اللام ويريد همزة الوصل عوضا منه حذف غير قياسى ، وفى « غَدٌ » حذف اللام

غير قياس وأصل غد غدوٌ — بسكون العين — قال :

لَا تَقْلُوهَا وَادْلُوهَا دَلُّوا إِنَّمَا يَوْمٌ أَحَاهُ غَدُوهَا ^(٢)

وأما إن كانت فى الأصل علة قلب حرف ليست فى الفرع فلا خلاف فى

أنه لا يقلب فى الفرع ، فيقال على وزن أوائل من القتل أقاتل ، وكذا الإدغام

قال : « وَمِثْلُ عَنَسَلٍ مِنْ عَمِلَ عَنَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعَ وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَوْلٌ

بِإِظْهَارِ النُّونِ فِيهِ لِلْإِلْتِبَاسِ بِفَعْلٍ ، وَمِثْلُ قَنَفَخَرٍ مِنْ عَمِلَ عَنَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعَ

وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَوْلٌ بِالْإِظْهَارِ ؛ لِلْإِلْتِبَاسِ بِمَلَكَدٍ فِيهِ ، وَلَا يَبْنَى مِثْلُ جَحَنفَلٍ

مِنْ كَسَرَتْ أَوْ جَعَلَتْ ؛ لِإِرْفَاضِهِمْ مِثْلَهُ ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبَسٍ »

أقول : قد ذكرنا أنه لا يدغم أحد المتقاربين فى الآخر فى كلمة إذا أدى

إلى اللبس ؛ فلو قيل بَنَيْعَ وَقَوْلَ بِالادغام لا لبس بفعل ، وهو وإن كان

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ و ١٣٠ و ١٧٩ من هذا الجزء)

(٢) قد مر شرح هذا البيت ، فارجع إليه فى (ص ٢١٥ من هذا الجزء).

مختصا بالأفعال السكتة يُظن أنه عِلْمٌ مُنْكَرٌ ؛ فلذا يدخله الكسر والتنوين ،
وَالْعِلْكَدُ : الغليظ

قوله « لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ » لأن إدغام النون الساكنة في الراء واللام واجب ؛ لتقارب الخرجين ، وأما الواو والياء والميم فليس قربها من النون الساكنة كقرب الراء واللام منها ، فلذا جاء صِنْوَانٌ وَبُنْيَانٌ وَزَنْمَاءٌ ، ولم يَجِءْ نحو قَنْزٍ وَقَنْزٍ كما تقدم

قوله « أولبس » يعنى يلتبس بنحو شَفَّلَحٍ وهو ثَمَرُ الْكَبَرِ
وإذا بنيت مِنْ كَسْرٍ مثل اِخْرَجْتُمْ فللمبرد فيه قولان : أحدهما أنه لا يجوز
لأنه لابد من الادغام فيبطل لفظ الحرف الذي به ألحق الكلمة بغيرها ، والآخر
الجواز ؛ إذ ليس في الكلام اِفْعَلَّلَ فيعلم أنه اِفْعَمَلَّلَ ، ولا يجوز أن تلقى حركة
الراء الأولى إلى الراء التي هي بدل من النون ؛ لثلاثا يبطل وزن الإلحاق ولثلاثا
يلتبس بباب اقشعرَّ

وإذا بنيت من ضرب مثل اقشعرَّ - وأصله اقشعرَّر - فعند المازني ، وحكاية
عن النحويين - : إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو اضْرَبَّ ، بباء
مشددة بعدها باء مخففة ، وعند الأخفش اضْرَبَّ ، بباء مخففة بعدها باء مشددة ؛
ليكون كالمملوق به : أعنى اقشعرَّ ، فا كسرَّ على هذا يلتبس باضْرَبَّ على
قول المازني ، فلا يصح إذن قول المبرد ؛ إذ ليس في الكلام اِفْعَلَّلَ ، والحق
أنه ليس المراد بمثل هذا البناء الإلحاق كما يجيئ

قال : « وَمِثْلُ أُبْلِمَ مِنْ وَائْتُ أَوْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ أَوْ مُدْعَمًا ؛ لِجُوبِ
الْوَاوِ ، بِخِلَافِ تُووِجَ ، وَمِثْلُ إِجْرِدَ مِنْ وَائْتُ إِيْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْ
فِيْمَنْ قَالَ : أَحَى ، وَمَنْ قَالَ أَحَى قَالَ : إِحَى »
أقول : قوله « أَوْ » أصله أَوْوَى فاعل إعلال تجاري مصدر تجاريئنا : أي

قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، ثم أعل إعلال قاضٍ ، وأوَّ أصله أوَّوِيٌّ ، قلبت
الهمزة الثانية واوا وجوبا كما في أومن ، فوجب إدغام الواو كما تقدم في أول
الكتاب ^(١) أن الواو والياء المنقلبتي عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبتي
عنها ، وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها في الأظهر حكم الهمزة كَرِيحًا وتوَوِيٌّ ،
فصار أوَّيًّا فأعل إعلال تَجَارٍ

قوله « إجرد » هو نبت يَخْرُج عند الكمأة يستدل به عليها

قوله « إيء » أصله إيَّوِيٌّ ، قلبت الواو ياء كما في ميزان وأعل إعلال قاضٍ
قوله « إيئ » أصله إيَّوِيٌّ ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت فصار إيَّوِيًّا
أعل إعلال معيية ، بحذف الياء الثالثة نسيًا ؛ فتدور حركات الإعراب على الياء
المشددة ، وعلى ما نسب الأندلسي إلى الكوفيين - كما ذكرنا في باب التصغير -
وهو إعلالهم مثله إعلال قاضٍ ، تقول جاءني إيئ ومررت بإيئ ورأيت إيئًا

قال : « وَمِثْلُ إِوَزَةٍ مِنْ وَأَيْتُ إِيْثَاةً وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْثَاةً مُدْغَمًا »

أقول : أصل إوَزَةٍ إَوَزَزَةٍ كإصبع ، لأن إفعلة ليست موجودة ، والهمزة
زائدة دون التضعيف ، لقولهم وَزَّ أيضًا بمعناها ، فأصل إيْثَاةٍ إَوَايْةٌ ، قلبت الواو
ياء كما في ميزان ، والياء ألفا كما في مَرَمَاةً ، وأصل إيْثَاةٍ إَوَوِيَّةٌ ، قلبت الياء ألفا كما
ذكرنا ، وقلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت صار إيْوَاةً ، أعل إعلال سيد صار إيْوَاةً

قال : « وَمِثْلُ أَطْلَخِمَ مِنْ وَأَيْتُ إِيْثَاةً ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْوِيًّا »

أقول : اطلخم واطرَّخَمَ أى تكبر ، أصله أَطْلَخِمَ بدليل أَطْلَخِمَمْتُ ،
وفي الأمر أَطْلَخِمِمْ - بسكون الخاء في الموضعين - فأصل إيْثَاةً إَوَوِيَّةً ،
أدغمت الياء الساكنة في المتحركة وقلبت الياء الأخيرة ألفا وقلبت الواو ياء كما
في ميزان ، صار إيْثَاةً ، فقد اجتمع في الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى ، وهم

(٢) انظر (ج ١ ص ٢٥ وما بعدها)

يمنعون من اثنين ، وأصل إِيَوِيَا إِيُوتِيَا ، قلبت الياء ألفا وأدغمت الياء في الياء
وقلبت الهمزة ياء كما في إيت ولم يعمل إعلال سيّد ؛ لأن قلب الهمزة ياء وإن
كان واجبا مع الهمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة ؛ لكونها همزة وصل ؛
تسقط في الدرج نحو قال إِيُوتِيَا ، فحكم الياء إذن حكم الهمزة

قال : « وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَوْلَقٍ فَقَالَ : مَا أَلِقَ
الْأَلَاقُ عَلَى الْأَصْلِ وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْأَلِقُ عَلَى وَجْهِهِ ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوْعَلٌ »
أقول : يعنى أن أبا على جعل الواو من أَوْلَقٍ زائدة والهمزة أصلية ، فاذا
جعلته على وزن شَاءَ وهو فَعِلَ قلت : أَلِقَ ، وأصل الله الإلاه عند سيبويه ،
فتقول منه : الإلاق ، وحذف الهمزة من الإلاه قياس كما في الأرض والأسماء ،
لكن غلبة الحذف كما في الإلاه شاذة ، وكذا إدغام اللام في اللام ؛ لأنهما
متحركان في أول الكلمة ، وخاصة مع عروض التقاءهما ، لكن جرأهم على ذلك
كون اللام كجزء ما دخلته ، وكونها في حكم السكون ، إذ الحركة التي عليها الهمزة
وأیضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن
في غيرها ، ويجوز عند أبي على أن يقال : مَا أَلِقَ الْإِلَاقُ ، من غير تخفيف
الهمزة ، بنقل حركتها وحذفها ، وذلك لأن مثل هذا الحذف وإن كان قياسا في
الأصل والفرع ؛ لتحرك الهمزة وسكون ما قبلها ؛ إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت
الهمزة في أول الكلمة نحو قَدْ أَفْلَحَ أَقْلٌ منه في غير الأول ؛ لأن الساكن إذن
غير لازم ، إذ ليس جزء كلمة الهمزة كما كان في غير الأول ، واللام كلمة على كل
حال ، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيها ؛ فتخفيف الأرض والأسماء أقل من
تخفيف نحو مُسْتَلَّةٌ وَخَبَّءٌ ، ويجوز عنده أيضا أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ؛ لأن
ذلك قياس في الفرع وإن قل ، مع كون اللام كالجاء وهو مطرد غالب في الأصل ،
فتقوله « مَا أَلِقَ الْإِلَاقُ » يجوز أن يكون مخففا وغير مخفف ؛ لأن كتابتهما سواء

قوله «وَالْأَلَقُ عَلَى الْفَظِّ» أى : بإدغام اللام فى اللام كما فى لفظة الله ، لكن سهل أمر الإدغام فى لفظة الله كثرة استعماله ، بخلاف الإلاق
قوله « وَالْأَلَقُ عَلَى وَجْهِ » يعنى به أحد مذهبي سيديويه ، وهو أن أصل الله اللّيه ، من لآة : أى تستر ، لتستر ماهيته عن البصائر وذاته عن الأبصار ؛ فيكون وزنه فعلاً ، فالألق عليه ، وليس فى « الألق » علة قلب العين ألفاً كما كانت فى الله

قال : « وَأَجَابَ فِي بِاسْمِ بِالْقِ أَوْ بِأَلْقٍ عَلَى ذَلِكَ »
أقول : أى على أن أولقاً فوعل قيل له : كيف تقول مثل باسم من أو لقي ، قال : بالقي أو بالقي ، لأن أصل اسم سَمُو أو سُمُو ، حذف اللام شاذاً وجى بهمزة الوصل ، وأبو على لا يحذف فى الفرع ما حذف فى الأصل غير قياس
قال : « وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ مِنْ آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَلًا ، وَتَحَيَّرَ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ مُسْتَأْمًا فَأَجَابَ عَلَى أَصْلِهِ وَصَلَّى الْأَكْثَرِ مُسْتَأْمًا »
أقول : المُسْطَار : الحجر ، قيل : هو معرب ، وإذا كان عربياً فكأنه مصدر مثل المُسْتَخْرِج ، بمعنى اسم الفاعل من استطاره : أى طيره قال :
١٩٣ — مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَادِفُ الْيَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا (١)
ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغليانها ، وأصله

(١) هذا الشاهد من بحر الوافر ، وهو من كلمة لعنيرة بن شداد العبسى يهجو فيها عمارة بن زياد العبسى . وقوله « ترجف » يروى مكانه « ترعد » بالبناء للمجهول ، وقوله « فردين » حال من الفاعل والمفعول فى « تلقنى » وقوله « روادف » يروى فى مكانه « روائف » والروائف : جمع رائفة ، وهى طرف الآلية ، وقوله « تستطار » فعل مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني للعلوم استطار ، وتقول : استطار هذا الأمر فلاناً ، إذا طيره وأهاجه . والاستشهاد بالبيت فى قوله « وتستطارا » والمراد معناه الذى ذكرناه

مسطاراً ، والحق أن الحذف في مثله ليس بمطرد ؛ فلا يقال : اسْطَلَّ يَسْطِلُ
واسْطَابَ يَسْطِيبُ ، وآء في الأصل أَوَّءٌ ، لأن سيبويه قال : إذا أشكل عليك
الألف في موضع العين فأَحْمِلْهُ على الواو ؛ لأن الأجوف الواوى أكثر فتصغيرها
أَوَّيَاة ، فقله : مستألاء في الأصل مُسْتَأَوُّونَ

قوله « على أصله » يعنى حذفه في الفرع ما حذف في الأصل قياساً وإن لم
يثبت في الفرع علة الحذف ، فَحُذِفَتِ التاء في مُسْتَأَاءَ كما حذفت في مُسْطَارَ ،
لاجتماع التاء والطاء ، والأولى — كما قلنا — أن حذف التاء في مُسْطَاعَ ليس
بقياس ، فلا يحذف في مستطاب ولا مستطيل ونحوهما ، وآء نبت على وزن
عامة ، وهو من باب سَلَسٍ وَقَلَّتِي ، وهو باب قليل وخاصة إذا كان الأول والآخر
همزة مع ثقلا ، ومثلا أجا والاء وأشاءة عند سيبويه ، وحمله على ذلك أنه لم
يُسْمَعْ أَلَايَةَ وَأَشَايَةَ ، وقلَّ أَلَاوَةً وَأَشَاوَةً كَعَبَايَةَ وَشَقَاوَةَ ، وقالوا في أباءة ،
وهى الأجمة : إن أصلها أباية وإن لم يسمع ، لأن فيها معنى الإباء لامتناعها بما
يَنْبُت فيها من القصب وغيره من السُّلُوكِ ، وليس في أشاءة وألاءة مثل هذا
الاشتقاق

قوله « وعلى الأكثر » أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يُحذف ولا يُزاد
في الفرع إلا إذا ثبتت علته ، ولو كان مُسْطَارَ مُنْعَالاً من السَّطَرِ لقلت من آءة مُؤَوَّاءِ
قال : « وَسَأَلَ ابْنُ جَنِّي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَّكَبٍ مِنْ وَائْتٍ مُخَفَّفَةٍ
تَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةُ مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحَوَّرَ أَيْضًا فَقَالَ ابْنُ جَنِّي :
أَوَّى »

-
- (١) الألاءة - مثل سحابة - واحدة الألاء - كسحاب - وهو شجر مر
(٢) الأشاءة - مثل سحابة - واحدة الأشاء ، وهو صغار النخل ، قال ابن
القطاع : همزته أصلية ، عن سيبويه . وتوهم الجوهري أنها مبدلة فأتى بها في المعتل

أقول : إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت : وَوَأَى ، أعلت الياء كما في فتى ، فقلت : وَوَأَى فاذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت : وَوَى ، قلبت الواو الأولى همزة كما في أوْأَصِل صار أوَى

قال المصنف : الواو الثانية في تقدير السكون ، فلو قلت وَوَى من غير قلب جاز

قلت : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو وَوَأَى وجب الإعلال كما مر تحقيقه في باب الإعلال ^(١) ؛ فاذا جمع أوَى وهو كَفَتَى جمع السلامة بالواو والنون صار أوُون ؛ فاذا أضفته إلى ياء المتكلم سَقَطَت النون وبقي أوَوَى ، تقلب الواو وتدغم كما في مُسْلِمِيَّ

قال : « وَمِثْلُ عَنْكَبُوتٍ مِنْ بَعَثُ يَبْعَعُوتٌ »

أقول : لا إشكال فيه ؛ لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف العنكبوت مكررا وجعلت مكان الواو والتاء الزائدين مثلهما في الفرع كما مر في أول الكتاب ^(٢)

قال : « وَمِثْلُ اطمَأَنَّ ابيَّعَ مُصَحَّحًا »

أقول : أصل اطمأن اطمَأَنَّ بدليل اطمأنت واطمأن في الأمر قوله « مصححا » فيه نظر ؛ لأن نحو اسوَدَّ وابيضَّ إنما امتنع من الإعلال لأن ثلاثيه ليس مُعَلًّا حتى يحمل عليه كما حل أقام على قام ، أو لأننا لو أعلنّاها لصارا سادَّ وباضَّ فالتبسا بفَاعَلَّ ، وليس الوجهان حاصلين في ابيَّعَ ؛ إذ ثلاثيه معل ، ولا يلتبس لو قيل باعَّ ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع ؛ إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما ، نحو الضالين ، والأخفش يقول في مثله : ابيَّعَ

(١) انظر (ص ٧٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ١ ص ١٢ وما بعدها)

بتشديد العين الثانية كما ذكرنا في أول مسائل الترين

قال : « وَمِثْلُ اغْدُودَنَّ مِنْ قُلْتُ اقْوَوَّلَ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : اقْوَيْلَ ،
لِلْوَاوَاتِ ، وَمِثْلُ اغْدُودَنَّ مِنْ قُلْتُ وَبِعْتُ اقْوُووِلَ وَابْيُوعَ مُظْهِرًا »

أقول : قد ذكرنا الخلاف في نحو اقْوَوَّلَ في آخر باب الإعلال^(١) ، وإِنَّمَا
لم يدغم نحو اقْوُووِلَ وَابْيُوعَ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي حَكْمِ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ أَصْلُهَا فِي الْمَبْنِيِّ
لِلْفَاعِلِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الْخَلِيلِ فِي قُووِلَ وَبُيُوعَ ، وَلَوْ عَلَنَّا بِمَا عَلَّلَ الْمَصْنَفُ
هَنَّاكَ وَهُوَ خَوْفُ الْإِتْيَاسِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِعْلَالِ^(٢) لَجَازَ إِدْغَامُ اقْوُووِلَ وَابْيُوعِ
إِذَا لَا يَلْتَبَسَانِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ تَذْهَبَ فِي نَحْوِ اضْرَبَّ عَلَى وَزْنِ اقْشَعَرَ مَذْهَبُ
الْمَازِي مِنْ تَشْدِيدِ الْبَاءِ الْأُولَى ، فَإِنَّهُ يَقَعُ اللَّبْسُ إِذْنًا بِالْمَبْنِيِّ الْمَفْعُولِ مِنْهُ .

قال : « وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوًى ، وَمِثْلُ عُصْفُورٍ قُوًى ، وَمِنْ
الْعَزْوِ غَزْوًى ، وَمِثْلُ تَضْبُدٍ مِنْ قَضَيْتُ قَضًى ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضِيَةٍ كَمُعِيَةٍ
فِي التَّصْغِيرِ ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضَوِيَةٍ ، وَمِثْلُ تَحْصِيصَةٍ قُضَوِيَةٍ فَتَقْلِبُ
كَرَحَوِيَةٍ ، وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قُضُوتٌ ، وَمِثْلُ جَحْمَرٍ قُضِيٍّ ، وَمِنْ
حَيِيَّتٍ حَيَّوٌ » .

أقول : قد ذكرنا في آخر باب الاعلال من أحكام الياءات المجتمعة والواوات
المجتمعة ما ينحل به مثل هذه العقود .

أصل مَقْوًى مَقْوُوءٌ ، وَكَذَا أَصْلُ غُرْوًى غُرُوءٌ ، أَدْغَمْتُ الثَّانِيَةَ فِي
الثَّلَاثَةِ وَقَلْبْتُ لِلْمَشْدُودَةِ يَاءً ، لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَاتِ كَمَا ذَكَرْنَا أَنَّكَ تَقُولُ مِنْ قَوًى عَلَى
وِزْنِ قُمْدٍ : قَوًى وَكَذَا فِي قُوُوءٍ عَلَى وَزْنِ عَصْفُورٍ ، وَهُوَ أَوَّلَى لِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ

(١) انظر (ص ١٩٣) وما بعدها من هذا الجزء .

(٢) انظر (ص ١٤٥) من هذا الجزء .

واوات ، وقد مر حكمها ، وأصلُ قَضٍ قَضِيٌّ ، أعل إلال تَرَامٍ مَصْدَر
تَرَامِينًا .

قوله « قُضِيَّةٌ كُفِيَّةٌ » أصابها قُضِيَّةٌ ، وقد ذكرنا قبلُ أن الأولى في المبني
على وزن قُذْعِمِيَّةٍ من قَضَى قُضِيَّةٌ — بياين مشددين —

قوله « قُضُوِيَّةٌ » في المبني على وزن حَمِيصَةٍ قد ذكرناه هناك ^(١)

قوله « وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قُضُووتٌ » قد ذكرنا في باب الإلال أن الأصل
أن يقال : غَزُووتٌ وَرَمِيوتٌ وَرَضِيوتٌ كَجَبَرُوتٍ من غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ ، ولخروج
الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ؛ فلا يقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في
الصَوْرِي وَالْحَيْدِي ، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ؛ لعدم
الاعتداد بالواو والياء .

قوله « وَمِثْلُ جَحْمَرٍ شِ قُضِيِي » يعني تعله إلال قاض والأولى كما ذكرنا
في آخر باب الإلال : حذف الثالثة نسياً ، ثم قلب الثانية ألفاً ؛ أو قلب الثانية
واوا فتسلم الثالثة .

قوله « حَيَوٍ » قد ذكرنا هناك أنه يجوز حَيَوٍ وحياً .

قال : « وَمِثْلُ حَلِيلَابٍ قِضِيضًا ، وَمِثْلُ دَحْرَجَتٍ من قرأ قرأيت ، وَمِثْلُ
سَبْطَرٍ قِرَائِي ، وَمِثْلُ اطْمَأْنَنْتُ اقْرَأَيْتُ ، وَمُضَارِدُهُ يَقْرَأِي كَيَقْرَهُ هِمْعٌ »
أقول : العين واللام في حَلِيلَابٍ مكررتان على الصحيح ؛ كما ذكرنا في
صَحْمَحٍ ، فمكررتهما مثله في قِضِيضًا ، وكذا تقول من الغزو : غَزِيَاءٌ بقلب
الواو والياء المتطرفين ألفاً ثم همزة كما في رداء وكساء ، وكذا تقول على وزن
صَحْمَحٍ : قِضِيضِي وَغَزَوَزِي ، وأصل قرأيت قرأأت بهمزتين ، قلبت
الثانية ألفاً كما في آمن ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم ، بل

(١) انظر (ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

يكون قبلهما إما واو أو ياء نحو دعوت ورميت وأغزيت ، ولا يجوز الواو هنا ؛ لكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة ؛ فيجب قبلها ياء كما في أغزيت ، فقلت الألف من أول الأمر ياء .

قوله « قرأى » قد ذكرنا في تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا التقتا وسكنت أولاهما والثانية طرف قلبت ياء .

قوله « اقرأيات » هذا على مذهب المازني كما ذكرنا في باب تخفيف الهمزة عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين ^(١) وعند النحاة اقرأوأأت ، وإنما قال في المضارع يقرأويء لكونه ملحقا بيطمئن بقلب حركة الهمزة الثانية إلى الأولى كما في الأصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسر الأولى ، ولوأهلناه لما فيه من العلة لقلنا يقرأويء عند المازني ، ويقرأويء عند غيره ، ولم تنقل حركة الياء أو الواو إلى ما قبلها كما قلنا في يقيم ويبيع ويبين ؛ لأن ذلك لإتباعه الماضي في الإعلال بالاسكان كما مر في باب الاعلال ^(٢) ولم تسكن ههنا الياء في الماضي .

والحق أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به الالحاق ، بل المراد به أنه لو اتفق مثلها في كلامهم كيف كانت تمل ، ومن ثم قال المازني في نحو اقشعر من الضرب : اضربَّ — بتشديد الباء الأولى — واو كان ملحقا لم يجز ذلك ؛ فالأولى على هذا في مضارع اقرأيات أو اقرأوأأت يقرأويء أو يقرأويء .

هذا آخر ما ذكره المصنف من مسائل التمرين ، ولنضم إليه شيئا آخر فنقول : إذا بنيت من قوى مثل بيقور ^(٣) قلت : قيو ، والأصل قيوو ، قلبت الواو

(١) انظر (ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالباقر ، والبقير ، وانظر (ص ١٩٣ من هذا الجزء) .

الأولى ياء وأدغمت الياء فيها كما في سيد ، وأدغمت الواو الثانية في الثالثة ولم تقلبها ياءين لكونهما في المفرد ، كما لم يقلب في مفزوع ، ولم تنقل حركة العين إلى ما قبلها كما فعلت ذلك في مقوول ومبنيوع ؛ لأن العين واللام إذا كانا حرفي علة لم تعمل العين : سواء أعلت اللام كما في قووي وقوي^(١) أو لم تعمل كما في هووي على ما مضى في باب الاعلال^(٢) وإذا بنيت على وزن صيرف من حوي وقوي قلت حياً وقياً ، والأصل حيوي وقوي ، أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما في سيد ، وقلبت الواو ألفا لحصول علة ، قال السيرافي : اجتمع ههنا إعلالان ، لكن الذي منعنا من اجتماع الإعلالين أن تسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وفيعمل — بفتح العين — في الأجوف نادر ، كقوله :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ^(٣) *

فالوجه أن يبنى من حوي وقوي على فيعمل — بالكسر — فيصير حى وقى ، فتحذف الياء الثالثة نسياً كما في معية ، وتقول على وزن نزوان^(٤) من قووي : قووان ، لا يدغم ؛ لما ذكرنا في باب الإدغام من عدم إدغام نحو ردّدان^(٥) ولم يقلب آخر الواوين ألفاً لعدم موازنة الفعل كما ذكرنا في باب الاعلال ،^(٦) هذا قول سيبويه ، والأولى أن يقال : قويان بقلب الثانية ياء كما ذكرنا في آخر باب الاعلال^(٧) .

(١) ثوي يشوي - مثل رمي يرمي - ثواء - بفتح الشاء - : أي أقام ، قال :

* رَبِّ ثَاوِيُمْلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ . *

(٢) انظر (ص ١١٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) قد مر شرح هذا الشاهد فانظره في (ج ١ ص ١٥٠) .

(٤) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبق في معنى السفاد ،

وانظر (ج ١ ص ١٥٦) . (٥) انظر (ص ٢٤٣ من هذا الجزء) .

(٦) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

(٧) انظر (ص ١٩٤ من هذا الجزء) .

وتقول على وزن فَعْلَان - بضم العين - من قَوِيَّ وَحَيَّيْ : قَوِيَّانٌ وَحَيَّيَّانٌ ،
 بقلب الواو الثانية ياء والضممة قبلها كسرة ، والأصل قَوُوتَانُ ، والألف والنون وإن
 كانتا لازمتين كتاء عَنصُوتٍ^(١) وَقَرُوتٍ^(٢) إلا أن كون الضمة على الواو
 هو الذى أوجب القلب كما تقول : عَزُوتٍ على وزن قَرُوتٍ ، وقال سيبويه :
 تقول : قَوُوتَانُ ، وقد غلط فيه ، لموافقته على أنه تقول : عَزُوتٍ على وزن قَرُوتٍ
 وتقول في فَعْلَان - بكسر العين - من حيي : حَيَّانٌ بالادغام ، لأن رَكَدَانَا
 واجب الادغام ، وَحَيَّيَّانٌ أيضا ؛ لأن الأصل في باب الادغام أعنى الفعل في
 مثله يجوز فكه ، نحو حَيَّيْ وَحَيَّ ، وتقول من قَوِيَّ : قَوِيَّانٌ ، بقلب الثانية ياء ،
 لتقدم الاعلال على الادغام كما مر^(٣) ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها
 بالادغام ، ومن خفف نحو كَبِدٍ باسكان العين قال في قَوِيَّانٍ : قَوِيَّانٌ - بسكون الواو -
 ولا يُعِلُّه إعلال طَيٍّ وَلِيَّةٍ ؛ لعروض سكون الواو ، ومن قال في رُؤْيَا الخففة : رُيَّأَ
 فاعتدب المعارض ؛ قال ههنا : قَيَّانٌ ؛ وتقول من قَوِيَّ وشَوِيَّ وَحَيَّ على وزن فَيَّعْلَانٍ
 - بكسر العين - : قَيَّانٌ وشَيَّانٌ وَحَيَّانٌ ، والأصل في الأولين قَيُّوتِيَّانٌ وشَيُّوتِيَّانٌ ،
 أُعْلِلَ إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا ، كما في مُعَيَّةٍ ، وتقول في
 تصغير أشوِيَّانٍ : أَشِيَّيَّانٍ

وتقول من أَوِيَّتْ على وزن فَيَّعْلَانٍ - بكسر العين - : أَوِيَّانٌ ، والأصل أَوِيَّوتَانٌ
 وإذا بنيت فَعْلُمَةً من رَمَيْتُ قلت : رَمِيُوتٌ ، قلبت الياء الأخيرة واوا
 لانضمام ما قبلها ، ومثل أُسْجَاحٍ^(٤) منه : أَرْمُوتَانُ ، ومن حَيَّيْ : أَحْبُوتَانُ ، ولا تدغم ؛

(١) العنصوة : القليل المتفرق من النبت ، انظر (ص ١٠١ و ١٦١ من

هذا الجزء) .

(٢) القرنوة : نوع من العشب ، انظر (ج ٢ ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(٤) أسجحان : جبل ، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥)

لأن الإعلال قبل الادغام ، ولا تُستثقل الواو في مثله للزوم الحرف الذى بعدها :
أى التاء ، والألف والنون ، كما مر في باب الاعلال ^(١)

وتقول في فَوْعَلَّة - مشددة اللام - من غَزَوْتَ : غَزَوَّةٌ ، وفي أَفْعَلَّة : أَغْزُوَّةٌ ،
وفي فُعْلٌ : غُزُوٌ ، لا تقلب الواو المشددة المضموم ما قبلها في أَفْعَلَّة وفُعْلٌ ياء ،
كما لم تقلب في مَدْعُوٌ ، بل ترك القلب ههنا أولى ؛ لأن اسم المفعول قد يتبع الفعل
الذى هو بمعناه ، نحو غَزَى ^(٢) ، وأما نحو أُدْعِيَّة ^(٣) في أُدْعُوَّةٌ فقليل نادر ؛
فإن اعتد به قيل في أَغْزُوَّة : أَغْزِيَّة .

وتقول في أَفْعَلَّة من رميت : أَرْمِيَّةٌ - بكسر الميم - كما في مُضِيٍّ ،
والأصل مُضَوِيٌّ .

وتقول في فَوْعَلَّة من الرمي : رَوْمِيَّةٌ ، وليست في الأصل فَوْعَلَّةٌ ، وإلا قيل :
رَوْمِيَّةٌ .

وتقول في فَعْلَلٌ : رَمَى ، وليس أصله رَمِيًّا ، وإلا قيل : رَمِيًّا ^(٤) ،
وكذلك نحو هَبِيٍّ وَهَبِيَّةٍ للصبي والصبية .

وتقول على وزن كَوَاكِلٍ ^(٥) والواو وإحدى اللامين زائدتان من القوة :

(١) انظر (ص ١٧٦ من هذا الجزء) .

(٢) يريد أن اسم المفعول قد يحمل على الفعل المبني للجهول كما قالوا من عدا
عليه يعدو : معدى عليه ، حملا على عدى عليه .

(٣) انظر (ص ١٧١ من هذا الجزء) .

(٤) يريد أن رميا - بفتح الراء والميم وتشديد الياء - ليس أصله رميا - بفتح
فسكون - ؛ لأنه لو كان كذلك لقلبت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
ثم تعامل معاملة عصى

(٥) السكوالل - بزنة سفرجل - : القصير مع غلظ وشدة (ج ١ ص ٢٥٦)

قَوَوِيَّ عند سيديويه ، وَقَوِيَّاً عند الأخفش كما مر^(١) ، وعلى وزن^(٢) عَتُولٍ من قَوِيَّ : قِيَّاً ، والأصل قَوَوُوْ ، قلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والواو الأولى ياء كما في ميزان ، والواو الثانية ياء أدغم فيها الياء كما في سيد .

وإذا بنيت مثل عَفْرِية من عَزَوْتَ قلت : غِزَوِيَّة ، والأصل غِزَوِيَّة ، ومن الرَّمي رَمِيَّةٌ ، ولا يجوز الادغام كما في أُخِيَّة ، مع لزوم التاء في الموضعين ؛ لأن رَمِيَّة كعَفْرِية ، وهو ملحق بـزَجَّة ، وأُخِيَّة ليس ملحقاً ، كذا قيل ، والأولى أن هذا البناء ليس للالحاق كما مر ، ولو جمعت هَبِيَّاً على فَعَالٍ قلت : هَبَايَ كدَوَابٍ ، ولو بنيت على فَعَالٍ من رميت قلت : رَمَايَ ، ويجوز رَمَاوِيَّ ؛ لاجتماع الياءات كما في سِقَاوِيَّ ، ولا يجوز بالهمز ؛ لعدم تطرف الياء .

وكذا فَعَالِيلُ وَمَفَاعِيلُ من جَيَّ نَحْو حَيَّايَ ، وَنَحَّايَ ، وَحَيَّايَ ، وَمَحَّايَ ، قال سيديويه : ولو حُذِفَتْ إحدى الياءات في جميعها لم يبعد ؛ لأنه قد يستنقل الياءان في نحو أَنَا فِي^(٣) فيخفف بحذف إحداها ، فيقال : أَنَا فِي ، فهاظنك بالثلاث ؟ وحذف ياء مفاعيل ثابت وإن لم يجتمع ياءان نحو قَرَاوِيْرَ وَقَرَاوِيْرَ^(٤)

(١) انظر (ص ١٩٦ من هذا الجزء)

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ينبغي أن يكون على زنة درهم ليطلق ما ذكره من التصريف ، ولكن الذي وقع في الأصول عتول - بالتاء المثلثة - ولا يصح ذلك لأن العتول مشدد الآخر ، فغيرناه إلى عتول - بالتاء المثناة - وقد ضبطه المجد في القاموس بزنة درهم ، وإن كان الشارح الزبيدي حكاه مشدداً ، وهو الذي لا غناء عنده للنساء

(٤) الأثافي : جمع أثفية ، وهي حجر يوضع فوقه القدر ، انظر (ج ٢ ص ١٦٢)

(٣) القراويز : جمع قرقور ، والقرقور - بزنة عصفور - السفينة مطلقاً ، أو

الطويلة خاصة ، (انظر ج ٢ ص ١٦٢)

وجراميز وجرامز^(١) ، قال سيبويه : إلا أن من يحذف في هذه الأمثلة التي
اجتمعت [فيها]^(٢) ثلاث ياءات يلتزم الحذف ؛ لكونها أثقل من أثافي وعواري^(٣)
حتى يكون فرقا بين الياءات والياءين ، وتقول في فعاليل من غزوت : غزأوي
فلا تغير الواو لعدم اجتماع الأمثال كما في رمائي
وهذا آخر ما أردنا إيراد ، ولك أن تقس على هذا ما مثله بعد إتيانك
الأصول المتقدمة في باب الإعلال وغيره والله الموفق للصواب
تمت مقدمة التصريف ؛ والحمد لله رب العالمين

(١) الجراميز : جمع جرموز ، والجرموز - بزنة عصفور - حوض مرتفع
النواحي ، أو حوض صغير
(٢) زيادة يقتضيها المقام
(٣) العواري : جمع عارية ، وهي بتشديد الياء منسوبة إلى العار ، انظر (ج ٢ ص ١٦٤)

قال : « اَلْخَطُ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى ، نَحْوُ قَوْلِكَ : اَكْتُبْ جِيمَ ، عَيْنَ ، فَا ، رَا ، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ (جَعْفَر) لِأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُمْ كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَعْفَرٍ فَقَالُوا : جِيمٌ ، فَقَالَ : إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْأَسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْجَوَابُ جَهْ ؛ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمَّى آخَرُ كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا نَحْوُ يَاسِينَ وَحَامِيمَ ، وَفِي الْمُصَنَّفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، نَحْوُ يَسَ وَحَم »

أقول : حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه : أى بحروف الهجاء التى ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركبا ، وإلا فبحرف هجائه : سواء كان المراد باللفظ ما يصح كتابته كأسماء حروف التهجى نحو ألف باتا نا جيم ، وكللفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك ، أو ما لا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها ، وكذا كان حق حروف أسماء التهجى فى فواتح السور ، لكنها لا تكتب بحروف هجائها ؛ بل تكتب كذا (ن والقلم ، ق والقرآن) ولا يكتب (نون والقلم) ولعل ذلك لما توهم السفارة ^(١) الأول المصاحف أن هذه الأسماء عبارة عن الأعداد كما روى عن بعضهم أن هذه الأسماء كنيات عن أعمار قوم وآجال آخرين ، وذلك أن أسماء حروف التهجى قد تصوّر مسمياتها إذا قصد التخفيف فى الكتابة ، نحو قولهم : كلُّ جَ بَ ، وكذا كتابتهم نحو قولهم : الكلمات ثلاث : ا الاسم ، ب الفعل ، ج الحرف ؛ فعلى هذا فى قوله « إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى » نظر ؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضا ، ألا ترى أنه تكتب هكذا : ا كتب جيم عين فاء راء ، ولا تكتب

(١) السفارة - بفتحات - جمع سافر ، وهو اسم دال على النسب ، ومعناه صاحب السفر ، وهو الكتاب الكبير ، وقد يراد منه الكتاب

هكذا : اكتب جَ عَ فَرَ ، والذي يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر : هل يمكن كتابة مسماه ، أولا ؛ فإن لم يمكن نحو كتبت زيد ورجل ، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه ، وإن أمكن كتابة مسماه نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء ، فالظاهر أن المراد به مسمى اللفظ ؛ فتريد بقولك : كتبت الشعر والبيت ، أنك كتبت مثالا :

* قَفَانَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلِ * البيت ^(١)

و بقولك : كتبت القرآن ، أنك كتبت مثالا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، السورة ، و بقولك : كتبت جيم عين فاء راء أنك كتبت جعفر ، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك : كتبت الشعر والبيت والقرآن ؛ أنك كتبت صورة حروف تهجى هذه الألفاظ

والببحث في أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمى غير البحث في أن ذلك اللفظ كيف يصور في الكتابة ، والمراد بقوله « الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه » هو الثاني دون الأول

قوله « إذا قصد بها المسمى » أى : حروف التهجى

قوله « جيم عين فارا » لا تُعرب شيئا من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل كفاي قولك : كتبت ماء ، وأبصرت جيا ؛ لئلا يظن أنك كتبت كل واحدة من هذه الأحرف الأربعة منفصلة من البواقي ، ولم تسكتب حروف كل واحدة ، فلم تُعرب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو اكتب جيم ، وعين ، وفاء ، وراء ، بل وصلت في اللفظ بعضها ببعض تنبيها على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ؛ لكونها حروف كلمة واحدة

(١) تقدم شرح هذا البيت فانظره في (ج ٢ ص ٣١٦)

قوله « مسماهما خطأ » ظاهر؛ لأن مسمى جيم مثلاً هذه الصورة ج ؛ لأنك إذا أمرت بكتابة جيم كتبت هكذا ج ، وكذا هو مسماه لفظاً ؛ لأنك إذا أمرت بأن تتلفظ بجيم قلت : جَهْ

قوله « ولذلك قال الخليل » أى : لسكون جعفر مسمى جيم عين فاراً لفظاً رد الخليل على أصحابه لما سألهم عن جيم جعفر كيف تنطقون به : أى كيف تتلفظون بمسمى هذا اللفظ وهو جيم ؟ وذلك لأن المراد بكل لفظ مسماه إذا أمكن إرادته نحو ضربت زيداً : أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو قرأت زيداً وكتبت زيداً فالمراد بأولهما اللفظ وبالثانى حروف هجاء اللفظ

قوله « إنما نطقتم بالاسم » لأن جيم الذى هو على وزن فَعْل اسم لهذا المسمى ، وهو جَهْ

قوله « فإن فإن سمي بها مسمى آخر » أى : سمي بأسماء حروف التهجى ، كما لو سمي بدال مثلاً شخص

قوله « كتبت كغيرها » أى : كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال يكتب هكذا « دال » كما يكتب : زيد
قوله « وفي المصحف على أصلها » أى : يكتب مسمى أسماء حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها

قوله « على الوجهين » أى : سواء كانت هذه الفواتح أسماء لحروف التهجى كما قال الزمخشري : « إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كالألفاظ التى تتلفظون بها فعارضوه إن قدرتم » فهى إذن تحدد لهم ، أولم تكن ، وذلك بأن تكون أسماء السور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وق. اسم جبل ، وإن اسم للدواة ، وغير ذلك ، أو تكون أبعاد الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضى الله

عنه أنه قال في ألم : إن معناه أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها

قال : « وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةٍ لَفْظِيًّا بِتَقْدِيرِ
الابتداء بها والوقف عليها ؛ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ رَهْ زَيْدًا ، وَفِيهِ زَيْدًا بِالْهَاءِ ،
وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ، وَتَجِيءُ مَهْ جِئْتَ ، بِالْهَاءِ أَيْضًا ، بِخِلَافِ الْجَارِّ ، نَحْوَ حَتَّامَ وَالْأَمِّ
وَعَلَامٍ ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ بِالْحَرْفِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ مَعَهَا بِالْفَاتِ وَكُتِبَ
مِمَّ وَعَمَّ بِبَيِّنٍ نُونٍ ، فَإِنْ قَصِدَتْ إِلَى الْهَاءِ كُتِبَتْهَا وَرَدَدَتْ الْيَاءَ وَغَيْرَهَا
إِنْ شِئْتَ »

أقول : أصل كل كلمة في الكتابة أن ينظر إليها مفردة مستقلة عما قبلها
وما بعدها ، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفا عليها ، فكتب
مَنْ « ابْنُكَ » بهمزة الوصل ؛ لأنك لو ابتدأت بها فلا بد من همزة الوصل ،
وكتب « ره زيدا » و « قه زيدا » بالهاء ؛ لأنك إذا وقفت على ره فلا بد من الهاء
قوله « وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ؟ وَتَجِيءُ مَهْ جِئْتَ ؟ » قد ذكرنا في باب الوقف
أن ما الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء ، وفي الجرورة بالحرف
يجوز إلحاق الهاء وتركه ، وذلك لأن « ما » شديدة الاتصال بالحرف ؛ لعدم
استقلال الحرف دون ما يتصل به

قوله « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ » أي : من شدة اتصال « ما » بالحرف كتبت حتى
وإلى وعلى بالفتات ، ولم تكتب بالياء ، وذلك لأن كتابتها بالياء إنما كانت
لانتقال ألف على وإلى ياء مع الضمير ، نحو عليك وإليه ، ومع ما الاستفهامية
التي هي كالجزء صارتا نحو غلام وكلام ؛ فلا يدخلان الضمير ، ولأن حتى تمال
اسما لكون الألف رابعة طرفا ومع ما الاستفهامية لا تكون طرفا ، وكذا
إلى اسما أميلت ؛ لكون ألفها طرفا مع الكسرة قبلها وانقلابها ياء مع الضمير ومع
« ما » لا تكون طرفا

قوله « وكتب ميم وعم بغير نون » أى : من جهة اتصال « ما » بالحرف لم يكتب عن مة ومن مة — بالنون — بل حذفت النون المدغمة خطأً كما يحذف كل حرف مدغم فى الآخر فى كلمة واحدة ، نحو همّرش وأصله هنمّرش^(١) واتّحى أصله انتمّحى

قوله « فان قصّدت إلى الهاء » يعنى أنك إذا قلت : ممّ جئت ؟ وعمّ يتساءلون ؟ وقصّدت أنك لو وقفت على ميم وعمّ ألحقتهما هاء السكت وجب عليك إلحاق هاء السكت فى الكتابة ، لأنك تكون إذاً معتبراً لما الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتدّ نون من وعن ، ويكتب هكذا : من مة جئت ؟ وعن مة يتساءلون ؟

قوله « ورددت الياء » يعنى فى « على مة » و « حتى مة »

قوله « وغيرها » يعنى النون فى « من مة جئت »

قوله « إن شئت » يرجع إلى رد الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء ، لأن كتابتها إذن واجبة ، لكن أنت مخير مع كتبت الهاء بين رد النون والياء ، وترك ردهما ؛ فإن رددتهما فنظرا إلى الهاء ؛ لأنها إنما اتصلت نظرا إلى استقلال « ما » بنفسها ، وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون ما ، فيكون « علامه » مثل كيفه ، وأينه ، كأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة بحركة غير إعرابية ولا مشبهة لها

قال : « ومن ثمّ كتب أنا زيد بالآلف ، ومنه أكنّا هو الله ، ومن ثمّ كتبت تاء التّأنيث فى نحو رحمة وتُخمة هاء ، وفيمن وقف بالتاء تاء ، بخلاف أخت وبنت وباب قائمات وباب قامت هند »

(١) الهمرش - بزنة جهمرش - : العجوز المضطربة الخلق ، أو العجوز المسنة

انظر (١ ص ٦١) ثم انظر (٢ ص ٣٦٤)

أقول : يعنى ومن جهة أن مبنى الكتابة على الوقف
 قوله « ومنه لَكِنَّا » يعنى إذا لم يقرأ بالألف ؛ فإنه يكتب بالألف فى تلك
 القراءة أيضا ؛ لأن أصله لَكِنَ أنا ^(١)
 قوله « وفيمن وقف » مر فى باب الوقف أن بعضهم يقف عليها بالتاء نحو
 كظهر الجحفت ^(٢)

قوله « بخلاف أخت » أى : ولا يوقف على تاء أخت و بنت بالهاء لأنها بدل
 من لام الكلمة وليست بتاء التأنيث ، بل فيها راحة من التأنيث بكونها بدلا
 من اللام فى المؤنث دون المذكر ، وكذا تاء قَامَت ليست للتأنيث صرفا ؛ بل
 علامة الجمع ، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتأنيث ، ومن قال
 كيف البنون والبناء - بالهاء - وجب أن يكتبها بالهاء ، وهو قليل ، ويعنى ببياب
 قَامَت جمع سلامة المؤنث ، وبياب قامت الفعل الماضى المتصل به تاء التأنيث
 قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ الْمُؤَنُّ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ ، وَغَيْرُهُ بِالْخَذْفِ
 وَإِذْنُ بِالْأَلِفِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَذَا اضْرِبْنَ ، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبْنَ يَوَاوٍ
 وَأَلِفٍ ، وَاضْرِبْنَ يِيَاءَ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ يَوَاوٍ وَوُؤنٍ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ يِيَاءَ
 وَوُؤنٍ ، وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ تَبْيِينِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبْيِينِ قَصْدِهَا ،
 وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبْنَ مُجْرَاهُ »

أقول : قوله « وغيره » أى : غير المنصوب المنون ، وهو إما المرفوع والمجرور

(١) قد مضى بيان ذلك على التفصيل فى باب الوقف فارجع إليه فى (٢٧ ص ٢٩٥)

(٢) هذه كلمة من بيت من بحر الرجز ، وهو مع ما قبله :

مَا ضَرَّهَا أُمٌّ مَا عَلَيْهَا أَوْ شَقَّتْ مُتِيًّا بِنَظَرَةٍ وَأَسْعَفَتْ

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحُجَفَتِ

وانظره مشروحا شرحا وافيا فى (٢ ص ٢٧٧ وما بعدها)

المفونان كجاءنى زيد ومررت بزید ، أو غير المنون : مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ؛ كجاءنى الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ، أو مبنيا

قوله « وإذن بالآلف على الأكثر » وذلك لما تبين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالآلف ، فلذا كان أكثر ما يكتب بالآلف ، والمأزى يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون ، وأما اضْرِبْنَ فلا كلام فى أن الوقف عليه بالآلف ؛ فالأكثر يكتبونه بالآلف ، ومن كتبه بالنون فلهمله على أخويه : أى اضْرِبْنَ واضْرِبْنَ ، كما يحىء ، وإنما كان قياس اضْرِبْنَ بالواو والآلف لما تقدم فى شرح السكاكية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رَدَدْتَ ما حذف لأجل النون : من الواو والياء فى نحو اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى هل تضربون ، ومن الياء والنون فى هل تضربين ، فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ، لكن لم يكتب فى الحالىين إلا بالنون ، لعسر تبيينه : أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من اضْرِبْنَ واضْرِبْنَ وهل تضربْنَ وهل تضربين كذلك : أى ترجع فى الوقف الحروف المحذوفة ؛ فانه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب ، فلما تعسر معرفة ذلك على الكتّاب كتبوه على الظاهر ، وأما معرفة أن الوقف على اضْرِبْنَ - بفتح الباء - بالآلف فليست بمتعسرة ؛ إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا

قوله « أولعدم تبين قصدها » أى : لو كتبت بالواو والياء ، والواو والنون ، والياء والنون ؛ لم يتبين : أى لم يعلم هل هو مما لحقه نون التوكيد أو مما لم يلحقه ذلك ؛ وأما المفرد المذكور نحو اضربا فلم يلتبس ؛ لأن المفرد المذكور لا يلحقه ألف ، وبعضهم خاف التباسه بالمتنى فكتبه بالنون ، أو يقول : كتبه كذلك حملا على اضْرِبْنَ واضْرِبْنَ ، لأنه من نوعهما ، وهذا معنى قوله « وقد يُجرى اضربن مجراه »

قوله « تَبَيَّنَ قَصْدُهَا » : أى المقصود منها : أى من الكلمات المكتوبة ؛
فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو بمعنى تَبَيَّنَ أنك قصديتها : أى قصدت النون ؛
فيكون المصدر بمعناه

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بِأَبٍ قَاضٍ بِغَيْرِ يَاءٍ ، وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ عَلَى
الْأَفْصَحِ فِيهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ بَزَيْدٍ وَلَزَيْدٍ وَكَزَيْدٍ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَكُتِبَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَصَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُبْتَدَأُ بِهِ »

أقول : إنما لم تكتب الباء واللام والكاف غير متصلة لكونها على حرف
ولا يوقف عليه ، ولو كان لعدم الوقف عليها لكتب نحو من زيد على زيد متصلا ،
وإنما لم يبتدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة ، وأما نحو بكم وبك فقد
اجتمع فيه الأمران

قال : « وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا لَا صُورَةَ لَهُ تَخْصُصُهُ ، وَفِيمَا خُوفٌ بِوَضْعِهِ
أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ بَدَلٍ ؛ فَالْأَوَّلُ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَوَّلٌ وَوَسْطَى وَآخِرٌ
الْأَوَّلُ أَلِفٌ مُطْلَقًا نَحْوُ أَحَدٍ وَأَحَدٍ وَإِلِيلٍ ، وَالْوَسْطَى : إِمَّا سَاكِنٌ
فِي كُتُبِ بِحَرْفِ حَرَكَه مَاقْبَلَهُ مِثْلُ يَاءٍ كُلِّ وَيُؤْمِنُ وَبُئْسَ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ
قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيُكْتَبُ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ مِثْلُ يَسْأَلُ وَيَلْؤُمُ وَيُسْنِمُ ، وَمِنْهُمْ
مَنْ يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ أَوْ الْإِدْغَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ
الْمَفْتُوحَةَ فَقَطْ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ ، نَحْوُ سَاءَلِ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيُكْتَبُ عَلَى
نَحْوِ مَا يُسَهَّلُ ؛ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجِّلٍ بِالْأَوَّاءِ وَنَحْوُ فَنَةٍ بِالْيَاءِ ،
وَكَتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلَوْمْ وَيَيْسَ وَمِنْهُمْ مَنُورٌ وَرُؤُوسٌ بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ ، وَجَاءَ
فِي سُئِلَ وَيُقَرُّنَكَ الْقَوْلَانِ ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَاقْبَلَهُ سَاكِنًا حَذَفَ ،

كتابة
الهمزة
أولا
ووسطا
وأخرا

نَحْوُ حَبٍّ وَحَبٍّ وَحَبٍّ ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا كَتَبَ بِحَرْفِ حَرَكَه مَاقْبَلَهُ
 كَيْفَ كَانَ ، نَحْوُ قَرَأَ وَيُقْرَى ، وَرَدُّوْا وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَقْرَى وَلَمْ يَرُدُّوْا ،
 وَالطَّرْفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ كَالْأَوْسَطِ نَحْوُ جُرُؤُكَ وَجُرْأُكَ
 وَجُرْئُكَ ، وَنَحْوُ رِدُّوكَ وَرِدْأُكَ وَرِدْئُكَ ، وَنَحْوُ يَقْرُؤُهُ وَيُقْرِئُكَ ؛ إِلَّا فِي
 نَحْوِ مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيئَةٍ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ بِأَحَدٍ
 وَبِأَحَدٍ وَلَا أَحَدٍ ، بِخِلَافِ لَثَلًا ؛ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكَرَاهَةِ صُورَتِهِ ، وَبِخِلَافِ
 كَثْنٍ ؛ لِكَثْرَتِهِ ، وَكُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ كَصُورَتِهَا تُخَذَفُ نَحْوُ
 خَطْنًا فِي النَّصَبِ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَمُسْتَهْزِئِينَ ، وَقَدْ تَكْتَبُ بِأَلْيَاءٍ ، بِخِلَافِ قَرَأَ
 وَيُقْرَأُ لِلْبَسِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئِينَ فِي الْمُنَى لِمَدِّ الْمَدِّ ، وَبِخِلَافِ
 نَحْوِ رَدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ ، لِلْمُعَايَرَةِ الصُّورَةِ ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ ،
 وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَائِي فِي الْأَكْثَرِ ، لِلْمُعَايَرَةِ وَالْتِّشْدِيدِ ، وَبِخِلَافِ لَمْ
 تَقْرُبِي لِلْمُعَايَرَةِ وَالْبَسِّ «

أقول : قدم للكتابة أصلا ، وهو كونها مبنية على الابتداء والوقف ، ثم شرع
 في التخصيص ؛ فذكر أولا حال الحرف الذي ليس له صورة مخصوصة ، بل له صورة
 مشتركة ، وتستعار له صورة غيره ، وهو الهمزة ، وذلك أن صورة الألف : أعنى هذه
 (أ) لما كانت مشتركة في الأصل بين الألف والهمزة - ولفظة الألف كانت مختصة
 بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجى أن تكون أول حرف
 من أسمائها كالتاء والجيم وغيرهما ، ثم كثر تخفيف الهمزة ، ولا سيما في لغة أهل
 الحجاز ، فانهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف -- استعير للهمزة في الخط وإن لم
 تخفف صورة ما يقبل إليه إذا خففت ، وهى صورة الواو والياء ثم يعلم على تلك
 الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليعين كونها همزة ، وإنما جعلت
 العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، فإن لم تكن الهمزة في موضع التخفيف

وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشددة أعنى هذه (أ) نحو
إبل وأخذ وأخذ ، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خفت قبلها ألفاً ، نحو راس
ثم نقول : إذا كانت الهمزة وسطاً ساكنة متحركاً ما قبلها كتبت بمقتضى
حركة ما قبلها نحو يؤمن ويأكل ويئس ؛ لأنها تخفف هكذا (أ) إذا خفت
وتكتب الوسط المتحركة المتحرك ما قبلها نحو مؤجل بالواو وفئة بالياء والخمسة
بحرف حركته نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس ، وأما الاثنان
الباقيان نحو سُئل ويُقرئ فعلى مذهب سيديويه بحرف حركته ، وعلى مذهب
الأخفش بحرف حركة ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف ، كما تقدم في باب
تخفيف الهمزة

وكذا يكتب الوسط الذى قبله ألف باعتبار حركته ؛ لأن تخفيفه باعتبارها
فيكتب نحو سأل بالألف والتساؤل بالواو وسائل بالياء ، والأكثر من على ترك
صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استئقلاً للألفين ؛ فيكتبون ساءل بألف واحدة
وكذا المقروء والنبىء ، وكذا يتركون صورة الهمزة التى بعدها الواو إذا كان
حق الهمزة أن تكتب واوا لولا ذلك الواو نحو رؤوس ، وكذا فى نحو سائمة
ومُسْتَهْزِئِينَ ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو قرأاً وقرأناً ومستَهْزِئِينَ كما يجىء ،
ويكتب الأخير المتحرك ما قبله بحرف حركة ما قبله سواء كان متحركاً
كما فى يقرأ ويردؤ ويقرئ ، أو ساكناً كما فى لَمْ يَقرَأْ ولم يردؤ ولم يقرئ ،
وذلك لأن الحركة تسقط فى الوقف ، ومبنى الخط على الوقف فتدثر الهمزة
بحركة ما قبلها

وأما إن كانت الأخيرة فى حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقل فهى
فى حكم المتوسطة ، نحو يقرؤه ويقرئه ونحو ذلك ؛ وكان قياس نحو السماء والبناء
أن تكتب همزته بالألف لأن الأكثر قلب مثلها ألفاً فى الوقف كما مر فى باب

تخفيف الهمزة^(١)، لكنه استكره صورة ألفين، كما مر، ولذا لم تكتب في نحو قولك : علمت نبئاً؛ صورة للهمزة

هذا كله حكم كتابتها إذا كانت مما تخفف بالقلب بلا إدغام، فإن كانت تخفف بالحذف، فإن كانت أخيراً فإنها تحذف في الخط أيضاً نحو خَبءٌ، وجزءٌ ودِفءٌ، وذلك لأن الآخر محل التخفيف بالحذف خطأ كما هو محل التخفيف لفظاً، وإن كان في الوسط كيسأل ويُسئِم ويَلُوم، أو في حكم الوسط باتصال غير مستقل بها نحو جزأك وجزؤك وجزئك، فالأكثر أنها لا تحذف خطأ وإن كان التخفيف بحذفها، وذلك لأن حذفك في الخط لما هو ثابت لفظاً خلاف القياس اغتفر ذلك في الآخر الذي هو محل التخفيف، فيبقى الوسط ثابتاً على أصله، فلما لم يحذف ولم تبين كتابتها على التخفيف أعيرت صورة حرف حركتها؛ لأن حركتها أقرب الأشياء إليها فكتبت مسألة ويلُوم ويُسئِم وسوءة وجزأك وجزؤك وجزئك بتدبير حركة الهمزات، وإن كانت تخفف بالقلب مع الإدغام حذفت في الخط سواء كانت في الطرف كالمقروء والنبء، أو في الوسط كالقروءاء على وزن البروكاء^(٢) أو في حكم الوسط كالبرية والمقروءة، وذلك لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها وتجعلها مع ذلك الحرف بالإدغام كحرف واحد، فكذا جعلت في الخط

هذا، وبعضهم يبنى الكتابة في الوسط أيضاً على التخفيف فيحذفها خطأ في كل ما يخفف فيه لفظاً بالحذف أو الإدغام، وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو مَسْأَلَةٌ وَيَسْلُ، وإنما لم تكتب الهمزة في أول الكلمة إلا بالألف وإن كانت قد تخفف بالحذف كما في الأرض وقد أفلح لأن مبنى الخط على الوقف

(١) انظر (ص ٤٤، ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) البروكاء : الثبات في الحرب، وانظر (ص ١ ص ٢٤٨)

والابتداء ، وإذا كانت الكلمة التي في أولها الهمزة مبتدأ بها لم تخف همزتها فتكتب بالصورة التي كانت لها في الأصل وإن كانت مشتركة
فان قيل : إذا اتصل بآخر الكلمة غير مستقل نحو جُزؤه وبجزئه تجعل الهمزة التي حقها الحذف كالمتوسطة فهلا تجعل المصدرة التي حقها هذه الصورة (ا) إذا اتصل بها غير مستقل نحو الأرض وبأحد ولأحد كالمتوسطة

قلت : لأنني إذا جعلت الهمز الذي حقه الحذف ذا صورة فقد رددته من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصله أعني كونه على هذه الصورة (ا) إلى ما هو قريب من أصله وهو تصويره بصورة ما وإن لم تكن صورته الأصلية ، وإذا غيرت ما حقه هذه الصورة أي المصورة بالحذف أو باعارتها صورة الواو والياء فقد أخرجت الشيء عن أصله إلى غيره ، فهذا لم تجعل المصدرة في الخط كالمتوسطة إلا في ليلاً كما يجيء

قوله « فيما لا صورة له تخصه » إنما قال ذلك لأن هذه الصورة (ا) مشتركة في أصل الوضع بين الهمزة والألف كما مضى
قوله « فيما خواف » : أي خواف به عن أصل الكتابة الذي كان حق الخط أن يكون عليه

قوله « الأول الألف مطلقاً » : أي مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة ، وذلك لما قلنا

قوله « يكتب بحرف حركته » إلا أن يكون تخفيفه بالإدغام كسؤال على وزن طومار^(١) فانه يحذف كما ذكرنا
قوله « ومنهم من يحذف المفتوحة » أي : يحذف من جملة ما يخفف بالنقل

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (١ ص ١٩٨ ، ٢١٧) ثم انظر (ص

المفتوحة فقط نحو يستل ومسئلة ، ولا يحذف نحو يلؤم ويُسِّم
 قوله « والأكثر على حذف المفتوحة » أى : أن الأكثرين يحذفون
 المفتوحة فقط بعد الألف نحو ساءل ، ولا يحذفونها بعد ساكن آخر ، ولا يحذفون
 غير المفتوحة بعد ساكن

قوله « ومنهم من يحذفها فى الجميع » أى : يحذف الهمزة المتوسطة
 الساكن ما قبلها ، سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالإدغام
 قوله « كيف كان » أى : متحركا أو ساكنا

قوله « إلا فى نحو مقروء وبرية » إذ حقا الإدغام كما ذكرنا
 قوله « لثلاث أكثرته » أى لكثرة استعماله صار لام اثلا متصلا بالهمزة
 وإن كان متصلا بلا ، فصارت الثلاثة كلمة واحدة نحو فئة
 قوله « أول كراهة صورته » أى لو كتب هكذا (لألا)

قوله « وكل همزة بعدها حرف مد » فى الوسط كانت كراء وف ونثم وسئال
 أو فى الطرف نحو خطئا فى النصب ومستهزون ومستهزين ؛ حذفت إذا لم يلتبس
 لاجتماع المثنيين ، والأكثر على أن الياء لا تحذف ؛ لأن صورتها ليست مستقلة
 كثنيم ومستهزين ، وهذا معنى قوله « وقد يكتب الياء » وأما فى الطرف فقد
 يكتب الياءان لاختلاف صورتيهما نحو ردائى

فوله « بخلاف قرأا وقرأان » فانهما لو كتبنا بألف واحدة لانتبس قرأا
 بالمسند إلى ضمير الواحد وقرأان بالمسند إلى ضمير جمع المؤنث

قوله « بخلاف مستهزين فى المثنى اعدم المد » ليس بتعليل جيد ؛ لأن المد
 لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثنيين خطأ ، وهو حاصل ؛ سواء
 كان الثانى مدا أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل ان لا تحذف
 الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين مع

أن أصل مستهزئين وهو مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فحمل الفرع عليه في ثبوتها ، وأما أصل مستهزين في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مستهزون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه

قوله « أو للفتح الأصلي » يعني لم يكن في الأصل مدا ، وقد ذكرنا ما عليه ، وكذا قوله « للتشديد » أى : لم يكن مدا ..
قوله « واللبس » أى : يلتبس بلم تقرى من القرى

قال : « وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية ، نحو إنما إلهكم إله وأينما تكن أكن وكلماً أتيتنى أكرمك ، بخلاف إن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن ، وكذلك عن ما ومن ما في الوجهين ، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً إوجب الإدغام ، ولم يصلوا متى ؛ لما يلزم من تغيير الياء ، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم ، ووصلوا إن الشرطية بلا وما ، نحو إلا تفعلوه وإما تخافن ، وحذفت النون في الجميع ؛ إلتساكيد الاتصال ، ووصلوا نحو يومئذٍ وحينئذٍ في مذهب البناء فمن ثم كتبت الهمزة ياء ، وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً ؛ لأن الهمزة كالألف ، واختصاراً للكثرة .

أقول : قوله « الحروف وشبهها » أى : الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما ، وكان ينبغي أن يقول : بما الحرفية غير المصدرية ؛ لأن « ما » المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب : أى صنعك عجب ، وإنما كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد ؛ فبى من تمام ما بعدها لا ما قبلها

قوله « في الوجهين » أى : إن كان « ما » حرفاً نحو عما قليل ومما خطيئاتهم

وصلت ؛ لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية ، وإن كانت « ما » اسمية نحو بعدت عن ما رأيت ، وأخذت من مأخذت ، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها ، وقد تكتب الاسمية أيضا متصلة ؛ لكونها كالحرفية لفظا على حرفين ، ولشابهتها لها معنى ، ولكثرة الاستعمال ، ولاتصالها اللفظي بالإدغام ، وهو معنى قوله « لوجوب الادغام » وقوله « مطلقا » أى : اسمية كانت أو حرفية
قوله « متى » يعنى فى قولهم : متى ما تركب أركب

قوله « لما يلزم من تغيير الياء » يعنى لو وصات كتبت الياء ألفا فيكتب متى ما كلام وإلام وحتام ، ولا أدري أى فساد يلزم من كتب ياء متى ألفا كما كتبت فى علام وإلام ؟ ، والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف علام وإلام

قوله « أن الناصبة للفعل » فى اثلا ، بخلاف الخففة ؛ لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الإدغام ، والخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة .
قوله « ووصلوا إن الشرطية بلا وما دون الخففة والزائدة » نحو أن لا أظنك من الكاذبين ، وأن ما قلت حسن ، لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها فى الشرط بخلافها

قوله « وحذفت النون فى الجميع » أى : لم يكتب هكذا : منما وعنما ولثنلا وإثلا وإنما بنون ظاهرة ، بل أدغم مع الاتصال المذكور لنا كيد الاتصال ، وإنما ذكر هذا لأنه لم يذكر قبل إلا الاتصال ، والاتصال غير الإدغام كما صورنا .
قوله « فى مذهب البناء » أى : إذا بنى الطرف المقدم على إذ ؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الطرف بإذ ، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب

أيضا ، حملا على البناء ؛ لأنه أكثر من الإعراب .
قوله « فمن ثم » أى : من جهة اتصال الطرف بالذ وكون الهزمة متوسطة
كتبت ياء كما فى ستم ، وإلا فالهزمة فى الأول ؛ فكان حقا أن تكتب ألفا
كما فى بأحد ولايل

قوله « على المذهبين » أى : مذهب الخليل وسيبويه : أما على مذهب
سيبويه فظاهر ؛ لأن اللام وحدها هى المعرفة ، فهى لا تستقل حتى تكتب
منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهو كونها كبدل وهل ، فإنما كتبت متصلة
أيضا لأن الهزمة وإن لم تكن للوصل عنده لكانها تحذف فى الدرج فصارت
كالعدم ، أو يقال : الألف واللام كثيرة الاستعمال تخفف خطأ بخلاف هل وبل
قال : « وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَاءِ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ أَلْفًا
نَحْوُ أَكَلُوا وَشَرَبُوا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاءِ الْعَطْفِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَعْزُو ،
وَمِنْ ثَمَّ كَتَبَ ضَرَبُوا هَمْ فِي النَّاسِ كَيْدَ أَلْفٍ ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلْفٍ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارَبُوا أَلْفًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحذفُهَا فِي الْجَمْعِ ،
وَزَادُوا فِي مَائَةِ أَلْفًا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِنْهُ ، وَأَخْلَقُوا الْمُشْتَمَى بِهِ ، بِخِلَافِ
الْجَمْعِ ، وَزَادُوا فِي عَمَرُوا وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عُمَرَا مَعَ الْكثرةِ ، وَمِنْ ثَمَّ
لَمْ يَزِدُوهُ فِي النَّصْبِ ، وَزَادُوا فِي أَوْلَيْكَ وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ ،
وَأَجْرِي أَوْلَاءَ عَلَيْهِ ، وَزَادُوا فِي أَوْلَى وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى ، وَأَجْرِي
أَوْلُو عَلَيْهِ » .

أقول : قوله « المتطرفة » احتراز عن نحو ضربهم وضربوك وضربوه ،
والأصل أن لا تكتب الألف إلا فى واو الجمع المنفصلة ، نحو مرأوا ؛ وعبروا
إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف ؛ إذ هى لا تكتب إلا منفصلة ، لكنه طرد
الحكم فى الجميع ، كما أنه كتب فى نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون

معطوفاً ؛ لما كان يلبس في بعض المواضع ، نحو إن عبروا ضربتهم
قوله « بخلاف يدعو ويفزو » ؛ لأن الواو التي هي اللام لاتنفصل عن الكلمة
كواو الجمع حتى لاتلتبس بواو العطف ، وهي من تمام الكلمة : متصلة كانت
في الخط كيدعو ، أو منفصلة كيغزو

قوله « في التأكيذ بألف » لأن الواو إذن متطرفة ، بخلاف واو ضربهم ،
إذا كان « هم » مفعولاً ، والأكثر لا يكتبون الألف في واو الجمع الاسمي
نحو شاربو الماء ؛ لكونه أقل استعمالاً من الفعل المتصل به واو الجمع ، فلم يُبال
باللبس فيه إن وقع لقلته ، ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم للدور
الالتباس فيهما ، وإنما ألحق مائتان بمائة في إلحاق الألف دون مئات ومئين وإن
لم يحصل اللبس لا في المثنى ولا في المجموع ؛ لأن لفظ المفرد باق في المثنى ، بخلاف
الجمع ؛ إذ تاء المفرد تسقط فيه

قال : « وأما النقص فإنهم كتبوا كل مُشَدِّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرْفًا وَاحِدًا نَحْوُ
شَدَّ وَمَدَّ وَادَّكَرَ ، وَأَجْرَى نَحْوُ قَتَّتْ مُجَرَّاهُ ، بِخِلَافِ نَحْوُ وَعَدْتُ وَأَجَبْتُهُ ،
وَبِخِلَافِ لَا يَمِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا نَحْوُ اللَّحْمِ وَالرَّجُلِ ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ ،
وَلِكُسْرَةِ اللَّبْسِ ، بِخِلَافِ الَّذِي وَالَّذِينَ لِكَوْنِهَا لَا تَنْفَصِلُ ، وَنَحْوُ
الَّذِينَ فِي التَّثْنِيَةِ بِالْمَيْنِ لِلْفَرَقِ ، وَحِلِّ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا اللَّاءُ وَنَ أَخَوَاتُهُ ،
وَنَحْوُ عَمَّ وَمِمَّ وَإِذَا وَإِلَّا لَيْسَ بِقِيَّاسٍ ، وَنَقَصُوا مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَلِفَ لِكَثْرَتِهِ بِخِلَافِ بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ مِنْ
اسْمِ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ مُطْلَقًا ، وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ لِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلِ وَلِلدَّارِ وَلِلدَّارِ
جَرًّا وَابْتِدَاءً الْأَلِفَ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالنَّفْيِ ، بِخِلَافِ بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ ، وَنَقَصُوا مَعَ
الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِمَّا فِي أَوَّلِهِ لَمْ نَحْوِ لِلْحَمْرِ وَلِلْبَيْنِ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ ،
وَنَقَصُوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بَارٌّ فِي الْاسْتِغْنَاءِ وَأَصْطَفَى الْبَنَاتِ أَلِفَ الْوَصْلِ ، وَجَاءَ

فِي آلِ رَجُلٍ الْأَمْرَانِ ، وَتَقْصُوا مِنْ ابْنِ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَهُ مِثْلُ هَذَا
زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، بِخِلَافِ زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو ، وَبِخِلَافِ الْمُشْنَى ، وَتَقْصُوا أَلْفَ
هَامَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَانِ وَهَؤُلَاءِ ، بِخِلَافِ هَانَا وَهَاتِي
لِقَلْبَتِهِ ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ ، نَحْوُ هَذَا ذَاكَ وَهَذَا ذَاكَ ، لِاتِّصَالِ الْكَافِ
وَتَقْصُوا الْأَلْفَ مِنْ ذَلِكَ وَأُولَئِكَ ، وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَمِنْ لَكِنْ وَلَكِنْ ،
وَتَقْصِ كَثِيرُ الْوَاوِ مِنْ دَاوُدَ وَالْأَلْفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ
وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ عُثْمَانَ وَسَلِيمَانَ وَمُعَاوِيَةَ »

أقول : قوله « كل مشدد من كلمة » احتراز من نحو شكر ربك

قوله « شد ومد » مثال لمثلين في كلمة

قوله « اذكر » مثال المتقاربين في كلمة

وإنما كتب المشدّد حرفاً في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد ،
فجعلاً في الخط حرفاً ، وأما إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ
فلم يجعلاً أيضاً حرفاً في الخط ، وأيضاً فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء ،
وإذا كان كذا فلا يلتقي إذن مثلاً ولا متقارباً حتى يكتب حرفاً

قوله « وأجرى قَتَّتْ » وذلك لكون التاء بكونه فاعلاً وضميراً متصلاً
كجزء الفعل ؛ فجعلاً في الخط حرفاً ؛ لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما ، وأما في
وَعَدْتُ فلم يكتب حرفاً لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلهما في الخط ، ولا اجبته ؛
لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكونه ليس كجزء من الفعل ؛
لكونه فضلة ، إذ هو مفعول

قوله « وبخلاف لام التعريف مطلقاً » أي : سواء كان بعدها لام كاللحم ،
أو غيرها مما تدغم هي فيه كالرجل ؛ فإنها لاتنقص في الخط في الموضعين ؛
لكون لام التعريف وما دخلته كلمتين ، وقد احتراز عنه بقوله « في كلمة » وأما

اتصال تاء قَتَّتْ فهو أشد من اتصال كل اسم متصل باسم ، لما ذكرنا من الوجهين ، مع أنه قد يكتب قَتَّتْ بثلاث تاءات

قوله « ولكثرة اللبس » يعنى لو كتب هكذا الحم وارجل لا تلبس بالجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء ، وأما الذى والتى والذين فى الجمع فإنه لا تلبس فيها ؛ إذ اللام لازمة لها ، فلا يلبس بالجرد الداخلى عليه همزة ، وإنما يكتب اللذين فى التثنية بلام وإن كانت فى الأصل لام التعريف أيضا فرقا بين المثنى والجمع ، وحل اللذان رفعا عليه ، وكذا اللتان واللّتين ، وإن لم يكن لبس ، إجراء لباب المثنى مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام فى المثنى أولى منه فى الجمع ، لكون المثنى أخف معنى من الجمع ؛ تخفف الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه

قوله « وكذا اللاءون وأخواته » أى اللاتى ، واللأى ، واللواتى ، واللواء ، وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذى لو كتب بلام واحدة لا تلبس بالأ . قوله « ليس بقياس » لأنهما كلمتان ، وكذا لئلا ، وكان حق التشديد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم فى ذكر الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال

قوله « لكثرة » أى حذف ألف اسم إذا كان فى البسملة لكثرة استعمالها بخلاف نحو باسم ربك ، فإنها ليست كثيرة الاستعمال ، وكذا إذا اقتضت على باسم الله ، نحو : باسم الله أصول

قوله « الله والرحمن مطلقا » أى : سواء كانا فى البسملة أولا

قوله « جرا وابتداء » أى : سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء

قوله « لئلا يلبس بالنفى » إذ لو كتب هكذا لا لرجل التلبس بلا لرجل ولا للنفى ، وأما نحو بالرجل و كالرجل فلا يلبس بشيء

قوله « كراهية اجتماع ثلاث لامات » يعنى لو كتب هكذا اللعخم ، وفيما قال نظر ، لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات ، لئلا يلتبس المعرف بالمنكر قوله « أبْنُكَ بار ، وَأَصْطَلَى البنات » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فاسم يحذفون همزة الوصل خطأ كراهة اجتماع ألفين ، ودلالة على وجوب حذفهما لفظا ، بخلاف نحو الرجل ، فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطأ ، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظا .

قوله « إذا وقع صفة » احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو : زَيْدُ ابْنِ عَمْرِو ، وقوله « بين علمين » احتراز من مثل جاءني زيد ابن أخينا ، والرجل ابن زيد ، والعالم ابن الفاضل ، وذلك لأن الابن الجامع للوصفين كثير الاستعمال يحذف ألف ابن خطأ كما حذف تنوين موصوفه لفظا . على ما ذكرنا في باب النداء ، ونقص التنوين خطأ من كل منون فرقا بين النون الأصلية والنون العارضة غير اللازم ، وأما نون اضْرِبْ فأنما كتبت لعسر تبنيها ، عن ما تقدم ، بخلاف التنوين ؛ فإنه لازم لكل معرب لا مانع فيه منه ، فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع ، وإن لم يثبت خطأ

قوله « ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة » لكثرة استعمالها معه وأما هاتا وهاتى فقليلان ، فان جاءت الكاف ردت ألف « ها » فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب

قوله « لاتصال الكاف » يعنى أن الكاف لكونها حرفا وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها فتشاكلت الكلمة تخففت بحذف ألف ها ، وفيما قال بعد ؛ لأن الكلمة لم تتناقل خطأ ، إذ الألف منفصلة ، فلم يحصل بكون الكاف حرفا امتزاج في الخط بين ثلاث كلمات ، وكلامنا في الخط لا في اللفظ إلا أن يقول : نقصوا في الخط تنبيها على الامتزاج المعنوى .

قوله « نقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين » وذلك لسكثرة الاستعمال ، ونقص كثير من الكتاب الواو من داود ، لاجتماع الواوين ، وبعضهم يكتبها ، ونقص بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية ، والقديماء من وراق الكوفة [كانوا] ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكُفَرُونَ والنَّصْرُونَ وسُلْطَانٌ ونحوه .

قال : « وأما البدلُ فأنهم كتبوا كلَّ أَلِفٍ رَابِعَةً فَصَاعِدًا فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ يَاءٌ إِلَّا فَيَا قَبْلَهَا يَاءٌ إِلَّا فِي نَحْوِ يَحْيَى وَرَبِّي عِلْمَيْنِ ، وَأَمَّا الثَّالِثَةُ فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَاءٍ كُتِبَتْ يَاءٌ وَإِلَّا فَيَا لِأَلِفٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ الْبَابَ كُلَّهُ بِالْأَلِفِ وَكَلَى كَتَبَهُ بِالْيَاءِ فَإِنْ كَانَ مُتَوَكِّفًا فَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ كَذَلِكَ وَهُوَ قِيَاسُ الْمُبَرَّدِ ، وَقِيَاسُ الْمَازِنِيِّ بِالْأَلِفِ ، وَقِيَاسُ سَيْبَوَيْهِ : الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ وَمَا سِوَاهُ بِالْيَاءِ ، وَيَتَعَرَّفُ الْوَاوُ مِنَ الْيَاءِ بِالثَّنْثِيَّةِ نَحْوُ فَتَيَّانٍ وَعَصَوَانٍ وَبِالْجَمْعِ نَحْوُ الْفَتَيَّاتِ وَالْفَنَوَاتِ وَبِالْمَرَّةِ نَحْوُ رَمِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ وَبِالنَّوْعِ نَحْوُ رَمِيَّةٍ وَغَزْوَةٍ ، وَبِرَدِّ الْفِعْلِ إِلَى نَفْسِكَ نَحْوُ رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ : وَبِالْمُضَارِعِ نَحْوُ يَرْمِي وَيَغْزُو ، وَبِكَوْنِ الْفَاءِ وَآوًا نَحْوُ وَعَى ، وَبِكَوْنِ الْعَيْنِ وَآوًا نَحْوُ شَوَى إِلَّا مَا شَذَّ نَحْوُ الْقُوَى وَالصَّوَا ، فَإِنْ جُهِلَتْ : فَإِنْ أُمِيلَتْ فَأَلْيَاءٌ نَحْوُ مَتَى ، وَإِلَّا فَأَلْأَلِفُ وَإِنَّمَا كَتَبُوا لَدَى بِالْيَاءِ لِقَوْلِهِمْ لَدَيْكَ وَكَلَا كُتِبَتْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ لِأَحْتِمَالِهَا ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتُبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ تَلَى وَإِلَى وَكَلَى وَحَتَّى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ » .

أقول : إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء دلالة على الامالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو يُغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ وَأَغْزَيْتُ وَأَعْلَيْتُ وَمُصْطَفَيَّانٍ ونحوها ، وإن كان قبلها ياء كتبت ألفا ، وإن كانت على الصفة المذكورة أيضا نحو أَحْيَا وَاسْتَحْيَا ، كراهة لاجتماع ياءَيْنِ ، وإن اختلفا صورة ، إلا في نحو يَحْيَى وَرَبِّي عِلْمَيْنِ ،

وكذا ما أشبههما ، فانه يكتب بالياء ، فرقا بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى ، لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل .

قوله « وأما الثالثة » أى : الألف الثالثة .

قوله « ومنهم من يكتب الباب كله » أى : جميع باب المقصورة : ثالثة كانت ، أو رابعة ، أو فوقها ، عن الياء كانت أو عن غيرها ، بالألف على الأصل ؛ وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو ، دلالة على ألف التفعيم ، كما مر

قوله « فان كان منوناً » أى : اسما مقصوراً منوناً ؛ لأن الذى فى آخره ألف

وهو منون لا يكون إلا اسما مقصورا

قوله « ويعرف الياء من الواو » لما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن كانت ألفه عن ياء وإلا فبالألف ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى

قوله « بالثنائية » أى : إن سمعت ، وكذا إن سمع الجمع ، وغير ذلك

قوله « وبالمضارع » كما مر فى باب المضارع من أن الناقص الواوى مضموم

المعين ، واليائى مكسورها

قوله « وبكون الفاء واوا » كما مر فى أول باب الإعلال

قوله « وإنما كتبوا لى » وإن لم تمل بالياء لقولهم لَدَيْكَ

قوله « لاحتمالها » لأن قلبها فى كلتا تاء مشعرٌ بكون اللام واوا ؛ كما فى

أخت ، قال المصنف : وإمالتها تدل على الياء ، لأن الكسرة لاتمال لها ألف

ثالثة عن واو ، وقد مر الكلام عليه فى باب الإمالة

قوله « غير بلى » وذلك لإمالتها

قوله « وإلى وعلى » وذلك لقولهم : إليك ، وعليك ، وأما حَتَّى فللحمل

على إلى

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا

محمد النبي الأمى العربى وآله الأطياب ، وسلّم تسليما كثيرا

قد اعتمدنا في تصحيح هذا الكتاب — سوى جميع النسخ المطبوعة —
على نسخة خطية فرغ ناسخها من كتابتها في شهر صفر الخير من عام سبع وخمسين
وسبعمائة ، وقد وجد بآخر هذه النسخة مانصه :

« والحمد لله رب العالمين ، وصلاته على سيدنا محمد وعترته الطاهرين ، وسلم
تسليماً كثيراً ؛ وفق الله تعالى لإتمام تصنيفه في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين
وسبعمائة بالحضرة الشريف المقدسه القروية على مشرفها أفضل التحية والسلام .
فنهاية تأليف هذا الشرح هي سنة وفاة الشارح رحمه الله ، وبين كتابة
النسخة التي اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب ووفاء المؤلف تسعة وستون عاماً .
والله الموفق والمستعان ، وهو وحده الذي يجزى المحسنين

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه — مراجعة الجزء الثالث من كتاب « شرح شافية ابن الحاجب » للعلامة رضى الدين الأسترابادى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، فى ستة أشهر آخرها ليلة الاثنين المبارك الموافق ٢٤ من شهر رمضان المبارك عام ثمان وخمسين بعد الثمانمائة والألف من هجرة الرسول الأكرم سيدنا محمد ابن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وبه ينتهى هذا الكتاب ، وسنأخذه — إن شاء الله تعالى — بشرح شواهد للعلامة عبد القادر البغدادى المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

مؤسسة مواد للطباعة والتخزين
٢٧٧١٨٤ - ٢٧٦٥٢٨
حرارة حريك - لبنان

